

تقرير لجنة نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد السادس

فهرست البيانات حسب البلد والموضوع
والمحاضر الحرفية للجنة نزع السلاح
في عام ١٩٨٢

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والسبعين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء ١٠ آب/ أغسطس ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس: السيد ش. فاتيرى ماينا (كينيا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ر . م . تيمربايف	
السيد ف . م . غانجا	
السيد ف . ف . برياحين	
السيد ف . ل . غاي	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
السيد ر . غارثيا - موريتان	<u>الأرجنتين</u>
السيدة ن . ناسميني	
السيد ت . فندليه	<u>استراليا</u>
السيد ه . فيغينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ه . رود	
السيد ن . سوتريسنا	<u>اندونيسيا</u>
السيد ا . دامانيك	
السيد ف . قاسم	
السيد ج . زاهيرنيا	<u>ايران</u>
السيد م . أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ك . م . أوليفا	
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م . أكرم	
السيد ت . أطف	
السيد س . دي كيروز دوارته	<u>البرازيل</u>
السيد أ . أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج . م . نورفالس	
السيد ر . ديانوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ميخايلوف	
يو مونغ مونغ غي	<u>بورما</u>
يوثان تون	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ت • سترويعاس	
السيد ي • سيالوفتش	
السيد ح • بينافيدس دي لاسوتا	<u>بيرو</u>
السيد م • فيعودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ل • ستافينوما	
السيد م • معاطي	<u>الجزائر</u>
السيدة ه • طواطي	
السيد ع • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيلبيكي	
السيد ف • ساياتز	
السيد ر • تراب	
السيد ج • ديمسكي	
السيد ا • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ماليسكانو	
السيد م • بيشير	
السيد ت • بانيت	
السيد م • سن • دوغارو	
السيدة ل • ايكانعا كاهيا	<u>زائير</u>
السيد أو • عنوك	
السيد أ • ت • جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيد ب • ليدفارد	<u>السويد</u>
السيد ه • برظويد	
السيد ي • لوندِين	
السيد ج • اكهولم	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يومع جيا	
السيدة وانغ زي يون	
السيد لي ويميع	
السيد سوو كيه مع	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ح • دي بوس السيد كوتير	<u>فرنسا</u>
السيد ر • رود ريجس نا فارو السيد ح • أ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>
السيد ح • ر • سكينر السيد ح • غودرو	<u>كندا</u>
السيد سولا فيلا السيد ب • نونيز موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ش • غاتيري ماينسا السيد د • د • دون نانجيرا السيد ج • م • كيبوي السيد ع • ن • مونيو	<u>كينيا</u>
السيد ا • ع • حسن الآنسة و • بسيم	<u>مصر</u>
السيد م • الشرايبي السيد أ • غارثيا روبليس السيدة ز • غونزاليس اي رينيرو	<u>المغرب</u> <u>المكسيك</u>
السيد د • م • سامرهيس الآنسة ح • أ • ف • رايت	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • ا • اردمبيلخ السيد ش • أ • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد ج • أ • ايجيويري السيد و • أ • اكينسانيا السيد ت • آغيببي — ايرونزي	<u>نيجيريا</u>
السيد ن • س • ا • ران	<u>الهند</u>
السيد ل • كوميفتش السيد س • جيورفي السيد ت • توت	<u>هندا</u>
السيد ه • فاغماكرز	<u>مولندا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ل • ج • فيلدز
السيد م • د • باسبي
السيدة م • ونستون
السيد ر • سكوت

السيد ي • أوكاوا
السيد م • تكاهاشي
السيد ت • كاواكيتا
السيد ت • أراي

السيد م • فرونتنس

السيد ر • جايبال

السيد ف • بيراساتيبي

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ، أعلن افتتاح الجلسة العامة السابعة والسبعين بعد المائة للجنة نزع السلاح .
تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٤ من جدول أعمالها ، المعنون " الأسلحة الكيميائية " .
أرى على قائمة المتحدثين لدى هذا اليوم ممثلي باكستان ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ورومانيا ، وهولندا ، وبلجيكا ، واندونيسيا .
أعطي الكلمة الآن الى المتحدث الأول على قائمتي ، سعادة السفير أحمد ، ممثل باكستان الموقر .

السيد أحمد (باكستان) : (الكلمة بالانكليزية) ، السيد الرئيس ، اننا سعداء للغاية اذ نراكم ، وأنتم تمثلون بلدا افريقيا عظيما وصديقا ، تضطلعون برئاسة لجنة نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من عملها . ان خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ومهارتكم كفيلتان بأن تحقق نتائج مثلى في أعمالنا خلال الشهر الجاري .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديراتنا العميقة للسفير أوكاوا من اليابان الذي ساهم ، بما عرفه من كفاءة وتفهم للأمر خلال المراحل الختامية لدورتنا الـهبعية ، في ضمان قيام اللجنة بمساهمة ذات معنى في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بوجود السفير داتكو من رومانيا بيننا ، فهو يحمل معه خبرة واسعة في ميدان الأمن ونزع السلاح ، وهي خبرة ستعود علينا جميعا بفوائد كثيرة .
وانه لواجب شاق أن أقوم في الوقت ذاته بتوديع كل من السفير يويويون من الصين والسفير فالديغيزو من بيرو اللذين قدما اسهامات هامة لأعمال هذه اللجنة .

وتستأنف اللجنة دورتها لعام ١٩٨٢ في أعقاب فشل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في التوصل الى اتفاق على أي من المسائل الهامة التي نظرت فيها . ولا يخفى عن العين ما تتطوى عليه بعض " الاستنتاجات " المستبشرة التي اعتمدت في نهاية الدورة من سخريه بل ونفاق ، ومن المهم ألا نشترك داخل هذه اللجنة في عطية خداع النفس فحسب عن حظورة النكسة التي أصابت الآمال والتطلعات التي طقها هذا الحجم الغفير من الشعوب والأمم على الدورة الاستثنائية .

على أن اللجنة الاستثنائية قد أقادت في تركيز اهتمام الرأي العام على التهديد الذي يشكله سباق التسلح . ولا يمكن أن يساور أحدا ممن شهدوا الحشد الجماهيري الضخم الذي اجتمع في نيويورك يوم ١٢ حزيران / يونيو أدنى شك في أن نزع السلاح مطمح حري أن تتعدى مقاومته عاجلا ناهيك به أجلا . ويراودنا أمل صادق بأن تسهم الحملة العالمية لنزع السلاح التي بدأت خلال الدورة الاستثنائية ، في استنارة الرأي العام العالمي لتأييد نزع السلاح .

ونديهي أنه يجب النظر الى فشل الدورة الاستثنائية ، من زاوية استمرار تدور الوضع الدولي خلال السنوات الأربع الأخيرة . وقد سلمت الاستنتاجات التي اعتمدها الدورة الاستثنائية بذلك . ومن المناسب على وجه الخصوص أن يذكر في هذا الصدد الداء الذي وحبه السيد روستو ، رئيس وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح الأمريكية ، في الخطاب الذي أدلى به أمام اللجنة في ٩ شباط / فبراير من هذا العام ، والذي دعا فيه الى أن " نتحرك بسرعة

وبفعالية لا عادة المادة ٢ (٤) — أى الالتزام بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية — " بوصفها جزءاً من القانون الحي للسياسة الدولية " • وبالإضافة إلى الأزمات التي كانت مندلعة آنذاك ، فإننا يواجه اليوم أيضاً الغزو الإسرائيلي الوحشي للبنان والشقاء الذي سببه لملايين الأبرياء ، فقد ذبح الآلاف من العرب والفلسطينيين ، رجالاً ونساءً وأطفالاً ، واقتح مئات الآلاف من ديارهم • ولا تزال المذبحة مستمرة على مرأى من عالم تخد رضيعه فيما يبدو وبقتل الدعاية الصهيونية على مدى عشرات السنين وبوقاحة عدوانية فاضحة • وكما لاحظ رئيس باكستان في خطاب موجه إلى رؤساء الدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن ، فإن " مستقل حضارتنا رهن بمقدارتنا على التحرك إزاء مشهد مروّع كهذا من عدمه " •

والعبرة الواضحة المستخلصة من أحداث السنوات القليلة الماضية في لبنان وافغانستان وكمبوتشيا هي أن انعدام المقدرة الواثقة من الدفاع عن النفس تشكل بالنسبة للأمم الصغيرة والضعيفة حظيئة قاتلة • ومع ذلك يجب علينا جميعاً أن ندرك أنه لو تبنت أم الأرض التي يربو عليها على ١٥٠ أمة ، في العصر النووي ، منطق تحقيق الأمن من خلال القوة العسكرية ، فسيؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى كارثة • وأملنا أن يتم التخلي وشيكاً ، لا بعيداً ، — وأنا أقتبس كلمات ممثل الهند الموقر — " عن وهم التفوق السياسي والعسكري المرتبط بتكديس الأسلحة " لصالح فكرة تحقيق الأمن من خلال نزع السلاح • وقد أعربت أغلبية البلدان غير المنحازة ، منذ فترة قريبة جداً في الدورة الاستثنائية ، عن رغبتها في ضمان أمنها من خلال عملية حقيقية ومتوازنة لنزع السلاح • وليس من قبيل المصادفة أن تكون هذه الدول بالذات أكثر انزعاجاً من غيرها لدى فشل الدورة الاستثنائية الثانية •

ويرى وفد باكستان من المؤسف حقاً أن تقصر الدورة الاستثنائية عن اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح ، إذ كان المفروض أن يكون هذا هو الموضوع الرئيسي للدورة • وقد انهارت المفاوضات بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح بسبب مسألة نزع السلاح النووي ، وطى وجه أدق ، بسبب قضية معاهدة حظر التجارب النووية • وليس سرا أن البلدان غير المنحازة قد أظهرت خلال المفاوضات مرونة فائقة لم تقابلها للأسف مواقف مماثلة من بعض المجموعات الأخرى • وأنا أقول ذلك لا على سبيل الاتهام وإنما لمجرد تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها استئناف المفاوضات بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وقبل أن يبدأ الفريق العامل النشط في البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ربما في مستهل العام القادم ، يجب أن يتبدى لنا ما يشير إلى استعداد بعض القوى الكبرى للاستجابة على نحو إيجابي للمقترحات التوفيقية العديدة والمعقولة التي قدمت خلال الدورة الاستثنائية المعنية بالعناصر الرئيسية للبرنامج الشامل لنزع السلاح •

ويزمغ وفد المشاركة بنشاط في المفاوضات التي يجريها الفريق العامل المخصص بشأن حظر التجارب النووية • إلا أن تجربة الدورة الاستثنائية ، وما أعقبها من تطورات أثار في أنفسنا شكوكاً قوية إزاء احتمالات نجاح هذه المحاولة • إن اتصل إحدى القوى النووية من أعمال الفريق العامل المذكور يكاد لا يدع مجالاً للأمل في أننا نمضي قدماً نحو حظر التجارب النووية ، كما نجد أيضاً من الصعب تهيئة توافق الآراء اللازم لإنشاء هذا المحقق التفاوضي إزاء البيان الأخير الذي نقل فيه عن إحدى القوى النووية الكبرى ، قولها : " ستجئنا الحاجة إلى إجراء تحارب ، قد تتجاوز مستوى الـ ١٥٠ كيلوطن أيضاً ، لفترة طويلة مقلّة " • كذلك ، لا نود أن تستخدم هذه

الممارسة بقصد توضيح مشاكل التحقق الثنائي الناشئة في اطار الاتفاقات الدولية التي لسنا طرفا فيها والتي تساورنا بصدد أهدافها شكوك جدية .

لقد طلب الى الفريق العامل المخصص أن يحدد من خلال دراسة موضوعية القضايا المتعلقة بالتحقق في اطار معاهدة لحظر التجارب . وفي رأينا أن أولى القضايا تعلقا بالتحقق هي نطاق حظر التجارب ، أى بعبارة أخرى ، هل ننوى حظر " التجارب النووية في جميع البيئات والأوقات " — كما جاء في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة — أم أننا نسعى الى حظر تجارب الأسلحة النووية فحسب ؟ ان شروط التحقق ستختلف كثيرا باختلاف البديل . فإذا اخترنا البديل الأخير ، كما فعل ذلك فيما يبدو والمشركون في المفاوضات الثلاثية ، فما هي الترتيبات التي يجب توحيها ازاء " التفجيرات النووية السلمية " ووسائل التحقق منها ؟ وبهنا كذلك أن نعرف ما هي تدابير التحقق والامتثال التي يمكن توحيها لوقف المد التحسن النوعي المتواصل للأسلحة النووية عن طريق التجارب المعملية أو تقييدات المحاكاة التي قيل ان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد استحدثها . هذا وقد عدت أيضا بعض المسائل الأخرى ذات الصلة في قائمة الأسئلة التي وجهتها مجموعة ال ٢١ الى المشتركين في المفاوضات الثلاثية ، في العام الماضي في الوثيقة CD/181 .

ان تحفظ بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حيال معاهدة حظر التجارب النووية، يدل أيضا على تعبير موقفها بخصوص ازالة الأسلحة النووية تماما في النهاية ، فإذا كانت النية تتصرف الى القيام بتخفيض هذه الأسلحة تدريجيا وازالتها تماما في النهاية كما تنوخ ذلك الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، فلداعي لتجريبها " لفترة طويلة مقبلة " . وإذا كنا محقين في ذلك التقييم وإذا كان من المزمع حقا استمرار الردع النووي واحتياز الترسانات النووية الى أجل غير محدد فسترتب على ذلك آثار عيقة على مساعي نزع السلاح . وليس من المعقول الاعتقاد بأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ستوافق في المستقبل المنظور على عدم التناظر القائم والواضح في توزيع القوة العالمية والذي يتجلى في تملك خمس دول للأسلحة النووية . ان استبعاد هدف نزع السلاح النووي سينطوى حتما على استبعاد هدف عدم الانتشار النووي ، وسيؤدي هذان الأمران — سويا — الى خلق وضع يتسم بنوع من الخطورة والزعزعة أوسع الى حد كبير من الهاوية النووية التي نقف على حافتها اليوم .

لذلك أود أن أحث تلك الدول التي تصرحتى الآن على مناهضة الاقتراح الرامي الى انشاء فريق عامل يعنى بنزع السلاح النووي على أن تعيد النظر في مواقفها . ويعتقد وفدى أن تفاصيل عملية نزع السلاح النووي كما جاء في اقتراح مجموعة ال ٢١ في الوثيقة CD/180 تشكل أساسا معقولا للشروع في دراسة هذا الموضوع . ولن تص هذه الدراسة مواقف أى من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بل قد تؤدي من وجهة أخرى الى تطوير توافق مجد للأراء ربما يعطي دفعة لمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والثلاثية على السواء .

وقد أكدت بعض الدول على أهمية المفاوضات الجارية حاليا في هذه المدينة والمعروفة باسم محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (START) والقوات النووية المتوسطة المدى (INF) . ولأنود اطلاقا أن نقل من أهمية هذه المفاوضات . الا انه من الواجب أن نعر عن الأمل المشروع في أن يكون هدف الأطراف المشتركة في هذه المفاوضات هو بالفعل تحقيق تخفيضات كبيرة فسي ترسانات أسلحتها الاستراتيجية ، وغيرها من الأسلحة النووية ، وألا يكون ذلك مجرد تمثيل يلعب

بالرأى العام الذى أعرب عن معارضته الحاسمة خلال الأشهر الأخيرة للتهديد النووى • ومن حسر
اللجنة أيضا أن تتوقع من الأطراف المشتركة في المفاوضات ، أن تطلعها فرديا أو جماعيا على كافة
تطورات هذه المحادثات •

ولا داعي للتأكيد من جديد على الاهتمام المتواصل الذى يبديه وفدى لتشجيع قيام
ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد
باستعمالها ضدها • ومع ذلك فعلىنا أن نسلم بأن الأعمال بصدد هذا الموضوع قد وصلت إلى
طريق مسدود • فقد صدر عن مجموعة الـ ٢١ قبل تأجيل الأعمال إلى الدورة الاستثنائية ، بيان ورد
في الوثيقة CD/280 ، تناول جملة أمور منها الرأى القائل بأن " اجراء مزيد من المفاوضات في إطار
الفريق العامل المخصص لهذا البند لن يكون مثمرا على ما يبدو مادامت الدول الحائزة للأسلحة
النووية لم تظهر ارادة سياسية حقيقية لبلوغ اتفاق مرض " • ولذلك حثت مجموعة الـ ٢١ " الدول
المعنية الحائزة للأسلحة النووية على أن تعيد النظر في سياساتها وأن تعود بمواقف منقحة حيال
هذا الموضوع في الدورة الاستثنائية الثانية • • • " • غير أنه في الدورة الاستثنائية لم تبد دولتان
من الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية أية استجابة على الاطلاق لمشاغل مجموعة الـ ٢١ • وقد
لاحظ وفدى بالطبع التطور الذى طرأ على الموقف الفرنسى في الدورة الاستثنائية • وقد أصبح
هذا الموقف مطابقا تقريبا لموقف كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، وهو للأسف مشوب
بنفس عيوب الاعلان الانفرادى الصادر عن كل من هذين البلدين حول الموضوع •

وخلال الدورة الاستثنائية لاحظنا أيضا ورحبنا بالاعلان الانفرادى الذى أدلى به الرئيس
بريجنيف بأن الاتحاد السوفياتى لن يكون البادى باستعمال الأسلحة النووية • ويبدو أن هذا
الاعلان ، بصرف النظر عن الآثار الأخرى المترتبة عليه ، يشي بتحول في الموقف السوفياتى فيما يتعلق
بالضمانات المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ازاء استخدام الأسلحة النووية أو التهديد
باستخدامها • وسيعنى وفدى بدراسة هذه الدلالات بغاية الامعان ويعود الى هذا الموضوع في
مرحلة لاحقة •

والى ذلك الحين قاننا نعتبر الاعلان الذى أدلى به الاتحاد السوفياتى بالأى يكون
البادى باستعمال الأسلحة النووية بالاضافة الى الاعلان المعاطل الذى أدلت به الصين منذ أكثر من
عشر سنوات مضت وأكدت عليه من جديد في الدورة الاستثنائية • فاتحة سبيل لتوهين حطر نشوب
نزاع نووى • ومن المتعد رعلينا شيئا ما فهم موقف أولئك الذين يرفضون تعهد الاتحاد السوفياتى
بأن يكون البادى باستعمال الأسلحة النووية على أساس أنه مجرد اعلان بلاغى لاسبيل للتحقق منه ،
بينما يطلبون الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تقبل طاهر مدلول الاعلانات الانفرادية
التي أدلوا بها هم أنفسهم بشأن مسألة " ضمانات الأمن السلبية " • ونحن نستطيع بالطبع أن
نقد ر الصعوبة التي تواجهها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تعتمد على الردع النووى
كمقابل يوازن التعهد بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية في الوقت الحالى • ويرى وفدى أن
السعي لهد فوضع اتفاق بشأن عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية ، ينبغى أن يسير موازيا
لتدابير ترمي الى التخلص من الأفكار السائدة عن اختلال التوازن في الأسلحة التقليدية بين
الشرق والغرب •

ومن الواضح أن الصعوبات التي تطوى عليها المفاوضات بشأن الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الإشعاعية ، مكنة بطبيعتها كما هو الحال في مسألة " ضمانات الأمن السلبية " • فحالم يتم توسيع نطاق الاتفاقية المقترحة بخصوص الأسلحة الإشعاعية توسيعا كبيرا فإن الاتفاقية ستصبح وثيقة لا معنى لها تستهدف حظر سلاح لا وجود له ومن المستبعد أن يكون له وجود • لذلك ينبغي أن تعلق المفاوضات بشأن هذا البند حتى العام المقبل على الأقل • ومع ذلك فإن مسألة حظر القيام بهجوم على المنشآت النووية ، هي ، كما بينا في مناسبات عديدة ، مسألة ذات أهمية عاجلة وجديرة بأن تعالج بصورة مستقلة • ويحفظ وفدى بحقه في اطار هذه المسألة في سياق مناسب •

ان المفاوضات التي يجريها حاليا الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية باشرف السفير سوچكا هي أشد الجوانب دعوة للتفاوض ضمن أعمالنا الجارية • فان أفرقة الاتصال التي تم تشكيلها لدراسة العناصر المختلفة لمشروع الاتفاقية ، ولاعداد قائمة بجميع الخيارات الممكنة أو التوفيقية قد تفضي الى قيام الفريق العامل بتصميم هيكل اطار شامل لبدء المفاوضات الختامية بشأن نسي الاتفاقية في العام المقبل ، وهذه فرصة لا يسعنا اضعها •

ولعل من أنسب الأمور أن تتخذ لجنة نزع السلاح بمناسبة عقد مؤتمر للأمم المتحدة الثاني المعني بالفضاء الخارجي ، بعض الخطوات ذات المعنى لدرء خطر انتشار سباق التسلح الى هذا المجال • وبامكان هذه اللجنة أن تقترح كخطوة أولى صدور تعبير عالمي يؤيد المفهوم الذي يدعو الى أن يشكل الفضاء الخارجي " التراث المشترك للبشرية " • ويشارك باكستان الرأي القائل بأنه ينبغي للجنة أن تنشئ فريقا عاملا يعنى بهذا البند وتتاطبه ولاية مناسبة •

وفي أعقاب فشل الدورة الاستثنائية الثانية فإن هذه اللجنة تشكل بالفعل الهيئـة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة التي تتفرد بمسألة نزع السلاح • ومسؤوليات هذه اللجنة فريدة وشاقة مثل وظائفها • ويتعين هنا بالذات أن نسعى لوضع اطار يتناول عملية نزع السلاح على نحو حقيقي وشامل • وهنا بالذات سوف يكون محك اختبار ماكرته جميع الدول من تأكيد على الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى •

وسيشترك وفد باكستان في كل جهد يبذل لتحسين فعالية عمل هذه اللجنة • ومع ذلك فينبغي أن يكون واضحا لدينا جميعا أن فشل هذه اللجنة في احراز أى تقدم ملموس في المفاوضات خلال السنوات الأربع الماضية لا علاقة له بنواحي القصور في أليتها ان كان ثمة قصور • وانما يعزى فشلنا مثل فشل الدورة الاستثنائية الثانية ، الى قصور العنصر الوحيد الضروري لاجراء أية مفاوضات ، وهو توفر الارادة السياسية للتوصل الى اتفاق •

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل باسكتان عن البيان الذي أدلى به ، وعن العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة ، أعطي الكلمة الآن الى سعادة السفير فيلـدز ، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر •

السيد فيلـدز (الولايات المتحدة الأمريكية) : (الكلمة بالانكليزية) ، السيد الرئيس ، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في هذه الدورة ، اسمحوا لي أن أبدأ ملاحظاتي بتهنئتك بمناسبة تقلدك الرئاسة في مفتتح انعقاد اللجنة في دورتها الصيفية لعام ١٩٨٢ • ان ماتتمتعون به من مهارة وحكمة معروف تماما لوفدى ، كما ان حبرتمك العريضة في مجال

نزع السلاح وكفافة تكم كرئيس تؤكد ان لنا أن علنا سيكون مثمرا وفعالا • أود كذلك أن أرحب زميلنا الحديد السفير داتكوم من رومانيا ، والأحط بأسف رحيل السفيرين ، يوبايويين من الصين وفالد يعيزو من بيرو ، وأود أن أودع زميلنا وصديقا السفير فنكاتسواران من الهند الذي سيعاد لنا في الأسبوع القادم لتولي منصبه الحديد في بكين مصحوبا بأطيب تمنياتنا • وأحيرا ، ياسيدي لا يسعني أن أغفر نفسي تقصيرها اذا لم أشد بصفة خاصة بممثل اليابان الموقر السفير أوكاوا لقيادته الممتازة للجنة في حى الأيام الأخيرة للدورة الريبحية • فان حكمته الواسعة وسكينته لم تيسرا انجاز أعمالنا هنا في حنيف وحسب وانما رسمتا لنا حميحا قدوة حسنة تأسيها بها عندما استأنفا مسؤولياتنا الصعبة في نيويورك •

لقد بدأ عدد من المتحدثين ملاحظاتهم بالتعليق على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي انتهت مؤخرا • وقد صدر عدد من الآراء لتقييم ما أسفرت عنه تلك الدورة • وأود أن أقول بادئ ذي بدء أنني لا أحسب نفسي ضمن أولئك الذين يعتقدون فيما يبدو أننا نمضي نجرأذيال الخيبة عقب الخروج من كارثة • صحيح أنه لا يمكن لأحد أن يدعي بأن الدورة الاستثنائية كانت باهرة النجاح ، فقد أخفقت في الواقع في تحقيق الحد الأدنى من توقعاتنا من حيث انها كانت تهدف الى احراز تقدم درامي في قضايا محددة • ولكن دعونا نقيم نتائج الدورة الاستثنائية الثانية تقييما واقحيا • ان لا ينبغي أن تصيبنا دهشة أو صدمة من جراء النتيجة في ضوء قصر مدة السنوات الأربع التي مرت بها الأحداث العالمية عقب الدورة الاستثنائية الأولى • فهل من المعقول في الواقع الاعتقاد بأننا نستطيع تكرار ذلك النجاح ؟ أغلب الظن أننا لا نستطيع • والواقع اننا لا نستطيع أيضا أن نتوقع ايجاد حل لقضايا خلافية تبين عجزنا عن حلها داخل هذه الهيئة الأصغر حجما والأكثر خبرة • وكما أشارت في الأسبوع الماضي السيدة ثورسون ، زميلتنا الموقرة من السويد ، فان " الشروط الأساسية اللازمة للوصول الى ما وراء... الوثيقة الختامية لم تكن متوفرة ، ببساطة " •

لقد كان وعدى يأمل أن يشترك في نيويورك في محاولة لوضع تقييم واقعي للجهود التي بذلناها على مدى السنوات الأربع الأخيرة لأثر سلوك الأمم على الجهود الرامية الى نزع السلاح • بيد ان حتى هذا لم يتحقق • فقد عرقل جهودنا أولئك الذين أرادوا منا أن نتجاهل تصرفاتهم وسعوا الى تضليلنا بمقترحات دعائية ساذحة تم تقديمها كحل لكافة معضلات نزع السلاح التي ماقتتت تلاحقا منذ عشرات السنين • الا اننا لانعيش في فراغ ، لقد أقلتت منا فرصة النجاح في نيويورك لا لتخلف الارادة السياسية وانما بالأحرى لأن التدهور الحالي في الشؤون الدولية يحد تماما ثقة الدول في أمنها • وهذه مشكلة لا يجدي في حلها التصريحات البلاغية وانما الرجوع الى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة • وقد تحدانا الرئيس ريجان عند حضوره أمام الدورة الاستثنائية بالكلمات التالية :

" لقد حضرت الى هذه القاعة لكي أدعو للالتزام من جديد على الصعيد الدولي بالمدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة — بأن يمارس جميع الأعضاء التسامح وأن يعيشوا معا في سلام وحس حوار في ظل سيادة القانون وأن يستبعدوا القوة المسلحة كوسيلة لتسوية النزاعات بين الأمم " •

ان الفقرة ٤ من المادة ٢ ترتب التزاما على كل دولة عضو ، ولن يتيسر نزع السلاح الا اذا أخذ هذا الالتزام مأخذ الجد . واذا كنا ملتزمين بنزع السلاح فيتعين علينا قبول تحدى الرئيس ريمسان وأن " نحبي الميثاق في النهاية " .

ومع ذلك لم نتمكن من الاتفاق على مجرد سرد وقائع الأحداث الأخيرة ، وصادفت جهودنا لرسم طريق واقعي لجهودنا المقبلة ومن خلال وضع برنامج شامل لنزع السلاح نفس المصير . ويبدو أن الجميع على استعداد للموافقة على الاجراءات التي لا تؤثر على مصالحهم الخاصة . غير أن نجاح هذه الجهود لا يتأتى الا من خلال ادراك أن نزع السلاح شكل مسؤولية مشتركة .

ماذا تعني هذه الأحداث المتتدة بالنسبة لعمل اللجنة في المستقبل ؟ لقد أشار البعض الى أن لجنة نزع السلاح قد فشلت خلال سنوات وجودها الأريح في وضع أية معاهدة ، ويعزى ذلك الى أسباب مختلفة . غير ان العبرة الحقيقية من الدورة الاستثنائية الثانية في نظر وفدى تكمن فيما أثبتته من أن هذه الهيئة التفاوضية لا تستطيع أن تحسن نفسها داخل نظرة ضيقة للعالم ، أما لو فعلت ذلك فستعرض بكل تأكيد لخطر بتر الصلة بينها وبين هدفها الحقيقي . لذلك ، يجب علينا أن نعتد على التجربة المستفادة من الدورة الاستثنائية وأن نعود الى خدمة الغرض الرئيسي لهذه الهيئة - أي الى التفاوض حول تدابير ملموسة لنزع السلاح . وفي هذا الصدد فان التنظيم المعقل لأعمالنا يتسم بأهمية بالغة .

وقد أبدى عدد من المتحدثين رأيهم في المواضيع ذات الأولوية المطروحة أمام هـ اللجنة . واسمحوا لي بأن أقدم بايجاز وجهات نظر وفدى .

اننا نعتقد أن التفاوض بشأن تدابير مناسبة لنزع السلاح النووي يشكل أشد المهام التي تواجهنا الحاحا . وتقوم الولايات المتحدة في الوقت الحالي باجراء محادثات مع الاتحاد السوفياتي تهدف الى ازالة أكثر القوات النووية المتوسطة المدى تهديدا من كلا الجانبين ، والس تخفيض مستويات مخزونات كل بلد من الأسلحة الاستراتيجية والنووية تخفيضا عميقا وجوهريا . ان توصل هذه المفاوضات الى نتائج ناجحة - سوف يمثل أكثر من أي اجراء آخر - تقدما ملموسا نحو ازالة الأسلحة النووية ازالة كلية - وهو هدف نسعى اليه جميعا بلا شك . وما زالت حكومتي تتمسك بعمد الحظر الشامل للتجارب كهدف نهائي على الرغم من أننا نعتقد أن الوقت الراهن ليس ملائما لاجراء مفاوضات بشأن هذا الحظر . لقد جئنا الى هذه الدورة مستعدين للاشتراك بحماس في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية الذي سيعالج القضايا الحيوية المتعلقة بالتحقق والامثال . ونحن نعتقد أن في وسع هذا الفريق العامل أن يسهم على نحو مفيد في أعمال لجننتنا ، كما أود أن أشير الى اننا نواصل الاسهام الدؤوب في عمل فريق الخبراء العلميين الذي افتتح دورته أمس . ونعتقد أنه ينبغي أن يستمر هذا الفريق في تطوير الاجراءات اللازمة لقيام نظام دولي لتبادل البيانات وذلك الى أقصى حد تسمح به التكنولوجيا الحديثة .

وقد بذل قسط كبير من الجهود لبرام معاهدة ترمي الى حظر الأسلحة الاشعاعية ، وتم احراز تقدم في هذا المجال . والواقع أن هذا التدبير أقرب الى الاكتمال من أي تدبير آخر مطروح أمام هذه الهيئة . ففي دورتنا الأخيرة ابتكر الرئيس القدير للفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية طريقة للعمل ، تبع الأمل ، فيما يبدو لو فدى ، في امكانية إبرام معاهدة بشأن الأسلحة

الاشعاعية • وقد كان وفد من بين الوفود التي شككت في ضرورة الدخول في مفاوضات بشأن حماية المنشآت النووية — وقد انتقدنا موقف الوفود التي عرقلت تقدمنا نحو ابرام معاهدة بشأن الأسلحة الاشعاعية ريثما يتم حل مسألة المنشآت النووية •

لقد حان الوقت لتقييم هذا الوضع بقدر أكبر من الواقعية • اننا نعتقد أنه من مصلحتنا ومن مصلحة الانسانية على نطاق أوسع أن نبرم معاهدة لحظر الأسلحة الاشعاعية • وفي الوقت ذاته نفهم تماما قلق أولئك الذين ينادون باجراء مفاوضات بشأن توفير مزيد من الحماية للمنشآت النووية • ولذلك فقد جئنا الى هذه الدورة متأهبين للاشتراك بصورة نشيطة وبناءة في المناقشات حول هذه المسألة • ولكننا مازلنا غير مقتنعين بوجود صلة ما بين الأسلحة الاشعاعية وبين قضية المنشآت النووية • غير اننا على استعداد لأن نعكف بجديّة على دراسة مزايا هذه القضايا ، ولن نعتصرص سبيل أي إجراء معقول من شأنه أن يسهل احراز تقدم ملموس •

ولقد قام البعض في هذه الدورة بإياد فكرة انشاء فريق عامل لمعالجة مسألة الفضاء الخارجي • الا ان عددا كبيرا من هؤلاء المؤيدين يقرب معرفته المحدودة لهذا الموضوع المعقد والفني للغاية ، وينظر الى الفريق العامل بوصفه وسيلة تعليمية لنا • ويؤيد وفدى قيام هذه اللجنة بحث المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي ، اذ يمكن أن تؤدي المناقشات الجوهرية حول هذا الموضوع الى توضيح المسائل والى توفير أساس مستدير لأية دراسة مقبلة • هذا ولم تجر في اللجنة سوى مناقشة مقتضبة للغاية لموضوع الفضاء الخارجي ، بل ولم نسمع حتى الآن الآراء الأولية لبعض الوفود •

ان وفدى ما يزال غير مقتنع بأن القيام بانشاء فريق عامل هو أفضل سبيل تعليمه علينا الحكمة في الوقت الراهن • بيد أننا نؤيد بشدة فكرة تكريس عدد من الجلسات العامة الرسمية أو غير الرسمية لموضوع الفضاء الخارجي ولا سبيل الى البدء في تركيز جهودنا الا بعد أن تفصح جميع الوفود عن كل آرائها وبعد أن يجرى قدر هائل من الاعداد الموضوعي •

لقد بدأ الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية اجتماعاته منذ ٢٠ تموز / يوليه ، وقد اشترك وفدى بهمة وحماس في المداورات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ، وسنواصل ذلك في المستقبل • اننا نعقد أولوية عالية للعناية • لتحقيق حظر كامل وفعال للأسلحة الكيميائية ، وازاء استمرار تزايد الأدلة على استخدام أسلحة التوكسين المحظورة في جنوب شرقي آسيا وعلى شس حروب كيميائية ضد المقاتلين من أجل الحرية في افغانستان فتحتم التأكيد بشدة على ضرورة احراز تقدم في هذا المجال ، ولا سيما بالنسبة لتحديد التدابير اللازمة للتحقق والامثال والاتفاق عليها •

لقد استمعت حكومتي باهتمام الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثانية تناول فيه موضوع التحقق من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، كما فحسنا بدقة مشروع الاقتراحات الذي طرحه على تلك الهيئة • ونحن نأمل أن يفسر الاتحاد السوفياتي المعنى الكامن وراء بعض الصيغ والمتمسة بقدر كبير من العمومية ، التي قدمها • ومن المؤسف أنه لم يقم بذلك بعد • ولقد شعرنا بحيبة أمل ازاء اجفال الاتحاد السوفياتي وحفاظه من الدخول في مناقشات جادة أو في الاحابة على الاستحالات الموضوعية بشأن اقتراحاتهم • وسأتحدث في جليستنا التي ستعقد يوم الخميس بمزيد من التحصيل عن الأسلحة الكيميائية ، كما أنوى أن أفحص حينذاك في تفاصيل وجهات نظرنا حول كيفية احراز تقدم سريع نحو انجاز اتفاقية •

انني لم أتحدث عن جميع المسائل المطروحة أمام اللجنة ، ولا عن اهمال مقصود أو قلّة اهتمام ، وإنما تحريماً للايجاز . وسأقدم في بيانات مستقبلية وجهات نظر وفدى بشأن مسائل أخرى وأسهب القول فيما أدليت به اليوم من ملاحظات .

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن الى ممثل رومانيا الموقر ، سعادة السفير داتكو .

السيد داتكو (رومانيا) : (الكلمة بالفرنسية) ، السيد الرئيس ، ان كلمتي اليوم مكرسة لموضوع الأسلحة الكيميائية الذي يشكل ، وفقاً لبرنامج العمل الذي اعتمدناه ، موضوع مناقشاتنا خلال هذا الأسبوع .

ان العمل الذي أنجزه الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، منذ ٢٠ تموز / يوليه ١٩٨٢ ، بالإضافة الى الاجتماعات التي عقدت بمشاركة من الخبراء ، بشأن بعض المواضيع المختارة ، يتيح لنا فرصة تقديم بعض الآراء المتصلة بالمرحلة الحالية لمفاوضاتنا بشأن هذا الموضوع واحتمالاتها في المستقبل .

وأود أن أؤكد بادىء ذي بدء على أن مناقشاتنا قد أثبتت وجود رغبة عامة في تحقيق نتائج بشأن موضوع هذا السلاح المرغوب للتدمير الشامل والموجود في الترسانات العسكرية لبعض الدول .

ان مجموعة الأفكار الملموسة الواردة في الوثيقة CD/CN/XP.33 بخصوص هذا الموضوع قد اكتملت على نحو بناء من خلال ما قدمه الاتحاد السوفياتي من أحكام أساسية لاتفاقية بشأن حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة (الوثيقة CD/294) .

وتضاف الى كل هذا باستمرار مقترحات ملموسة أخرى تقدمها وفود مختلفة على هيئة ورقات عمل أو مساهمات تقدم أثناء جلسات الفريق العامل المخصص .

وفي اعتقادنا أن المرحلة التي وصلت اليها مفاوضاتنا تتطلب تركيز الجهود للاتفاق ، ولو بشكل عام ، على الأحكام الأساسية للاتفاقية المقيلة .

وبما أن هناك ، كما تبين من الدورة الاستثنائية الأخيرة للأمم المتحدة ، قدراً من الإرادة السياسية في هذا الصدد ، وبما أن المقترحات الملموسة متوفرة ، وبما أن جزءاً كبيراً من الأعمال التحضيرية قد تم انجازه ، أثناء السنوات الأخيرة ، فإننا نعتقد أن الشروط قد اجتمعت لتقديم نتائج ملموسة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فيما يتعلق بمسألة وضع اتفاقية لتحريم الأسلحة الكيميائية قانوناً .

ولذلك ينبغي أن نولي اهتماماً خاصاً لمجالات الخلاف الرئيسية .

وأستطيعكم في أن أتوقف اليوم عد المسألة المتعلقة بموضوع الاتفاقية المقيلة وهي احدى الصعوبات التي تصادقنا في مفاوضاتنا .

لقد حذ الوفد الروماني دائماً كما تعلمون فكرة ابرام اتفاقية تطبق على نطاق واسع وتوفر أكبر قدر من الضمانات لاستبعاد الأسلحة الكيميائية من ترسانات جميع الدول . وقد درسنا ، انطلاقاً

من هذا الموقف، المقترحات التي قدمت بشأن ادراج مبدأ عدم استعمال الأسلحة الكيميائية ومفهوم "المقدرة الحربية الكيميائية"، في جملة المحظورات التي ستشكل موضوع الاتفاقية •
ولا أريد أن أقدم حججا جديدة مؤيدة أو مناهضة لهذه الأفكار، فقد انقضت هذه المرحلة في اعتقادي، وأوفتها الوفود المعنية حقها من قبل، كل ما أود هو أن أقدم بعض الاعتبارات التي يراها الوفد الروماني بخصوصها •

ان الدافع الى حظر "المقدرة الحربية الكيميائية" هو، بوضوح، الرغبة في التوصل الى فرنس حظر واسع النطاق وفعال، وذلك أمر يشغل بال وفدى بل يشعل بالننا جميعاً على ما أعتقد •
ولحل من الصواب أن نقول ان هذه الفكرة تثير بعض الصعوبات سواء من ناحية المفاهيم أو من ناحية التحقق منها عملياً • الا اننا نعتقد أن تناولها من ناحية التطبيق في المستقبل، بعد مرور فترة معينة على بدء نفاذ الاتفاقية، هو حل جدير بالفحص •

أما فيما يتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية وحظرها صراحة في العنصر الأول من الاتفاقية المعلقة، فحن نرى أن المواقف المعارضة معروفة بقدر كاف يسمح بعدم تكرارها هنا •

ومع ذلك فهناك في رأينا عسرا مشتركاً أكدت عليهما جميع الوفود، يتعلق الأمر أولاً بحقيقة كون بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والاتفاقية التي نحن بصدد التفاوض عليها يمثلان صكين قانونيين مرتبطين بحكم معالجتهما لمسألة الأسلحة الكيميائية، هذا ومن الواضح، ثانياً أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل خرقاً للاتفاقية التي نحن بصدد التفاوض عليها والتي تحصر على الأضرار تطوير الأسلحة الكيميائية أو انتاجها أو احتيازها بطرق أخرى، أو تخزينها، أو الاحتفاظ بها أو نقلها، وتطلب في الوقت ذاته تدمير المخزونات وتفتيك المرافق •

ويرى الوفد الروماني أن هذين العنصرين يشكلان قاعدة للوصول الى حل وسط فيما بين المواقف المعارضة التي تم الاعراب عنها، مما يسمح لنا بالمضي قدماً في أعمالنا •
ونود أن نطرح على اللجنة أسلوباً مباشراً أعاننا يتمثل فيما يلي :

(أ) استكمال العنصر الأول من الاتفاقية دون ادراج أية اشارة الى حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ؛

(ب) ادراج فقرة في ديباجة الاتفاقية، تحيل الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وتؤكد من جديد على حظر استعمال الأسلحة الكيميائية، وادراج احواله أخرى الى بروتوكول جنيف في العنصر السابع تنص تحديداً على أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير الاتفاقية على أنها تحدد من الالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب بروتوكول عام ١٩٢٥ أو تمنعها ؛ هذا مع

(ج) استحداث مادة جديدة في الاتفاقية تعترف بأن أي استعمال للأسلحة الكيميائية يشكل خرقاً للاتفاقية وتنص بالتحديد على أن الأحكام الخاصة بالتحقق من الاتفاقية المعلقة ستطبق أيضاً نتيجة لذلك، على أية حالات مماثلة •

وأكرر القول بأن هذا مجرد أسلوب مقترح للعمل أعتقد أنه يتيح لنا، اذا حظي بالقبول، ايجاد حلول لمشكلة هامة حدا مازالت معلقة •

وتشير الملحوظة الأخيرة التي أقدمها اليكم الى الطابع البناء للعمل ، أعني الطابع التقني الذي أصبحت تتسم به أعمالنا أكثر فأكثر . لقد كانت المشاورات التي أجريت في الأسبوع الماضي واشترك فيها الخبراء ، بشأن المسائل الفنية التي تتعلق بتحديد سمية بعض العوامل الكيميائية وبالتحقق من تدبير مخزونات الأسلحة الكيميائية ، مفيدة لما قدمته من توضيحات وتحديدات من شأنها أن تسهل أعمالنا .

أما فيما يتعلق بتطبيق معيار السمية على المواد الكيميائية المضرة الأخرى ، فيبدو لنا أن المشاورات قد بينت بقدر كاف من الوضوح أنه لا يوجد في الوقت الحالي طرق مناسبة لتحديد الآثار المشبهة وغيرها من الآثار المضرة . وفي هذه الحالة ربما كان خير حل لتحديد هدف الاتفاقية المقبلة في رأينا هو اعداد قائمة واضحة تحتوي على أمثلة للعوامل الكيميائية التي تنتمي الى هذه الفئة .

ولا يزال الأمر يتطلب بذل جهود إضافية لتعريف " سلائف " العوامل الكيميائية . ونظرا للصعوبات التي نواجهها في تطبيق معيار السمية في هذه الحالة فاننا نعتقد أن القيام في هذا المجال أيضا باعداد قائمة تتضمن سردا " للسلائف الأساسية " هو حل جدير بالاعتبار .

وعني عن القول ان المشاكل الفنية التي تتعلق بمراقبة تدبير مخزونات الأسلحة الكيميائية، معقدة للغاية . وكما تبين من المشاورات التي اشترك فيها الخبراء ، فلنبدأ في بداية هذه العملية . وكلما تقدمت مفاوضاتنا داخل الفريق العامل ستظهر الحاجة الى القيام ، بمساعدة من الخبراء ، ببذل المزيد من الجهود بغية تطوير الطرق الفنية اللازمة في هذا المجال .

السيد الرئيس ، تلك هي مجموعة الملاحظات التي اعتقد الوفد الروماني انه من المفيد الادلاء بها في هذه المرحلة من مفاوضاتنا عن الأسلحة الكيميائية ، والمقترحات التي أردنا أن نقدمها في هذه القاعة . وأود أن أؤكد من جديد ، لكم ولزميلكم السفير سوجكا ، رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، أن الوفد الروماني لن يدخر ، شأنه في الماضي ، أي جهد من أجل المساهمة في تقدم أعمالنا .

السيد سوجكا (بولندا) : (الكلمة بالانكليزية) ، السيد الرئيس ، أود باسم الوفد البولندي أن أرحب برؤاستكم للجنة نزع السلاح ، وانني لمقتنع تماما أن هذه اللجنة سوف تستفيد تحت قيادتك القديرة والماهرة من جميع الفرص المتاحة لها للمضي قدما في الاضطلاع بمسؤولياتها التي يتبناها المجتمع الدولي عن كثب . وأود أن أؤكد لكم نيابة عن وفدي ان في استطاعتكم الاعتماد على كامل تعاوننا ومساعدتنا في نهوضكم بمسؤوليتكم .

ولقد كنت أكن دائما لسلفكم في مقعد الرئاسة ، السفير يوشيو اوكاوا من اليابان ، صادق الاحترام - ويسعدني أن أكرر التعبير عن ذلك الآن - لمساهمته القيمة في الأعمال التي أنجزتها اللجنة في دورتها الربيعية .

وانه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بيننا بممثل بلد اشتراكي شقيق ، وهو السفير داتكو من رومانيا الذي يجاورني مباشرة على هذه المائدة .

ولما لم أكن غافلا عن أن هذا الأسبوع سيكون مكرسا ، وفقا لبرنامج عمل اللجنة ، لموضوع الأسلحة الكيميائية ، فسأركز كلمتي أساسا اليوم على هذا البند بالدات من جدول الأعمال .

لقد تابع وفدي باهتمام فائق كافة الكلمات التي أُلقيت في الجلسات العامة لهذه اللجنة المكرسة للأسلحة الكيميائية • وسنتابع بنفس القدر من الاهتمام الواعي جميع الكلمات التي سيتم الإدلاء بها حول بند جدول الأعمال المذكور • ومن المشجع أن نلاحظ أن جميع الوفود التي تحدثت قلبي قد أعلنت عن استعدادها للاعتراف بالطابع الأولوي لمفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية • وصداقة أهميتها •

أود كذلك أن أعرب عن اقتناعي بأن هذه التصريحات المرضية للحياة ستعقبها مساهمات ملموسة لاعداد صيغ توفيقية تتناول المسائل الخلافية العديدة المطروحة على مائدة مفاوضات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية • وما أن لجنة نزع السلاح هي في الوقت الراهن المحفل الوحيد للتفاوض حول حظر الأسلحة الكيميائية ، فإن في وسعها أن تلعب دورا استثنائيا في هذا المجال اذا ما توفرت لدى الأعضاء وغير الأعضاء على السواء ، ارادة التوصل الى اتفاق على ازالة سلاح التدمير الشامل هذا كلية بأسرع وقت يتوقعه المجتمع الدولي ، وتدعو اليه الحاجة من أجل استبعاد هذا السلاح من الترسانات العسكرية والمختبرات العلمية •

ان مسألة وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية مذكورة بوضوح في ولاية الفريق التي أود أن أقتبس منها مرة أخرى الجزء ذا الصلة بالموضوع : " تقر لجنة نزع السلاح أن تنشئ ، لمدة دورتها لعام ١٩٨٢ ، فريقا عاما مخصصا تابعا للجنة يتولى صياغة هذه الاتفاقية آخذا في الاعتبار جميع المقترحات القائمة والمبادئ المقبلية وصحية تمكين اللجنة من التوصل الى اتفاق في أقرب وقت ممكن " كذلك فإن القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها المتعاقبة واضحة أيضا نصا وروحا في هذا الصدد • ولقد ترددت أثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح أصوات كثيرة تطالب بوضع اتفاقية في أقرب وقت ممكن • واذا ما أجدنا في الاعتبار ما سلف من حجة ، وخطر ترايد سباق التسلح الكيميائي — وهو سباق نوعي أيضا — من جهة أخرى ، لوجب علينا أن ندرك بأننا نقف في مفترق طرق يؤدي أحدها الى تصاعد سباق التسلح الكيميائي • ونحن لانريد أن نسلك هذا الطريق • بيد أن هناك طريقا آخر ، وهو طريق المفاوضات السلمية والهادئة حول وقف سباق الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات وسائل انتاجها • وهذا هو الطريق الذي نريد أن نسلكه • انني مقتنع بأن المقترح السوفياتي المعنون " الأحكام الأساسية لاتفاقية بشأن حظر تطوير ونتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة " يدل على مثل هذا الطريق • ولذلك لم يكن من العجوبة في شيء أن تحظى " الأحكام الأساسية " باعتراف دولي بصفتها حافزا كبيرا للتعجيل باجراء مفاوضات جادة حول حظر الأسلحة الكيميائية • ويتضح من دراستنا المتعمنة للوثيقة السوفياتية أنها تغطي كافة المقترحات القائمة بل وتتجاوزها في الوقت ذاته ، فتقدم حشدا كبيرا من المقترحات الجديدة ، كما تبعد الوثيقة الشكوك التي سمعناها في حملة ماسمعنا ، في هذه اللجنة • وبعبارة أخرى لدينا الآن امكانيات هائلة لزيادة زخم المفاوضات ولذلك ينبغي لنا أن نستحيب للنداءات التي تطالب بوضع اتفاقية ، ونختتم هذه العريضة لوصح مشروع لها •

وهذا على وجه الدقة هو الخرص الذي استأنف من أجله الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية جلساته المنتظمة في ٢٠ تموز/ يوليه والذى يواصل بسبه عمله بخطى حثيثة •

كما أود ، بصفتي رئيسا للفريق الحامل المذكور هذا العام ، أن أؤكد ، قبل كل شيء ، على المناخ الممتاز الذي يسود جميع الوفود المشتركة في المرحلة الحالية في العمل بصدد اتفاقية ويسعدني أن أخبر اللجنة أننا تمكنا ، خلال الجلسات التي عقدها الفريق المخصص للأسلحة الكيميائية والتي تجاوزت الحشر ، في الفترة ما بين ٢٠ تموز / يوليه واليوم ، من أن نناقش بتفصيل مستفيض جميع المسائل والقضايا تقريبا المتعلقة بالاتفاقية المقبلة ، سواء على أساس رسمي أو غير رسمي . كما أجرت ستة أفرقة اتصال غير رسمية عددا هائلا من المشاورات ، ولا تزال تواصل جهودها لوضع أحكام توفيقية محددة . وبالإضافة الى هذا فقد عقدت الوفود طوال أسبوع العمل الماضي بأكمله ، مشاورات اشترك فيها الخبراء ، حول بعض القضايا التقنية المتعلقة بالاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية . ولاستكمال وصف نشاطات الفريق ، اسمحوا لي بأن أخبر اللجنة بأن الأفرقة غير الرسمية الستة التي ذكرتها لتوى تقوم بدراسات في المجالات التالية للاتفاقية المقبلة :

- مسألة ادراج أو عدم ادراج حكم يحظر استعمال الأسلحة الكيميائية ؛
- تعاريف مصطلحات قية عديدة ستستخدم في الاتفاقية ؛
- الأحكام العامة للتحقق ؛
- تدبير المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية ووسائل انتاجها أو تفكيكها أو تحويلها لأغراض مباحة ؛
- الاعلان عن امتلاك مخزونات من الأسلحة الكيميائية ووسائل انتاجها ، والخطط الموضوعة لتدبيرها أو تحويلها لأغراض مباحة ، وتحديد الاطار الزمني لذلك وكذلك شكل الادلاء بمثل هذه الاعلانات ؛
- المسائل الأخرى المتبقية ، ومنها دياجاة الاتفاقية ، وصلتها بالمعاهدات الأخرى ، والتعاون الدولي على تنفيذ الاتفاقية ، ودخولها حيز التنفيذ ، بالإضافة الى جوانب قانونية عديدة أخرى .

لقد تبين من المناقشات غير الرسمية والمنهجة بشأن المشكلة المعقدة المتصلة بألية التحقق من أى اتفاقية مقبلة ، أن الفريق الحامل يحد أن توضع مادة واحدة تحتوي على أحكام عامة للتحقق ، وأن تليها مواد عديدة أخرى تنص على كافة التفاصيل الضرورية فيما يتعلق بالاجراءات ، وبالأحكام الخاصة بتدابير التحقق الوطنية والدولية ، وبالوسائل التقنية الوطنية ، وبتشكيل هيئة استشارية ، الح . كما أجريت ، ولا تزال تجرى ، مناقشات لا تقل صراحة وفائدة ، حول مسألة ادراج أو عدم ادراج حكم يحظر استعمال الأسلحة الكيميائية . ان هذه المشكلة الخلافية ذات الأهمية القانونية والسياسية البالغة ، مازالت تفرق بين أعضاء اللجنة كما هو معروف تماما . على أنه يمكن العثور على بعض السوادر المبشرة بالحير في هذا الموضع أو داك من البيانات التي يدلي بها بعض الوفود عن استعدادها لدراسة عدة حلول ممكنة تجرى مناقشتها حاليا . ولقد استمعنا لتونا عن هذه الحلول الممكنة في البيان الذي أدلى به السفير الروماني .

ويدخل الفريق الحامل الآن بعد أن انتهى من العمل التحصيلي في نهاية تموز / يوليه ، مرحلة من أشد مراحل أعمال هذه الدورة تركيزا وأهمية . وبما أنه في امكان الفريق أن يحقق

ثلاث جلسات أسبوعياً ، فالأمل معقود على أن يتمكن بفصل الجهد الجماعي للفريق بأكمله ، أن يبلغ اللحظة في نهاية هذه الدورة عن تحقيق تقدم كبير في جميع مجالات الاتفاقية المعلقة . ولذلك ، في حين أشكر جميع الوفود على عبارات التشجيع والمساندة الحارة ، أناشد ها الصبر والتعهم واعطاء موطفيها الوقت اللازم للاشتراك ايجابيا في مناقشات العديد مما نطلق عليه اسم الأفرقة الدراسية غير الرسمية . وفي الوقت ذاته أشجع رؤوس الوفود على الاهتمام مباشرة وبصورة شخصية بأعمال الفريق . تلك هي ، من الناحية العملية ، طريقتي في فهم الطابع الأولي للمفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيمائية ، كما شدد عليه بحق عدد كبير من الوفود . واستجابة لما سبق على نحو ما ، أود من جهتي أن أشير الى أن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيمائية يشكل الاطار المناسب واللازم لتسهيل تحويل اعلانات كافة الوفود في هذا الصدد الى أعمال .

ولقد بات بعض الوفود يرى من العدل والحق القفز الى استنتاجات فقد تم تبؤات متشائمة عن جهودنا الحالية ، وأقل ما يوصف به هذا العمل هو أنه مبتسر . أما أنا ، فأؤيد بلا تحفظ مواصلة العمل المكثف للتوصل الى أهدافنا ، وأدرك أننا لن نتمكن من وضع مشروع نص موحد لاتفاقية خلال هذه الدورة ، الا ان امكانية صياغة نصوص عدد كبير من العناصر تبدو هدفا واقعييا في متناول هذه الدورة بلاشك . وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لكي يصل الفريق الى هذا الهدف . وأنا مقتنع شخصيا بأن الاجتهاد لبلوغ هدف محدد هو عامل منشط لمساعدتنا .

اسمحوا لي الآن أن أبدي بعض الملاحظات بخصوص أكثر المسائل التي تتظر فيها هذه اللجنة الحاحا وأهمية ، وهما نزع السلاح النووي والحظر الكامل للتجارب النووية . ما أكثر الكلمات ، وما أكثر الخطب التي ألقيت استكارا لسباق التسلح النووي وتديدا بهذه المعضلة التي هي أشرس ما يواجه الجيل الحالي من معضلات . ونحن نردد هذه الكلمات المرة طو المرة في هذه القاعة أيضا . ومع ذلك فلم تسفر الدورتان الاستثنائيتان للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرستان لنزع السلاح ، ولا القرارات التي يخطئها الحصر والصادرة عن تلك الهيئة أو عن كثير غيرها من المنظمات والمؤتمرات بما فيها هذه اللجنة ، عن أية نتائج محددة تبشر بالخير . ومع ذلك فمن واجبنا أن نواصل الاعلان عن خطورة الموقف الناجم عن سباق التسلح وبالأخص سباق التسلح النووي . وطينا أن نواصل — بجهود لا تكل — البحث عن حلول ممكنة لوقف هذا السباق يتم التفاوض فيها . قديسا قدر كاف من المقترحات الجريئة والمبتكرة للمفاوضات ، وقد ركاف أيضا من الأمثلة الجريئة والمبتكرة الحديدية بالاحتذاء . وأود أن أذكر منها الآن مثلا واحدا فقط وهو المبادرة السوفياتية النامية تاريخيا وسياسيا بالالتزام من طرف واحد بعدم الهدم باستعمال الأسلحة النووية . ان مبادرة حليفا السوفياتي هذه — وهي أهم مبادرة تم الاعلان عنها من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح — لقيت قبولاً عاما وعالميا من قبل المجتمع الدولي ، باعتبارها خطوة اضافية نحو فرص حظر كامل على استعمال الأسلحة النووية . ولذلك فلايسح المرء الا أن يشعر بالقلق والانزعاج عندما يقرأ مضمون مقالة نشرت لكتاب بارزين من ألمانيا العربية حول مسألة استعمال الأسلحة النووية ، ان القيام خلال الدورة الاستثنائية الثانية بنشر مثل هذه المقالة التي تنصح : " . . . الحلفاء الحربيين بأن يكونوا الهادئين باستعمال الأسلحة النووية . . . " ، حتى لو كان الكتاب يصون هذا الاستعمال بأنه " دفاعي " ، والتعبير فضلا عن ذلك ، عن الرأي القائل بأن " . . . التخلي عن المأمون عن البدء قبل الحير باستخدام الأسلحة النووية سيزيد من احتمال نشوب حرب . . . " كل

ذلك يجب أن ينظر إليه باعتباره أكثر من مجرد عقيدة سياسية ، اذ يجب اعتباره بمثابة اعتراف بتطلعات بعض الأعضاء البارزين في " التحالف الغربي " وبأهدافهم السياسية . ان حقيقة توزيع نص هذه المقالة على الوفود في لجنة نزع السلاح بعد أن تعهد الاتحاد السوفياتي بألا يكون الهادئ باستعمال الأسلحة النووية ، وبعد الدورة الاستثنائية الثانية ، وقبل افتتاح دورة هذه اللجنة بفترة قصيرة ، يبين بوضوح من ذا الذي يريد أن يزيد - واسمحوا لي بأن أقتبس مرة أخرى قول نفس كتاب ألمانيا الغربية هؤلاء - " . . من احتمال نشوب الحرب " . وينبغي أن أضيف أن المقالة المذكورة أعلاه تنازع كتابا أمريكيا يناقشون امكانية اضطلاع الولايات المتحدة بمثل هذا التعهد .

وبما أنني لازلت أمتع بحق الكلام ، فأود أن أتطرق كذلك الى مسألة أخرى طالما أثارته خلال تاريخ هذه اللجنة القصير ، العديد من المناقشات الحامية ، ألا وهي فعالية لجنة نزع السلاح . ولا أريد الآن أن أستذكر وأكرر الأفكار العديدة التي سبق التعبير عنها في عديد من الوثائق بما في ذلك الوثائق التي تعكس آراء الوفد البولندي ، بل أود في الواقع أن أتناول جانباً واحداً محدداً فقط من جوانب هذه المشكلة الملحة ، وهو كيف يمكن أن نزيد من فعالية الهيكل الراهنة الموجودة تحت تصرفنا وفقاً للنظام الداخلي للجنة ؟

وفي الواقع ينبغي أن تصبح الهيئات الفرعية التي أنشأتها اللجنة بالفعل أو التي ستشدها في المستقبل ، محاطة تجري فيها عمليات تفاوض حقيقية . الا أن التجربة تدل على أنها لم تلبح بعد هذا المبلغ ، ولذلك أقترح في هذا الصدد أن تعقد هذه اللجنة عدة جلسات عامة أو غير رسمية ذات اعداد جيد ، تركز فقط لاعداد توصيات مناسبة وواضحة بشأن أعمال الهيئات الفرعية للجنة . ويتحتم أن تراعي هذه التوصيات الوضع الراهن للمفاوضات التي تجري في كل فريق على حدة . أما الأفرقة نفسها ، فينبغي أن تملك امكانية رفع تقارير الى اللجنة عن حالة تقدم أعمالها على فترات أكثر تواتراً مما كان عليه الحال حتى الآن ، وعرض مسائلها العصية بل والشديدة الاستعصاء في بعض الأحيان ، على اللجنة لعلها تحصل على نوع من المشورة و / أو التوجيهات من اللجنة في احدى جلساتها العامة . وفضلاً عن ذلك فقد يكون من المستصوب ، ألا تعتبر الهيئات الفرعية جلساتها الرسمية بمثابة الطريقة الوحيدة للعمل لاسيما في عملية التفاوض المكثف ، اذ ينبغي لها كما يبدو في حقيقة الأمر أن تسعى وراء جميع الوسائل الممكنة للتوصل الى اتفاق من خلال اجراء مشاورات غير رسمية ، وخاصة فيما بين الوفود التي تختلف وجهات نظرها في مسألة معينة . أي أنه ، بحسبارة أخرى ، يجد التفكير في كيفية تأمين ما يلزم من مرونة لطرائق وأشكال العمل في الهيئات الفرعية . وشكل ذلك ، في رأيي ، أحد المحاور التي يمكن أن يركز عليها تكثيف العمل ويفضي بالتالي الى زيادة فعالية لجنة نزع السلاح .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل بولندا على نبيايه والعبارات الرقيقة التي وجهتها الى الرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن الى ممثل بلجيكا الموقر ، سعادة السفير اونكلينكس .

السيد اونكلينكس (بلجيكا) : (الكلمة بالفرنسية) ، السيد الرئيس ، يسرني حقاً أن أراكم ترأسون أعمالنا . وأعرب هنا أيضاً عما استشعرته من سعادة غامرة حقاً عند قيام سفير اليابان بإدارة الأعمال أثناء الحزب الأخير من الدورة . ومن الحق أيضاً أن أعرض عطتي بعودة السفير داتكو بيننا من جديد ، وعن أسفي لرحيل السفير هكاتسواران ، الا انني سمعت سفير استراليا في

الأسوع الماضي وهو يبدي لنا ملاحظات عن طرائق العمل ويقول اننا ننتمي الى لجنة يكاد يكثُر فيها تبادل التثاء طوال الدورة • وأُعترف بأنني تأثرت بكلمات زميلنا الاسترالي هذه ولهذا قررت اليوم أن أمارس "ضبط النفس" شيئاً ما فيما أوجه من أقوال ومجاملات في مستهل كلمتي ، وعسى أن لا يؤاخذني زملائي على ذلك ، إذ أنني أنشد توفير الفعالية للجنة ، وسيسرني على كل حال كل السرور أن أقدم التهانى والمجاملات أثناء الاتصالات الشخصية أو الاجتماعية •

لا أعتقد أن ثمة كبير فائدة من الادلاء في هذه اللجنة وفي هذه المرحلة من أعمالنا ، ببيان يسعى الى تحديد المسؤوليات واستخلاص الدروس العامة المستفادة من الوصع الذى كان سائدا أثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

ومع ذلك ، أعتقد أن الامكانيات التي تقدمها المفاوضات المتعددة الأطراف في مسائل نزع السلاح أصبحت الآن أكثر وضوحا بالمقارنة الى نهج المداولات المتعددة الأطراف الذى يجب أن نعترف بأنه لم يسفر في الواقع عن أية نتيجة ملموسة • هذا الاتجاز الهش نوعا ما الذى حققه بعناء في عام ١٩٧٨ • وقد استمعنا الى عدة بيانات منذ استئناف دورتنا ، بعضها ذو طابع جدلي ونبرة حادة في بعض الأحيان • ولا نعتقد أن هذا النوع الأخير من البيانات يشكل مساهمة مفيدة لأعمالنا • ويتحتم الآن أكثر من أى وقت مضى أن يتساءل كل منا ، بعيدا عن الجدل ، عن أفضل طريقة للتقدم في مناقشاتنا ، وخاصة فيما يتعلق بالبنود ذات الأولوية في جدول أعمالنا •

دلك ان الحاجة ملحة للغاية في الواقع لأن تثبت لجنة نزع السلاح قدرتها على التفاوض ، وعلى التوصل الى نتائج ملموسة •

وتشكل المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية — أى البند الموصى بمناقشته في الجلسة العامة هذا الأسوع — أفضل طريقة للتدليل على ذلك في المستقبل العاجل للأسباب التالية :

- الأهمية الحيوية للمشكلة وتأثيرها على أمن الجميع •
- أجمعت ارادة اللجنة على صياغة مثل هذه الاتفاقية ، ولقد استمعنا توا الى السفير سوجكا ، رئيس الفريق الحامل ، وهو يصرح لنا بأرائه ويخبرنا عن العناج الطيب الذى يسود فريقه حاليا •

- تم بوضوح تحديد العناصر المختلفة اللازمة لمثل هذه المفاوضات ؛ كما
- تم تقديم مقترحات جديدة ، خاصة من طرف الاتحاد السوفياتي ، تستحق أن تدرس باهتمام •

ويحلق بلدى أهمية كبرى على سرعة انهاء هذه المفاوضات ، كما نأمل أن تتمكن اللجنة من اتخاذ الترتيبات الاجرائية اللازمة لتكريس كل ما يلزم من وقت لحملها ، حتى اذا ما دعت الحاجة الى تجاوز تاريخ اختتام هذه الدورة •

ولا يزال الأمر يتطلب حل عدد من المشاكل النظرية الهامة • وأود أن أقصر بياني اليوم على مشكلة واحدة منيا تتعلق بمسألة وجوب أو عدم وجوب ادراج حظر استعمال الأسلحة الكيميائية في نطاق الاتفاقية • وهذه هي نفس المسألة التي كرس لها السفير داتكو جزءا كبيرا من بيانته الذى استمعت اليه باهتمام • ونحن نحرف الحجج المتعلقة بهذين الافتراضين ، فلاداعي لتكرارها •

من المؤكد أن الفريق العامل قد حقق تقدماً في محاولة إيجاد صيغ بديلة لهذين النهجين • وقد استطعنا أثناء ممارستنا هذه أن نرى الارتباط الوثيق القائم بين نطاق الاتفاقية التي نحن بصدد وضعها ، وبين المحظورات المنصوص عليها في بروتوكول جنيف ، والتحقق من الامتثال لحظر الاستعمال •

لقد كان بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ هو الأساس لمشروع طويل الأمد يستهدف الحظر الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية • وكان حظر الاستعمال الوارد في أحكام البروتوكول نفسه يستهدف تغطية كافة الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية • وعلى هذا فقد تنشأ مشكلة إذا ما استحدث نظام جديد يتعلق بالاستعمال يقتصر على الأسلحة الكيميائية دون الأسلحة البكتريولوجية • وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الأسلحة البكتريولوجية حرصت على تفادي ذكر أي شيء بصدد حظر الاستعمال ، واقتصرت في ديباجتها على التذكير بأحكام بروتوكول جنيف • وبمضاف إلى ذلك أنه تم حتى الآن مراعاة نوع من التناسق عند وضع التدابير التي تستهدف الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية • وعلى هذا ، فبعد فترة من المفاوضات المشتركة حول المسألتين ، نصت اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الأسلحة البكتريولوجية ، في مادتها التاسعة على أن تقتصر مواصلة المفاوضات على حظر تطوير الأسلحة الكيميائية، وإنتاجها وتخزينها ، وتدميرها • ولا ترد في هذه المادة أية إشارة إلى حظر استعمالها • فعلى أن نأخذ هذا التناسق في الاعتبار إذا ما رغنا في وضع نظام للحظر ينبثق عن بروتوكول جنيف ، على أوسع نحو ممكن •

إن التحقق من امتثال حظر الاستعمال يثير بدوره عدداً من الأسئلة • فمن نعتقد أن استحداث مثل هذه الآلية سواء بالنسبة للأسلحة البكتريولوجية أو الأسلحة الكيميائية يسد حاجة يشربها المجتمع الدولي ، فقد كان غياب هذه الآلية سبباً في حدوث نزاعات واحتكاكات كثيرة بين الدول على مدى عشرات السنين في الماضي • ويجب أن تخصص طرائق التحقق للمسألة المحظورة • ومن ثم ، يجب أن تختلف الأحكام في هذا الصدد عن تلك التي تتعلق بالتحقق من حظر التطوير والانتاج والتخزين ، وعن الأحكام التي تتعلق بالتدمير • ولقد غداً واضحاً الآن أيضاً أنه ، نظراً لوجود ترابط بين الموضوعات وبين تناسق نظم حظر الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ، ينبغي أن يهدف هذا النوع من التحقق إلى ضمان الامتثال لحظر استعمال هاتين الفئتين من الأسلحة في آن واحد •

ومن الأمور الأخرى التي يجب التفكير فيها مسألة الربط بين النطاق والتحقق في إطار واحد ، إذ من الصعب أن يدرج في اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية نظام للتحقق ينطبق على محظورات لم يرد ذكرها صراحة في الاتفاقية •

هذه هي الاعتبارات الرئيسية التي انطوت طيسها المصادرة التي قامت بها بلجيكا في الدورة الاستثنائية عندما قدمت مذكرة عن مراقبة حظر استعمال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية في القتال • ونحن نقدم الآن هذا النص إلى اللجنة في الوثيقة CD/301/CD/CW/WP.39 ، أملين أن تساعدنا هذه المادة في جهودنا المشتركة لإيجاد حل لمشكلة استعمال الأسلحة الكيميائية • وسأمسك على وصف مضمون هذه الوثيقة ، ولكنني أود فقط أن أشدد على أهدافنا الأساسية •

يتمثل الهدف الأول في سد النحراب الموجودة في بروتوكول عام ١٩٢٥ وذلك باقتراح آلية للنحقق تتحقق على جميع حالات استعمال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية في القتال • وسنهي في الوقت ذاته المناقشة الدائرة بشأن نطاق البروتوكول وذلك باشتراط أن يسطق حظر الاستعمال على كافة الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ، لا في وقت الحرب فقط ، وإنما أثناء القتال بصفة عامة •
ويتمثل الهدف الثاني في إيجاد حل للمشكلة التي تطرحها مسألة الاستعمال في إطار الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية •

وأخيرا ، يتمثل الهدف الثالث في توفير آلية مرنة يمكن التوصل الى اتفاق بشأنها بسرعة ويمكن حتى أن تسدر اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الدحول الى حيز التنفيذ • ان تشكيل اللجنة الاستشارية المقترحة (التي تضم في المرحلة الراهنة جميع الدول الأطراف في بروتوكول عام ١٩٢٥ ، وفي اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الأسلحة البكتريولوجية) والشروط اللازمة لدولها حيز التنفيذ مس خلال عدد ضئيل للحماية من التصديقات فيما نعتقد كما نتصورهما ، خليقان بأن يسمح للنظام بأن يبدأ العمل في وقت قصير للغاية •

ويمكن للألية التي نتصورها أن تأخذ شكل صك فريد من نوعه ، ويمكن وصف صلاته بالصكوك القائمة — أي بروتوكول عام ١٩٢٥ واتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن الأسلحة البكتريولوجية — والمفاوضات الجارية حول الأسلحة الكيميائية بسهولة ووضوح •

لقد أعربت عن الأمل في أن تساعدنا هذه المبادرة بصفة خاصة ، في الجهود المشتركة التي نبذلها في مفاوضات حظر للأسلحة الكيميائية • ونأمل أن نحفر بهذه الطريقة السعي الى المحت عن خيار يمكن أن يرضي مؤيدي كل من الفرضيين المتعارضين • وأن يثبت أيضا جدواه على مستوى القانون الدولي •

وسيكون وفدى طبيعة الحال على استعداد لتقديم أية ايضاحات قد تطلب بصدد هذه الوثيقة وخاصة في الفريق العامل •

وقد احترت جدا أن أقصر بياني على بند معين من بنود جدول أعمال اللجنة رغبة في المساعدة على تقدم أعمالنا • وستزداد فعالية اللجنة كثيرا لو أسكت كافة الوفود في المستقبل عن إعادة تأكيد مواقفها السياسية المعروفة للجميع ، وعن توجيه الاتهامات ، واللجوء الى التشكيك في حسن نية الآخرين •

يحب ألا تتحول أعمالنا في أي وقت من الأوقات الى مجرد كلمات محققة للتأثير على العالم الخارجي • ومن المرشح أن يزداد اقتناع المجتمع الدولي بدور لجنة نزع السلاح اذا ما قدمت اللجنة — أكثر فأكثر — بعض الأدلة عن الجهود الحقيقية التي نحن على استعداد جميعا —
لذليها لمحاولة التوصل الى اتفاقات ملموسة •

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ، أشكر ممثل بلجيكا على بيانه والعبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن الى ممثل اندونيسيا الموقر ، سعادة السفير سوترزنا •
السيد سوترزنا (اندونيسيا) : (الكلمة بالانكليزية) ، السيد الرئيس ، أود بادىء ذي بدء أن أقدم اليكم تهناني وفدى بمناسبة اضطلاعكم برئاسة هذه اللجنة خلال شهر آب / اغسطس

نحن على ثقة من أن آرائكم الحكيمة وحجرتكم الدبلوماسية الواسعة ستسهمان في تقدم أعمال اللجنة • ويسعدني بصفة خاصة باعتباري رئيساً للوفد الإندونيسي أن أرحب بكم ، ياسيدى رئيساً للجنة وأنتم تمثلون كينيا ، البلد الذي بدأت أندونيسيا معه أخيراً مرحلة جديدة في علاقاتها الثنائية ، مما يبشر بقدر أكبر من التعاون الملموس ذى النفع المشترك لبلدنا •

أود كذلك أن أعر عن تقدير الوفد الإندونيسي وامتنانه لسلككم ، سعادة السفير أوكاوا من اليابان لرئاسته المحمودة لهذه اللجنة خلال الفترة السابقة • إن مآبداه من مهارة ومثابرة وتظني وخاصة في الفترة السابقة مباشرة على انتهاء أعمال اللجنة في الدورة الربيعية قد أسهم ، في رأى وفدى ، أسهاماً كبيراً في بلوغ المرحلة التي وصلت إليها لجننتنا اليوم •

أما بالنسبة لسعادة سفير داتكو من رومانيا ، فأود أن أنضم إلى المتحدثين السابقين للترحيب به في لجننتنا • ويتطلع وفدى إلى مواصلة التعاون مع وفده •

وقد سبق اجتماع لجننتنا ، منذ شهر بالضبط ، اختتام الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح والتي لم تسفر عن نتائج مثمرة • وقد أشار الممثلون الموقرون الذين تحدثوا قبلي ، إلى هذه المرحلة المؤسفة للحياة التي اجتازتها عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف • إن عجز الدورة الاستثنائية الثانية عن التوصل إلى نتائج ذات مغزى قد اضطر كل عضو من أعضاء لجنة نزع السلاح بالاستثناء ، إلى الامعان في التفكير وإلى تقييم الوضع الحالي للأمر فيما يتعلق بجهودنا المشتركة لنزع السلاح • ونحن نعتقد أنه يتوجب على كافة أعضاء هذه اللجنة أن يستحدثوا أساليب جديدة وأن يبحثوا عن الطرق والوسائل التي تكفل زيادة فعالية أداء لجنة نزع السلاح ، كيما نتفادى الفشل في واجباتنا ومسئولياتنا • وقد قيلت في نهاية الدورة الاستثنائية وفي الجلسات العامة للجنة لجننتنا أشياء كثيرة حول قصور الدورة الاستثنائية عن إنجاز المهمة التي أنيطت بها وعن أسباب ذلك • وقد أبدى وفدى رأيه في المسألة عند اختتام الدورة الاستثنائية • وأكد لا أحتاج للتأكيد على أن أخطر عقبة اعترضت سبيل نجاح الدورة الاستثنائية الثانية كانت ضمن أمور أخرى ، تزايد شعور الشك وعدم الثقة السائد في العلاقات بين القوى الكبرى ، ولا سيما بين القوتين العظميين • وتحولت الدورة الاستثنائية إلى حلبة أخرى امتدت إليها مظاهر عداوة هذه القوى تجاه بعضها البعض ، مما أدى إلى إحباط الطلب المشروع للمجتمع الدولي بإنشاء عالم يسوده السلم والأمن من خلال تدابير حقيقية لنزع السلاح • ويؤكد وفدى بكل صدق وتواضع أنه ليس الضروري ، لكي نمنح تكراراً مثل هذه الحالة ، أن تهرمن تلك الدول بأعمال حقيقية وملموسة على ارتباطها بالالتزامات والاتفاقات القائمة ، وإلا فإنه يحشى إذا شكلت هذه الحالة نزعة تتخلل كافة المحافل الدولية الأخرى بما فيها هذه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تضطلع بالتفاوض حول نزع السلاح ، أن يتعرض سند وجود هذه الهيئة وقابليتها للحياة لاختبار جاد •

على أنه لا ينبغي ، في رأى الوفد الأندونيسي المدروس ، الاستناد في الحكم على الدورة الاستثنائية الثانية إلى مجرد فشلنا ونواحي قصورها ، وإنما ينبغي أن ننظر إلى النتائج الضئيلة التي تم تحقيقها هناك من زاويتها الصحيحة ، إذ يجب أن نعرف أن الطريق نحو تحقيق غايتنا المتمثلة في نزع السلاح شكل عام وكامل هو في الواقع طريق معقد وشاق جداً يتطلب منا تفكيراً إبداعياً دائماً للسعي إلى التعبير عن تأكيدنا من جديد للوثيقة الختامية •

هنا تكمن أهمية هذه الدورة للجنة نزع السلاح • اننا نبدأ الآن مرحلة ينبغي أن تبذل فيها جهود أشد حماسا وينبغي أن يحدو خطانا في الوقت ذاته بعد النظر المقترن بالموضوعية، ان دورتنا الصيفية ستكون قصيرة نسبيًا، ولذلك يتحتم أن يقود عمل اللجنة شعور عميق بالالحاح والأولوية •

وينبغي ألا يحرق التقدم أو يحرص للحظر بما لا يجب من خلال اساءة استخدام مفهوم توافق الآراء في المسائل الاجرائية، ويرى الوفد الاندونيسي انه ينبغي للجنة أن تشرع هورا في أعمالها الحقيقية بخصوص أعلى النود أولوية وهو " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي "، من خلال تشكيل فريق عامل • والاعتقاد لدينا قوى بأن نزع السلاح النووي لا يشغل بال أولئك الذين يملكون أسلحة نووية وترسانات فحسب، وانما هو الشغل الشاغل بحق للبشرية جمعاء • وقد أثبت ذلك بافاضة الرأي العام العالمي الذي يتزايد وضوحا والذي يشاركه في ذلك أعداد متزايدة من الشعوب في أجزاء عديدة من العالم • وليس من الصواب يقينا أن معتقد أن مصير البشرية يجب أن يخضع للمنافع السياسية العاجلة لبعض القوى • وسيكون لدى الفريق العامل بعد تشكيله وثيقة مفيدة وهي الوثيقة CD/116 المؤرخة في ٩ تموز / يوليه ١٩٨٠ التي اقترحتها مجموعة ال ٢١، والتي يمكن أن يتخذها الفريق العامل أساسا لبدء أعماله • وفي هذا الصدد، فإن مقترح البند بشأن تقادي نشوب حرب نووية يكتسب، في رأي وفدي، أهمية بالغة حقا، بما لقوتــــه الدافعة من تأثير مباشر على بقائنا جميعا • ومن الممكن جدا أن ندرس هذا البند في الفريق العامل المقترح، على سبيل الأولوية • ونرى كذلك أن الوقت قد حان للتخلي عن ممارسة معالجة البند ٢ من جدول أعمالنا في جلسات غير رسمية • وقد علمتنا التجربة أن هذا الاجراء غير صالح ولا يفضي بنا الى حل •

أما الموضوع الياام الآخر الذي ينبغي على اللجنة أن تركز عليه خلال دورة الصيف فهو موضوع الأسلحة الكيميائية • ان العمل الذي أنجزه الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية خلال الاسابيع اللذين سبقا افتتاح الدورة الصيفية للجنة نزع السلاح بقيادة قديرة من السفير سوجكا من بولندا يستحق تقديرا • فقد أحرز الفريق العامل بعض التقدم بفضل اتخاذ تدابير عمل غير رسمية ومعالجة كل عنصر من عناصر المجموعة قيد النقاش داخل أفرقة صغيرة محتلفة، وقد ساعده في ذلك المناخ الطيب الذي ساد المناقشات • وقد يساعد هذا التقدم الفريق العامل على المضي قدما نحو صياغة مشروع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية • ولا شك أنه من واجبا ومسؤوليتنا جميعا أن نضمن للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية، خلال هذه الدورة، امكانية احراز مزيد من التقدم حتى يتسنى له أن يرتفع الى مستوى توقعاتنا • ومن وسائل تحقيق ذلك تشجيع الأفرقة الصغيرة والمشاورات غير الرسمية التي أثبتت جدواها خلال المشاورات التي سبقت الدورة كما أسلفت القول •

وتتمثل احدى النتائج الهامة لدورتنا الربيعية، في انشاء الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية • وعي عن القول ان وفدي يتوق من جانبه الى رؤية الفريق العامل وقد شرع في أعماله الموضوعية في أقرب وقت ممكن • وطينا جميعا أن نبدل جهودا جادة للتغلب على المصاعب التي تحترص سبيلنا على ما يبدو • وفي نظر وفدي، ومن المفروض أن تسهم النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء المعني بالاهتزازات حتى الآن، في ايجاد حل للمشاكل المتعلقة بمسألة

التحقق • الا أن الأهم هو كيفية ترجمة هذه النتائج الفنية الى توافق سياسي في الآراء • وقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن نذكر بالبيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة وقال فيه : " ان جميع الجوانب التقنية والعلمية لتلك المشكلة قد استكشفت تماما بحيث انه لم تعد هناك من ضرورة الا لمقرر سياسي من أجل تحقيق الاتفاق " (CD/86) •

أما الموضوع الهام الآخر الذي ينبغي أن تعالجه لجننتنا خلال الدورة الصيفية فهو منح سباق التسليح في الفضاء الخارجي • لقد ارتبطت أندونيسيا وستظل على ارتباطها بالمبادئ القانونية المقررة المتعلقة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية • واندونيسيا عضو عامل في لجنة الامم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء في الاغراض السلمية • ان الاتجاه " اللالف" من جانب بعض القوى الفضائية لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض غير السلمية ، على الرغم مما يوجد من صكوك قانونية دولية مناسبة تحظر هذه النشاطات ، قد أثار شديد قلقنا — بل فيما أعتقد — قلق معظم أمم المجتمع الدولي • ويرى وفدي أنه ينبغي للجنة أن تتفق على انشاء فريق عامل يخصص للفضاء الخارجي • ويمكن للجنة ، بغية تسهيل أعمال الفريق فيما يتعلق بهذا البند ، أن تنظر في امكانيات التعاون والتنسيق مع لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية • وعسى أن ترى لجننتنا من المناسب أيضا أن تفتتح فرصة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالفضاء الخارجي (Unispace II) حاليا في فيينا ، فستستفيد منه •

لقد قصت بمجرد ابراز بعض القضايا الهامة التي ينبغي للجنة أن تركز عليها في اعتقادنا خلال الدورة الصيفية • ولا ينبغي أن يفسر اغفلنا لبعض القضايا الهامة الأخرى على أنه تعبير عن ضعف اهتمامنا بها •

ان اخفاق الدورة الاستثنائية الثانية في التوصل الى اتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح لا يبدل البتة اقتناعا بأنه ينبغي أن يحير هذا البرنامج أولوية لا تقل عن الأولوية التي تخصصها لأعمالنا • ويرى وفدي أنه ينبغي ، بعد أن نخصص جميعا الوقت اللازم فيما يبدو للتفكير المتعمق في البرنامج ، مستعينين بابداع فكر كافة أعضاء اللجنة ، أن نتوصل الى اتفاق على ألا يقـُـصـُـص البرنامج الشامل لنزع السلاح الوثيقة الختامية بل على العكس ، أن يعكسها بوضوح ثم ينطلق قدما الى الامام اعتمادا عليها • على أنني أستصوب لأغراض عملية ، قرار اللجنة بألا يقوم الفريق الحامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح الذي يتم انشاؤه مؤخرا برئاسة السفير القدير غاريسيا روبليز ، باستئناف أعماله الموضوعية الرسمية قل مستهل العام القادم • وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد أننا نوافق على ماتم التوصل اليه من تفاهم على جواز قيام رئيس الفريق الحامل الموقر بالاستفادة الى أقصى حد من الدورة الصيفية الحالية لاجراء مشاورات غير رسمية بعية ايجاد الطرق والوسائل التي تكفل قدرا أكبر من الفعالية لأعمال الفريق الحامل عندما يستأنف دراسة المسائل الموضوعية في مستهل العام القادم • أما بالنسبة للمسائل الهامة الأخرى المتبقية ، كضمانات الأمن السلبية والأسلحة الاشعاعية ، فاننا نتفق مع الرأي الذي أدلى به في هذه اللجنة بامكان معالجة هذه المسائل بقدر أكبر من الفعالية ، بعد امعان التفكير فيها •

وفي الختام ، يود وفدي أن يشير الى أنه من الأهمية الفائقة أن يثبت كل منا بلا استثناء ، بأعمال واقعية ، عند مباشرة أعمالنا أثناء هذه الدورة الصيفية ، ما يؤكد أن همتنا لم تنضب بسبب النتائج المحيية للأعمال التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية الثانية • ولنحاول جميعا بقدر أكبر من

الجدية أن نستعيد ونحدد الزخم اللازم لتحقيق السلم والأمن من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، اد أن لجنة نزع السلاح تجاهه الآن ، كما أشرت إلى ذلك بحق ، يسيادة الرئيس في بيانكم الافتتاحي ، تحدياً يجب علينا أن نواجهه فردياً وجماعياً بالنظر بالذات إلى ما لم يتحقق من نتائج في الدورة الاستثنائية الثانية •

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ، أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه واللفتات الودية التي وجهها إلى الرئاسة •

وبهذا أحتتم قائمة المتحدين اليوم • هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح يوم الخميس الموافق ١٢ آب / اغسطس

في الساعة ١٠ / ٣٠ •

رفعت الجلسة

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٣٠

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والسبعين بعد المائة

المنعقدة في قصر الأمم ، بحنييف
يوم الخميس ١٢ آب / أغسطس ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : س . فاتييري ماينا (كينيا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ع • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ر • م • تيمرايف	
السيد س • بروكوفيف	
السيد ل • ا • ناموف	
السيد ع • م • فانجا	
السيد ع • ع • برياخين	
السيد ع • ل • غاي	
السيد ت • تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • يومانس	
السيد ر • غارثيا - موريتان	<u>الارجنتين</u>
السيدة ن • ناسمبيني	
السيد ت • فندليه	<u>استراليا</u>
السيد ه • فيخينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن • كلينغلر	
السيد ه • رور	
السيد ح • بفرشكي	
السيد ن • سوتريستا	<u>اندونيسيا</u>
السيد ا • دامانيك	
السيد ف • قاسم	
السيد هداية ك •	
السيد ج • مهلاتي	<u>ايران</u>
السيد م • أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ك • م • أوليفا	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد م • احمد	<u>باكستان</u>
السيد م • أكرم	
السيد ت • أطف	
السيد س • أ • دي سوزا إي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
السيد أ • أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ح • م • نوارفالميس	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد تالالوف	<u>لغاريا</u>
السيد ا • سوتيروف	
السيد ر • دياوف	
السيد ميحايلوف	
يو مونج مونج في	<u>يورما</u>
يوتين كياو هلينج	
يوتان تون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ي سيالوفتش	
السيد ت • سترويعاس	
السيد ح • بينافيدس دي لاسوتا	<u>بيرو</u>
السيد م • فيغودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ا • تسيما	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد طقار	<u>الجزائر</u>
السيد ع • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ح • ثيليكوي	
السيد ف • ساياتز	
السيد ر • تراب	
السيد ا • داتكو	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ماليسكانو	
السيد م • بيشير	
السيد ت • بانيت	
السيد م • س • دوغارو	
السيدة ل • ايكانغا كابيا	<u>زائير</u>
	<u>سري لانكا</u>
السيد ك • ليدظرد	<u>السويد</u>
السيد ه • برظوند	
السيد ي • لوندين	
السيد ح • اكهولم	
السيد ا • اريكسون	
السيد ي • برافتز	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد تيان حيين	<u>الصين</u>
السيد يومنغ حيا	
السيدة وانغ زى يون	
السيد سوؤ كيه منغ	
السيد يوزهونج زحين	
السيد ج • دى بوس	<u>فرنسا</u>
السيد دابوفيل	
السيدة ل • غازيريان	
السيد ر • رودريغس نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد ح • أ • زارا ظا	
السيد ج • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ج • فودرو	
السيد م • س • هامبلين	
السيد سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نوليز موسكيرا	
السيد ش • ظتيري ماينا	<u>كينيا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا	
السيد ح • م • كيهوى	
السيد ع • ن • مونيرو	
السيد ا • ع • حسن	<u>مصر</u>
الآنسة و • بسيم	
السيد م • الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • قارثيا رومليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • فونثاليس لى رينيرو	
السيد د • م • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيدة ح • أ • لينك	
الآنسة ج • أ • ف • رايت	
السيد د • ارد مبلنغ	<u>منغوليا</u>
السيد ش • أ • بولد	
السيد ح • أ • ايجيويرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أ • أكينسانيا	
السيد ت • افيني - ابرونزى	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ا . ب . فنكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س . ساران	
السيد ل . كوميفتس	<u>منغوليا</u>
السيد ف . فاخدا	
السيد ف . فان دويجين	<u>هولندا</u>
السيد ه . فاغناكرز	
السيد ر . ي . آكرمان	
السيد ل . ي . ي . اومز	
السيد ل . ج . فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد م . د . باسبي	
السيدة م . ونستون	
السيد ر . سكوت	
السيد ر . ميكولاك	
السيد ي . اوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م . تكاهاشي	
السيد ت . كاواكيتا	
السيد ت . أراي	
السيد م . فرونتش	<u>يوسفولافيا</u>
السيد ر . جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف . بيراساتيغي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تواصل اللجنة اليوم النظر في البند الرابع من جدول أعمالنا ، " الاسلحة الكيميائية " وعلى أى حال ، فيمكن للأعضاء الذين يرغبون في التحدث عن أى موضوع آخر يتصل بأعمال اللجنة أن يفعلوا ذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

تشمل قائمة المتحدثين اليوم ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبلغاريـا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية المملكـة المتحدة والهند .

والآن أعطي الكلمة لأول متحدث على القائمة ، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقـر ، صاحب السعادة السفير فيلدز .

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، في الجلسة العامة التي عقدت يوم الثلاثاء ، كنت قد أكدت على الأهمية التي تعلقها حكومتي على موضوع الاسلحة الكيميائية . في الثامن من شباط / فبراير من هذا العام أعلن الرئيس ريغان أن " الهدف الأسمى لسياسة الولايات المتحدة هو التخلص من التهديد بالحرب الكيميائية بواسطة تحقيق حظر كامل ، خاضع للتحقق ، للأسلحة الكيميائية " وأود اليوم أن أعلن عن الوضع الحالي لجهودنا في لجنة نزع السلاح من أجل التوصل الى حظر للأسلحة الكيميائية وأيضا تقديـم آراء وفدى فيما هو مطلوب لتحقيق أى تقدم ، كما سأقوم أيضا بإبراز النقاط العامة التي نعتقد انها يجب ان تشكل قاعدة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية .

ان اجتماعنا اليوم هو واحد من الاجتماعين العاميين اللذين يتناولان حظر الاسلحة الكيميائية وبما ان الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية قد بدأ اجتماعاته مد أكثر من ثلاثة اسابيع ، فقد اتاح ذلك فرصة طيبة لتوجيه جهود اللجنة نحو التوصل الى اتفاقية للأسلحة الكيميائية وبما انه قد بقي قدر له قيمته من الوقت خلال هذا الصيف من أجل مزيد من العمل ، فاماننا فرصة طيبة لمراجعة مدى تقدمنا . واجراء تصحيحات في مسارنا ، اذا لزم الأمر .

على الرغم من الاحباط الذي يشعر به وفدى بسبب الايقاع العام لعملنا وتنظيمه الا ان الفريق العامل الخاص بالاسلحة الكيميائية يدخل في مرحلة أكثر تركيزا وانتاجية . ان التمسـر باستئناف المناقشات حول الاسلحة الكيميائية قبل بدء عمل اللجنة نفسها بأسبوعين ، كان قرارا حكيما فقد اتاح لأعضاء الفريق العامل ان يخصصوا للموضوع وقتا أطول وجهدا أكبر مما يمكن ان يتاح بمجرد بداية الدورة العادية . لقد تحقق قدر من التحرك تحت الرئاسة القديرة للسفير سويكا خلال هذين الاسبوعين ويأمل وفدى ان يستمر ذلك خلال الدورة بأكملها .

ولأول مرة ، عمل الفريق العامل على تناول بعض من المشكلات الأساسية التي يجب حلها اذا ما اردنا ان تصبح الاتفاقية واقعا . ان انشاء ما يسمى " بمجموعات تحضيرية " لمناقشة مشكلات محددة والتعرف على المناهج الممكنة من أجل تخطيها ، لهو خطوة على الطريق الصحيح . ولأول مرة أيضا ، تركزت المشاورات مع الخبراء الفنيين على بعض من القضايا الفنية الأساسية المتصلة بالتحقق وقد سعدت بحضور واحدة من جلساتهم حول التحقق والتدمير ووجدت اهتماما عاليا وجوا من العمل الجاد .

وخلال هذا العام تقدم ، عدد من الوفود داخل اللجنة باقتراحات هامة ومبتكرة للانتباه فيما يتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية . ففي الربيع الماضي ، تقدم وفد المملكة المتحدة وجمهورية

المانيا الاتحادية بأوراس عمل مفصلة حول موضوع التحقق (CD/244) و (CD/265) كما ان الوثيقة السوفياتية المتضمنة " للاحكام الأساسية"، لاتفاقية الاسلحة الكيميائية الوثيقة (CD/294) يحتمل ان تكون ذات فائدة بالنسبة لمناقشتنا • هذه هي العناصر الايجابية ، وعلى أى حال ، وهناك الكثير مما يجب عمله ، كما ان وفدى ليس راضيا تمام الرضا عن عمل اللجنة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية خلال هذا الصيف •

لقد جاء وفدى مستعدا للعمل الجاد وقد كان ذلك شيئا صعبا لان عددا من الوفود بما فيها بعض الوفود ذات التأثير الخاص ، يبدو وكأنه يرغب في تلافي تناول العتبات الأساسية التي تواجه التوصل الى الاتفاقية • وعلى الرغم من ان معظم الوفود تصبغت لمعالجة القضايا الأساسية للتحقق والامثال ، الا ان البعض مستمر في محاولة تحويل الاهتمام الى قضايا أخرى أقل أهمية وما لم يتم تخضي هذه الصعوبة ، لتبدأ اللجنة في تناول قضايا التحقق والامثال الأساسية بطريقة ملموسة سلسلة ، كما اقترحت هنا في اذار / مارس الماضي ، فإننا لن نقطع شوطا بعيدا •

كما ان العمل الجاد قد أصابه الاحباط لأن الموقف السوفياتي حول قضايا الامثال والتحقق مازال غير واضح • لقد سمعنا ان وفدهم لديه مرونة جديدة فيما يتعلق بأحكام التفتيس عن الموقع وهو مجال حاسم بالنسبة لأى تقدم حقيقي في ذلك الفريق العامل • وقد تطلعنا الى الحصول على شرح واضح للكيفية التي سوف يواجه بها الاتحاد السوفياتي الاهتمامات المتعلقة بالتحقق التي أبدأها وفدى ووفود أخرى كثيرة وقد اصبنا بخيبة امل لأن هذا التطور في الموقف السوفياتي لم يتم تقديمه عند عرض ورقة العمل CD/294 • لكننا نأمل أن ترد مثل هذه الايضاحات قريبا ، ليتسنى للجنة اخذها في الاعتبار أثناء عملها هذا الصيف ونحن من جانبنا مستعدون لتناول كل الاقتراحات الهامة المتعلقة بالتحقق بجدية ، سواء كانت من الوفد السوفياتي أو أى وفد آخر •

وأخيرا ، فقد تعثر عملنا بسبب تعقيد جدول أعمال اللجنة وبالنسبة لوفود كثيرة ، يعتبر موضوع الأسلحة الكيميائية واحدة فقط من قضايا أخرى ينبغي تناولها ، لذلك فإننا نتفهم هذه الوفود ونتعاطف معها لكننا يجب أن نستخدم الوقت المتاح لنا للاشتغال بالأسلحة الكيميائية بكافأ طريقة ممكنة • اننا مستعدون لاستكشاف اجراءات جديدة تسمح للعمل الخاص بحظر الأسلحة الكيميائية بالانطلاق بأسرع ما يمكن •

وكاتقترح محدد ، يعتقد وفدى انه ينبغي الاستفادة بشكل اكفأ من الخبراء الفنيين • وعلى سبيل المثال ، فقد اثبتت احدث جولة من المناقشات الفنية ان محاولة ضغط هذه المناقشات في اسبوع واحد غير ذات فاعلية • وما ان معظم الخبراء يبقون في جنيف لمدة اسبوعين على الأقل ، فينبغي النظر في اعداد جدول زمني مناسب لمناقشات متعمقة للقضايا ذات الصلة المباشرة بجهود الفريق العامل ، كما يجب ان نتوقع نتائج ملموسة من هذه المناقشات •

وأود هذا الصباح ، كما فعلت في مناسبات أخرى أن اؤكد على الموقف الجدى للولايات المتحدة تجاه تحقيق حظر كامل قابل للتحقق للأسلحة الكيميائية • وقد أكدت في الماضي على الأهمية التي تعلقها المستويات العليا في حكومتنا على مثل هذا الحظر •

اننا نشطون فيما يتعلق بكافة جوانب جهود الفريق العامل ، فقد تمنا بزيادة أعضاء وفدنا واستقدمنا عددا من الخبراء الى جنيف للمشاركة في المشاورات مع الخبراء الفنيين . كما قدمنا وما زلنا نقدم اقتراحات خلاقة لتناول المسائل الهامة المتصلة بالتحقق . لكن ، يبدو انه في زمن الهياكل الرنانة الذي نعيش فيه ما زالت عنك بعض الشكوك حول نوايانا الحقيقية . وعلى ذلك فيجب ان يكون هدفنا واضحا للجميع . وهو الهدف الذي وضعه الرئيس ريغان -التوصل الى حظر كامل وفعال للأسلحة الكيميائية .

ودعوني ابرز بعض النقاط العامة التي نعتقد انها قد تستخدم كأساس لاتفاق فعال .

ان نطاق أي اتفاق مقبل يجب أن يحظر استحداث وانتاج وتخزين وامتلاك وابقاء ونقل المواد الكيميائية أو الذخائر او المعدات لأغراض الأسلحة الكيميائية . كما ان بعض النشاطات والتدريبات الأخرى التي تسهم في خلق قدرات للأسلحة الكيميائية الهجومية يجب حظرها . بالإضافة الى ذلك ، يجب أن يحظر الاتفاق أي مساعدة او تشجيع لأخرى على الحصول على المواد الكيميائية أو الذخائر أو انتاجها لأغراض الأسلحة الكيميائية .

والاتفاق من وجهة نظرنا ، يجب أن يغطي المواد الكيميائية المهلكة شديدة السمية ، والمواد المهلكة الأخرى ، والمواد الأخرى الضارة وسلائف هذه المواد الكيميائية . ولا نعتقد انه من الضروري تضمين مبيدات الحشائش او عوامل مكافحة الشغب .

ويجب تضمين معيار الخرش الحام في الاتفاق جنبا الى جنب مع معايير السمية المحددة استكمالا للمعيار الأول .

وأحد الخلافات الأساسية في الفريق العامل هو ما اذا كان ينبغي أو لا ينبغي تضمين الاتفاق حظر استخدام الأسلحة الكيميائية . وتؤيد الولايات المتحدة من حيث المبدأ حظر أي استخدام للأسلحة الكيميائية في الصراعات المسلحة . وفي الوقت ذاته نعتقد انه يجب الحرص على تلافى أي تقويض لبروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ . وعلى ذلك ، فاننا نؤمن انه من الضروري أن يوضح في الاعتبار تضمين الاتفاقية نصا يعيد التأكيد على البروتوكول والالتزامات الإضافية له والأكثر من ذلك ، اننا نعتقد أن تدابير التحقق والامتثال يجب ان تتيح القيام بعمليات تفحص للحقائق في حالة وجود اتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية .

والآن دعوني انتقل الى القضايا ذات الصلة باعلان وازالة المخزونات والمنشآت . ان اعلان مخزونات الأسلحة الكيميائية ومنشآت انتاج وتعبئة الأسلحة الكيميائية يجب ان يقدم الخطوط الأساسية لأغراض الرقابة . ولذلك فأى اتفاق يجب ان يتضمن اعلان سريع ومفصل عن أي مواد كيميائية أو ذخائر أو معدات مصممة خصيصا للأسلحة الكيميائية . كما يجب ان ينص الاتفاق أيضا على اعلان سريع ومفصل عن أي منشآت تم تصميمها أو استخدامها في انتاج أي كيميائيات تستخدم بشكل أساسي لأغراض الأسلحة الكيميائية أو لتعبئة الذخائر الكيميائية . فمثل هذه المنشآت يجب ان يتم الاعلان عنها حتى ولو كانت منشآت ثنائية الغرض مصممة جزئيا لأغراض أخرى مثل الانتاج المدني . كما يجب ان تتضمن الاعلانات عن المخزونات الأسماء الكيميائية وكمية المواد والذخائر والمعدات مع التحديد الدقيق لموقع المخزون اما الاعلانات عن منشآت الانتاج والتعبئة فيجب ان تتضمن طبيعة كل منشأة وطاقاتها وموتورها بدقة .

وفي هذا المجال ينبغي ان ينص الاتفاق على تأكيد الاعلانات عن المخزونات والمنشآت وعلى الاغلاق الفوري والقاتل للتحقق للمنشآت وخطر بناء أى منشآت جديدة • اما المخزونات والمنشآت المعلن عنها فيجب تدميرها في خلال مدة عشر سنوات وفقاً لحدول زمني واحرامات يتفق عليها •

كما يجب ان ينص الاتفاق على ضوابط متفق عليها يمكن بموجبها استخدام المواد الكيميائية ذات الأغراض السلمية القانونية في تلك الاغراض •

وكما تعلم اللجنة بالفعل ، فان حكومتي تضع ثقلاً خاصاً على تدابير فعالة للتحقق • وحتى تكون تدابير التحقق هذه مقبولة من جانب الولايات المتحدة ، فانها يجب ان توفر الثقة في أن الأطراف الاخرى تمثل لكل تدابير الاتفاقية • وهذه الثقة ، لا يمكن الحصول عليها في المستقبل المنظور ، بواسطة الوسائل الفنية الوطنية وحدها • ففي بعض المواقف ، وبشكل اجباري ، سوف تظهر الحاجة الى عمليات تفتيش على الموقع يتم تحديدها بحرص شديد • وعلى ذلك فسوف تتطلب اتفاقية الاسلحة الكيميائية نظاماً للتحقق يستند الى خليط من التدابير الوطنية والدولية • ويجب أن تشمل الاحرامات الدولية على تدابير لعمليات تفتيش نظامية دولية على الموقع •

ونحن نعتقد على وجه الخصوص بضرورة وجود اتفاق مسبق داخل الاتفاقية على ان النشاطات التالية، كحد ادنى ، سوف تخضع للتحقق النظامي الدولي على الموقع :

— تدمير المخزونات المعلنة على أسس استمرارية حتى استكمال عملية التدمير ؛

— التصرف في منشآت الانتاج والتعبئة المعلنة ، وفقاً لاجراءات متفق عليها ، حتى يتم تدمير تلك المنشآت ؛

— الانتاج المحدود المدى المسموح به للمواد الكيميائية المهلكة بالعبء السميّة للأغراض الحمايية وفقاً لاجراءات متفق عليها طالما أن المنشأة تستخدم لهذا الغرض •

والأكثر من ذلك ، يجب ان يتضمن الاتفاق على انشاء لجنة استشارية من الأطراف ذات مسؤوليات متعلقة بالتحقق •

كما يجب النص على اجراءات متفق عليها لتحريات تقصي الحقائق في ظل اطراف المعاهدة في حالة الابلاغ عن نشاطات مثيرة للشك ويجب البحث عن ترتيب اكثر عملية من اجتماع كل اللجنة الاستشارية من أجل البدء في هذه التحريات والقيام بها •

ونعتقد ان اجراءات الشكاوى يجب ان تتضمن الالتزام بالتعاون في حل قضايا الامتثال على وجه السرعة وسوف يتضمن ذلك على الحق الملائم في التفتيش الميداني على المواقع الخاضعة للاتفاقية كما يجب النص على وسيلة للتقويم في حالة ما اذا لم يتم حل القضية بشكل مرض •

ويجب ان ينص الاتفاق على قيود محددة للتقليل من صعوبات الرقابة ، كما يجب ان يحتوي على احرامات فعالة لبناء الثقة وعلى ذلك ، فينبغي عمل تدابير من أجل تبادل المعلومات حصول انتاج واستخدام مواد كيميائية تجارية محددة ، بما فيها السلائف ، التي يمكن تحويلها الى اغراض التسليح الكيميائي •

وأخيرا ، وتعد هذه نقطة بالغة الأهمية ، يجب أن توجد تدابير فعالة لمعالجة احتمالات وجود مخزونات ومنشآت غير معلنة •

لقد لاحظت بمزيد من الأسف ، في دورة الربيع ، أن جهود اللجنة من أجل حظر الأسلحة الكيميائية يتم بذلها في الظل الطويل القاتم لاستخدام الأسلحة الكيميائية في الصراعات الجارية وكنت أتعنى أن أتمكن اليوم الأبلغ عن توقف هذه الممارسات الكريهة ، إلا أن هذا ليس هو الواقع مع الأسف فاستخدام الأسلحة السامة المحظورة والعوامل الكيميائية المهلكة في جنوب شرق آسيا وعوامل الحرب الكيميائية في أفغانستان مازال مستمرا وكما قال الرئيس ريغان في حديثه الى الدورة الاستثنائية الثانية:

" ان الاتحاد السوفياتي وحلفاءه ينتهكون بروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ ، وتواعد القانون الدولي ذات الصلة واتفاقية عام ١٩٧٢ للأسلحة البيولوجية • وهناك دليل حاسم على أن الحكومة السوفياتية قد امدت لاس وكمبوتشيا بالتوكسين كما انها هي نفسها تستخدم الأسلحة الكيميائية ضد المقاتلين الاحرار في أفغانستان وقد اعترضنا مرارا لدى الحكومة السوفياتية بالاضافة الى حكومات لاس وفييت نام على استخدامهم للأسلحة الكيميائية والسامة ونحن ندعوهم الآن الى ضمان حق المرور الحر والكامل الى بلادهم أو الى الاراضي الواقعة تحت سيطرتهم حتى يمكن لخبراء الامم المتحدة القيام بتحريات فعالة ومستقلة للتحقق من توقف هذه الفظائع" •

ان هناك درسا هاما يجب أن تستخلصه اللجنة من هذه التجربة المميتة • ان أى اتفاق جديد يجب ان ينص على تدابير فعالة لتأمين الامتثال لاتفاقيات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية القائمة حاليا لا تتضمن تدابير ملائمة للتحقق والامتثال ولذلك فهذه الاتفاقيات تنتهك لذلك فلا يصح أن نستسلم لأى اغراء بعقد اتفاقية لا تحظر هذه الاسلحة خطرا كاملا وفعالا وقابلا للتحقق فبساطة ، لا يجب ان نرتكب هذا الخطأ أبدا مرة اخرى •

السيد تلالوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي سرورى ان اهنئكم اليوم على توليكم المنصب المسؤول كرئيس لجنة نزع السلاح فبفضل ارشادكم الكفء تم حل عدد كبير من المسائل التنظيمية بسرعة وأود أيضا أن أشكر سلفكم ، السفير أوكاوا من اليابان ، على العمل المفيد الذى قام به خلال الايام الأخيرة من دورة الربيع للجنة • ومن دواعي سعادتى أيضا أن أرحب بالسفير داتكو ، ممثل رومانيا ، البلد الذى يرتبط مع بلغاريا بأواصر الجيرة والتحالف •

وبعد اذنك يا سيادة الرئيس ، ومع تفهم زملائي ، أود أولا ، وقبل تناول مسألة الأسلحة الكيميائية ، أن المس بايجاز بعض القضايا الاخرى على جدول الاعمال ، حيث انه لم تتح لي فرصة المشاركة في الاجتماعين المخصصين للمناقشة العامة •

تتعقد دورة الصيف للجنة في وقت حاسم بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية فقد حدثت تصرفات أدت الى تدهور في الموقف الدولي وخلقت جوا من المواجهة والاستعداد العسكرى في الحياة الدولية وتكفي الاشارة الى القرارات التي اتخذها اجتماع قمة حلف شمال الاطلسي الذى عقد في عشية الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة ، وسلسلة البيانات الاستفزازية الصادرة عن كبارة المسؤولين المعارضين للموافق بالاضافة الى النية المعلنة لا حدى الدول العربية القائدة باثارة

نشاطات انقلابية في البلدان الاشتراكية وقد استمرت محاولات قطع العلاقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية بين الدول وتم التأكيد على تنفيذ برامج إنتاج وشر أسلحة نووية جديدة، ذات أثر بالغ الخلقة في حالة الضربة الأولى، ومزيد من التطوير لتلك البرامج كما أن المجتمع الدولي يشعر بقلق بالغ نتيجة لأعمال العدو والسافرة والمذابح البشرية التي تقومها إسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني.

من الأخذات الهامة، الوثيقة الصلة بالمهام الملقة على عاتق لجنة نزع السلاح، اعتماد الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح، التي ما زالت تشكل هدفا لمحاولات التقييم المختلفة من جانب الرأي العام والحكومات ولا أنوى الآن أن أحلل الأسباب التي منعت الدورة الاستثنائية من التوصل إلى النتائج التي حق لشعوب العالم جميعا أن تتوقعها منها ومن أكثر ما يؤسف له أن الدول القائدة في حلف شمال الأطلسي، والتي تهدف إلى التعقيد العسكري والسيطرة التامة، قد عاقت مرة أخرى التوصل إلى اتفاق، كأن يمكنه الإسهام في حل أكثر مشكلات نزع السلاح الحاحا، وعلى وجه الخصوص مشكلات نزع السلاح النووي.

إن مسألة خطر نشوب حرب نووية كانت المسألة الرئيسية في الدورة الاستثنائية وما زالت مسألة حيوية بالنسبة للبشرية جمعاء وقد تم تقديم العديد من العبادات والمقترحات الهادفة لحل هذه المشكلة بشكل فعال إلى الدورة الاستثنائية وذلك من قبل البلدان الاشتراكية، وغير المنحازة والمحايدة وقدم بلدي أيضا، نيابة عن البلدان الاشتراكية، ورقة عمل حول هذا الموضوع.

إن الالتزام المهييب من جانب واحد للحكومة السوفياتية والوارد في رسالة الرئيس بريجنيف إلى الدورة الاستثنائية يقدم طريقا معقولا لتلافي الحرب النووية ولو أن كل الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخذت التزاما مشابها، لأصبح هذا من الناحية العملية مساويا لخطر استخدام الأسلحة النووية وإلى جانب إزالة مخاطر الحرب النووية، فمثل هذا الاجراء سوف يسهم بشكل أساسي في بناء الثقة على صعيد الدول.

ومن دواعي الأسف الشديد، أن الفرص المتاحة في الدورة الاستثنائية الثانية لفتح الطريق لحل المسائل المعقدة ذات الصلة بنزع السلاح النووي قد تم تركها مرة أخرى لتمر هباء. وما زالت المشكلات قائمة على أي حال، والمهام الملحة الناشئة عنها يجب تناولها على أساس من تكثيف الجهود في مجال مفاوضات نزع السلاح.

إن المفاوضات السوفياتية الأمريكية حول تحديد وتخفيض الأسلحة الاستراتيجية يمكن أن تشكل اسهاما حاسما في إنجاز الهدف النهائي لنزع السلاح النووي. ونحن نرحب باستعداد الاتحاد السوفياتي للموافقة منذ الآن على التجميد الكمي للأسلحة الاستراتيجية لكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالإضافة إلى الحد من تحديث هذه المنظومات.

إن الاتفاق المبكر في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على تحديد الأسلحة النووية في أوروبا سيكون اسهاما أساسيا في نجاح الجهود الرامية لإزالة التهديد النووي من القارة الأوروبية. وعلى كل حال، فنحن نشعر بالقلق من حقيقة أنه بدلا من الاستجابة بشكل ايجابي للمقترحات البناءة والخطوات من الجانب الواحد التي اتخذها الاتحاد السوفياتي، فإن الجانب الأمريكي ما يزال ينفق الوقت حول "الاختيار الصغرى" مؤديا بالمحادثات إلى "النتيجة الصغرى".

ان اعادة التأكيد الاجماعية على صلاحية الوثيقة النهائية التي تم اقرارها في عام ١٩٧٨ الى جانب اعادة تحديد التزام الدول بالخضوع للأولويات الواردة في برنامج العمل الذي منح الأولوية القصوى لنزع السلاح النووى ، يعتر ناتح هام للدورة الاستثنائية الثانية • فهذه الحقيقة ، بلا شك ، لها تأثير مباشر على عمل لحننا • ونحن نشترك في الرأي الذى أعرب عنه سفير البرازيل الموقر، السيد دى سوزا اى سيلفا ، في ٣ آب/ أغسطس ، وآخرين من أن هذا الالتزام المجدد من جانب كل الدول بالهدء فوراً في المفاوضات متعددة الاطراف حول احراءات نزع السلاح النووى •

والآن ، أكثر من اى وقت مضى ، تقع على عاتق اللجنة مهمة القيام باسهام ذى معنى من أجل التوصل الى احراءات ملموسة حول بند " وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى " ومن غير المقبول ان تستمر اللجنة غير متاح لها القيام بمسؤوليتها الأساسية •

ونحن نرحب في هذا الصدد بالملاحظات التي ابدتها وفود الهند والمكسيك والباكستان وفود اخرى كثيرة فيما يتعلق بمشكلات نزع السلاح النووى والوفد البلغارى يؤيد تماما انشاء فريق عامل مختص بالهند الثاني في اثناء الدورة الحالية للجنة •

ان تنفيذ اقتراح الاتحاد السوفياتي من اجل التوصل الى برنامج لنزع السلاح النووى واقاره وتحقيقه على مراحل على أساس المؤشرات المقترحة في المذكرة السوفياتية المقدمة الى الدورة الاستثنائية ، يتفق تماما مع ما ورد في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ويمكن النظر في هذه الفكرة في اطار بحث هذه اللجنة لجوانب نزع السلاح النووى •

لقد تم بالفعل حشد الكثير من المسائل المتصلة بنزع السلاح النووى على مائدة المفاوضات في لجنة نزع السلاح وينطبق هذا على التوصل الى معاهدة للحظر الكامل والشامل لتجريب الأسلحة النووية والتوصل الى تدابير دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام او التهديد باستخدام الأسلحة النووية وصياقة اتفاقية لحظر انتاح وتخزين ونشر واستخدام الأسلحة النووية النيترونية، الخ • وينوى وفدى تقديم تعليقاته المحددة على بعض من هذه القضايا بالاضافة الى مشكلة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجى ، خلال الاجتماعات القادمة للجنة •

ان مسألة التحريم القانوني للأسلحة الكيميائية وتدميرها تظل واحدة من النقاط الأساسية في مجال نزع السلاح ومن المعترف به بوجه عام اننا قد وصلنا الى مفترق طرق هام وقد اصبح بيدنا الآن ان نتخذ طريقاً محدداً من اجل التوصل الى الاتفاقية وذلك بحل القضايا القائمة على اساس منهج واقعى فعال وعن طريق التوفيق بين وجهات نظرنا حول القرارات السياسية والفنية اللازمة •

أما الطريق الآخر فلن يؤدي بنا الا الى متاهة يطلق على تعاريجها اسماء مثل " النطاق البالغ الشمول " ، و" التحقق بنسبة مائة بالمائة " ، و" التفتيش على الممتع طوال الوقت " الخ • ومثل كل المتاهات ، فلا بد ان يكون هناك مخرج ، لكننا في النهاية ، وعندما نصل الى نهاية النفق سنجد نفسنا امام مجموعة مختلفة من المشكلات الناتجة عن التقدم التكنولوجي وتطور الأسلحة • وأعني بالتأكيد ، الأشكال الثنائية من الأسلحة الكيميائية، مهما كانت الجهود الم بذولة للتقليل من تأثيرها السلبي على المفاوضات •

لقد استمعنا في اجتماعنا الأخير ، باهتمام ورضا ، الى بيان الرئيس الموقر لفريق العمل المختص بالسفير سويكا من بولندا ونأمل أن يتمكن الفريق تحت قيادته النشطة والكفء من تحقيق هدف التوصل الى نصوص اختيارية - وربما في بعض الأحيان متفق عليها - لعناصر الاتفاقية المثلة

ويكون ذلك وفقا للأولوية التي اعطيناها لهذا البند من جدول أعمالنا بل وأيضا تمسنا مع رعيات وأماني المجتمع الدولي • واتساقا مع هذا الخط الفكري أود أن أعرب عن التأييد الكامل لوفدنا لفكرة ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر، السفير اسراييليان، الذي اقترح انشاء تقديمه للمنادرة السوفياتية الهامة الجديدة " تدابير اساسية لاتفاقية حول حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها"، في الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل، أن يكون هناك محاولة لوضع حد أخير لموعد التوصل النهائي لمشروع الاتفاقية يتم الاتفاق عليه •

أود اليوم ان ابدى بعض الملاحظات على العلاقة بين الاجراءات الوطنية والدولية للرقابة والتحقق • ومن أجل حل القضايا العديدة في هذا المجال المعقد بما فيها التكلفة الفعالة لهذه الاجراءات، يبدو من اللازم مناقشة وارساز الأوجه التالية لهذه العلاقة، بشكل أكثر دقة :

استخدام امكانيات الرقابة الوطنية الى اقصى حد، مع اضافة الاجراءات الدولية الى الآليات الوطنية في حالة وجود ضرورة يتفق عليها •

ضرورة تحديد العلاقة المتداخلة بين الاجراءات الدولية والوطنية في كل حالة بعينها. وفقا لطبيعة تدابير الاتفاقية ذات الصلة واضعين في الاعتبار ضرورة بناء أكثر نظم الرقابة والتحقق كفاءة وفي الوقت ذاته اقلها بطئا وارهقا •

تقييم دور اجراءات بناء الثقة في اطار الاتحزاب الشامل من مشكلات الرقابة والتحقق وفي هذا الصدد، يجب ايلاء أهمية خاصة لحقيقة أن مختلف انواع الاعلانات المتوقعة فسي الاتفاقية سوف تقدم معلومات هامة لها تيمتها، ومضمونة من قبل السلطة في كل دولة طرف في الاتفاقية •

نحن نقدم هذه الاعتبارات مسترشدين بفكرة أن حجر الزاوية في أي نظام للرقابة والتحقق هو العقلانية التي تصاحبها الواقعية والموضوعية • ان الاجراءات الدولية والوطنية للتحقق يجب دمجها عضويا بدلا من ازدواجها • وما نقترحه هو ألا نفقد الصورة الشاملة ونحصد التركيز على التوصل الى مجالات بعينها من الاتفاقية المقبلة •

وأود هنا أن أذكركم بتجربة المراحل الأولى من مناقشة الأوجه الفنية للتحقق من معاهدة حظر التجريب • ففي البداية، قام من سبقونا في مفاوضات نزع السلاح، منذ أكثر من عشرين عاما، بالنظر في انشائها عشر محطة دولية لرصد الاهتزازات في مختلف أنحاء الكرة الأرضية، بما يستتبعه ذلك من نفقات ضخمة ومشكلات فنية وشربية عديدة • لكن، وكما نعلم جميعا، تم الاتفاق بدلا من ذلك على حل أكثر ساطة وهو استخدام محطات الرصد الوطنية وهذا مجرد مثال على تطبيق العقلانية على المتطلبات الأساسية للتحقق في اتفاقات الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح •

وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن التوصل الى اتفاقية لحظر وتدمير واحد من أخطر أنواع أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ هذه الاتفاقية يعد انجازا عظيما للجهود الهادفة الى كبح سباق التسلح وقد ساهمت البلدان الاشتراكية في أكثر من مناسبة بشكل جوهري في سير المفاوضات ويعتبر الاقتراح السوفياتي الأخير علامة أخرى على هذا الطريق ولنا أمل حميما في ألا يكون هدفنا النهائي بعيد •

ان المهام الضخمة والمسؤولية الملقة على عاتق اللجنة تلقي الضوء على ضرورة اتخاذ اجراءات عملية لزيادة فعاليتها وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي انشاء اجهزة فرعية اضافية تختص بالبنود ذات الأولوية مع امكانية مد فترة عمل محر من الأجهزة القائمة فعلا وعندما يأتي دور المسائل التنظيمية في المناقشات ، فاننا ننوي تقديم آرائنا وأفكارنا بشكل مفصل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر مندوب بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . والآن أعطي الكلمة الى ممثل هولندا الموقر ، صاحب السعادة السفير فان دونغن .

السيد فان دونغن (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يود وفد بلادي أن يعرب عن رضائه لرؤية رئاسة اللجنة في مستهل دورتها الصيفية بين ايديكم ذات الكفاءة والخبرة الطويلة . لقد برهنت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكروسة لنزع السلاح على انه من الصعب القول بأن المناخ الدولي مناخا مواتيا وأكثر ما نحتاجه اليوم هو قيادة حكيمة ولبقة ، ونحن واثقون يا سيادة الرئيس في أنك ستكفلها لنا . كما اننا مدينون بالشكر الحار لسلفكم الموقر ، السفير أوكاوا من اليابان فهمته كانت أبعد ما تكون عن السهولة ، اذ انها لم تكن فقط تتطلب كل المواهب الدبلوماسية التي نتوقعها من وفد اليابان وانما أيضا القدرة على الابتكار وقوة الاحتمال . واذا كنا قد انهينا دورتنا السابعة بشكل منظم وقدمنا التقرير المتوقع الى الجمعية العامة ، فالفضل في ذلك يعود ، الى حد ليس بالقليل ، الى تفاني السفير أوكاوا في واجباتنا .

لقد قدم الكثير من المتحدثين السابقين لآرائهم حول الأسباب التي ادت الى فشل الدورة الاستثنائية الثانية في التوصل الى شيء أفضل من النتائج الرمزية التي تم تضمينها في الوثيقة الصادرة عنها وسأكون مختصرا في تناولي لهذا الموضوع . ان معظم ما دار في الدورة الاستثنائية الثانية يتم نسيانه بسرعة وما يؤسف له غياب أي نتائج لهذه الدورة ، لكن على الأقل لم يحدث أي ضرر غير قابل للاصلاح فيما يتعلق بعملية نزع السلاح المتحددة الأطراف . وفي هذا الاطار ، تعلق هولندا قيمة كبيرة على حقيقة استمرار الحفاظ على مبدأ توافق الآراء حيث ان هذا المبدأ شرط مسبق لضمان جدية ومعقولية هذه العملية وعلى ذلك فنحن غير راضين ، لكننا لم نفقد شجاعتنا كما ان الناتج النهائي للدورة الاستثنائية الثانية لا يعتبر مفاجأة لنا . وفي الحقيقة ان الغياب العام للتوقعات قد أسهم في حد ذاته في ذلك حيث انه لعب دور النبوءة التي تحقق نفسها ومراجعة الدورة الاستثنائية الثانية لا يفيد الآن الا فيما يتعلق مباشرة بالمستقبل بينما محاولة القاء اللائمة على ما حدث بها من تقصير لن يكون الا ، كما قال هاملت : " مبتذلا ومسطحا وبلا أي فائدة " ولا أنوي أن اشترك في هذا النوع من العتاب الكبار .

واذا كنت أفضل النظر الى الامام اكثر من النظر الى الخلف ، فانني أيضا أؤكد على اننا في داخل لجنة نزع السلاح يحب أن نركز في المفاوضات على الموضوعات التي قد تؤدي الى بحس النتائج العملية بدلا من استمرارنا في الحديث عن نزع السلاح بوجه عام . فهذا النوع من الحديث من الأفضل تركه لأجهزة التداول مثل الجمعية العامة واعتقد انه لم يعد بيننا سوى القليلين الذين يمكنهم استيعاب مزيد من النداءات الرنانة والخطب الطنانة ، مهما كانت بلاغتها . كما يحب أن يكون ماثلا في اذعناننا ان النتائج المتعلقة ببعض الموضوعات في هذا المحفل متعدد الأطراف لا يمكن تحقيقها الا باستيفاء شرط مسبق ألا وهو تحقيق ولو قدر من التقدم في المناقشات الثنائية بين

القوتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية ولا يعني ذلك اننا يجب ان نطل صامتين تماماً أو الشعور باننا ملتزمون بالموافقة السلبية على أي شيء يتوصل اليه العملاقان النوويان فيما بينهما، واما المقصود قبول حقيقة أن دورهما بالضرورة هو الدور القيادي وبعس هذه الواقعية هي التي تجعل من الممكن لوفد هولندا أن يقبل التوقف المؤقت للمفاوضات المتعلقة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح فالخطط الطموحة مثل البرنامج الشامل لنزع السلاح لا يمكن أن تأتي ثمارها الا في مناخ مناسب والجهود الرامية الى فرض قرارات بعينها ستؤدي فقط الى حدوث التباس أو مضاعفات اخرى قد نضطر الى دفع ثمنها •

والآن دعوني انتقل الى الموضوعات التي يمكن وضعها محل مناقشة مفيدة : حظر التجريب الشامل والفضاء الخارجي والأسلحة الكيميائية وتعتقد الحكومة الهولندية أن لجنة نزع السلاح ، خلال هذه الدورة الصيفية ، عليها أن تحاول اعطاء الأولوية لتنفيذ ولاية الفريق العامل المختص الذي تم انشاؤه تحت البند الأول من جدول أعمال اللجنة ، حظر التجريب النووي وعلى أساس التقرير المرحلي الذي سيرفعه الفريق العامل المختص الى لجنة نزع السلاح قبل انتهاء أعمال دورة ١٩٨٢ ، سيكون على اللجنة ان تتخذ قرارا فيما يتعلق بسير العمل مستقبلا كما ورد في الفقرة الأخيرة من الولاية المتفق عليها • ولذلك فلم يبق الا وقت قصير لتنفيذ الولاية الحالية المحدودة وأنوى تقديم ورقة عمل توضح الخطوط العريضة لبرنامج عمل محتمل للفريق العامل وذلك خلال الاجتماع العام القادم في ١٧ آب/ اغسطس وانني واثق ان الاتفاق على رئاسة هذا الفريق العامل المختص يمس التوصل اليها دون مزيد من التأجيل •

وهناك بند آخر يجب أن يستحوذ على اهتمام اللجنة خلال هذه الدورة الصيفية وهو المعني بتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي • لقد كانت هولندا واحدة من المتبنين للقرار ٩٧/٣٦ جيم الذي يطلب الى لجنة نزع السلاح ، اعتبارا من بداية دورتها في عام ١٩٨٢ ، النظر في مسألة التفاوض حول اتفاقات فعالة ، قابلة للتحقق ، بهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وقد طلبت الجمعية العامة ايضا الى اللجنة ، النظر في مسألة التفاوض حول اتفاق فعال ، قابل للتحقق بشأن حظر الشبكات المضادة للتوابع ، باعتبارها مسألة ذات أولوية ، وخطة هامة في سبيل الوفاء بالأهداف المذكورة اعلاه وبعد التبادل الأولي لوحقات النظرات أثناء دورة الربيع ، يجدر باللجنة الآن ان تنشئ الهيكل الأساسي المطلوب لتناول هذا البند من جدول الأعمال بشكل تعاوني • لقد استمعت باهتمام كبير الى ما قاله حديثا زملائي الموقرين من البرازيل وكندا والصين وفرنسا والهند واندونيسيا والباكستان والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في هذا الشأن • وقرار الجمعية العامة الذي اشرت اليه منذ قليل يقدم عناصر مناسبة لولاية فريق عامل مختص تحت البند السابع من جدول الأعمال •

أما الهدف الثالث الأساسي لجهودنا فيجب أن يكون البند الرابع على جدول أعمالنا : الأسلحة الكيميائية • ان الأهمية التي علقتهها الحكومة الهولندية على مدى الأعوام على هذا الموضوع تظهر بوضوح من خلال الوقت والطاقة والموارد التي تمنا باتاحتها امام الجهود متعددة الأطراف الهادفة الى تحقيق حظر فعال وقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية وتعتقد أن الفريق العامل المختص على الطريق الصحيح لتحقيق أفضل استخدام للعناصر التي تم التوصل اليها في العام الماضي وذلك وفقا لولايته الجديدة التي تكفل له مفاوضات كاملة • الآن والمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي تبدو متوقفة وربما تستمر في المستقبل القريب ، فان دور لجنة

نزع السلاح هو الأكثر حسماً وبالنسبة " للأحكام الأساسية" التي قدمها الوفد السوفياتي ، وسوف أعود إليها بعد لحظات . اننا نقدم تأييدنا الكامل للفرع الحامل المحتص ونأمل أن يتمكن في نهاية دورة الصيف ان يتمكن من تحقيق النجاح في التوصل الى ورقة مركبة يمكن ان تستخدم كأساس لصياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام المقبل .

قضايا التحقق المتصلة بالامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية قد أصبحت بحق نقطة بؤرية في مناقشات الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية وسوف اتقدم اليوم باسهامين حول قضايا التحقق ، أحدهما أيضاً بالنيابة عن وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية . وقبل الدخول في التفاصيل اعتقد انه من الملائم أن أشير باختصار الى الفلسفة العامة لهولندا فيما يتعلق بالتحقق . ان التحقق المناسب ، من وجهة نظرنا ، ليس متطابقاً مع مجموعة من الاجراءات التي قد تكون ممتازة في حالة عزلها . اننا نعتبر اجراءات التحقق مناسبة ، اذا ما ثبت انه في وجود نطاق محدد للاتفاقية ، ونظام معقول للتدابير الحمائية ، ان مزايا الامتثال للاتفاقية تتفوق على العيوب الهائلة والمخاطر الناجمة عن ابقاء قدرات الحرب الكيميائية للأغراض الانتقامية .

وبنيابة عن وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية وعن وفدي ، أود الآن أن اقدم الوثيقة CD/308 بتاريخ ١٠ آب / أغسطس ١٩٨٢ وتتضمن هذه الوثيقة قائمة من الأسئلة التي تعتقد سلطاتنا انها ذات صلة باستمرار جهود الفريق العامل المختص وذلك بعد دراسة الوثيقة CD/294 أو CD/CW/WP.35 بتاريخ ١ أكتوبر / يولييه ١٩٨٢ والتي تقدم بها وفد الاتحاد السوفياتي . وبأمل وفداننا ان تؤدي هذه الوثيقة ، التي تحل محل مجموعة الأسئلة التي تقدم بها وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في اجتماع الفريق العامل المختص منذ عدة اسابيع ، الى تسهيل تقديم الايضاحات التي تحدد وفد الاتحاد السوفياتي بتقديرها في الوقت المناسب وأود أن أوضح أن سلطاتنا على التوالي قد بحثت باهتمام المشروع السوفياتي " للأحكام الأساسية" لاتفاقية للأسلحة الكيميائية وتأمل حكوماتنا أن تؤدي الاحابات غير المصهمة على الاسئلة الواردة في CD/308 بالاضافة الى ما يليها من مناقشة معمقة داخل الفريق العامل المختص الى اعداد ارضية مهيأة لاتفاق سريع حول الحظر الفعال والتأهل للتحقق للأسلحة الكيميائية .

في عام ١٩٧٧ تقدم وفد هولندا بالوثيقة CCD/533 ، وهي ورقة عمل تتعلق بالتحقق من وجود العوامل المؤثرة على الأعصاب او نواتج تحللها أو سلائفها في مصارف مياه مصانع الانتاج الكيميائي وفي الفقرة الأخيرة من تلك الورقة أعلن عن أن مزيد من العمل سيتم القيام به ، بما في ذلك ، التحري عن امكانية تطبيق هذه العملية في حالة الأنظمة الثنائية للعوامل المؤثرة على الأعصاب .

ووثيقة العمل CD/307 ، التي يسعدني أن اقدمها اليوم ، تحتوي على نتائج العمل العلمي في بلادي والذي أعلن عنه من قبل .

اسمحوا لي أن أقول بضعة كلمات لتجديد ذكركم فيما يتعلق بورقة العمل CCD/533 التي أعيد اصداؤها في الوثيقة CD/306 .

لقد تركزت الطريقة العلمية التي ورد وصفها في CCD/533 - CD/306 على درجة بالغة الارتفاع من الناحية العسكرية من العوامل بالغة السمية ذات الخرز الواحد واعني العوامل المؤثرة على الأعصاب وقد تم تحديد هذه الطريقة بهدف الاسهام في التوصل الى تدابير دولية للتحقق

من حظر الأسلحة الكيميائية ، مع التركيز على عدم انتاج هذه العوامل ، بما فيها أنظمة الأسلحة الثنائية ، وهي التدابير التي يجب أن تتميز بطبيعة غير تدخلية بقدر الامكان حتى يمكن ان تلقى غولا من كافة الدول •

وقد تم تطوير هذه الطريقة تحت اشراف الدكتور ا . ح . ح . اومز ، المعروف جيدا لدى معظم الوفود في لجنة نزع السلاح وقبلها مؤتمر لجنة نزع السلاح ، وهو مدير معمل الأمر موريتس Prins Maurits التابع لمنظمة ابحاث الدفاع الهولندية • وهذه الطريقة عالية الحساسية تقوم على تحليل فاقد المياه في مصارف مصانع الانتاج الكيميائي ، بهدف الكشف عن ميثيل الفوسفونيك الذي يرتبط بوجوده بمعظم الغازات المعروفة المؤثرة على الأعصاب ويتميز بشاته الشديد تحاه التفاعلات الكيميائية ويمكن استخدامه — واعتقد أن التشبيه مفهوم — " كبصمة الأصبع " • وبما ان وجود هذا المركب ممكنة ايضا بسبب الخلفية الطبيعية أو الصناعية ، فان عينة مرجعية من أعلى المصرف الذي يقع عليه مصنع الانتاج الكيميائي يجب اخضاعها للتحليل بالاضافة الى العينة المأخوذة من اسفل المصرف وفي حالة التحليل الايجابي فيما يتعلق بما أسميته " بصمة الأصبع " ، التي تشير الى وجود نواتج تحلل أو سلائف في مياه الصرف ، يجب اللجوء في الحال الى تدابير اكثر دخلا مثل زيارة المصنع المشكوك فيه للكشف عن هوية المنتج الذي يتم تصنيعه •

وبعد أن أوضحت هذا القدر فيما يتعلق بالوثيقة CCD/533 (التي أعيد اصدارها حاليا في الوثيقة CD/306) ، يمكنني أن أحاول التوسع في الحديث عن وثيقة العمل الجديدة التي تقدمنا بها CD/307 • أولا ، هي تحتوي على النتائج الايجابية للابحاث المتعلقة بتطبيق طريقة " بصمة الأصبع " على العوامل الثنائية المؤثرة على الاعصاب • بعد بيان انه من المأمون اعتبار أن احد السليفتين الذي يتكون منهما العامل الثنائي تحتوي بالفعل على اثر بصمة الأصبع قبل تفاعلها مع الأخرى ، تستمر الورقة في القول بأن صلاحية الطريقة التحليلية للنوعين المميزين للسلائف قد تم تجربتها بنجاح وعلى ذلك فان القائمة الكاملة للعوامل G الثنائية البالغة السمية بالاضافة الى الثنائي " VX " قد تم تغطيتها •

كما تم اجراء الأبحاث اللازمة للتعرف على امكانية ظهور مكونات تحتوي على بصمة الأصبع في مياه ذات مصدر طبيعي او صناعي حيث ان مثل هذه الاكتشافات قد تؤثر نظريا على امكانية تطبيق طريقة التحقق ومما يبعث على الرضا اننا قد وجدنا ان طريقة ميثيل — الفوسفور ذات حساسية عالية حتى في المياه شديدة التلوث • لمستويات الخلفية البيئية لا تؤثر على الحد الأقصى للمسافة لعدة مئات من الأمتار في أسفل المجرى حيث يمكن أخذ العينات وعلى ذلك فيمكن الحفاظ على الدرجة الأصلية من عدم التدخل •

وميزة هذا النظام واضحة فهو يعطينا اجابة بسيطة بنعم أو لا على السؤال الناص بما اذا كانت المكونات ذات الصلة بعوامل الحرب الكيميائية المؤثرة على الأعصاب والمحتوية على بصمة الأصبع موجودة أم لا • وهذه الطريقة ، ايضا ، ذات صلة بسلائف الأسلحة الثنائية فالتحليل الكيميائي لفأقد المياه يمكن اجراؤه بواسطة معامل عديدة في العالم هذه الطريقة اذن بالغة الحساسية وأفضل وصف لها يمكن ان يكون كما يلي • في لغات كثيرة ، توصف البعثات الصعبة المختصة بتقصي الحقائق بأنها مثل " البحث عن ابرة في كومة من القش " وقد أثارت هذه الصورة البلاغية أعضاء معهد

الأبحاث حتى انهم قرروا المقارنة بين القيم النسبية للأوزان للابرة وكومة القس وبين القيم التي امكن التوصل اليها بالنسبة لبصمة الأصبغ في لحم معائل من فائد الماء وقد وجدوا أن تيممة الابرة تتفوق بالفعل .

سوف تستمر أبحاثنا في هذا المجال ، لكن يمكننا الآن ، وفي هذه المرحلة ، أن نوصي باستخدام الطريقة التي تم وصفها على الأتمل كأحد اعمدة البناء في داخل مجموعة من المكونات ذات العمل المتداخل لنظام للتحقق متفق عليه ونأمل ان تتمكن الوفود الاخرى من القيام بمثل هذه الأبحاث . وفي هذا الصدد يود وفدي ان يعرب عن احترامه لوفد دولة مراقة وأعني فنلندا ، وذلك للعمل الجاد والمثير للاعجاب الذي تم القيام به في فنلندا على مدى أعوام ، والذي يعتبر " الكتاب الأزرق " الأخير افضل انعكاس له .

ولذلك ، فاننا نأمل بصدق ان يكون قد تم التوصل الى الأسس الفنية للتحقق عندما يأتي الوقت ، الملائم لتقوم لجنة نزع السلاح بعقزة اخيرة للأمام في موضوع حظر الأسلحة الكيميائية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى الملاحظات الطيبة التي وجهها للرئاسة والآن أعطي الكلمة لممثل تشيكوسلوفاكيا ، السفير فيخودا .

السيد فيخودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أنوى اليوم أن أتناول باختصار البند الرابع من جدول الأعمال المتعلق بمسألة حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها . لقد تمت في بياني ، خلال دورة الربيع لهذا العام ، بالتناول التفصيلي لمشكلة التحقق من احكام الاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية . والآن ، أود أن اتحدث بشكل اساسي عن بعض المشكلات التي ثارت فيما يتعلق بظهور الأسلحة الثنائية وبعض الجوانب الأختصرى ذات الصلة بنطاق الحظر .

لقد اعادت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التأكيد بجلاء على حظر الأسلحة الكيميائية باعتباره بندا له أولوية عالية ودعت الى سرعة التوصل لاتفاقية حول هذا الموضوع . وعلى لحنتنا ، الجهاز الوحيد المتعدد الأطراف الذي يتفاوض حول نزع السلاح ، ان يتولى هذه المهمة ويكرس كل الجهود للتوصل الى اتفاقية للأسلحة الكيميائية في المستقبل القريب ونحن نعتقد بحزم انه بعد أعوام من المفاوضات ومع وجود الكثير من المقترحات والعديد من المسود المرجعية ، فان لدينا قاعدة صلبة لاستمرار مثر لعملنا .

هذا المنهج المتفائل ، اذا ما صح القول ، يستند الى اعتبار وجود اختلاف عريض في الآراء حول الجوانب الأساسية للاتفاقية المقبلة . ويعود هذا التفاؤل الى حد كبير الى الوثيقة المعنونة " احكام اساسية لاتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها " والتي قدمها الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثانية وقد اتبخت لي الفرصة من قبل للتأكيد على الأهمية التي يعلقها وفدي على هذه الوثيقة والاعراب عن تأييدنا الكامل لها . والآن أود فقط ان اضيف اننا ننظر الى " الأحكام الأساسية " كمثال لمنهج بناء تؤخذ فيه آراء ومقترحات الأطراف المتفاوضة موضع الاعتبار وهذا هو بالضبط ما يجب ان تكون عليه العملية التفاوضية ولهذا فان توقعنا لقيام قوة عظمى أخرى باظهار حسن نية مشابهة ومنهج توفيقي لهو توقع عادل وله ما يبرره .

واحدى المشكلات التي تعوق بحق التوصل الى مشروع الاتفاقية هو القرار بانتاح الاسلحة الثنائية والاكثر من ذلك وضعها في اقاليم بلدان اخرى . وهذا القرار مخالف لمقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩٦/٣٦ باء ، الذي ورد به " دعوة كافة الدول الى الامتناع عن انتاج ونشر الاسلحة الثنائية وكل الانواع الاخرى الجديدة من الاسلحة الكيميائية ووضع الاسلحة الكيميائية في تلك الدول التي لا توجد بها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحاضر " وليكن ما تذكره الاذهان أنه لم يوحد سوى وفد واحد في الجمعية العامة في الخريف العاضى قد ارتأى من الضروري التصويت ضد هذا المقرر .

وقد عجز وفدى تماما عن فهم كيف يمكن لبرنامج تحديث واعادة التسلح الكيميائي الحارى في الولايات المتحدة الامريكية يمكن أن يتمشى مع الاهتمام الحقيقي بالتفاوض والتوصل الى حظر للأسلحة الكيميائية والذي يدعيه وفد الولايات المتحدة في هذه الفرقة والاكثر من ذلك أننا لانعتقد أن اصطلاح " تحديث " يعكس بالفعل ما يحدث . . . لقد أكدت وفود عديدة من قبل ، ونرى من الضروري اعادة التأكيد على ان انتاج الاسلحة الثنائية على أعلى مستوى سوف يؤدي الى بداية جولة جديدة كيفية في سباق التسلح الكيميائي حيث ان هذه الاسلحة تمثل جيلا جديدا من الاسلحة الكيميائية ولبلدى دافع اضافي لمعارضة انتاج ونشر الاسلحة الثنائية حيث فكرة وجود آلاف الوحدات من القذائف الثنائية في بلدان قريبة مجاورة تعتبر شافلا بالغ الخطورة بالنسبة لنا ووجود هذه الاسلحة في أوروبا ليس مجرد احتمال بعيد فقد سمعنا بيانات متعددة صادرة عن مصادر رسمية كبيرة في الولايات المتحدة وعن بعض الخبراء الاستراتيجيين في هذا الصدد .

وادخال الاسلحة الثنائية في ترسانات الدول يعقد بشكل واضح عملية التوصل الى حل لمشكلة أساسية لغرض ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية واعني عملية الفصل بين الكيميائيات التجارية وتلك التي يمكن استخدامها للأسلحة الكيميائية ونتيجة لذلك فالمهمة البالغة الصعوبة المتعلقة بتحديد الكيميائيات ذات الغرض التجارى التي يمكن انتاجها للأسلحة الثنائية سوف تظهر . وعلى ذلك فتعريف جوانب عديدة من الاتفاقية المقبلة سوف يبدو بالغ التعقيد واعني الالتزام بعدم نقل الاسلحة الكيميائية والالتزامات الاخرى ذات صلة كما ان تهديدا كبيرا يواجهه عملية اعلان الدول عن مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ووسائل انتاج مثل هذه الاسلحة ان ظهور الاسلحة الثنائية سوف يسهل الى حد كبير امكانية تغطية تخزين وتكديس المواد الكيميائية لغرض الاسلحة الثنائية وتطوير الاسلحة الكيميائية تحت ستار الانتاج التجارى . ولا حاجة لي للتفصيل باسهاب حول التبعات الخطيرة لذلك على اجراءات التحقق ذات الصلة الوطني منها والدولي على وجه الخصوص . ولا نعتقد انه من الممكن تطبيق مثل هذه الطرق للتحقق على الاسلحة الثنائية حيث انها قائمة على السمية البالغة للعوامل الكيميائية المستخدمة في الانواع التقليدية للأسلحة الكيميائية وقد استمعنا الى بعض الحجج المخالفة لذلك وعلى اى حال فنحن نرى ان هذه الحجج البالغة التبسيط .

وفي الوقت نفسه ، فاننا نرفض بكل تأكيد كل المحاولات لاقتراح تجاهل الاتفاقية المقبلة لمشكلة الاسلحة الثنائية او الالتفاف حولها بشكل او آخر فالاحكام المتفق عليها في نطاق الحظر والواردة في التقرير السوفياتي الامريكي المشترك الى لجنة نزع السلاح عام ١٩٨٠ والتي مازلنا نعتبرها سارية ، تشمل ايضا الاسلحة الثنائية وبوضوح واذا تم تنفيذ برنامج انتاج الاسلحة الثنائية فسيؤدي ذلك الى تقويض خطير لهذه النتائج الايجابية .

..وهناك أيضا آثار فورية وأخرى طويلة المدى لانتاج الاسلحة الثنائية ستؤثر على التوصل الى اتفاقية للأسلحة الكيميائية والامثال لها . ولا أنوى تناولها جميعا الآن ، حيث أن مجموعة البلدان الاشتراكية قد أشارت الى هذه الآثار بالتفصيل في الوثيقة CD/258 في ٩ آذار / مارس ١٩٨٢ وقد برهنت المداولات التي دارت في هذه اللجنة في العام الماضي وخلال دورة الربيع لهذا العام على أن معظم الوفود بالفعل قد أبدت اهتماما خاصة بمشكلة الاسلحة الثنائية واعتبرت انه من الواجب حظر هذه الاسلحة في الاتفاقية المقبلة والى جانب بيانات البلدان الاشتراكية ، فقد اخذنا فسي الاعتبار آراء وفود المملكة المتحدة واستراليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والسويد وبيانات وفود قريبة اخرى وأعضاء مجموعة ال ٢١ .

من المعروف جيدا أننا حتى الآن لم نتوصل الى اتفاق كامل حول ما يجب ان يشمل نطاق الحظر في الاتفاقية المقبلة ويجب ألا ندحر جهدا لمحاولة التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع حيث انه بلاشك له تأثير مباشر على كل احكام الاتفاقية المقبلة الأخرى ومن المهم أن تتناغم آراؤنا وأن نتخطى الاختلافات القائمة في الرأي في هذا الصدد بأسرع ما يمكن سواء فيما يتعلق بتعريف مصطلح " الاسلحة الكيميائية " ، أو مسألة دائرة النشاط التي يجب أن يشملها الحظر او المشكلة التي أوسعناها نقاشا حول ما اذا كان من الواجب تضمين حظر الاستخدام في الاتفاقية المقبلة . لقد ناقشت اللجنة بتوسع مشكلة استخدام الاسلحة الكيميائية في الاعوام السابقة وأثيرت حجج عديدة سواء لتأييد أو معارضة تضمينه ولا أعتقد ان استعادة كل هذه الحجج مرة أخرى سوف يخدم اي فرض وعلى أي حال ، ففي المرحلة الحالية ، التي نوشك فيها على صياغة مشروع نص تفصيلي لاتفاقية للأسلحة الكيميائية ، فإن وفدي يود هنا ان يسجل باختصار موقفه من هذا الموضوع .

فيما يتعلق باستخدام الاسلحة الكيميائية ، ترى تشيكوسلوفاكيا ان هذا الاستخدام محظور بوضوح ودون أي لبس في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ونعتقد أن البروتوكول أداة دولية هامة ، لعبت منذ اقرارها ، دورا ايجابيا وفيما يتعلق باقتراحات تدعيم البروتوكول بتضمين حظر استخدام الاسلحة الكيميائية في الاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية فنحن لانشارك في الرأي القائل بأننا بذلك يمكن أن ندعم البروتوكول بأي شكل كان . على العكس تماما ، فإن الحظر المزدوج لاستخدام الاسلحة الكيميائية سوف يؤدي ، لا مñas ، الى اضعاف البروتوكول وخلق سابقة لالزوم لها . وكل جهودنا يجب ان تهدف الى انجاز وتأمين الامتثال بالاتفاقية التي لن تترك اي اسلحة كيميائية في ترسانات الدول ، ولو حدث هذا ، وهو مانراه ممكنا ، فإن مسألة الاستخدام لن تثار .

السيد اسرائيليان (الاتحاد السوفياتي) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، تناقش لجنة نزع السلاح ، وفقا لبرنامج عملها ، قضية تتطلب اهتماما خاصا وعناية من جانب كل الوفود الممثلة هنا . فالاهمية الاستثنائية للحظر والازالة الشاملة للأسلحة الكيميائية واضحة كل الوضوح . لقد مر الزمن الذي كان الخطر الذي تمثله الاسلحة الكيميائية ، متواريا في ظل الرعب والفرع الذي أثارته الاسلحة النووية لدى النوع الانساني . اذ ، من اليوم لا يدرك ان الاسلحة الكيميائية الحديثة ، لها أيضا نفس القدرة المخيفة للموت الاسود على الارض ، والاكثـر من ذلك أن الاسلحة الكيميائية ، لها طابع بربري خاص ، اذ أنها تضع أولا السكان المدنيين العزل موضع الخطر فهناك تهديد حقيقي ، متعاطم من انتشار استخدام الاسلحة الكيميائية . لذلك فالسؤال هو: هل سنضع الآن وعطس القور لعردة سباق التسلح الكيميائي أم أننا سوف ندع الفرصة تغلت ، وربط للأبد ؟

الاتحاد السوفياتي بكل تأكيد يؤيد أسرع حظر ممكن للأسلحة الكيميائية وكما قال الرئيس ل. أ. برجنيف في رسالته الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح " يجب عمل كل شيء لضمان عدم وجود مكان للأسلحة الكيميائية على الارض. الاتحاد السوفياتي مناصر عنيد لهذا الهدف. نحن مستعدون للتوصل الى اتفاق دون اي تأجيل حول الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وإزالة مخزونات هذه الاسلحة" وقد أكد الاتحاد السوفياتي على أن هذا هو منهجنا بالنسبة للموضوع بتقديمه " للاحكام الاساسية لاتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية ولتدميرها " .

وقد وزع الوفد السوفياتي نص هذه " الاحكام الأساسية "، كمستند رسمي للجنة نزع السلاح وفريقها العامل المختص بالاسلحة الكيميائية (وثيقة CD/294/CD/WP.35) ونود اليوم ان نقدم رسميا هذا المستند .

لقد أعدت الوثيقة السوفياتية واضحة في الاعتبار نتائج المفاوضات الثنائية السوفياتية الامريكية حول حظر الاسلحة الكيميائية بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠ والمفاوضات التي دارت في لجنة نزع السلاح في نفس الفترة وما بعدها وفي الوقت الذي تعكس فيه بالطبع الموقف السوفياتي حول مسألة حظر الاسلحة الكيميائية ، فانها تشتمل على الكثير من المقترحات القيمة والمعقولة من الدول الاخرى ، وفيما يتعلق بعدد من أهم الجوانب ، قد أخذت في الاعتبار مواقف الطرف المفاوض لنا .

وإذا كان من الواجب تخصيص روح الوثيقة السوفياتية في كلمات قليلة ، فيمكن القول انه يرمى الى ترجمة رغبة الاتحاد السوفياتي في انجاز اسرع حظر ممكن للأسلحة الكيميائية الى صياغة لاحكام الاتفاقية ومحاولة تحريك العقبات التي تقف في وجه اقرار الاتفاقية وذلك عن طريق طرح الجوانب الحاسمة الحقيقية ، وكرر الحاسمة ، لكنها خلافية ، موضع البحث وتقديم حلول مرنة تأخذ في الاعتبار مختلف وجهات النظر وتتيح في اعتقادنا امكانية التوفيق بينها .

واسمحوا لي أن استعرض الوثيقة السوفياتية بمزيد من التفصيل . أولاً أود ان أؤكد على أن هذا ليس نصاً شاملاً لاتفاقية مقبلة ، لكنه يمثل احكامها الاساسية وفي قول آخر ، المشروع السوفياتي يقدم صياغات ممكنة أو ما يبدو لنا مناجح تطلق قبولاً متبادلاً لصياغة الاحكام الاساسية للاتفاقية المقبلة وهي ليست مصممة لتقديم اجابات لكثير من الاسئلة المتعلقة بتفاصيل الاتفاقية المقبلة وانما تهدف اساساً الى المساعدة على حل القضايا الاساسية - نطاق الحظر ، اجراءات بناء الثقة ، التحقق من الامتثال وسائل اخرى - وللأسف وكما تعلمون ، فحتى الآن لا يوجد اتفاق عام على هذه القضايا ويبدو لنا ان مشروع النص الذي قدمناه سوف يوفر اساساً للتوصل الى توافق في الآراء وبالتحديد حول الجوانب الاساسية للاتفاقية .

وأود أن أذكركم أن المشروع السوفياتي يقترح أن تتكون المعاهدة المقبلة من أربع اقسام رئيسية - نطاق الحظر ، الاعلانات واجراءات بناء الثقة ، ضمان الامتثال للاتفاقية والاحكام الختامية للاتفاقية .

واسمحوا لي الآن أن المس بعض الموضوعات ، ذات الصلة بمختلف أقسام المشروع السوفياتي . ولن اعدد هذه القضايا ، اذ انها بالطبع معروفة جيداً ، فهي كما قلت من قبل ، تعكس في حالات كثيرة موقف مشترك -وهي تعكس المواقف الواردة في الاقتراح السوفياتي الامريكي المشترك . لهذا لم تكن مفاجأة لنا ، ان يشير بيان وفد الولايات المتحدة الامريكية الى بعض المواقف الواردة

بالعمل في المشروع السوفياتي للأحكام الأساسية ؟ فإذا يمكن ان يقال عن نطاق الحظر ؟ هل نريد ان نؤكد على هذا القسم في الاتفاقية المقبلة ؟

نطاق الحظر نحن نعتقد هنا انه من الهمية بمكان ان تتضمن الاتفاقية حظرا للأسلحة ذات الشحنات الثنائية والمتعددة المكونات ، كما ورد في الفقرة "ب" من تعريف الاسلحة الكيميائية تحت القسم الأول من المشروع السوفياتي . ونعلق أهمية خاصة على هذا الشأن ، اذ أننا نعتبر أن ظهور الاسلحة الثنائية يمثل كفيًا مرحلة جديدة في سباق التسلح الكيميائي ، مرحلة يمكنها أن تؤثر بشكل حيوي على الامكانية الكاملة لحظر هذا النوع من الاسلحة . وقد تحدثنا عن ذلك في عديد من المرات ، وتشترك معنا وفود أخرى كثيرة في آرائنا ، والاكثر من هذا أن آراءنا قد أهدت المشاورات مع الخبراء الفيين التي اوضحت ، انه بالتاقص مع انتاج الاسلحة بالغة السمية في الظروف الصناعية ، التي يتم فيها تصنيع الانواع التقليدية لهذه الاسلحة كقاعدة ، على اساس نفس المواد الكيميائية ذات التركيب المعروف ، فان استحداث النظم الثنائية للأسلحة الكيميائية ، يجعل انتاجها ممكنًا بادخال عوامل كيميائية جديدة من درجات مختلفة وبتراكيب بالغة التعدد . وعدم التأكيد من وجهة نظر كشف الامتثال من عدم الامتثال للاتفاقية تزيد احتمالاته عدة مرات نتيجة لامكانية ظهور أنواع مختلفة من الاسلحة الثنائية في المستقبل ، بالاضافة الى النظم المهلكة عالية السمية . وأكثر من هذا ، فالنظم الثنائية للأسلحة الكيميائية تجعل من الصعب مراقبة انتاجها وتخزينها بواسطة مجموعات من الدول المنتجة لتكتلات عسكرية . فبعض الاعضاء في التكتل قد يكونون مستقبلاً أطرافاً في الاتفاقية بينما بقية الاعضاء ليسوا أعضاء ، وبذلك لا تنطبق عليهم أحكام الاتفاقية .

من الواضح ان استحداث انتاج اي نوع من الاسلحة الثنائية سوف يأتي بأجيال جديدة من الكيميائيات في قائمة المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها كمكونات لهذه الاسلحة ، وسوف تواجه الدول الأطراف في الاتفاقية المشكلة البالغة الصعوبة المتمثلة في كيفية وضع حد فاصل بين الكيميائيات للانغراض التجارية التي يمكن وأكرر التي يمكن - استخدامها في النظم الثنائية للأسلحة الكيميائية ولا يمكن استبعاد امكانية ظهور هذه المشكلة فيما يتعلق بمواد أخرى بالاضافة الى المركبات الفوسفورية العضوية .

كما يجب الاشارة أيضا الى أن المكونات المستخدمة في النظم الثنائية تشكل نوا خاصة من السلائف وهي تختلف عن السلائف المستخدمة في الظروف الصناعية أساساً في أنها ليست مجرد مواد خام للحصول على مواد كيميائية مهلكة لكنها علمياً اسلحة كيميائية مجهزة وذلك في حالة اتحادها مع اجهزة او تركيبات معينة .

وعلى ذلك ، ينبغي الاعتراف بأن التغيرات الثنائية للأسلحة الكيميائية التي تستند على أحدث التطورات في العلم والتكنولوجيا تمثل خطراً لا مثيل له وتخلق صعوبات بالغة التعقيد في تحديد نطاق الحظر الى جانب الرقابة على الامتثال لهذا الحظر اكثر من تلك الناجمة عما يسمى بالاسلحة الكيميائية الاحادية .

من الواضح انه لا يوجد طريق لتلافي هذه المشكلات وان الشيء الوحيد الممكن هو البحث عن حل لها بأسلوب جدي فأى نوع من الاتفاقيات تلك التي تتناول الانواع البالية من الاسلحة الكيميائية والتي يتم اخراجها من الترسانات وتجاهل الانواع الاكثر تطوراً لهذه الاسلحة والتي يتم تطويرها على الاقل بواسطة دولة واحدة ؟ لقد استمعنا الى تأكيدات مكررة من وفد الولايات المتحدة وعدد من

الدول الاخرى ان الاسلحة الثنائية سوف تخضع للحظر المطلق بموجب الاتفاقية وهذا قول حسن، لكنه ليس كافيا •• فمن الضروري حل المشكلة التي ثارت فيما يتعلق بالاسلحة الثنائية في اثناء عملية التشاور مع الخبراء الفنيين وأيضا داخل اللجنة ككل ••

لقد لاحظنا المشتركين في المشاورات بوضوح، ولاشك ايضا كل اعضاء اللجنة، أننا وقد الاتحاد السوفياتي، مهتمون مثلا، على الصعيد العملي، بمشكلة منع الانتاج الحفي، سواء تحت شعار الصناعات التجارية أو غير نوع من "تقسيم العمل" بين الدول، لمركبات الانظمة الثنائية، والاضافات ذات العرض الخاص لهذه الانظمة، بما فيها المواد الحفازة، وايضا الاجهزة والتركيبات المصممة خصيصا للانظمة الثنائية. وقد أثرتنا مسألة كيفية تعريف مجالات الكيمياء والتكنولوجيا الكيميائية التي يمكن ان تظهر فيها انظمة جديدة، غير معروفة حتى الآن من الاسلحة الكيميائية وذلك لاغراض الاتفاقية؟ وكيف يمكن تحديد طرق لكشف عن مخزونات الاسلحة الثنائية التي قد تكون موجودة بالفعل، اذا ما كانت احدى الدول متحدية قرار الجمعية العامة، قد بدأت في انتاج الاسلحة الكيميائية؟ ولم نطق اجابات على هذه الاسئلة من اى وفد، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة •

وفيما يتعلق بالقسم الخاص بنطاق الحظر، أود ان اوجه العناية الى حقيقة انه لا توجد احكام حول حظر استخدام الاسلحة الكيميائية في المشروع السوفياتي، لسبب بسيط: ان استخدام الاسلحة الكيميائية محظور حظرا مطلقا غير مشروط بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • وحظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدمير كل المخزونات سوف يحرم الدول، اذا ما صح القول، من القاعدة العادية لخرق بروتوكول ١٩٢٥ اذ انه لن يكون في حوزتهم حتى اى اسلحة كيميائية ولذلك فنحن نعتقد انه اذا كان هناك رغبة حقيقية وليست مصطنعة من تدعيم نظام عدم استخدام الاسلحة الكيميائية الذي أرساه بروتوكول جنيف ١٩٢٥، اذن فالشيء الأساسي الواجب عمله هو توجيه كل الجهود نحو الحد الاكبر من السرعة للاتفاقية التي نعمل من أجلها • ولنفترض، انه مع وجود الاتفاقية، ثارت شكوك تتعلق باستخدام الاسلحة الكيميائية، ان ذلك سوف يؤدي آليا الى التشكك في انتهاك واحد أو أكثر من الالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب الاتفاقية، واعني، الالتزامات بعدم استحداث او انتاج أو نقل او الاحتفاظ بالاسلحة الكيميائية وتدمير كل المخزونات وباختصار، يبدو لنا ان هذا السؤال، الذي طرح علينا وتفجر بأسلوب صناعي ولا مبرر له، يصبح أكثر تعقيدا عندما يطرح في اطار اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية ليحل مسائل تتعلق باتفاقات دولية أخرى وهذا لن يؤدي الا الى مزيد من التعقيد للمهمة المعقدة بالفعل •

والقسم الثاني الرئيسي في المشروع السوفياتي، المعنون "الاعلانات واجراءات بناء الثقة" يعكس الاهمية الكبرى التي يعلقها الاتحاد السوفياتي على ضمان تنفيذ الاتفاقية على اساس من التعاون الدولي • ولا أنوى هنا أن اتناول بالتفصيل كل اجراءات بناء الثقة التي اقترحناها ولكنني أرغب فقط في التأكيد انها جميعا وثيقة الارتباط باجراءات التحقق وينبغي النظر اليها في اطار كلي • وأود أيضا أن اوجه العناية الى تعهد الدول الاطراف الذي يرد في مشروعنا بتقديم المذكرات الملثمة في موعد نايته ثلاثة اشهر قبل البدء في تنفيذ كل مرحلة من خطة تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية أو تحويلها الى الافراض المباحة ولكل مرحلة من خطة تدمير او فك المنشآت ذات القدرة على انتاج الاسلحة الكيميائية والتقدم ببيانات في موعد نايته ثلاثين يوم من استكمال كل هذه العمليات •

وأود أيضا ان اوجه النظر الى الحكم المتضمن لتعهد الدول الاطراف في الاتفاقية المقبلة بالتقدم باعلانات سنوية تتعلق بفئة اساسية من المواد الكيميائية التي تم انتاجها او ناتج تمهيد

المخزونات او تم الحصول عليها او استخدامها • وهذا الحكم الهام ، بالتأكيد ، وأود أن أشدد على ذلك — قد ورد في المشروع السوفياتي في كلمات عامة ويحتاج لمزيد من التوسع ، لكننا نعتقد اننا في المرحلة الحالية يجب ان نتفق على مثل هذه التعهدات بشكل عام ثم الدحول في التفاصيل في مرحلة لاحقة •

ويتضمن المشروع السوفياتي أيضا على امكانية التوصل من خلال الجهود الجماعية ، الى قوائم المواد الكيميائية والسلائف التي تمثل خطورة خاصة من حيث امكانية توجيه استخدامها لاغراض الاسلحة الكيميائية ، وهو يقترح أيضا ان يتم تقديم مذكرات فيما يتعلق بنقل الكيميائيات بواسطة دولة طرف الى دولة أخرى بحيث يمكن استخدامها كمركبات للأسلحة الثنائية وغيرها •

وكما هو واضح من الامثلة القليلة السابقة ، فكل الاجراءات التي نقتربها تهدف الى اعطاء اطراف الاتفاقية ضمانا بأنه يتم الامتثال لها •

واسمحوا لي الآن أن اتناول مسائل التحقق ، وأود مرة أخرى أن أكرر مفهومنا لموضوع الرقابة على تنفيذ اتفاق دولي لحظر الأسلحة الكيميائية • اننا مؤيدون للتحقق الحازم والفعال بشرط ألا يكون ذو طابع تدخلي • نحن مؤيدون للتحقق الذي يعطي الدول الضمان بالالتزام بالاتفاقية دون أن يولد في الوقت ذاته شكاً متبادلاً أو يؤدي بأي شكل كان الى تدهور العلاقات بين الدول •

وكما بينا أكثر من مرة ، فنحن نعتبر أن التنفيذ الفعال للاتفاقية يمكن تأمينه بواسطة جهاز رقابة وطني ، ووسائل تحقق فنية وطنية ، تكملها بعض الاجراءات الدولية بما فيها التفتيش على الموقع على أساس تطوعي أو وفقا لما يسميه البعض التحقق بالتحدي • وعلى أي حال ، وبالنظر للأهمية الكبيرة لموضوع تدمير المخزونات ، ورغبة في تقديم ضمانات إضافية لأنفسنا ولكل الأطراف المقبلين في الاتفاقية بأن أي طرف لن ينتهك هذا الالتزام البالغ الأهمية بشكل أو بآخر ، وأيضا للتمشي مع مواقف الكثير من شركائنا ، في المفاوضات ، فاننا نعتبر ضروريا ضمان امكانية القيام بتفتيش دولي دوري على الموقع ، مثلا ، على أساس نصاب محدد للتحقق من تدمير المخزونات في المنشآت التي تم تحويلها أو انشاؤها خصيصا •

كما أعدنا اجراء خاص للتحقق من الانتاج المباح للمواد الكيميائية المهلكة بالغة السمية في منشآت متخصصة ، على ان يكون مفهومنا ان هذه المنشأة ستظل قائمة حتى بعد استكمال نزع السلاح الكيميائي واختفاء كل الاسلحة الكيميائية من على وجه الارض • في تلك الظروف ، سيكون من الخطورة بمكان ان يحاول اي شخص استغلال ثقة الدول الاخرى ، واستخدام هذه المنشأة من أجل الانتاج السري للأسلحة الكيميائية وتخزينها •

وتقدم "الأحكام الأساسية" السوفياتية لمدى واسع جدا من التصرفات الممكنة من جانب الدول الأطراف في الاتفاقية بغرض اقامة الثقة فيما بينها حول موضوع تنفيذ الاتفاقية والرقابة على الامتثال للالتزامات الناتجة عنها مثل : اعلان الدول الاعضاء لمليتها او عدم مليتها للأسلحة الكيميائية : اعلان مخزونات مثل هذه الاسلحة والقدرة الانتاجية ، وخطط تدميرها او تحويلها الى اغراض مباحة وخطط تدمير وفك المنشآت ، مع ذكر موقع المنشآت ، معلومات خاصة بالتقدم الذي تم احرازه فيمما يتعلق بتنفيذ الخطط المعلنة مع مذكرات تبينها سابقا على بدء اي مرحلة تنفيذية وأيضا تالية لا استكمال تلك العمليات ووفقا للأحكام السوفياتية ، يجب اتخاذ هذه الاجراءات بواسطة اجهزة التحقق الوطنية ، مستخدمة في ذلك وسائل فنية وطنية اذا ما كان في حيازتها مثل تلك الوسائل ،

أو في حالة الدول التي لديها اتفاق في هذا الصدد ، على أساس المعلومات التي يتم تلقيها من خلال استخدام تلك الوسائل وأحيرا بواسطة جهاز التحقق الدولي مع القيام بعمليات تفتيش على الموقع على أساس طلب مزود بوثائق بالاضافة الى عمليات تفتيش دولية يتم القيام بها مثلا وفقا لكتاب متفق عليه كما ذكرت من قبل . ويضمن سهجنا الثقة في تنفيذ الاتفاقية دون ، في الوقت ذاته ، اضافة أى اعباء .

وفيما يتعلق بموضوع التحقق من تدمير المخزونات في منشآت متخصصة ، فقد تقدمت بعض الوفود باقتراحات ، اولها ، التفتيش الدائم على الموقع (مع وجود مفتشين دوليين يقيمون في المنشأة ليلا ونهارا على مدى السنوات التي يتم فيها تدمير المخزونات) واعتقد انه قد اشير الى ذلك اليوم في أحد البيانات ، وثانيا تزويد المنشأة بما يسمى "الصناديق السوداء" التي سوف تجمع المعلومات وتصنفها وتنقلها بواسطة المواصلات السلكية واللاسلكية .

ولنفترض للحظة انه قد تمت اقامة مثل هذا النظام للتحقق - سيكون هناك مفتشون مقيمون بشكل دائم في المنشأة المعنية ، ولن يمكنهم مغادرتها حتى ولو لثانية واحدة ، وسيكون هناك "صناديق سوداء" في كل ركن ، واشخاص يعطون في المنشأة للإشراف على هذه الصناديق ، ولننفترض ان هذا قد تم بالفعل . سيكون عند ذلك من الضرورة بمكان مواجهة السؤال الخاص بما ستكون عليه نتائج أكثر نظم التحقق دقة وعمقا فيما يتعلق بالتقدم في تدمير المخزونات في منشأة متخصصة اذا لم تقم الدولة بالاعلان الكامل عن مخزوناتها .

أو لنفترض ان هناك دولة قامت ، بعد اعلانها تدمير مخزوناتها في منشأة متخصصة ، باخفاء جزء من مخزوناتها ولم تخضعها للتدمير في المنشأة أو ادعت انها قامت بتدميرها .

الن يكون من الأبسط افتراض أن دولة ، لها هذه النوايا غير الشريفة ، قد توانت عن اعلان هذا الجزء من المخزونات الذي لا تتوى تدميره ، وان أى تفتيش دائم ليلا ونهارا لن يجدى في هذه الحالة على الاطلاق .

لن توجد عندئذ أى طريقة دولية للتحقق مناسبة أكثر من التفتيش الميداني على المواقع المشكوك فيها وذلك للتوصل الى الحقيقة . ويجب أيضا أن نفكر في كيف نأخذ في اعتبارنا ، عند وضع اجراءات التحقق من تدمير المخزونات ، حقيقة أن أى منشأة متخصصة من هذا النوع يجب أن يكون لها قواعد التنظيم الفنية البالغة الوضوح والدقة ، ومؤشرات محددة لدخول الكيماويات ومخرجات نواتج تدميرها ومدى أجهزتها المتسع في مجالات العمل والرقابة ، وهكذا .

باختصار ، وبينما ندعو لمزيد من الموضوعية في العمل المتعلق باحكام الاتفاقية القادمة ذات الصلة بالتحقق ، فاننا سعداء بملاحظة اتجاه بعض الوفود الى البحث عن مناهج أكثر واقعية . وعلى سبيل المثال ، الوثيقة الخاصة بالتحقق التي قدمها وفد كندا (مستند CD/167) تحتوي على مجموعة من النقاط الجديدة بالاهتمام ، تقول احداها بالفعل ، انه عند صياغة مختلف اجراءات الرقابة ، يجب ان تكون نقطة البدء هي المستويات الدنيا من التدخل في الشؤون الداخلية للدول . ونأمل ، انه في المحصلة الاخيرة ، سوف تظهر في مواقف كل الوفود روح واقعية بناءة .

السيد الرئيس ، فيما يتصل بتقديم المشروع السوفياتي لاحكام أساسية لاتفاقية لحظر الاسلحة الكيماوية ، طلب الينا عدد من الوفود الاجابة على بعض الاسئلة ونحن نعتبر ذلك نوع من التعبير

عن الاهتمام بالوثيقة السوفياتية ونعرب عن امتناننا وشكرنا لتك الوفود على ذلك الاهتمام . وقد اوضحنا تكرارا موقفنا من المسائل الاساسية للاتفاقية ، بما في ذلك ماقمنا به في اجتماع اليوم .

أشار وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، في وثيقته المقدمة في ٢٦ تموز/يولية ، الى ورقة العمل التي قدمناها CCD/539 بتاريخ ٣ آب/ اغسطس ١٩٧٧ والتي جاء بها ان الغرض الاساسي للرقابة على تدمير الاسلحة الكيميائية يجب أن يكون التوصل الى (أ) حقيقة تدمير عامل من نوع معين ؛ (ب) كمية العامل التي دمرت فعلا ؛ (ج) نوعية هذا العامل ، وقد سألنا الوفد : هل التفتيش الدولي الدوري على الموقع مناسب لانجاز هذه الاهداف ؟

ونجيب على هذا السؤال بالاجاب . ويجب ان يكون واضحا انه في وثيقتنا لعام ١٩٧٧ ، اخذنا بعبء التحقق الوطني كأساس ، لكننا لانرى سببا في تعارض التحقق الوطني مع التحقق الدولي ونحن نؤيد امتزاج نوعي التحقق امتزاجا متانما .

وقد سألنا أيضا ، ليس فقط من جانب وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، حول المقصود "بالنصاب المتفق عليه" في " الاحكام الأساسية للاتفاقية " اقترحنا ان يكون القيام بعمليات تفتيش دولية على الموقع بالنسبة لمنشآت متخصصة (في تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية ونتاج مواد كيميائية مهلكة بالغة السمية لاغراض مباحة) على أساس نصاب متفق ، كواحد ، وأكرر ، واحد من الاشكال الممكنة لهذه العمليات التفتيشية ولايعني ذلك أننا غير مستعدين للنظر في أشكال اخرى ممكنة . من الواضح ، انه عندما يتم التوصل لاتفاق حول الاجراءات التي يقبلها الجميع ، سيكون علينا عند ذلك أن نتوصل معا الى محتوى تلك الاجراءات وبالتفصيل وينوي الوفد السوفياتي تقديم اجاباته حول عدد آخر من القضايا المحددة في الفريق العامل اثناء النظر في الاحكام ذات الصلة في الاتفاقية المقبلة وعلى أى حال ، فاني أقول مرة أخرى ، اننا نرى ان كثير من الاسئلة تحتاج لاجابات مشتركة ، خاصة عندما تتعلق بموضوعات مثل التفتيش الدولي الدوري مع الموقع ، الذي قدم بشأنه في عدد كبير من الوفود مقترحات كثيرة مختلفة في الماضي .

نحن نفضل طريقة المشاورات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الوفود المهمة في بحث مشترك عن اجابات للاسئلة التي تثار اثناء سير المفاوضات . ولعلم اعضاء اللجنة ، أقول أن الوفد السوفياتي قد قام بالفعل بمجموعة من هذه المشاورات الثنائية ذات الافادة البالغة ، والتي قمنا خلالها ، نحن أنفسنا ، بطرح اسئلة واجبنا على اسئلة شركائنا ، وبنوي الاستمرار في هذه الممارسة ونعتقد ان هذا اكثر فاعلية بكثير من شيء يشبه لعبة الاختبارات . . . تعرفونها . . . سؤال ، اجابة ، سؤال ، اجابة . . . ان اى شخص مهتم بالتوصل الى اجابات مشتركة سوف يجد في الوفد السوفياتي شريكا بناء ، وأكرر ، نحن مستعدون للبحث عن اجابات لاي أسئلة قد تثار اثناء سير المفاوضات ، بما فيها تلك المتعلقة بالمشروع السوفياتي .

وأود ان اشير الى موضوع آخر . . . من وقت لآخر تجرى محاولة لجذب المفاوضات الى مطاوعة من المسائل الفرعية في الوقت الذي لايمكن التوصل فيه لاتفاق حول المسائل الاساسية . ولناخذ على سبيل المثال ، تلك المسائل المتعلقة بالتحقق . . . فبينما هناك درجة عالية من الاتفاق حول مسألة النطاق ، واعتقد ان الخطوط الرئيسية لصياغات ممكنة لنطاق الحظر قد بدأت في الظهور . لايبعدو هذا منطبقا على حالة قضايا التحقق . . . ومع ذلك فاننا نجد أنفسنا أحيانا مغمورين في مناقشة ذات

طابع شديد التخصص حول موضوع التحقق • نحن نقترح التوصل الى اتفاق على الأحكام الأساسية حيثما كان ذلك ممكنا بالطبع ، ثم على أساس هذه المصاح المتفق عليها - المناهج العامة - يمكننا الدخول في التفاصيل •

المشروع السوفياتي " للأحكام الاساسية " الذي أعلنت معظم الوفود في اللجنة عن أهميته برهان على اهتمام الاتحاد السوفياتي بالتوصل السريع الى اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية وابرار لحسن نيتها • وفي الوقت ذاته ، نود أيضا أن نؤكد بالذات على حقيقة أننا نأمل - ونأمل كثيرا - في برهان على حسن النية من جانب الطرف الآخر أيضا •

والاشارة هنا على وجه الخصوص الى وفد الولايات المتحدة ، الذي أعرب في وقت سابق واليوم أيضا ، داخل اللجنة ، عن " خيبة أمله " بسبب ما يدعيه ، من عدم رغبة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في المشاركة في مناقشات حادة •• ان أى اقتراح ولو بسيط من عمل اللجنة ، وافرة عطفا ومجموعات الاتصال بها ، يكفي للتوصل الى نتيجة مناقضة تماما ويبدو ان بعض أعضاء اللجنة يحكمون على الاعضاء الآخرين من خلال أنفسهم • فنحن مثلا ، لسنا معتادين على الموافقة ، من جانب ، على انشاء فريق عامل داخل اللجنة حول جانب ذوا أولوية في نزع السلاح - حظر التجريب على السلاح النووي مثلا ، ثم الاعلان بوضوح أن الوقت لم يحن بعد للتوصل الى اتفاق حول الحظر الشامل للتجريب على الاسلحة النووية • ولتحكموا بأنفسكم : من هو صاحب المنهج الجاد في عمل لجنة نزع السلاح ، ومن ينتهج منهاجا آخر؟

اننا نود ان نسأل وفد الولايات المتحدة سؤالا بسيطا مباشرا ، وهو بكل تأكيد لا يحتاج الى معونة الخبراء ، كيف يرى هذا الوفد طريقه الى انجاز حلول مقبولة بالتبادل ، واستعداده لأن يأخذ في الاعتبار موقف المشتركين الآخرين في المفاوضات بما فيهم الاتحاد السوفياتي ؟ ان المفاوضات لا تتجح الا اذا كان كل اولئك المشتركين فيها يهدفون الى التوصل الى حلول مقبولة بالتبادل ونكرر حلول مقبولة بالتبادل •

في نهاية بيانه ، وفي اشارته الى الحاجة لحظر المواد السامة ، لم يقاوم مثل الولايات المتحدة افراء استخدام نوع معين من المواد السامة - التروير والافتراء - في قلب اجتماعنا ، حتى الاشارة الى الرئيس ، لا تتقص بأى حال من حقيقة ان هناك سحابة سامة قد أطلقت في هذه الغرفة • ونحن نأسف لذلك ، اذ ان تأكيدات الولايات المتحدة حول اهتمامها بنزع السلاح الكيميائية قد وضعت موضع الشك بواسطة وفد الولايات المتحدة نفسه • والاسباب وراء هذا التكرار الطح للأكاذيب معروفة جدا • فأحد هذه الاسباب - ولعله السبب الأساسي - هو تبرير سياسة الولايات المتحدة لاعادة التسليح الكيميائي • ويكفي الاشارة الى حقيقة واحدة : وثيقة الولايات المتحدة (CD/264) تتحدث بصراحة عن مزايا الاسلحة الثنائية التي بدأت الولايات المتحدة اليوم اجراءات انتاجها على نطاق واسع •

وأود أن أقول اخيرا ان الاعداد لا اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية مهمة ضرورية ذات أولوية عالية • وكل الوفود قد كررت ذلك دون كلل نحن نرغب في التقدم ، ونقترح خطوات ملموسة من أجل انجاز هذه المهمة ذات الأولوية •

وفي المقام الاول ، نحن نعتبر من الضروري ألا يتوقف نشاط هذا الفريق العامل ، تحسنت القيادة الكف لصديقنا ، السفير الرفيق سويكا ، لما يقرب من ستة أشهر (أى عطيا منذ بدايته

أيلول / سبتمبر ، عندما تنتهي دورة اللجنة ، حتى نهاية شباط / فبراير ، عندما يصبح الفريق العامل قادراً بالفعل على استئناف عمله . اننا نعارض هذه الفسحة الطويلة من الوقت ونحن مستعدون للموافقة على أي ترتيب يلقي قبولاً عاماً والفريق العامل المختص بحظر الأسلحة الكيميائية يمكن أن يستمر في عمله الآن ، كما يمكنه استئناف عمله بعد انقطاع قصير ، أو ، أخيراً يمكنه استئناف عمله في بداية العام القادم ، كما حدث هذا العام ، في حالة الفريق العامل المختص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح .

وفي المقام الثاني ، نحن نعتبر أنه سيكون من المفيد تحديد تاريخ ، حتى لو كان بصفة تقريبية ، لاستكمال العمل حول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . وفي هذا الصدد يجب أن يكون ما تلا في الأذهان ، من جملة أشياء أخرى ، أن الصناعة الكيميائية تتطور الآن ليس يوماً وإنما في كل ساعة . فمئذ سنوات قليلة ، لم تكن مشكلة حظر الأسلحة الكيميائية الثنائية قائمة ، ولم يكن أحد يتحدث عنها . لكنها اليوم ظهرت في إطار القرار الشهير لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وزادت بالتالي من تعقيد المفاوضات . لقد أشار كل المتحدثين اليوم إلى ذلك أيضاً بالاستثناء الوحيد ، في اعتقادي ، للمتحدث الأول . وأسأل من يستطيع أن يضمن أنه بينما نقوم باهدار وقت ثمين ، وناقش أحيانا مشكلات مشكوك فيها ، لن تظهر أنواع أكثر خطورة من الأسلحة الكيميائية وأن كل العمل الذي قمنا به حتى الآن سيكون بلا جدوى ، ووضيغ هباء .

أيها السادة ، ان الوقت يمارس ضغطه علينا فيما يتعلق بمسألة حظر الأسلحة الكيميائية .

السيد يومونج مويج جي (بورما) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، هذه الدورة الحالية للجنة نزع السلاح ، تأتي في أعقاب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وبالنظر إلى ما حدث هناك ، فإننا بالحاجة فعلاً إلى دفعة قوية ومبادرات جديدة حتى يمكن أن يكون عملنا أكثر إنتاجية . ومع تقديمي بالتهنئة لكم يا سيادة الرئيس ، أود أن أضيف أننا نعتمد عليكم لتقود عملنا حتى يمكن وضع الأساس خلال الأسابيع القليلة القادمة المتاحة لنا بما يمكننا من التوصل إلى نتائج جوهرية عندما نجتمع ثانية في العام القادم .

في نهاية دورة اللجنة في الربيع ، كان تلخيص عملنا خلال الأعوام التي تلت الدورة الاستثنائية الأولى وتقديم التقرير إلى الدورة الاستثنائية الثانية مهمة ضخمة بحسب . وعلى أي حال فالجلسات المسائية المتأخرة ، خلال الأسبوع الأخير من دورة الربيع لم تكن بلا جدوى ، إذا استطاعت اللجنة تقديم تقرير معقول إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية ، وإلى حد كبير ، فقد تم ذلك بفضل القيادة الكعنه للسفير أوكاوا ، الذي نود أن نعرب له عن شكرنا .

وقبل البدء في الجزء الجوهرى من بياني ، ذى الطابع العام ، وبما ان السفير فينكاتسواران سوف يغادرنا قريباً ، أود أن انتهز هذه الفرصة لتحيته وتوديعه من خلال ممثل الهند الموقر ، وأتمنى له كل خير في المستقبل .

وضع المجتمع الدولي آمالاً وتوقعات عظيمة على الدورة الاستثنائية الثانية . وعلى أي حال ، فإن هذه الآمال والتوقعات لم تتحقق وليس هناك دهشة في قيام وفود مجموعة الـ ٢١ بالاضافة إلى وفود أخرى بالاعراب عن مشاعر خيبة الأمل الناجمة عن عجز الدورة الاستثنائية الثانية عن التوصل إلى أكثر النتائج تواضعاً وهذا الموقف يلقي الضوء على حالة مفاوضات نزع السلاح التي دارت هنا وفي محافل أخرى خلال الأعوام الماضية . لقد تكونت لجنة نزع السلاح وفي تكليف محدد كما ورد في

الوثيقة الختامية وبدلت اللجنة انمى جهودها في صياغة النصوص وتقديم الاقتراحات وقرار الاحكام المناسبة بهدف التوصل الى الاتفاقات التي تعتبر، في التحليل النهائي، المقياس الذي يمكن من خلاله تقدير نجاحه. ويمكن متارنة هذا الوصح وبين اعداد وحة معقدة في وعود مائدة محلاة بأحمل الأطاق والادواب الفصية في الوقت الذي لا يتوفر فيه العنصر الاساسي للوجبة وهو الطعلم. وبالمثل، فنحن في هذه اللجنة، توافقون الى احازات ايجابية ذات طابع جوهري اذ أنها ضرورية لنجاح عمل اللجنة فلا المشروعات المصافة بمباراة ولا المناورات الاحرائية ولا أفضل الاقتراحات يمكنها ان تنتج اتفاقاً لنزع السلاح اذا كانت الارادة السياسية لدى الدول دون مستوى القوة اللازمة والرغبة في التوصل الى هذه الاتفاقات.

ان اعادة تأكيد الدورة الاستثنائية الثانية على الوثيقة الختامية يؤكد صلاحية المبادئ المتضمنة في تلك الوثيقة والتي يجب ان يستمر استخدامها كمبادئ استرشادية من أجل التوصل الى برنامج شامل لنزع السلاح، على الرغم من ضرورة ظهور منهج وأساليب جديدة اذ ان العمل خلال الدورة السابقة قد انتهى الى طريق مسدود ويبدو من الضروري اتاحة الوقت لمزيد من التأمل والتفكير والتشاور خلال الوقت القصير الباقي في حوزتنا للاعداد لتحرك جوهري عند لقاءنا مرة أخرى في العام القادم.

لقد تم طرح افكار عديدة من أجل زيادة فاعلية عمل لجنة نزع السلاح، وتحتوى رسالته السكرتير العام في ٣ آب/ أغسطس الى رئيس هذه اللجنة على بعض المقترحات المعيدة التي ظهرت خلال الدورة الاستثنائية الثانية. وهناك جوانب عديدة للموضوع يجب وضعها محل بحث. فيما يتعلق بالمدة التي يجب ان تحتتم خلالها هذه اللجنة في دوراتها السنوية، نرى ان الوقت غير ملائم الآن لتمديد مدة اجتماعنا لفترة أطول من القائمة حالياً فالسبب وراء عجز اللجنة عن تحقيق تقدم في عملها لا يعود بالطبع الى ضيق الوقت.

ولأسباب المعروفة مسبقاً، فدورة اللجنة الصيفية، ستكون قصيرة الأمد عن المعتاد وليس من المتوقع أن نتمكن من عمل الكثير خلال تلك الفترة القصيرة. وعلى أي حال، فإنه من المشجع أن نرى أن اللجنة قد نجحت في اقرار برنامج عملها في وقت اكثر من المعتاد ولهدا، من وجهة نظرنا دلالة طيبة.

هناك توافق عالمي على أن نزع السلاح العام والشامل يجب ان يكون الهدف الأسمى اذا ما أردنا ازالة التهديد المزدوج الذي يحيط بالنوع الانساني، واعني شبح الحرب والتهديد الذي تمثله الأسلحة النووية لاستمرار الحياة الانسانية. ولذلك، فلا توحيد لدى هذا الجهاز التفاوض متعدد الأطراف مهمة أعظم من ذلك البند البالغ الأهمية ليدرج على جدول الأعمال وهو برنامج للتوصل الى نزع السلاح العام والكامل، ولهذا السبب، فيجب ان يستمر البرنامج الشامل لنزع السلاح الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها التوصل الى هدف نزع السلاح الكامل والعام. وعزنا السابق على وضع برنامج شامل، يعود بلا شك الى حقيقة عزنا عن التوفيق بين آرائنا فيما يتعلق بالمبادئ التي يجب أن يستند عليها البرنامج. ولذلك فاننا نشعر ان التقاء الافكار فيما يتصل بالمبادئ الخاصة بالمراحل، والاطار الزمني، والاحكام والالتزامات يجب التوصل اليه قبل البدء في عملية الصياغة.

مع درجة التقدم السريع في تطور تكنولوجيا الفضاء ، أصبح سبب التسلح يهدد بالدخول في عالم الفضاء ، ولذلك ، فمن الضرورات الملحة منع استخدام الفضاء الخارجي لأغراض الحرب قبل ان يتأخر الوقت ، فنتائج مثل هذا الاستخدام سيكون لها تأثير يخل باستقرار الأرض نفسها ولذلك ، فهذا الوفد يؤيد النظر في هذا البند في إطار فريق عامل كما اقترح وفد السويد أولاً خلال الدورة الماضية .

والفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية والذي التقى مبكراً عن دورة الصيف ، بدأ بداية طيبة تحت الرئاسة الكفء للسفير سويكاً من هولندا وهناك مجالات واسعة للتفاوض بان من الممكن تحقيق بعض التقدم حتى خلال الفترة القصيرة الباقية خلال هذه الدورة الصيفية ومن المهتم ملاحظة انه يتناول الأسلحة الكيميائية فاننا نتناول اجراءات حقيقية لنزع السلاح بالنسبة للأسلحة دمار شامل قد يكون لاستخدامها آثاراً تخريبية على السكان المدنيين أيضاً وقد حققت المفاوضات في المعايير تقدماً ملحوظاً حول النطاق والتعريف وايضا على طبيعة الاتفاقية ونأمل ان يحدث تصييق في الخلافات بين الجانبين حول تفضية التحقق والامتثال في ضوء التطورات الجديدة في الدورة الاستثنائية الثانية وهذه دلالة تدعو للأمل .

لقد عانى تحديد الأسلحة الاستراتيجية من تقهقر شديد بسبب وضع اتفاق (سولت ٢) جانباً . ولقد تم تقديم مفاهيم ومبادئ جديدة بدت وكأنها تجعل من المتاح استخدام الأسلحة النووية عن طريق خفض الناتج النهائي الممكن لاستخدامها وعلى الرغم من خطورة الموقف ، فهذه اللجنة ما زالت غير قادرة على أن تتناول بفاعلية تدابير نزع السلاح النووي ، والجهود الرامية لإنشاء فريق عامل لم تؤد الى شيء لان قاعدة توافق الآراء قد استخدمت بشكل لم يكن في الحسبان . ولا شك أن المناقشات الثنائية بين القوى العظمى التي تملك تفوقاً ساحقاً في مجال هذه الأسلحة ، مناقشات ضرورية ، لكن في الوقت ذاته لا يجب تجاهل الجوانب متعددة الأطراف لتناول هذه الموضوعات بفاعلية . ان التهديد النووي موضع قلق واهتمام عالميين ولهذا فهو يحتاج لأن يتم تناوله بواسطة هذه اللجنة من ناحية جوانبه متعددة الأطراف . والحقيقة أن هناك أسباب قوية تجعل مشكلة تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية محل اهتمام كل الدول الكبيرة والصغيرة ، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على قدم المساواة . اذ أن هناك حقيقة لا يمكن انكارها وهي اننا جميعاً نشترك في نفس المصير ، اذ لا أحد منا محصن من تهديد الابدان النووية وتفضية البقاء بالنسبة للنوع الانساني كله يجب بالضرورة أن تكون موضع اهتمام كل الدول ، سواء كانت حائزة للأسلحة النووية أو غير حائزة لها .

وهناك سبب آخر قوى لضرورة استخدام منهج عالمي . فمن الانتشار الأفقي للأسلحة النووية يشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود وقف وعكس سباق التسلح النووي . ويتضمن ذلك تبادل الالتزامات من جانب كل الدول سواء كانت نووية أو غير نووية . ولذلك فمن اللازم تناول هذه القضية على أساس ثنائي في إطار هذا المحفل .

أحد المبادئ الأساسية لنزع السلاح الواردة في الوثيقة الختامية هي تعزيز أمن الدول عند مستوى منخفض من التسلح مما يؤدي في النهاية الى ازالة الأسلحة بالكامل . والهدف في عملية وقف سباق التسلح النووي التي يتبعها خفض تدريجي تعتبر خطوات منطقية في طريق ازالة الكاملة للأسلحة النووية . وعلى أي حال فينالك اتجاه فكري لدى القوى الحائزة للأسلحة النووية يقول ان

سباق التسلح النووي لا يمكن إيقافه قبل حفر الأسلحة النووية وهذا المنطوق يتحدى المفاهيم
العقائرية الواردة في الوثيقة الختامية ولقد أصبح إيقاف كل أشكال سباق التسلح النووي الكمية والكيفية
اليوم أكثر إلحاحاً وتستحق مشروعات الاقتراحات التي تم تقديمها في الدورة الاستثنائية الثانية بحثياً
حماية أثناء الدورة العادية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة •

وبينما تبذل الجهود في مجال نزع السلاح النووي ، هناك جهود موازية يجب القيام بها
في مجال التدابير العملية لمنع الحرب النووية وتشير التطورات إلى أن هذا مجال مستعد
الناحية السياسية لتقبل الحلول • ولهذا السبب نود أن نؤيد الاقتراح الذي قدمه وفد الهند
بإنشاء فريق عامل مختص طبقاً للهند الثاني من جدول أعمالنا •

فإنشاء الفريق العامل المختص يجعل من الممكن تناول المؤشرات التي تتضمنها قضية حظر
التجريب النووي • ولا شك أن ولاية الفريق العامل أقل بكثير مما هو مطلوب ، وهو في رأينا القيام
بمفاوضات كاملة حول معاهدة حظر التجريب النووي • ورغم هذا القصور ، ورغم المؤشرات الحديثة
التي تدعو إلى القلق ، فالأمل يزدهر دائماً في صدر البشرية ولا يوجد بديل إلا الأمل في أن تؤدي
هذه الخطوة الأولى إلى امكانية اتخاذ خطوات أخرى نحو مفاوضات شاملة حول معاهدة تحظر كل
التجارب على كل الأسلحة النووية إلى الأبد •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل بورما على بيانه وعلى الملاحظات الودودة

التي وجهها للرئاسة •

المدعوين الموقرين ، لقد استفدنا الآن الوقت المتاح لاجتماعنا هذا الصباح •

فاذا لم يكن هناك اعتراض ، أقترح ان نرفع الجلسة العامة الآن ونستأنفها بعد ظهر اليوم
في الساعة الثالثة والنصف وستمكن عددنا من الاستماع إلى أولئك الممثلين الباقين على قائمة
التحدثين اليوم ، وبعد ذلك مباشرة سوف ادعوا لاجتماع فيررسمي للجنة للنظر في بعض المسائل
التنظيمية • اذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، فسوف نعمل على هذا الأساس •

رفعت الجلسة •

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر وعادت
للانعقاد في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعلن استئناف الجلسة الثامنة والسبعين للجنة

نزع السلاح • وكما اتفقنا هذا الصباح ، فسوف تستمر اللجنة في الاستماع إلى المتحدثين المدرجين
على الجلسة العامة اليوم • أعطي الآن الكلمة لممثل المملكة المتحدة الموقر ، السيد ميدلتون •

السيد ميدلتون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) شكراً السيد الرئيس • أود

أولاً أن أنضم إلى أولئك الذين قاموا بالترحيب بك في رئاسة اللجنة خلال شهر آب / أغسطس ، وودى
يشترك في السرور الذي تشعر به تلك الوفود لرؤية الرئاسة يشغلها مندوب له هذا السجل العظيم
في مجال نزع السلاح ، خاصة عندما يكون ممثلاً لدولة زميلة عضو في الكومنولث • وأود أيضاً أن اعرب

عن تقديرنا العميق لسلفكم السفير أوكاوا من اليابان ، الذي قاد اللجنة بمهارة خلال المرحلة التي تآدتنا الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

واقترح اليوم تكريس بياني بالكامل للبند الجاري من جدول أعمالنا "حظر الأسلحة الكيميائية" وهو موضوع علق عليه الحكومة البريطانية أهمية كبيرة على مدى عدة سنوات . ويعتقد وفدي أنه من بين الموضوعات المطروحة علينا اليوم ، يتيح لنا موضوع الأسلحة الكيميائية أفضل فرص التقدم فسي المستقبل القريب ولذلك فقد رحبنا بالاستئناف المبكر لأعمال الفريق العامل ونحن سعداء لأن العمل يهدف الآن الى التعرف على الخيارات الممكنة لتخطي الفجوات القائمة بين وجهات نظر مختلف الوفود حول قضايا كثيرة محددة ونأمل أن نتمكن من تحقيق تقدم جوهري في هذا الاتجاه حتى يكون لدينا ، مع نهاية الدورة ، فهم واضح لا مكنيات حل العديد من القضايا الأساسية ذات الصلة بالاتفاقية .

وقبل مناقشة بعض القضايا بشيء من التفصيل ، أود أن أشير باختصار الى المشاورات التي اجراها الخبراء الفنيون مع رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية . وقد أعربت بعض الوفود عن رأيها في أن مناقشة القضية الفنية يؤدي الى تعقيد عملنا ، وقد يؤخر تقدمنا نحو الاتفاق وذلك لأن كثير من القضايا تتطلب قرارات سياسية أكثر منها فنية . لكننا نرى انه من اجل اتخاذ قرارات سياسية فاننا نحتاج لادراك مدى الامكانيات الفنية المتاحة لحل مشكلات بعينها . ان غياب الإرادة الحقيقية لتقديم مساهمات جوهريه في مناقشة تلك القضايا الفنية هو الذي يؤخر تقدمنا وليسست المناقشات الفنية في حد ذاتها . ولذلك فان وفدي يعلق أهمية كبيرة على استمرار مشاورات الرئيس وعلى كل حال ، فيجب اعطاء تلك المشاورات مع الخبراء الفنيين ولاية محددة من جانب الفريق العامل . وقد أدت الولاية التي تم تحديدها لاجتماعات الخبراء خلال هذه الدورة ، في رأينا ، الى مناقشة أكثر اثاراً عما دار في الماضي ، ونأمل أن يتم اتباع هذه السابقة خلال الاجتماع القادم .

وبفحص تقرير اجتماع الخبراء ، أود أن أعيد التأكيد على رأي وفدي الذي أعرب عنه خلال دورة الربيع من أن العمل حول معيار السمية قد استنفذ فائدته بالنسبة للوقت الحالي ، على الرغم من أنه في مرحلة لاحقة من عملنا ، سيكون من اللازم علينا العودة الى البروتوكولات التي تم اعدادها خلال دورة الربيع لنرى ما اذا كانت تنطبق واحتياجات الاتفاقية ونقترح ان يتركز العمل الآن على الموضوعات الأخرى التي يذكرها التقرير وهي الأساليب التقنية للتحقق ونأمل أن يأتي الخبراء الى الاجتماع القادم وهم مستعدون للاسهام في المناقشة .

وأود الآن أن أعرض للأراء المتعلقة ببعض الجوانب الجوهرية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى وجه الخصوص مسألة الاعلانات الواجب تضمينها في مثل هذه الاتفاقية . فبينما العمل الخاص بالاتفاقية كان يمضي خلال الأعوام القليلة الماضية ، أصبح من الواضح أن تصنيف الاعلانات الصادرة عن الدول الاطراف سيكون له دوراً رئيسياً في تأكيد الثقة في نظام المعاهدة . فبدون اعلانات تفصيلية ، سيكون التحقق المناسب من الاتفاقية شبه مستحيل ، إذ أنه من الواضح انه لا يمكن اجراء اختبارات مثلاً على أن كل الأسلحة الكيميائية قد تم تدميرها الا اذا علمنا أولاً ما هي الأسلحة الكيميائية التي تملكها الدولة .

وفي رأينا ، ان الاعلانات سوف تقع في ثلاثة اقسام . القسم الأول يتضمن تلك الاعلانات التي يحب القيام بها بمجرد سريان الاتفاقية ومثل هذه الاعلانات سوف تغطي المحالات الاساسية التالية :

- (أ) حياة أو عدم حياة الدولة للأسلحة الكيميائية ومنتجات انتاجها ؛
(ب) مخزونات الأسلحة الكيميائية ومنتجات انتاج وتعبئة مثل هذه الأسلحة بواسطة الدول ؛
(ج) خطط التدمير ، او حيثما يكون مناسباً ، التحويل للأغراض المباحة لمخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها ؛
(د) خطط تدمير أو فك أو ، حيثما يكون مناسباً ، تحويل المنشآت المعلن عنها لانتاج وتعبئة الأسلحة الكيميائية .

وهذه الاعلانات يجب ان تكون مفصلة ودقيقة ويجب ان تتضمن معلومات حول :

- عدد وموقع المخزونات ؛
- عدد وموقع منشآت الانتاج بالنسبة للعوامل الكيميائية والذخائر بالاضافة الى منشآت تعبئة الذخائر ؛
- كمية العوامل الفردية ودرجة تركيزها وتصنيفها وفقاً لأسماء العوامل ؛
- نوع وكمية الذخائر بما فيها أى مخزونات للذخائر الفارقة خاصة تلك المضمنة لاستخدام الشحنات الكيميائية ؛
- القدرة الانتاجية للمنشآت والعوامل أو الذخائر التي تنتجها .

وهذه الاعلانات ، في رأينا ، تغطي كل من العوامل الكيميائية الأحادية الغرض وتلك المزدوجة الغرض عند مستوى معين من السمية بالاضافة الى الملائم الأساسية بما فيها تلك المستخدمة في الذخائر الثنائية . واذا كان يتم الاحتفاظ بمخزونات للعوامل ذات الاستخدام المزدوج لأغراض تجارية وليست عسكرية ، فينبغي ذكر تلك الأغراض التجارية ، بالاضافة الى ذلك سيكون من الضروري الاعلان بالتفصيل عن خطط تدمير أو تحويل المخزونات ومنتجات الانتاج .

والنوع الثاني من الاعلانات ، الواجب القيام به في فترات دورية حتى يتم تدمير كل المخزونات ومنتجات الانتاج ، هو الذي سيحتوي على تقارير مرحلية عن عملية التدمير ، ويجب أن يعطى تفصيلات لتوقيت برامج التدمير ، والمكان الذي سوف يتم فيه التدمير وكمية الذخائر والعوامل الفردية بأسمائها التي سيتم تدميرها ، وما الى ذلك .

النوع الثالث من الاعلانات سيكون مطلوباً خلال حياة الاتفاقية ، اذ ان عدد من الأنشطة سوف يستمر وسيحتاج بالتالي الى رقابة وهذه الاعلانات سوف تعطي أى انتاج للمواد عالية السمية للأغراض المباحة مثل التدابير الطبية والحماية . كما يجب اعطاء تفصيلات عن كميات العوامل المحددة التي تم انتاجها ، وموقعها وسعة وقدرة منشأة الانتاج والغرض الذي سوف تستخدم فيه تلك المواد . وسوف نحتاج لاصدار اعلانات حول انتاج العوامل ثنائية الغرض للأغراض المدنية فوق حد معين من السمية مع اعطاء تفصيلات عن عدد وموقع وسعة وقدرة الانتاج وحركته داخل منشآت الانتاج الخاصة بتلك العوامل . واذا كان ذلك ممكناً ، فيجب اعطاء تفصيلات عن نقل هذه العوامل بالاضافة الى

إعلانات عن عدد وطبيعة برامج الأبحاث التجارية للمواد السامة في الأغراض السلمية ويحب على الدول أيضا ان تحمي مصالح صناعاتها الكيميائية ، لكن من عوامل بناء الثقة ان يقوم الأطراف باعطاء بعض المعلومات عن الأبحاث التي تجرى في بلدان اخرى .

وأود الآن أن أبدأ تعليقات أولية على الوثيقة CD/294 ، التي قدمها الوفد السوفياتي في بداية الدورة . ان وفدي يرحب بهذا الاسهام الحاد في عملنا ، ويبدى تقديره للعرض المفصل للأفكار الواردة في هذه الوثيقة والذي قدمه لنا صباح اليوم ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر ، ومع ذلك ، فنحن نود أن نسحل بعضا من النقاط التي خطرت لنا اثناء دراستنا لهذه الوثيقة .

أولا ، القسم المعنون " نطاق الحظر " . فبينما نعتز بأهمية وضع مؤشرات للسمية بالنسبة لمختلف اتسام العوامل ، يجب أن أسجل هنا رأينا في أن العوامل المتهيجة بنية الحفاظ المدني على القانون يجب اخراجها من الاتفاقية ولن يكون عند ذلك هناك اي حاجة للاعلانات عن الانتاج السنوي كما هو مقترح في القسم الثاني ، الفقرة السابقة ، أو للتفاوض على حظر نقلها الى دول غير اطراى . فمحاولة تغطية ذلك في المعاهدة سيؤدي في اعتقادنا الى تعقيد النقاش الى حد كبير وخفصم احتمالات الاتفاقات .

ومناك نقطة تفصيلية أخرى ، الفقرة الثانية من القسم المعنون " ازالة المنشآت التي توفر تدرات انتاجية للأسلحة الكيميائية أو تحويلها مؤقتا " لا توضح ما اذا كانت كل منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية فيما عدا تلك المسموح بها للأغراض المباحة ، سوف يتم ايقافها عن الانتاج بمجرد سريان المعاهدة بالنسبة لأي دولة . وعلى أي حال ، ولا اعتبارات عملية ، سيكون هناك ثغرة زمنية بين توقف الانتاج وتدمير أو فك منشآت الانتاج . وعلى ذلك فان وفدي يود أن يسأل الوفد السوفياتي عن الترتيبات التي يفترضها لتجميد كل منشآت انتاج الأسلحة الكيميائية فيما عدا تلك المعدة لتدمير المخزونات حتى يتم فكها أو تدميرها نهائيا .

ويرحب وفدي أيضا بأى ايضاحات من جانب الوفد السوفياتي عن احكام التحقق الواردة في CD/294 ، اذ ان بحر الأفكار الواردة في هذه الوثيقة لم يقم الاتحاد السوفياتي بتقديمها مس قبل . وسوف نتذكر الوفود بلا شك الورقة التفصيلية التي قدمها وفد المملكة المتحدة الى لجنة نزع السلاح في ١٨ شباط / فبراير حول التحقق والرقابة على الامتثال . فقراءة هذه الوثيقة ، بالاضافة الى الأوراق الأخرى التي قدمها وفدا هولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، تضح الخطوط العريضة لكثير من الاجراءات التفصيلية التي نراها ضرورية من اجل التأمين المناسب لامتثال الدول بمعاهدة الأسلحة الكيميائية .

وعلى الرغم من اننا لم نعالج هذا الموضوع في ورقتنا ، فالمملكة المتحدة يمكنها بالتأكيد تمهول اقامة لجان قومية للرقابة على الامتثال الداخلي كما هو مقترح في الوثيقة CD/294 لكن قرار انشاء مثل هذه اللجنة يقع في رأينا في اختصاص كل دولة طرف ونود أيضا ان نكرر رأينا في أن مزيد من التأكيد يجب أن يوضع على اجراءات التحقق الدولية التي تراقبها اللجنة الاستشارية كما ان نصح الاتفاقية يحب ان يؤكد في هذا الصدد على الحاجة الى اجراءات فعالة لتفتيس دورى على تدمير المخزونات ومنشآت الانتاج ويشير المشروع السوفياتي الى " نصاب " خاص بهذه العمليات التعتيشية وقد تعرض ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر لهذه النقطة صباح اليوم ، لكن وفدي يرحب بمزيد من

الإيضاحات • وبدولنا ، انه وفقاً للظروف ، قد يحتاج ممثل اللجنة الاستشارية الى الانقاء على وعود دائم في مواعيق التدمير وفي تلك الحالة لن يكون النصاب كافياً • والأكثر من ذلك ، فنحن نعتقد ان الاتفاقية يجب أن تصم تفتيتاً قائماً على التحدى بالنسبة لمسآت الإنتاج الصاعسي الكيمياء التي لديها قدرة على انتاج الأسلحة الكيمياء حتى لو لم يتم الاعلان عنها كمصانع لانتاج الأسلحة الكيمياء وأيضاً الى احرامات لا اختبار الأحام المعلنة من المخزونات للمترجمة وسيكون أيضاً ، في رأينا ، من الضروري الموافقة على الآلية التي يمكن من خلالها للدولة الطرف أن تقدر في اطوار اللجنة الاستشارية ما اذا كانت الايضاحات التي يقدمها الطرف المتهم لالعام التفتيس على الموقع كافية الاقناع ام لا

وكما يظهر في ورقتنا حول التحقق ، فنحن نعتبر أن اللجنة الاستشارية يجب أن تكون جهازاً دائماً يقام عند سريان اتفاقية الأسلحة الكيمياء • فمثل هذا الترتيب سوف يؤمن التحقيق المبكر بواسطة اللجنة في ادعاءات انتهاك الاتفاقية • وعلى سبيل المثال ، ليس من الواضح في الوثيقة CD/294 ، ما اذا كان في حالات الشك في الانتهاكات ، يمكن توجيه طلبات المعلومات وأيضاً طلبات التفتيس على الموقع الى اللجنة الاستشارية ذاتها ، حتى يمكن لممثليها ان يقوموا بعمليات التفتيش بالنيابة عن واحدة أو اكثر من الدول الأطراف ، أم أن دور اللجنة سوف يقتصر فقط على تمرير الطلبات الثائية الخاصة بهذه الزيارات وفي رأينا ، انه بعد اشتراك اللجنة الاستشارية بنفسها في عمل طلب واحد على الاقل بالتفتيش على الموقع ، وبعد رفض هذا الطلب ، يمكن للموضوع ان يرفع الى مجلس الأمن في الأمم المتحدة •

اعتذر اذا كانت بعض ملاحظاتي قد بدت لبعض الوفود ذات طابع فني شديد ، لكن وفدي يعتقد اننا قد وصلنا الى المرحلة التي أصبحت فيها المناقشات التفصيلية لهذه النقاط مناسبة وضرورية اذا ما أردنا انجاز التقدم الذي نهدف اليه ويرحب وفدي بالتعليق على آرائه وينتظر رد الوفد السوفياتي على التعليقات التي ابديناها على ورقته كما اننا سوف ندرس بعناية البيان الفصل الذي ألقاه ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر هذا الصباح ونتطلع الى مزيد من تبادل الآراء في الفريق العامل •

الرئيس : أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى الملاحظات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة واعطي الآن الكلمة الى ممثل الهند الموقر •

السيد ساران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلبت الكلمة لألقي بيانه مختصراً حول الغرض من تقديم الوثيقة CD/309 التي قدمها وفدي الى اللجنة واعتقد ان الامانة قد قامت بتوزيع نسخ من هذه الوثيقة صباح اليوم باللغة الانكليزية •

لقد تقدم وفدي في بيانه امام اللجنة في جلستها العامة في ٣ آب/ أغسطس باقتراح بانشاء فريق عامل مختص تحت البند الثاني من جدول اعمالنا ، حول منع الحرب النووية ونحن نشعر بالامتنان لتلك الوفود التي اعربت عن تأييدها لاقتراحنا •

ومن اجل تمكين اللجنة من التوصل الى قرار سريع حول هذا الاقتراح ، يقدم وفدي اليوم نصاً لولاية محتملة للفريق العامل المقترح لينظر فيه أعضاء اللجنة وهي صياغة بسيطة وواضحة ومهمة الفريق العامل المختص هي التوصل الى اتفاق حول الاجراءات المناسبة والعملية لمنع الحرب النووية وانحاً في الاعتبار كل المقترحات القائمة والمبادرات المستقبلية حول هذه القضية الملحة والبالغة الحيوية •

وكما قال السفير فنكاتسواران في ٣ آب/ أغسطس امام هذه اللجنة ، فان كل الدول قد اتفقت على الحاجة الملحة لمنح نشوب حرب نووية ، تكون لها نتائج مدمرة على البشرية جمعاء . فالبقاء على قيد الحياة شأن من شؤون الاهتمام العالمي ونحن نأمل ان يكون هناك توافق في الآراء في هذه اللجنة على الهدء بسرعة وبجدية في مفاوضات حول الاحتمالات العملية لمنح الحرب النووية . واذا فشلنا في الاتفاق حتى على هذا الاقتراح المتواضع ، فسوف يظهر ذلك عن تهكم هذه اللجنة وغياب حساسيتها فيما يتعلق بالاهتمام العميق والتلق الذي تشعر به الشعوب والبلدان في العالم حول هذه القضية الحيوية . لنعر التأكيد على صلة هذه اللجنة بأكثر اهتمامات شعوب العالم الحاحا . لنتهز هذه الفرصة لنقدم بحس الأمل والتشجيع الى تلك الآلاف من البشر في كسل مسارات الحياة ، الذين وجهوا اليها نداءاتهم في مظاهرات عامة لا سابق لها ولا مثيل بالاستجابة لمخاوفهم الحقيقية وشعورهم بالقلق ، ولنتحرك بسرعة لمنح الكارثة النووية .

السيد الرئيس ، اسمح لي أن اطلب اليك أن تدعونا سرع ما يمكن الى عقد واحد أو أكثر من الاجتماعات غير الرسمية ، حسبما تقتضي الحاجة لعناشة اقتراح انشاء فريق عامل مختص بمنع الحرب النووية والولاية المقترحة له حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنه في أسرع وقت . ان الموضوع ملح ونحن بحاجة الى الهدء في العمل الجاد دون أي تأجيل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة .

السيد فيغندر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس أود ان القي ببيان قصير باعتباري الرئيس الحالي للفريق العامل المختص بالأسلحة الاشعاعية . وكما تعلمون ، ففي بداية دورتنا ، كتبت الى كل رؤساء الوفود ، أطلب رأيهم في كيفية التصرف في هذا الموضوع . ومنذ ذلك الحين ، تلقيت عددا من الردود ، الكثير منها شامل وكامل ، مما شجعني بوجه عام . وهناك وفود عديدة لم تجب بعد ، وعلى أي حال ، فقد طلبت الكلمة لأتوجه اليهم برجاء ارسال ردودهم الي ، ربما في غضون الاسبوع القادم . وأتوى الهدء في مجموعة من المشاورات غير الرسمية مع الوفود على أساس الردود التي تلقيتها اعتمارا من ٢٠ آب/ أغسطس .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة ؟ انني اقترح ان نعقد الآن اجتماعا قصيرا غير رسمي للنظر في بعض المسائل التنظيمية وسوف نستأنف فيما بعد الاجتماع العام لتتخذ موقفا حول أي قرارات قد تبتد وضرورة في ضوء مناقشاتنا في الاجتماعات غير الرسمية واذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، فسوف نتصرف على هذا الأساس .

رفعت الجلسة العامة في الساعة الرابعة والربع وعادت للاعتقاد في الساعة الرابعة وعشرين دقيقة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعلن استئناف الجلسة العامة الثامنة والسبعين بعد المائة . اسمحوا لي أن أضح أمام اللجنة اتخاذ قرار بشأن تعيين السيد كورت ليدفارد من السويد رئيسا للفريق العامل الخاص بحظر التحريب النووي . فاذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، فسوف اعتبر أن اللجنة قد عينت السفير ليدفارد لهذا المنصب .

ليس هناك اعتراض •

لقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب للسفير ليد فارد عن تهنئتي وتهاني اللجنة كلها بمناسبة تعيينه في هذا المنصب الهام واتمى له النجاح في المسائل المعتادة والحيوية التي سوف ينظرها الفريق العامل • صفاته البارزة كدبلوماسي سوف تضمن القيادة اللازمة للتوصل لنتائج ناجحة لكنه سوف يحتاج الى تعاون كل اعضاء اللجنة لتحقيق هذا الهدى وانني ادعو الجميع الى التعاون معه باخلاص •

هل يود أي مندوب أخذ الكلمة ؟

السيد ليد غارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود ان اشكر

زملائي حول هذه المائدة للثقة التي اظهروها لي بتعيينهم لي في هذه المهمة ، واشكر يا سيادة الرئيس على الكلمات الودودة جدا التي أعربت لي عنها • ولا يمكن أن أخفي حقيقة أن الوفد السويدي قد قبل هذا الواجب الهام بعد قدر كبير من التردد • أولا كنا نفضل لو أنه اتاحت لنا الفرصة لاعداد أنفسنا بعناية اكثر من البرهة القصيرة التي اتاحت لنا •

ثانياً نحن نعتبر مسألة الحظر الشامل للتحريب ذات اهمية عظيمة ولمدة طويلة تمنا بعمل كل ما في وسعنا من اجل الدعاية للتفاوض المبكر حوله وانجازه والقرار حول ولاية الفريق العامل، يجب أن ينظر اليه وفقاً لكل الحسابات على انه غير كاف لغرض المفاوضات الحقيقية حول الحظر الشامل للتحريب وعلى أي حال ، فقد قبلناه على انه الامكانية الوحيدة في متناولنا للبدء على الأقل في عملية التفاوض ونأمل ان يؤدي عملنا الى الاسراع بالحملية السياسية التي سوف تؤدي الى قرار من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالبدء في المفاوضات حول معاهدة للحظر الشامل للتحريب النووي • ونأمل أيضا ان نتمكن من اعداد الطريق لتسهيل المفاوضات المقبلة حول اجراءات التحقق وبالتالي اختصاص هذا الجزء من المفاوضات •

وأود أن أؤكد على اننا قد قبلنا هذه المهمة بناءً على شرط محدد وهو ان تتعاون القوات العظميان الحائزتان للأسلحة النووية باخلاص من أجل انجاز ما يمكن انجازه في اطار ولا يتسلسل • واتصور اننا على ذلك سوف نبذل جهدا حقيقيا للنظر بشكل جوهري في الجوانب الخاصة بالتحقق في اتفاقية حظر التحريب • وعلى أي حال فقضايا التحقق لا يمكن بحثها بشكل مجرد • وعلينا أن نتفق على الأقل على فرضية عمل فيما يتعلق بنطاق الاتفاقية • وتقديرى الخاص ، ان ما يجب التحقق منه هو حظر كل التفجيرات النووية في كل البيئات لكل الوقت القادم • وأخيرا ، أود أن أوضح أن اختياري للرئاسة ، لا يغير بأي حال من نواياي التي اعلنتها مسبقا عن اعتراف الوفد السويدي بتقديم مراحة لنص مشروع المعاهدة الذي تقدمت به السويد الى مؤتمر لجنة نزع السلاح عام ١٩٧٧ ، وذلك في الوقت المناسب •

السيد (تيان جين) (الصين) (الكلمة بالصينية): السيد الرئيس، يود الوفد

الصيني ان يلتي ببيان حول مسألة الفريق العامل المختص بحظر التحريب الشامل اننا نشتمهم بالكامل رغبة الكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في انشاء فريق عامل لحظر التحريب الشامل داخل لجنة نزع السلاح بهدف كبح سباق التسلح النووي وانطلاقا من هذا الاعتبار بالتحديد ، فاننا لا نعتز على انشاء فريق عامل حول حظر التحريب الشامل أو على أنشطته •

وعلى أى حال فقد كان دائما رأينا ان حظر التحريب النووى هو عتق احد مظاهر نزع السلاح النووى ، كما تؤكد الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية التي تقول أن " وتمح التحريب على الأسلحة النووية بواسطة كل الدول في اطار عملية نزع سلاح النووى الفعال يجب ان يكون لصالح النوع الانساني " .
والحقيية ، فانه عندما تملك القوى الاكبر ترسانات نووية ضخمة ، فان محرد وتمح التحريب النووى لن يقتل من تهديد الحرب النووية ، وبالتالي فلن يزيله . ان وتمح التحريب النووى يجب ان يتم بالتساوى مع الخفض الجوهرى لترساناتها النووية بهذا هو الطريق الذى يؤدى الى تقليل التهديد النووى والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

وأود هنا أن أشير الى " الاقتراح الخاص بالتدابير الاساسية للموقف الفوري لسبب التسليح ونزع السلاح " الذى تقدم به الوفد الصينى الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . والمحتويات الاساسية لهذا الاقتراح فيما يتعلق بنزع السلاح النووى هي :
يجب على كل الدول الحائزة للأسلحة ان تصل الى اتفاق حول عدم استخدام الأسلحة النووية . وطبقا لذلك ، يجب على الدول النووية كل على حدة ان تتعهد دون قيد او شرط ألا تستخدم او تهدد باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية او المناطق الخالية من الاسلحة النووية وألا تكون اول من يستخدم الاسلحة النووية الواحدة ضد الاخرى في أى وقت او تحت أى ظروف .

ويجب على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ان يوتفا كل التحارب النووية ، والتطوير الكيفي او تصنيع أى نوع من الأسلحة النووية وان تخفض بمقدار ٥٠ بالمائة من ترساناتها النووية القائمة بما فيها كل انواع الأسلحة العابرة للقارات والمتوسطة المدى والأسلحة التكتيكية الاخرى وموائل اطلاقها . وبعد ذلك ، يكون على كل الدول الحائزة للأسلحة النووية ان تتعهد بايقاف كل التحارب النووية ، وتوقف التحسين الكيفي وتصنيع الأسلحة النووية وتخفيض من اسلحتها النووية بالتبادل وموائل اطلاقها وفقا لنسب معقولة واجراءات يتفق عليها .

هذا الاقتراح يستند الى الوضع الحالى للتسليح النووى وهو يبرز المسؤولية الخاصة التي يجب أن تتحملها القوى الاكبر وهو أيضا يظهر الالتزام المقابل الذى تستعد بلدى للقيام به .
هذا هو موقف الصين الاساسي من نزع السلاح النووى وحظر التحريب النووى .
واستنادا الى الاعتبارات المذكورة أعلاه ، فان الوفد الصينى ، لن يقوم في الوقت الحاضر بالاشترك في الفريق العامل حول حظر التحريب النووى .

السيد ديبوس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : لا أنوى القاء بيان طويل . أود فقط ان اذكر اعضاء اللجنة ان موقف وفدى حول الموضوع الذى أثاره الآن ممثل الصين الموقر قد قام السيد ديلاجورس بايضاحه بالتفصيل في الجلسة العامة التي عقدت يوم ٥ آب / أغسطس وكما تعلم اللجنة فاننا أيضا لن نشترك في أعمال الفريق العامل الذى أعلنتم تكوينه منذ قليل .

السيد شرذر (المانيا الديموقراطية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد استمعت باهتمام كبير الى البيانين الأخيرين وأود في هذه اللحظة أن أسجل انه يبدو ان هذه هي المرة الأولى التي نواجه فيها مثل هذا الموقف ، عندما تقوم دولتان عامتان من اعضاء هذا الحياز ، دولتان حائزتان للأسلحة النووية ، باتصاف نفسيهما من الاشتراك في حجاز فرعى تم انساؤه

بعد حجب طويل وساق ، لحل واحد من البود ذات الأولوية على جدول أعمالنا ، السند الأول ، وشعر
حلر تحريم الأسلحة النووية ربما أن هذه هي المرة الأولى التي نواجه فيها هذا الموقف ، وسيكون
من السائق الأوانه ان نحاول استخلاص نتائج هذه الحقيقة ولهذا أود عتظ ان اعول ، في عهدنا
الصدق ، انه اخدا في الاعتبار هذه الاعلانات ، وسيكون علينا بكل تأكيد ان نفكر في تبعات مثل
هذا الموقف على حث ذلك الهند ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالفريق العامل الذي أشبى
حديثا والذي رحبنا بانشائه بحرارة والذي بذلناه من أجل انشائه حثودا كبيرة في الماضي .

السيد أوكاوا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أن اسحل
خيبة أمل وأسف وهدى لعلمه بأن وفدى الدولتين العظيمين لن يشارك في أعمال الفريق العامل
المختص بحظر التحريم النووي ، الذى تعاوضنا باجتهد حول انشائه خلال دورة الربيع .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية) (الكلمة بالروسية)
فيما يتعلق ببيانات ممثلي فرنسا والصين ، التي ورد بها أن هذه الوفود لن تشترك في أعمال الفريق
العامل المختص بحظر التحارب النووية ، فان الوفد السوفياتي يحتفظ بحقه في تحديد موقفه
فيما بعد من هذا الوضع الذى نشأ ، والذي ليست له سابقة في أعمال لحتتنا .

السيد ايجيوبرى (نيجيريا) : بينما نشعر بالأسف للاعلان الذى قام به زميلنا
الموقران من الصين وفرنسا فيما يتعلق بعدم اشتراكهما في أعمال الفريق العامل لحظر التجارب
النووية ، فاني أود أن اسحل حقيقة أن الوضع الحالي في العالم قد خلق ما يمكن ان أصفه
(بالأبارتهيد النووى) . ولن أحاول أن أخص الأسباب الكامنة وراء الوفدين الصينى والفرنسى ، لكن
في تقديرى للوضع القائم في العالم ، وفيما يتعلق بموقف بحر الدول الحائزة للأسلحة النووية لخلق
نوع من "الأبارتهيد" النووى الذى يمكن اعتبارهم مسؤولين عنه لمكيتهم للأسلحة النووية وقدرتهم
على مضاعفتها في الوقت الذى لا تملكها دول أخرى . ولا أظن أن هذا يؤدى الى الديمقراطية
ولا أظن أيضا انه منطقي كما انه لن يؤدى بأى حال الى الحل السلمى للقضية النووية .

السيد ساران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : أولا ، أود أن اعرض السفير ليد فارد
من السويد على تعيينه رئيسا للفريق العامل المختص بحظر التجارب النووية وأود أن أتمنى له كسل
نجاح في مهمته وأؤكد له على التعاون الكامل من جانب وفدنا .

وردا على بيان السفير ليد فارد بمناسبة تعيينه رئيسا ، وأيضا بيانات وفود أخرى أود أن اسجل
الموقف الثابت لحكومتى فيما يتعلق بوقف التجريب النووى . نحن نرى أن الهدف من المعاهدة حول
حظر التجريب النووى هو الوقف الشامل والعام لتجريب الأسلحة النووية من جانب كل الدول في كل
المجالات وفي كل الأوقات ومنهج وفدنا فيما يتعلق بعمل الفريق العامل المختص بحظر التجريب
النووى سوف تحدد ه السياسة الثابتة لحكومتنا .

السيد نونيبز موسكيرا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، سوف تتاح
الفرصة لرئيس وفدى ليتقدم لكم بتهانينا بمناسبة توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح خلال هذا الشهر في
الجلسة العامة القادمة . لقد طلبت الكلمة بهدف تهنئة السفير ليد فارد على انتخابه بالا جماع رئيسا
للفريق العامل المختص بحظر التجارب النووية والذي أنشأته اللجنة في دورة الربيع هذا العام .
ومثل الوفد الهندى ، سوف يشترك وفد كوبا في أعمال الفريق العامل ، وأصعا في اعتباره كل القضايا
المتعلقة بالوقف العام والكامل للتحريم على الأسلحة النووية . وأود أيضا أن انتهر هذه الفرصة

لأُميد الوثيقة CD/309 التي قدمها وفد الهند فيما يتعلق بإنشاء فريق عامل مختص بمنح الحسب النووية وللإعراب عن أسف وفدى للموقف الذى سيواجهه الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووى اذا لم تشترك في اعماله الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية .

السيد سوزا لى سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس أود أنا أيضا أن أهنئ السفير ليد غارد وفي الوقت ذاته اشكره على تولي مسؤولية الفريق العامل بحظر التجريب النووى . وفي الحقيقة ، فإني أظن أن هذا الفريق العامل كان يجب أن يتولى رئاسته عوض من مجموعة ال ٢١ ، وفي رأى وفدى أنه لا يوجد في مجموعة ال ٢١ من هو مؤهل أكثر من السفير ليد غارد لتولي هذا المنصب . وأود أن أضيف أنني أسحل خيبة أمل وفدى بسبب القرار الذى استمعنا اليه منذ تمثيل من زميلينا الموترين من جمهورية الصين الشعبية وفرنسا . واحتفظ بحسب وفدى في العودة الى هذا الموضوع في مرحلة لاحقة .

السيد سوتريسنبا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، ان وفد بلادى يجد نفسه لأول مرة في مواجهة هذا الموقف الفريد من نوعه . فمن جانب ، لقد أخذت علما بسعادة عظيمة ورضا بحقيقة موافقة زميلنا وصديقنا العزيز من السويد ، السفير ليد غارد على تولي المسؤولية الحظى كرئيس الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووى . وطى الجانب الآخر ، فلا يمكنني أن أخفي مشاعر الأسف العميق وحبية الأمل لما أعلنته الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية من عدم عزمهما الاشتراك في أعمال ذلك الفريق العامل بالذات . لقد كنت أظن ، وأحسب أن هذا سوحال الكثيرين حول هذه المائدة ، أن نشاط الفريق العامل سوف تؤدى الى تقدم عمل اللجنة المتصل بنزع السلاح ويحتفظ وفدى أيضا بحقه في العودة لهذه المسألة بتتصيل أكبر في الوقت المناسب .

السفير غارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس بما انني قد أوضحت موقف وفدى فيما يتعلق بولاية الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووى بتتصيل كبير حديثا في الاجتماع العام الخامس والسبعين بعد المائة للجنة والذي عقد يوم ٢ آب/أغسطس يمكنني أن أكون مختصرا جدا اليوم وأقول أن موقفنا لم يتغير وفيما يتعلق بالاعلانات التي سمعناها اليوم والتي يأسف لها وفدى واعني اعلانات ممثلي الصين وفرنسا الموترين — فان وفدى يأمل ألا يكون هذا الموقف ذريعة لالقاء أو ابطاء المفاوضات التي نأمل أن تدور بحدّية في الفريق العامل بهدف التوصل الى وقف تحريب الأسلحة النووية ، الذي ورد في ديباجة معاهدة حظر التجريب الجزئي لعام ١٩٦٣ وأعيد تأكيده في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونصت عليه بوضوح المادة السادسة من تلك المعاهدة . ويجازى بالأمل بأن نأمل أن ينجح الفريق العامل في التزاماته حتى لو كان ذلك باشتراك ثلاثة فقط من القوى الحائزة للأسلحة النووية، مما يجعل من الصعب مكان على التوتين الأخرين الاستمرار في رفضهما .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل المكسيك على بيانه . وأسبحوا لى أن أنتقل الآن الى موضوع آخر . كما ذكرت مسبقا ، في الاجتماع غير الرسمي ، فان أول اجتماع للفريق العامل سوف يعقد غدا ، الجمعة ، ٣ آب/أغسطس في الساعة الثالثة بعد الظهر . وقد قامت الامانة اليوم بتوزيع ورقة غير رسمية تتضمن الحدول الزمني لاجتماعات اللجنة وأحيّزتها الفرعية خلال

الاسبوع القادم • هذا الحدول الزمني ، بالطبع ، وكالعادة ذو طبيعة ارشادية وخامس للتعيين
اذا ما طهرت الحاجة لذلك • وينطبق ذلك على وجه الخصوص ، على امكانية ادراج اجتماعات غير
رسمية للجنة ، ادا لزم الأمر • وادا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف أعتذر أن اللجنة قد أغرت البرنامج
الزمني للاسبوع القادم •
وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تعقد اللجنة حلستها العامة القادمة يوم
الثلثاء ١٧ آب / أغسطس في الساعة العاشرة والنصف صباحا • أعلن رفع الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٦ / ٤٥

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والسبعين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد ش. قاترى ماينا (كينيا)

قائمة المشتركين في الجلسة العامة

السيد ف. ل. اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد س. بروكوفيف	
السيد ف. ف. برياخين	
السيد ت. تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف. بوهانس	
السيد ر. غارسيا موريتان	<u>الأرجنتين</u>
السيد ت. فندليه	<u>استراليا</u>
السيد ه. فيغينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كلينگلر	
السيد و. رور	
السيد أ. دامانيك	<u>اندونيسيا</u>
السيد ف. قاسم	
السيد ح. مهلاتي	<u>ايران</u>
السيد م. اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ك. م. أوليفا	
السيد ا. دي جيوفاني	
السيد م. أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ط. أطف	
السيد أ. دي سوزا آي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دي كموز د وارتة	
السيد أ. اوتكبلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد م. نوارفالمس	
السيد تبالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد سوتروف	
السيد دياتوف	
السيد ميخايلوف	
السيد يو مونع سونغ في	<u>بورما</u>
السيد يوتين كياو هلنغ	
السيد يوثان تون	

قائمة المشتركين في الجلسة العامة (تابع)

السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ي • سيالوفيتش	
السيد ت • سترويفاش	
السيد ح • بينايفيد س دي لاسوتا	<u>بيرو</u>
السيد م • فيغودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • تسيمبا	
السيد ل • ستافينوفا	
السيد ي • بيمروشيك	
السيد طقار	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هردير	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكيه	
السيد ف • ساياتس	
السيد ر • تراب	
السيد ت • مالمسكانو	<u>رومانيا</u>
السيدة أ • ايكانعا كابينيا	<u>زائير</u>
السيد ك • م • هيلتينبوس	<u>السويد</u>
السيد ه • برغلوند	
السيد ع • اكهولم	
السيد س • اريكسون	
السيد تيان حين	<u>الصين</u>
السيد يو منح جيا	
السيد وانغ زي يون	
السيد لن تشنغ	
السيد لي ويمين	
السيد سوكا يمنغ	
السيد يو زهونغ زهو	
السيد ج • دي بوس	<u>فرنسا</u>
السيد دابوفيل	
السيد ح • آ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>
السيد ح • ر • سكير	<u>كندا</u>
السيد ح • عود رو	

قائمة المشتركين في الجلسة العامة (تابع)

السيد ب • نونيبس موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد س • غاتيرى ماينا	<u>كوبا</u>
السيد د • د • دون ناحيرا	
السيد ج • م • كيهوى	
السيد ج • ن • مونيو	
السيد ابراهيم علي حسن الآنسة وفاء بسيم	<u>مصر</u>
السيد محمد الشرايبي	<u>المملكة المغربية</u>
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو	
السيد د • م • سامرهيس الآنسة ح • أ • ف • رايت	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • ارد مبلغ	<u>منغوليا</u>
السيد ش • أوشير بولد	
السيد ح • أ • ايد جيفرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أ • اكينسانيا	
السيد ت • أغويي — ابرونزى	
السيد أ • أ • أبو باكار	
السيد أ • أ • أد بوجو	
الآنسة أ • أ • س • أوكيحي	
السيد تر • ساران	<u>النيند</u>
السيد أ • كوميتش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • قاحدا	
السيد ف • فان دونغن	<u>هولندا</u>
السيد ه • فاغماكرز	
السيد ر • ج • اكرمان	
السيد أ • ج • ج • أوص	
السيد ل • ح • هيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • د • باسي	
السيدة م • ونستون	
السيد ر • سكوت	

قائمة المشتركين في الجلسة العامة (تابع)

السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تكاهاسي	
السيد ت • كاواكيتا	
السيد ت • أراي	
السيد م • فرونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ر • جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف • براساتيحي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين اللجنة</u>

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة التاسعة والسبعين بعد المائة للجنة نزع السلاح .

تواصل اللجنة اليوم دراستها للبند ٢ من جدول أعمالها المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . على أنه ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز للأعضاء اذا رغبوا الادلاء ببيانات عن أي موضع آخر يتصل بأعمال اللجنة .

ولدى على قائمة المتحدثين هذا اليوم ممثلوا نيجيريا وابطاليا وهولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ومنغاليا والصين وأستراليا والنرويج .

ويادى ذى بدء اسمعوا لي بأن ارحب بحرارة بممثل النرويج في هذه اللجنة ، السفير فايرن ، وهو دبلوماسي ذو خبرة واسعة وقد طالج مسائل تتعلق بنزع السلاح منذ فترة طويلة . ويشغل السفير فايرن منذ عام ١٩٧٧ منصب المستشار الخاص بشؤون نزع السلاح في وزارة الخارجية النرويجية ، ومنذ عام ١٩٧٨ منصب المدير العام لقسم التخطيط السياسي والبحوث التابع لهذه الوزارة ، كذلك ، فقد كان السفير فايرن رئيسا للوفد النرويجي في كل من الدورتين الاستثنائيتين الأولى والثانية للجمعية العامة للكركستين لنزع السلاح ، ورئيسا للمؤتمر الاستعراضي الذي عقد عام ١٩٨٠ للاتفاقية الخاصة بحظر الأسلحة البيولوجية . ويشغل السفير فايرن ايضا منصب رئيس المجلس الاستشارى لوزارة الخارجية المعني بنزع السلاح وتحديد الأسلحة .

وأعطي الكلمة الآن الى المتحدث الأول على قائمتي ، وهو ممثل نيجيريا الموقر ، سعادة السفير ايد جيفرى .

السيد ايد جيفرى (نيجيريا) : السيد الرئيس ، انه من دواعي الارتياح الكبير لوفدي ان تراكم - ممثل بلد افريقي غير منحاز وشقيق - ترأسون اجتماعات هذه اللجنة لشهر آب/ اغسطس . وقد أثبتتم من خلال الطريقة الكفأة التي أدركتم بها شؤون اللجنة ما تملكونه من خبرة ومهارة دبلوماسية ، وانني أتعهد بتعاون وفدي وتأبيده في قيامكم بتنفيذ مهتمكم الشاق . ويستحق ايضا صد يقي الحميم وزميلي ، السفير أوكاوا امتناننا للطريقة الموفقة التي اضطلع بها بواجباته اثناء دورة الربيع . وأقدم عبارات الترحيب القلبية الى زميلنا الجديد السفير داتكو من رومانيا ، وانني اتطلع الى العمل الوثيق معه . كذلك فاننا نودع صد يقنا العووب والودود السفير فنكاتسواران من الهند الذي سيغادر جنيف بها ثيا في أواخر هذا الأسبوع .

لقد كان لي الشرف منذ ست عشرة سنة ان اجلس في هذه القاعة العريقة وأن اعلم بلدى في لجنة ال ١٨ لنزع السلاح ، وقد كان شعورى حينذاك ان سباق التسلح يمثل أحد الأعراض لمرض كامن ، واذا استطعنا معالجة ذلك العرض ، فان الأعراض ستختفي . انني أعلم أن جميع الأطباء الأكفاء يميزون بين العرض وأعراضه ، وتهدف وصفاتهم بصفة عامة الى معالجة المرض لا الأعراض .

وبعد الفشل التام للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح فانني أكثر اقتناعا مما كنت عليه منذ ست عشرة سنة بهذا المعنى للتفكير فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن سباق التسلح ونزع السلاح . واذا أجز لي أن أعيد صياغة الكلمات التي أدلى بها زميلي الصيني الموقر فانكم اذا أردتم اصطياد سمكة لا تتسلقون شجرة وانما تذهبون الى النهر .

ويمكن ان يعزى فشل الدورة الاستثنائية الثانية لعدة عوامل بحسب زاوية رهبا المرء، وفي اعتقادي ان بعض هذه العوامل هي :

١٠ أولاً ، انعدام الشعور بالواقعية الذي شكل الأساس لبعض الأفكار المجردة النظرية ، التي استتبعت في هذه اللجنة ؛

و ٢٠ انعدام الارادة السياسية لدى الدول العسكرية الكبرى الممثلة في هذه الهيئة . وفي هذا الصدد أود أن اذكر بأن ضوا موقرا من أعضاء هذه اللجنة قد نبهنا أثناء دورة الربيع الى ان الارادة السياسية لا تصنع هنا في جنيف وإنما تجلب من عندنا ، أى بعبارة أخرى ، ان ما يمكن تحقيقه في جنيف يعتمد الى حد بعيد على تقدير حكومة كل منا للوضع الدولي وعلى مقتضيات الأمم المترتبة على مثل هذا التقدير .

اني أتساءل عما اذا كان من الممكن ان نتكلم بجدية عن نزع السلاح دون أن نحاول الاجابة على السؤال التالي : ما هي الأسباب المؤدية الى سباق التسلح أو لماذا تكون الأمم اجمالا غير مستعدة لنزع السلاح ؟ ان بعض البيانات التي أدلي بها في هذه القاعة منذ بداية دورة الربيع تشير فيما يبدو ، الى الأجوبة الصحيحة لهذا السؤال . فقد لصحننا بالفعل مثل الصين العوقر ، السفير تيان جين ، بعدم البحث عن سكة في أعلى شجرة . كما أهدت السيدة انغاثورسون ، رئيسة الوفد السويدي في بيانها الذي أدلت به في ٣ آب/ أغسطس ، الأسباب التي جعلت النتائج التي حققناها في الدورة الاستثنائية الأولى أفضل مما حققناه في الدورة الاستثنائية الثانية . وقد اعترفت بأن الدورة الاستثنائية الأولى قد عقدت " في وقت كانت العلاقات الدولية فيه ، والعلاقات بين القوتين العظميين بصفة خاصة ، أفضل للغاية ، ما هي عليه الآن " . وبخصوص النقطة نفسها قال السفير لويس فيلديز من الولايات المتحدة في ١٠ آب / أغسطس " ان لجنة نزع السلاح قد أخفقت في انتاج ولو معاهدة وحيدة ، ويعزى هذا للأسباب مختلفة ، الا أنه في نظر وفدي أن الدرس الحقيقي من الدورة الاستثنائية الثانية هو أن هيئمة التفاوض هذه لا يمكن ان تقيد نفسها بنظرة ضيقة للعالم . فاذا ما فعلت ذلك ، فإنها ستعرض لخطر فقدان الصلة بهدفها الحقيقي " . وفي رأيي أن هذا بيان عميق ليس من حيث الطريقة البليغة التي عرض بها فحسب بل بسبب أهمية الرسالة التي ينطوى عليها .

ويمكن الاشارة الى أن معظم الاتفاقات في مجال مفاوضات نزع السلاح قد تمت خلال فترات ساد فيها مناخ دولي طيب . فان معاهدة عام ١٩٦٢ للحظر الجزئي للتجارب ، ومعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، والاتفاقات المنبثقة من معادلات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، التي تم التوقيع عليها في عهد الانفراج ، كلها عبارة عن أمثلة للتقدم الذي يتم تحقيقه في مفاوضات نزع السلاح ، في ظل مناخ دولي ملائم .

فاذا كان من الممكن اقامة علاقة بين النجاح في مفاوضات نزع السلاح وبين مناخ دولي ملائم ، ألا يكون من المجدي لنا ان نبذل جهودا جديدا لتحسين المناخ الدولي وأن نكدح في الوقت ذاته في المفاوضات بشأن نزع السلاح ؟ ولن اقترح انشاء فريق عامل هنا أو في أي مكان آخر في منظومة الأمم المتحدة ، لمراقب تنفيذ الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة ولا سيما بالفقرة ٤ من المادة ٢ . واذا تم انشاء مثل هذا الفريق فسيكون لعمله اثر حافز لا فحسب على برنامج نزع السلاح بل وكل مفاوضات نزع السلاح بصفة عامة .

ونشهد اليوم جميعا سباق التسلح المتزايد باستمرار بين القوتين العظميين وبين غيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وهذا انعكاس محزن للفضى وعدم سيادة القانون في الشؤون الدولية . وقد كان لهذا السباق وللعنفاسة التي تتولد منه آثار جانبية في مناطق أخرى من العالم ، ولا سيما في العالم الثالث الذي نشبت فيه — كما نعلم جميعا — كافة الحروب منذ عام ١٩٤٥ . وقد سبب هذا معاناة لا توصف لملايين الأشخاص في العالم الثالث ، كما أعاق بقدر ليس بالقليل عملية التطور الاقتصادي .

وان وفدى لعلى اقتناع بأنه كان يتعين على هذه اللجنة منذ وقت طويل أن تتركس بعض الجلسات غير الرسمية لاجراء مناقشات حول العلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية ، ونأمل ان لجنة نزع السلاح ستخصص في دورتها التي ستعقد عام ١٩٨٣ ، وقتا لهذا البند الهام من جدول الأعمال .

واسمعوا لي الآن بأن أعلق باختصار على برنامج عمل اللجنة لهذه الدورة . ان وفدى يوافق على أن الفترة القصيرة المتاحة لنا في هذه الدورة تفرض علينا ان نكون انتقائيين وأن نقتصر على معالجة المسائل التي تتسم بأكبر قدر من الالاحاح والأولوية في جدول أعمالنا ، ولذلك نؤيد قيام الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية بالاجتماع فورا . وفي رأينا ان الولاية المحددة مع كل ما تتطوى عليه من عيوب ينبغي ألا تسد الباب في وجه المزيد من المقترحات والمبادرات التي من شأنها ان تضفي مزيدا من الواقعية على الاختصاصات السطحية حاليا . ويرحب وفدى بالانتخاب الاجماعي للسفير كورت ليد غارد كرئيس للفريق العامل ، ولئن يكن من دواعي أسفني ان تقدر دولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية عدم الاشتراك في أعمال الفريق العامل ، فانني اعتقد ان تصرفهما يعكس عدم اليقين الذي يكتنف المناخ الدولي . وفي رأى وفدى أن عدم التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بأحكام المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار النووي قد أنشأ وضعاً من الفصل العنصرى النووي لا يساعد على ايجاد حل للمشكلة النووية .

وبأسف وفدى لاستمرار تعرض صداقية وفعالية هذه اللجنة للخطر بسبب فشلها في الشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن المسألة الملحة ذات الأولوية المتمثلة في وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وقد اثبت الحماس التلقائي الذي تجلى حتى الآن في " حركات السلم " ان هناك اقتناعا عالميا بعدم امكانية قبول خيار الأسلحة النووية .

اننا نوافق تماما على خيار التجميد النووي ، وعلى وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض تتعلق بالأسلحة ، وعلى وقف انتاج المزيد من الأسلحة النووية .

ونطلب من جديد أن تقدم فورا مقترحات مجموعة ال ٢١ المتضمنة في الوثيقة CD/180 للس اللجنة بهدف اتخاذ قرار بشأنها . ويتفق وفدى مع الوفد الهندي على أن هناك موادا كافية في ردود جميع الدول ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، على مذكرة الأمين العام استجابة لقرار الجمعية العامة ٨١/٣٦ ب٤ ، لكي تتركس هذه اللجنة وقتا لمناقشة التدابير المفضية الى كيفية منع حدوث حرب نووية . كما نؤيد اقتراح الهند بانشاء فريق عامل معني بمنع وقوع حرب نووية .

ولئن نكن نرحب بمبادرات جنيف الثنائية بخصوص الاسلحة النووية المتوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية ، فاننا نأمل أن يكون النطاق في المستقبل من السعة بحيث يكفي لتغطية كافة منظومات الأسلحة . اننا ننضم كذلك الى النداء الذي يناشد بالأ يتحول هذا المحفل

الى عبارة سرية يتخذ فيها التستر على الأنباء ، اذ انه في الواقع من حق هذه اللجنة والمجتمع الدولي بأكمله ان يكونا على اطلاع على حالة المفاوضات .

وبمثل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة أساسية أخرى في جدول أعمال اللجنة ، ونرى الحاج هذه المسألة في عملية نزع السلاح النووي بأكملها . ان اضافة الطابع العسكري على الفضاء الخارجي بصورة متزايدة يمثل اتجاها اكثر خطورة في سباق التسلح ، ولوفدي ايمان راسخ بأن الفضاء الخارجي يشكل تراثا مشتركا للبشرية يتعين استعمله لأغراض سلمية فقط . ولئن تكن نية انشاء فريق عامل مخصص لهذا الموضوع ، فاننا نعتقد ان نطاق الاتفاقية يجب ان يكون شاملا بقدر كاف بحيث يغطي منظومات الأسلحة المضادة للتوابع .

وكون أن الجمعية العامة لم تتمكن في دورتها الاستثنائية الثانية من الاتفاق على برنامج شامل لنزع السلاح ، أمر مخيب للأمل ومثبط للهمم ، الا أن عزم وفدي لم يهين . فمازلنا نعتقد ان وضع برنامج شامل لنزع السلاح ينطوي على تدابير دولية متعددة وملحمة لنزع السلاح وعلى ترتيب واضح للأولويات لتنفيذ في فترة زمنية محددة لمن شأنه ان يتيح الأمل بتحقيق نزع السلاح العام الكامل . وانا اذ نوافق على أنه ينبغي ارجاء الفريق العامل خلال ما تبقى من دورة عام ١٩٨٢ لكي تتاح الفرصة للتفكير ولا جراء مشاورات غير رسمية في ظل الرئاسة القديرة للسفير فرانسوا روهلير ، فاننا نرجو أن فترة التأمل هذه لن تتخذ كذريعة لاخفاء تكتيكات المماطلة من طرف تلك الوفود التي تريد ان تترى البرنامج وقد تم التخلي عنه على الدوام . وبتمسك وفدي بالموقف نفسه ازاء الفريقين العاملين المخصصين لضمانات الأمن السلبية وللأسلحة الاشعاعية . كذلك فمن الممكن ان توفر فترة " الهدوء " الوقت الكافي لاعادة التفكير في هذه المسائل وخاصة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية التي بقيت مساهماتها السياسية محيرة خلال المفاوضات . وقد تتجسس المشاورات غير الرسمية في ايجاد حلول توفيقية للمشاكل .

وقد رحب وفدي بقرار اللجنة بتركيز المفاوضات خلال دورة الصيف هذه على الأسلحة الكيميائية . ونعتقد ان هذه الأسلحة تشكل بعد الأسلحة النووية مباشرة ، أخطر الأسلحة ذات التدمير الشامل . غير أنه لا ريب لدينا في الطابع العسير للتفاوض اللازم لتحقيق نجاح في هذا المجال حتى وان كان متواضعا نظرا للمواقف الثابتة لكل من الكتلتين الكبيرتين . وسبواصل وفدي كالعادة التعاون بنشاط مع السفير سوبكا من بولندا الذي يسرنا ان نراه بدمر أعمال الفريق العامل .

ان وفدي كان من بين أولئك الذين استمعوا باهتمام عميق الى السفير فيلد ز من الولايات المتحدة عندما قام منذ اشهر قليلة ، بتوضيح موقف بلده ازاء تحقيق حظر كامل للأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه . وفي تلك المناسبة علمنا ان الولايات المتحدة تنوي تحديث قدرتها على حرب بالأسلحة الكيميائية لأن أحد الخصوم المحتملين لم يخفض على فرار الولايات المتحدة من قدرته الخاصة على حرب كيميائية بل قام بزيادتها الى حد كبير جدا وأصبح يهدد بذلك أمن الولايات المتحدة ، وأخذ هذا الخصم - كما لو لم يكن في ذلك الكفاية - يتشكك فيما اذا كان يمثل لا اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وانضم وفدي حينئذ الى وفد السويد في القول ان برنامج الولايات المتحدة للتحدث لن يفضي الا الى بداية سباق غير رشيد للأسلحة الكيميائية من شأنه ان يزيد من تعقيد أعمال الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، ومازلنا متمسكين بهذا الرأي .

واستمع وفدى مرة أخرى باهتمام الى كلية الولايات المتحدة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٨٢، ووافقنا على الرأي الذي تم الادلاء به بأن ترتيبات التحقق والامثال الخاصة باتفاقية مقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية ينبغي ان تكون فعالة بمعنى الكلمة لكي تضمن حظرا كاملا للأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه .

وقد بينا في عدد من المناسبات موقفنا ازاء الأحكام الخاصة بالتحقق لاتفاقية مقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية ، ونود ان نذكر مرة أخرى أنه ينبغي لاتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية أن تنص على مجموعة من الوسائل الوطنية والدولية للتحقق وينبغي ان تتم وتكمل هذه الوسائل بعضها بعضا . فالاعتداد كليا على تدابير التحقق الوطنية هو في رأينا امر غير واقعي ولا يمكنه ان يولد ثقة دولية في اتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية . وهناك خلافات أساسية في النهج بالنسبة لمسألة التحقق ولا يمكن احراز اي تقدم حقيقي في وضع اتفاقية الا بتضييق الفجوة بين هذه الخلافات . ولهذا ، يرحب وفدى بمشروع الأحكام العامة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي والذي يمثل بلا شك قاعدة لعمل ملموس في المستقبل . وفي هذه المرحلة الحاسمة لا نود الا أن نؤكد على أننا نعتقد بأنه من الواجب ان تضمن الاتفاقية المقبلة الخاصة بالأسلحة الكيميائية تدمير عوامل و ذخائر ونفايات الحرب الكيميائية ، وأن تضمن بالاضافة الى ذلك تدمير وازالة وسائل انتاج الأسلحة الكيميائية . ولئن تكن قد وافقتنا بصفة عامة على أن ينفذ هذا في غضون عشر سنوات من تاريخ بدء سريان الاتفاقية ، فإننا سوف نهجد آلية تهدف الى تحقيق هذا في فترة زمنية اقل من ذلك ، لكي نضمن ان يتم الانضمام الى الاتفاقية على نطاق أوسع وعلى نحو سريع ، مما سيعزز الثقة الدولية ، ويساهم في عطية نزع السلاح . وفي حين ان الأحكام الخاصة بالتحقق ما زالت تمثل عقبة رئيسية يجب تجاوزها ، فان مشكلة نطاق الاتفاقية جديدة مع ذلك بشئ من الاهتمام . وبينما لاحظ وفدى الآراء التي أدلى بها الاتحاد السوفياتي ، فمازلنا نعتقد انه ليس هناك أية صعوبة قانونية تحول دون ادراج حكم يتعلق بالاستعمال ، حيث ان مثل هذا الحكم سيعزز بروتوكول عام ١٩٢٥ بأن يضيف اليه تدابير خاصة بالتحقق . وحيث انه حتى لو طبق فوراً حظر لانتاج الأسلحة الكيميائية فسوف يحتفظ بهذه الأسلحة في الفترة ما بين سريان مفعول الاتفاقية والاطار الزمني للتدمير التام . ومع ذلك فلا يمكن ضمان التقدم اللازم بشأن هذه المسألة الا بتغيير كبير في الارادة السياسية لبعض الدول . ان العنصر الهام بالنسبة لوفدى هو أنه ينبغي أن تتضمن الاتفاقية حكما فعالا يشير الى أحكام بروتوكول جنيف يقضي بعدم استعمال الاسلحة الكيميائية ، وينص على آلية فعالة للتحقق من استعمال الاسلحة الكيميائية .

ان فشل هذا الجهاز في تسجيل أي تقدم منذ انشائه ما زال يثير بالقلق . وقد يكون من المناسب الآن ان تلقى نظرة اخرى على هذه الآلية ، للبحث عما اذا كانت هناك طرق أخرى تسمح بزيادة فعالية هذه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف . وعلى الرغم من أننا على حق اذ نتمسك بالهدأ القائل بأن لا بديل للصراحة وحسن النية ، فقد بينت تجربتنا ان بعض اجراءاتنا التنظيمية بحاجة الى استعراض دوري لكي تكون اللجنة عملية الوجهة .

ومما يخطر ببالنا بوضوح قاعدة توافق الآراء والطريقة التي استخدمت بها في اللجنة لاعاقه حتى القضايا الواضحة المعالم كالمسائل المتعلقة بالاحرامات . ان القواعد وضعت من أجل الانسان وليس العكس . ويتمسك وفدى بالرأي القائل بأن هذه الهيئة ذات صلاحية لمراعاة القواعد التي يتضح انها مقيدة أو عاقبة بدلا من ان تكون مفيدة .

ولقد عرضت مقترحات أخرى تتعلق مثلا بمنح الأفرقة العاملة المخصصة الحرية في أن تقرر الاجراءات الخاصة بعملها ، وبامكانية مد فترة عمل اللجنة ، وتعبيير الاسم لاعلاء مكانة هذه الهيئة التفاوضية . وجميع هذه المقترحات مفيدة ، ويمكن لهذه اللجنة ان تدرسها وان تضع توصيات ملائمة بشأنها للجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

غير أن مسألة التوسيع تتطلب دراسة دقيقة وموضوعية اذ كان الهدف منها هو تعزيز فعالية هذه اللجنة . ومع أن وفدي موافق من حيث المبدأ على انه ينبغي اتاحة فرصة كافية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاشتراك كمراقبين في أعمال اللجنة ، فانه يعتقد رغم هذا ان العدد الحالي للأعضاء كاف لأغراض التفاوض . وهذا لا يعني أننا نعارض توسيعا محسوبا للعضوية يجب أن يراعى فيه التوزيع الجغرافي بالإضافة الى ما يقدمه غير الأعضاء من اسهام ايجابي في الجهود المبذولة لتتج السلاح ، فهذه الطريقة فقط يمكن ضمان التوازن في تمثيل المجتمع الدولي .

وهذه مسائل محددة وشروط أولية لازمة للتقدم . ولا يسعنا أن نضيع وقتا ثميننا في هذه القاعة الجميلة كما فعل الامبراطور نيرون " اذ يبعث يروما تحترق " . فالبشرية تواجه اوقاتا مزعجة لم يسبق لها مثل في التاريخ ، وخطر حدوث كارثة نووية يحدق في وجوهنا : انني أرجو أن تكون هذه اللجنة في مستوى التحدي .

الرئيس : أشكر ممثل نيجيريا لبيانه وللكتلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة وأعطي الكلمة الآن الى ممثل ايطاليا الموقر ، سعادة السفير آلبيسي .

السيد آلبيسي (ايطاليا) : السيد الرئيس، ان الوفد الايطالي يسود أولا أن يهنئكم بمناسبة توليكم منصب الرئاسة لهذه اللجنة وأن يتنى النجاح الكامل لأعمالكم . ان الكفاءة التي أبدتوها في توجيه اعمالنا فهي انعكاس آخر لمزاياكم العظيمة كدبلوماسي محنك وممثل بجدارة لبلد تربطه بايطاليا علاقات مثمرة .

ويود وفدي أن يشكر الرئيس السابق ، السفير اوكاوا للطريقة المثالية التي أنجز بها مهمته خلال فترة عصبية بصفة خاصة في أعمال لجنتنا .

أود كذلك ان انتهز هذه الفرصة لأرحب بممثل رومانيا الجديد ، السفير داتكو ، ترحيبا حارا ، وأن أعرب عن أسف وفدي لذهاب عضو بارز من أعضاء هذه اللجنة ، وهو السفير فنكاتسواران ممثل الهند الموقر ، واسمحوا لي، سيدى الرئيس، بأن انضم اليكم في كلمات الترحيب التي وجهتموها الى السفير فايرن من النرويج .

وبما ان هذه الدورة التي تعقدها اللجنة قصيرة ، فاني أشعر بأن هناك فائدة أكبر في أن أقصر في ملاحظاتي على بيان موجز لآراء وفدي حول بعض المسائل التي تتصل بأعمالنا الجارية بصورة مباشرة أكثر من غيرها من المسائل ، وهي حظر التجارب النووية والأسلحة الكيميائية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ان الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية الذي انشأ نتيجة لمفاوضات شاقسة جدا قد بدأ عمله اخيرا برئاسة السفير ليدفارد التي تتحلل بالفعالية والخبرة . وقد عقد هذا الفريق جلساته الأولى في جوابي مما جعلنا متفائلين بامكانية البدء في هذه الدورة بتنهيد

ولا يته • ونشعر بأن موقف الوفد الأمريكي مشجع بصفة خاصة وسيتيح للفريق قدرا أكبر من الحرية في أعماله • وعلى الرغم من أن غياب وفدين امرئوسفله بلا شك ، الا انه ينبغي ألا يمنعنا في الوقت الراهن عن انجاز عمل هام ومفيد في اطار الفريق العامل الذي يشكل حاليا المحفل الدولي الوحيد الذي يتناول موضع حظر التجارب النووية •

وبالاضافة الى هذا ، فاننا مقتنعون بأن الفريق العامل المخصص الجديد ، اذ ينظر في المشاكل المتعلقة بالتحقق من الامثال لحظر التجارب النووية ، لن يألو جهدا في الاستفادة من أعمال فريق الخبراء العلميين المخصص • ومن المجدى بلا شك أن تكون هناك درجة معينة من التنسيق بين هاتين الهيئتين ، كما ينبغي النظر في المسألة التي اقترحها بعض الوفود حول امكان توسيع ولاية فريق الخبراء •

ان مسألة الأسلحة الكيميائية هي المجال الذي تكاد تحقق فيه اللجنة دورها المؤسسي كهيئة تقاض متعددة الأطراف • ونقدم تقديرا كبيرا الى رئيس الفريق العامل المخصص، السفير سويكا • ونؤيد الهدف الرامي الى التوصل قبل نهاية هذه الدورة الى اتمام وثيقة يمكن ان تتخذ في العام القادم كأساس لصياغة نص اتفاقية • ويتجلى من المناقشات التي تجرى في الفريق العامل المخصص ان نجاح جهودنا يعتمد اساسا على اتفاق بشأن نظام ملائم للتحقق • وفي هذا الصدد نود ان نعرب عن تقديرنا الى وفدى جمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا ، اللذين قدما مساهمات جديدة ومفيدة جدا في هذا المجال خلال هذه الدورة • وللسبب ذاته نشترك في الاهتمام الذي أثارته المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي اثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة العكرة لنتج السلاح • ومن الممكن ان تساعدنا جد المساعدة التعليقات التي اثارتهها هذه المقترحات ، والردود المتوقعة عليها ، في الجهود التي نبذلها •

وفيما يتعلق بنقطة معينة وهي استعمال الأسلحة الكيميائية ، أود ان اعيد التمسك بالأذهان باختصار موقفنا الذي شرحناه بالفعل في اطار الفريق العامل ، وهو يتمثل فيما يلي : انه ينبغي البحث عن حل لمسألة استعمال الأسلحة الكيميائية ، ضمن اطار اجراء ملائم لمعالجة الشكاوى • ولهذا الغرض ، ينبغي أن تتضمن الاتفاقية المقبلة حكما يخول للجنة الاستشارية صراحة ، صلاحية التحقق في أية شكوى تتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية ، وذلك بصورة مستقلة عن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي ينبغي التأكيد من جديد بصراحة على صحته • وينبغي ان يقوم مثل هذا الحكم على أساس الاعتراف بحقيقة ان اى استعمال للأسلحة الكيميائية سينطوى بالضرورة على خرق التزام واحد أو أكثر ، من الالتزامات المتضمنة في مجال تطبيق الاتفاقية •

بيد أنه من الضروري ان يكون من الممكن جدا اجراء تحقيق سريع في استعمال الأسلحة الكيميائية • ولهذا السبب ينبغي وضع نص خاص لكي يمكن الشروع في التحقيق بصورة تلقائية السى حد ما بعد تلقي شكوى مؤهدة بالاستندات • ان صلاحية اللجنة الاستشارية ، في هذا النطاق يجب ألا تقتصر على حالات استعمال الأسلحة الكيميائية من قبل دولة من الدول الأعضاء فسي الاتفاقية فحسب بل ان تشمل أيضا حالات استعمال هذه الأسلحة بمساعدة دولة من السدول الأعضاء • وقد اقترح وفدى في العام الماضي صيغة وردت بين التعليقات على العنصر الثالث عشر، وتشتمل هذه الصيغة على هاتين الامكانيتين : اننا لاحظنا ان عدة وفود قامت بالاعراب عسسن آراء مماثلة في هذا العام ، لذلك نأمل أن اقترحنا قد بشكل الأساس لحل وسط من شأنه انه يحسم هذه المسألة الحساسة •

وسرني ملاحظة ان اللجنة تبدو مصممة من الآن فصاعدا على أن توجه لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي كل الاهتمام الذي تستحقه ، وبطهرانه تم التغلب على بعض التحفظات التي أبدت في الربيع الماضي ، وتم تقديم مقترحات بانشاء فريق عامل معنني بهذا البند من جدول أعمالنا • اننا نؤيد ذلك من حيث المبدأ ، الا ان المشكلة الحقيقية لا تكمن في انشاء هيئة فرعية أو عدم انشائها بل في إيجاد طريقة للضي قدما في هذه المسألة • فمن الضروري أن يكون للفريق ولاية مناسبة بسبب التعقيد التقني للموضوع ولأننا لا نملك تجربة في المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة ونجح السلاح في هذا المجال •

ومن المرجح ان تكون مناقشاتنا تائهة ما لم تكن هناك ولاية تحدد لها هدفا معينا • لقد قام وفدى باستمرار بتوجيه انتباه اللجنة الى الحاجة الملحة للنظر على سبيل الأولوية ، في المسائل المتعلقة بحظر فعال للمنظومات المضادة للتوابع يمكن التحقق منه • وقد تكسون هذه المهمة بحد ذاتها منطوية على قدر كاف من الطموح • وبالرغم من اختلاف الآراء في هذه اللجنة حول هذا الموضوع ، فقد لاحظنا بارتياح انه طرأ بعض التغيير على طريقة تفكير بعض الوفود •

وفيما يتعلق بهذه النقاط التي اشترت اليها بالاضافة الى النقاط الأخرى التي ستطر فيها هذه اللجنة ، علينا ان نضع في الاعتبار الدروس التي استخلصناها من الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنجح السلاح • وفي حين ان تلك الدورة لم تسفر الا عن نتائج طموسة ضئيلة فقد علمتنا مع ذلك بعض الأشياء ، والدليل على هذا هو المفاوضات بشأن اعتماد برنامج شامل لنجح السلاح التي تمثل الهدف الرئيسي للدورة • وبالرغم من أن التوصل الى اتفاق لم يكن ممكنا ، فقد أتاحت هذه المفاوضات للمجتمع الدولي فرصة فريدة للتعمق في دراسة جميع المسائل المتعلقة بنجح السلاح وترباطها • وعلى هذا فقد تكون هذه المفاوضات قد أدت الى تفهم أفضل للمشاكل ولكل من العواقب ، وهذا في حد ذاته نتيجة لا يستهان بها •

وما زال وفدى يؤيد تماما فكرة مواصلة الجهود نحو اعتماد برنامج شامل لنجح السلاح • وتبين المفاوضات التي عقدت حتى الآن ان هناك اساسا نوعين من المشاكل وهما : المشاكل المتعلقة ببنية البرنامج والمشاكل المتعلقة بالصباقة • وبصدق ذلك بصفة خاصة على الأسلحة النووية وعندما سنستأنف هذه الجهود ينبغي علينا ان نحاول أولا حل المشاكل البنيوية •

وفي وقت يساور فيه البشرية جمعا شوك حول مصيرها ونحن عاجزون عن منع تزايد النزاعات الدامية والانتهاكات للقواعد الأساسية التي ينبغي ان تحكم حياة المجتمع الدولي ، فمن واجبنا ان نتساءل ما هي الاسهامات التي يمكن للجنة نجح السلاح ان تقدمها لقضية السلم •

لقد أولت الجمعية العامة عن حق في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنجح السلاح اهتماما خاصا لمنع وقوع حرب نووية • وقدم وفد الهند الى اللجنة مؤخرا اقتراحا بهذا الصدد • على أننا نعيش في عصر نووى ، ولذلك بالذات ينبغي أن توجه جهودنا نحو منع الحرب في جميع اشكالها • اننا نخشى جمعا ان النزاعات التي تبدأ باستعمال الأسلحة التقليدية ، قد تصل بالصدفة أو بالخطأ أو بالحسابات الخاطئة الي العتبة النووية • ولهذا السبب فان احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هو اساس نجاح نجح السلاح • وعلى غرار ذلك ، فان نجح السلاح التقليدي يشكل حاجبا اساسيا لجميع الجهود الرامية الى تخفيف خطر نشوب حرب نووية • ويرجع

سبب ذلك جزئيا الى تزايد الكمال التقني وقوة فتك الأسلحة التقليدية والى الاستخدام المتزايد لهذه الأسلحة في مناطق مختلفة في العالم •

وفي رأى وفدى ينبغي أن تشكل هذه الاعتبارات الأساس لأية مساهمة تقرر لجنة نزع السلاح أن تقدمها من أجل الحؤول دون نزاع نووي •

الرئيس : أشكر ممثل ايطاليا لبيانها وللعبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن الى ممثل هولندا الموقر ، سعادة السفير فان دونغن •

السيد فان دونغن (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أكدت هولندا مرارا وتكرارا منذ سنوات عديدة على الحاجة للسعي بنشاط الى تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح • وفي هذا السياق لا يمكن لأحد ان ينكر العلاقة الوثيقة القائمة بين ظاهرتي الحد من الأسلحة النووية ، أي بين قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي من جهة ، وبين قيام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالحفاظ على نظام لا تمييزي وجدير بالثقة لعدم الانتشار • وكما ذكرنا من قبل فان " الانتشار الرأسي غير المقيد يمكن ان يسبب توسع حطـر الانتشار المتزايد في اتجاه أفقي " •

ولذلك ، تعلق حكومتي أهمية قصوى على المفاوضات الثنائية بشأن نزع السلاح التي تجرى حاليا في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اللذين يتحملان وفقا للفقرة ٤٨ من الوثيقة الختامية ، مسؤولية خاصة في هذه المسألة بصفتها الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تملكان اهم الترسانات النووية •

ولكن هذا لا يعني أنه ينبغي علينا ان نعتمد على هذه المفاوضات فقط وأن نتخلى عن الطرق الأخرى المفضية الى نزع السلاح النووي •

وقد رأيت هولندا باستمرار انه كان يتعين ابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب منذ فترة طويلة • وكان حظر التجارب الشامل على مدى عقدين بندا ذا أولوية في جدول أعمال نزع السلاح الدولي ، ومع ذلك فما زالت التجارب النووية مستمرة •

ان الحظر الكامل الذي يمكن التحقق منه لتجارب النباط النووية المتضجرة في جميع البيئات وفي جميع الأوقات سيعرقل الى حد بعيد استحداث أسلحة نووية جديدة سواء من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أو الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • كذلك ، فمن شأن الحظر الشامل للتجارب أن يعزز أمن كافة الدول ، وأن يخلق الظروف اللازمة للتخفيف تدريجيا من أهمية دور الأسلحة النووية ، وأن يقربنا من هدف ضمان الأمن غير المتناقص عند مستوى للتسلح مضطرد الانخفاض • وبالإضافة الى ذلك ، فمن شأن اتفاق عالمي لوقف التجارب النووية ان يعزز الثقة بين الدول •

وبناء على ذلك فمن دواعي الأسف الشديد بالنسبة للحكومة الهولندية انه لن يتم استئناف المفاوضات الثلاثية في ظل الظروف الراهنة •

كما نأسف لعدم قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالاشتراك في أنشطة الفريق العامل المخصص المنشأ بمقتضى البند ١ من جدول أعمال اللجنة •

اننا ندرك تماما الحجة التي قدمتها الصين وفرنسا بأن معاهدة حظر التجارب الشامل المزمع ابرامها سوف تميل الى تجميد الوضع لصالح الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تملكان اكبر الترسانات النووية • ونحن لا ننكر ذلك ولكننا نود ان نشير الى أن هذه الحجة تنطبق حتى بقدر اكبر على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تملك القدرة الصناعية والعلمية لتجهيز نفسها بترسانة نووية • ان الأسلحة النووية خطيرة بحيث نجد صعوبة في التسليم بالنظرية القائلة بأنه من الضروري لبعض الدول اجراء المزيد من التجارب لتعزيز قدرتها النووية ، قبل أن يصبح من الممكن النظر في مسألة وقف هذه التجارب • كذلك ، فاننا لعلنا اقتناع بأن نجاح المفاوضات الثنائية المذكورة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي — وهو ما نتطلع اليه بشدة — قد يساعد الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على التغلب على تحفظاتها بشأن حظر التجارب موضع التفاوض هنا •

وحتى اذا كانت معالم الحظر قيد النظر هنا لا تلبى تماما المقتضيات الوطنية لكافة البلدان ، غير انه من مصلحة كافة البلدان ان يتم انشاء نظام رصد دولي متكامل وملائم من شأنه التحقق من الامتثال لمعاهدة حظر شامل للتجارب • وهذا بالذات هو ما سنحاول أن نعمله هذا الصيف ولذلك فسوف نرحب بالاشتراك النشط لكل من الصين وفرنسا في أعمالنا •

والنداء الذي وجهته على التوجب الا يفهم على أننا راضون تماما بولاية الفريق العامل المخصص في الصورة التي هي عليها الآن • اننا نولي اهتماما بالغاً لمسألة التحقق الكافي ، كما هو معروف تماما ، الا أننا لا نعتبر التحقق هدفا في حد ذاته •

وتنص الفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية على أن شكل وطرق التحقق التي يجب أن ينص عليها اي اتفاق بعينه تتوقف على أوضاع الاتفاق ونطاقه وطبيعته ، وينبغي أن تحدد بناء على ذلك • ويمكن ان تتغير مقتضيات التحقق بصورة جوهرية بحسب ما اذا كان الحظر المتوخى سيمنع كافة التجارب النووية في جميع البيئات أو مجرد تجارب الأسلحة النووية • ونعتقد انه ينبغي علينا ان نستهدف الجمع بين نقطتين هما : أولا، تحديد النطاق بصورة جيدة — ومعني هذا في رأي الحكومة الهولندية ان الحظر المتوخى سينطبق ايضا على ما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية ، وثانيا ، نظام ملائم ومعقول للتحقق • وفي هذا الصدد قد اكرر ما قاله سلفي في ٢ نيسان / ابريل ١٩٨١ : " لا ينبغي أن نتعدي في تناول كل عنصر من العناصر المستقلة لمشروع الاتفاقية ، ولا ينبغي أن نغدو اسرى درجة الكمال " •

• واذا أريد اجراء مناقشة معقولة بشأن التحقق ، فانه يتعين تناول مسألة النطاق أيضا • وفي هذا الصدد نؤيد ما قالته مظلة السويد المعوقة السيدة انغاثورسون في الجلسة العاشرة والخامسة والسبعين للجنة في ٣ آب / اغسطس ١٩٨٢ : " انه ينبغي الاستفادة من الفريق العامل المنشأ الآن الى أبعد حد لاستقصاء جميع الجوانب المتصلة بمعاهدة حظر شامل للتجارب النووية " •

ان موضع التحقق في المجال النووي يسمو بطبيعة الحال على مجرد حظر التجارب ، فهو سي طرح نفسه في نهاية الأمر ، مهما بدا ذلك بعيدا ، عندما سيتم النظر في مسألة وقف انتاج الرؤوس الحربية النووية ومسألة تدمير المخزونات • ومن المرجح ان تكون التدابير اللازمة لحظر فعال للتجارب يمكن التحقق منه على نحو ملائم — اذا ما قورنت بتدابير التحقق الدخيلة والتي لا تخس عنها لهذه الأفراس — متواضعة من حيث النطاق •

وقد تكون هناك طريقة الى حد ما لوقف انتاج الأسلحة النووية • الا أنه من المرجح ان تكون فعالة في نهاية المطاف ، وتتمثل هذه الطريقة في وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة • لقد حذت هولندا في كل وقت هذه الفكرة التي اقترحها لأول مرة الرئيس الراحل أيزنهاور، والسبب في ذلك يرجع في المقام الأول الى أن الوقف يمثل أحد التدابير القليلة للحد من الأسلحة النووية التي أنشئ لها بالفعل من حيث المبدأ نظام دولي للتحقق ، وأشير هنا بطبيعة الحال الى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية •

لكن دعوني أتطرق الآن الى الأدوات المتاحة حالياً لمعالجة الموضوع قيد البحث •

ان من دواعي الارتياح بالنسبة للوفد الهولندي ان الفريق العامل المخصص المنشأ بمقتضى البند ١ من جدول أعمال اللجنة وقد تمكن من الشروع في أعماله بلا صعوبة وذلك بفضل قيادة تكمل الموثوقة بما سيادة الرئيس • ولقد سعدنا لرئاسة زميلنا الفاضل والمحترم ، السفير كورت ليدغارد من السويد لهذا الفريق • اننا لعلنا اقتناع بأن الفريق العامل المخصص سيحقق تحت قيادته النشطة كل ما تسمح به ولايته المحددة الراهنة • كما اننا نرحب بما طناه من اشغراك للدكتور أولف أركسون كمستشار خاص •

ويتعين على الفريق العامل المخصص بمقتضى ولايته الراهنة ان يناقش ويحدد - من خلال دراسة موضوعية - المسائل المتصلة بالتحقق والامتنال بهدف تحقيق المزيد من التقدم نحو حظر التجارب النووية • وعلى الفريق العامل المخصص ان يقدم قبل اختتام دورة عام ١٩٨٢ ، تقريراً الى اللجنة حول مدى تقدم أعماله • وبعد ذلك ستتخذ لجنة نزع السلاح قراراً بشأن طرق العمل اللاحقة بغية الوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد •

ومن الواضح انه يتعين علينا ان نعمل بشئ من السرعة ، للقيام بهذه المهمة في الوقت المحدد لها ، ولذلك نقترح أن يتاح للفريق العامل المخصص أن يعقد من الجلسات العدد الذي يحتاجه ، بغض النظر عن الجلسات التي تعقدها الأفرقة العاملة المخصصة الأخرى •

ان ورقة عمل هولندا CD/312 التي سبق لي عرضها باختصار في الفريق العامل والتي يسعدني أن اقدمها الآن الى اللجنة ، تحتوي على مشروع لبرنامج عمل لأنشطة الفريق العامل المخصص •

ويتضمن الجزء الأول منها بعض الملاحظات العامة التي تبين موقفنا ازاء البند ١ من جدول الأعمال • اننا نعتقد ان الأهمية الكبرى لحظر التجارب النووية تكمن في ما يقدمه هذا الحظر من مساهمة فعالة في وقف الانتشار الرأسي والأفقي على حد سواء • ومن ثم فإن حظر التجارب النووية بشكل خطوة هامة في اتجاه نزع السلاح النووي •

وينبغي لحظر التجارب الذي سوف يتفق عليه ان يكون شاملاً وأن يكون عالمي التطبيق • وبالنظر الى هذا النطاق ، فمن المؤكد ان على الفريق العامل المخصص المنشأ بمقتضى البند ١ ، ان يعتمد على تقارير المفاوضات الثلاثية ، على ألا يعتبر تلك المفاوضات الأساس الوحيد لأعماله • وفيما يتعلق بما يسمى بالتفجيرات النووية السلمية ، فاننا نعتز على أنه من الممكن التمييز بينها وبين التفجيرات غير السلمية • لذلك ينبغي تغطيتها بحظر التجارب ، ولكننا قد نكون في نهاية الأمر على استعداد للنظر في معالجتها في بروتوكول مستقل •

وينبغي التفكير في انشاء نظام رصد دولي • واذا اريد له أن يكون شاملا فينبغي ان يكون نظاما متكاملًا للرصد يتضمن طرق كشف جوية واهتزازية على السواء •

أما الجزء الثاني من وثيقة العمل التي قد مناها فيتضمن خطوطا عريضة لمشروع برنامج عمل للفريق العامل المخصص • ونقترح ان يبدأ الفريق العامل بالنظر في الجوانب المؤسسية لنظام رصد دولي متكامل •

ولم نجد مبررا للتخلي عن تقسيم المواضيع الى ثلاثة أجزاء رئيسية للنظر فيها بمقتضى هذا البند كما تم تحديده في الوثيقة CD/95 التي قدمتها استراليا في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٨٠ • ومن المفيد للفريق العامل أن يعتمد على القائمة التوضيحية بالمواضيع المتضمنة في تلك الوثيقة •

وسيكون النشاط الثاني للفريق العامل المخصص وضع الشروط التقنية اللازمة لانشاء نظام رصد دولي متكامل ، وذلك بالاستناد الى الاعمال التي يقوم بها فريق الخبراء العلميين المخصص للظواهر الاهتزازية بمقتضى ولايته التقليدية ، وبأدماج طرق الكشف الجوية في نظام الرصد المتوخى •

ان الأحكام التي تتصل بالامثال لحظر التجارب محددة في البند ، الثالث من برنامج العمل كما نراه •

أما البند الأخير في مشروع البرنامج فيتعلق بطبيعة الحال بالأحكام الختامية لحظر التجارب الشامل • واذا أصبح من الممكن انجاز برنامج عمل على النحو الذي أوجزناه ، وانني اعترف أن هذا افتراض كبير ، فستكون الظروف مؤاتية ، لعقد معاهدة متعددة الأطراف لحظر التجارب الشامل •

ويتضح من برنامج العمل العوجز أن الفريق العامل المخصص سيحتاج الى مشورة خبراء لذلك سيتعين ان يستمر عمل الخبراء في الاهتزازات ومن المرجح انه لن يكون في الامكان الاستغناء عن هيئة استشارية معينة بطرق الكشف الجوي •

وفي الجزء الثالث والأخير من وثيقة العمل التي قد مناها ، نقترح أن يعالج هذا الجانب على نحو مناسب وذلك بتوسيع ولاية فريق الخبراء العلميين المخصص الذي يعمل حاليا ليشتمل على تقديم المشورة حول طرق الكشف الجوي • وسيكون من الواجب اعادة تكييف اسم الهيئة الجديدة وفقا لذلك • ولتفادي ضياع الوقت بلا ضرورة ، ينبغي أن ينشأ فريق الخبراء المخصص الجديد المذكور كجهاز فرعي للفريق العامل المخصص ، وأن يقدم تقاريره الى الفريق الأخير • ويكون فريق الخبراء المخصص الجديد مطلق اليد بطبيعة الحال فيما يتخذه من اجراءات تتعلق به ، فله أن يقرر على سبيل المثال انشاء هيئتين فرعيتين او اكثر ، يمكن ان تتألف واحدة منها من علماء في الاهتزازات ، بما لا يوقع الاضطراب في مجال التعاون الثمر القائم في فريق الاهتزازات •

وقد أضيفت ملاحظة معينة بشأن تعاون العلماء في الاهتزازات • ان فريق الخبراء لم يتمكن حتى الآن من استيعاب جميع التطورات التكنولوجية ذات الصلة بالموضوع التي تم تحقيقها مؤخرا • وفي رأينا ، ينبغي ابداء اهتمام خاص لوضع اجراءات من شأنها أن تضمن تجهيز كافة المحطات في شبكة عالمية بأجهزة تسجيل رقمية حديثة ، وتركيب حاسبات الكترونية ذات قدرة ملائمة لمعالجة تسجيلات مقياس الاهتزازات وربط هذه الحاسبات بشبكة اتصال دولية •

وبهذا اختتم عرض وثيقة عملنا CD/312 ، ولكنني أود قبل انهاء كلمتي أن أؤكد مرة أخرى أن حكومتي تعتبر حظر التجارب الشامل عنصرا أساسيا من عناصر العطية التي تستهدف تحديد الأسلحة النووية ، وستواصل بناء على ذلك ، تقديم مساهماتها في سبيل تحقيقها •

السيد هردير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : تبدأ هذه اللجنة اليوم النظر في البند ٢ من جدول أعمالنا - وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وأود أن أتناول هذا الموضوع في الجزء الأول من بياني ، وبعد ذلك أود أن أتوقف قليلا عند بعض المسائل المتعلقة بالفريق الجديد وهو الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية •

لقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى للجنة نزع السلاح ان تتخذ الخطوات لمعالجة البند ٢ بتصميم ، نظرا للتطورات الأخيرة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بقيام احدى الدول الحائزة للأسلحة النووية ، باعتماد خطط طويلة الأجل لزيادة حدة سباق التسلح النووي • ان الحاجة الى تدابير ملحة لكبح سباق التسلح النووي قد تأكدت مرة أخرى بالتقارير عما تبذلها الولايات المتحدة من جهود جديدة لتبرير حرب نووية ولجعل الانتصار في مثل هذه الحرب أمرا مبكنا •

ونشرت مجلة "انترناشنال هيرالد تريبيون" في تاريخ ١٦ آب/ اغسطس في صفحاتها الأولى مقالة جاء فيها انه "بناء على أوامر من حكومة ريغان فقد انجز البنتاغون خطة رئيسية استراتيجية ستتمكن الولايات المتحدة من كسب حرب نووية مطولة مع الاتحاد السوفياتي" • وطبقا لهذا التقرير الصحفي ، ستحل الخطة محل الأمر الرئاسي ٥٩ الشائن التي اعتدته الحكومة السابقة • ويقال ان الخطة تتطوى على عناصر قتالية أكبر ، وهي اكثر تفصيلا في الدعوة الى خوض حرب نووية ، من ذلك القرار وغيره من الوثائق الامريكية ذات الصلة • ويستشهد التقرير بمقالة نشرت عام ١٩٨٠ ، وقد عين احد كتابها مؤخرا مستشارا لدى حكومة الولايات المتحدة • وبين الكتاب ان ٢٠ مليون ضحية من الولايات المتحدة ، سيمثل "معدلا معقولا" في حرب نووية • بيد انه لم تستخلص اية نتيجة حول عدد الضحايا المحتملة في منطقة بلدي في حالة حدوث حرب نووية مطولة في أوروبا الوسطى التي يوجد فيها كثافة عالية للسكان والتي تضم بلدا تتركز فيه اكبر كمية من الأسلحة النووية في العالم • فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر أن عدد الضحايا في هذه المنطقة سيكون اعلى بكثير في حالة حدوث حرب نووية مطولة ؟ وهكذا ينبغي لنزع السلاح ، في ضوء الخطر المتزايد لنشوب حرب نووية ، أن يلعب دورا مركزيا في أنشطة لجنة نزع السلاح • ويجب على اللجنة ان تعطي لهذه المسألة الأولوية التي تستحقها • ومن دواعي الارتياح أن الأغلبية الساحقة للدول قد أعربت عن هذا الرأي في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وفي المناقشات التي أجريتها هنا مؤخرا •

وما زال وفدي يهدف انشاء فريق عامل مخصص للبند ٢ • وسيكون هذا بمثابة دليل واضح ومشجع على أن هذه اللجنة ستوفي بمسؤولياتها • على أن الذي حدث لسوء الحظ ان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كما حدث في الماضي ، تعرقل الآن اتخاذ مثل هذه الخطوة وقد استمع وفدي في ١٠ آب/ اغسطس باهتمام بالغ الى البيان الذي أدلى به الممثل الموقر للولايات المتحدة والذي أعلن فيه : "اننا نعتقد أن التفاوض بشأن تدابير مجدبة لنزع السلاح تعتبر المهمة الرئيسية العاجلة التي تواجهنا" • الا انه لسوء الحظ لم يتم التوصل الى استنتاج فيما يتعلق بدور لجنة نزع السلاح في هذا الصدد • ويهدى وفدي اهتماما كبيرا لمعرفة ما اذا

كان الوفد الأمريكي ، بالنظر الى الرأى السابق الذكر ، على استعداد لمراجعة موقفه وللموافقة على انشاء فريق عامل مخصص للبند ٢ . كما لاحظنا بسرور في ٥ آب/ اغسطس أن جمهوريتة الصين الشعبية قد اعربت عن تأييدها لانشاء هذا الفريق العامل .

وخلال مداواتنا السابقة ساق البعض الحجة القاطنة بأن لا داعي لفريق عامل معسني بالبند ٢ نظرا للمفاوضات الثنائية الجارية . وهذه المفاوضات بطبيعة الحال ذات أهمية كبرى ونحن نتمنى أن تكمل بالنجاح . وأملنا انه سيكون في الامكان تحقيق نتائج مجدبة ، على أساس مبدأ المساواة والأمن المتكافئ .

على أن المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف لا يستبعد بعضها بعضا على الاطلاق . وكما جاء في الوثيقة CD/4 التي قدمتها المجموعة الاشتراكية في ١٩٧٩ ، فإنه ينبغي ألا يكون اعداد وسير المفاوضات بشأن وقف انتاج الأسلحة النووية وتدويرها على حساب المفاوضات الثنائية ، كما ينبغي ألا يعرقل تحقيق اتفاق ثنائي .

وينبغي أن يكون هدف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن البند ٢ ايجاد نهج شامل لنزع السلاح النووي ، وقد يساعد ذلك على دعم المفاوضات في محافل أخرى . وفي السنوات الأخيرة تجمعت مقترحات عديدة واصبح من الممكن دراستها بطريقة اكثر تنظيما ومنهجية في فريق عامل مخصص . وفي هذا الصدد لا يخيب عن بالنا في جملة أمور ما يلي :

المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، بشأن اعداد برنامج لنزع السلاح النووي واعتماد . وتنفيذ . على مراحل .
المقترحات التي قدمت من الهند والمكسيك والسويد وايرلندا في الدورة الاستثنائية الثانية بشأن تجريد متبادل للأسلحة النووية .

" استراتيجية الخنق " الكندية بالاضافة الى الاقتراح الذي قدمته كل من استراليا وكندا حول منع انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة (CD/90) .

وهذه مجرد قائمة على سهيل المثال لا الحصر ، اذ تبين وثيقتا العمل CD/171 و CD/293 اللتان أعدتهما الأمانة العامة أن هناك مادة تكفي ليقوم فريق عامل مخصص للبند ٢ بتجهيزها وتحويلها الى برنامج لنزع السلاح النووي .

ان المسألة المرتبطة بالبند ٢ ارتباطا وثيقا هي مسألة منع حرب نووية . وعلى الرغم من ان الجمعية العامة قد اكدت في تقريرها عن دورتها الاستثنائية الثانية على أن منع حرب نووية ستظل أشد مهام يومنا الحاضر خطورة والحاحا ، الا أنه لم يكن في الامكان التوصل في تلك الدورة الى اتفاق على التدابير الملحة في هذا الصدد . ولم تكن بعض الوفود مستعدة بالفعل للموافقة على انشاء جهاز فرعي يقوم بمعالجة هذه المسألة ، الا في الساعات الأخيرة للـدورة الاستثنائية الثانية .

ونرى ان الوقت قد حان لتواصل هذه اللجنة العمل الذي شرع فيه في الدورة الاستثنائية الثانية . لذلك يؤيد ودي الاقتراح الذي قدمه الوفد الهندي في ١٢ آب/ اغسطس بانشاء فريق عامل يضطلع بمفاوضات بشأن تدابير ملائمة وعملية لمنع نشوب حرب نووية . وينبغي لهذا الفريق ان ينظر في المقترحات المختلفة التي تهدد الى ضمان تجنب استخدام الأسلحة النووية

ومنع نشوب حرب نووية وما يتصل بذلك من أهداف • وفي هذا الصدد ، فإن التزام السدول الحائزة للأسلحة النووية بالألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية ، أمر ذو أهمية خاصة •
وتؤكد الأحداث الأخيرة أيضا على الحاجة الملحة للهدء بمفاوضات بشأن حظر الأسلحة النووية •

وتحضر الولايات المتحدة في الوقت الراهن ، وفقا لتقارير صحفية ، لانتاج نوع ثالث من الرؤوس الحربية النووية • وجاء في التقرير ان جزءا كبيرا من الرؤوس الحربية التي يبلغ عددها ٢٣ ٠٠٠ رأسا ، والتي تنوى الولايات المتحدة انتاجها في غضون العشر سنوات المقبلة ستكون نووترونية • وهناك بوادر متزايدة تبرز قلقنا الذي أعرب عنه عدة مرات في لجنة نزع السلاح ومفاده ان ادخال أسلحة نووترونية في الترسانات العسكرية أمر من شأنه ان يخفض العبء النووية • وما يؤيد ذلك في جملة أمور ان الشخصيات العسكرية البارزة في الولايات المتحدة تفكر الآن " بصورة من الصور لتفويض الترخيص " باستعمال الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا الوسطى • وقد بينت دراسة أمريكية أجريت مؤخرا ، انه سيكون استعمال ٥ - ٢٠ من الرؤوس الحربية النووية النووترونية لتدمير فرقة دبابات من الجانب الآخر • ويبدو هنا مرة أخرى ان المخططين العسكريين ينظرون الى هذا السلاح على أنه نوع خاص من أنواع الأسلحة التقليدية ، متجاهلين بذلك تماما الآثار الدمرية التي يمكن ان ترتب على استخدام هذه الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى وفي أجزاء أخرى من الكرة الأرضية ، ناهيك عن الآثار العالمية التي تتصل بدور الأسلحة النووترونية كشرارة تؤدي الى اندلاع حرب نووية شاملة • وفي رأى المخططين العسكريين الذين سبق ذكرهم ، أن السلاح النووتروني هو السلاح المثالي لما يسمى بساحة القتال المتكاملة أو " ساحة القتال الالكترونية البيولوجية الكيميائية النووية التقليدية " • ويبدو وفدى ، اذ يأخذ في الاعتبار جميع هذه التطورات ، أن يؤكد من جديد على اقتراح مجموعة البلدان الاشتراكية، انه ينبغي للجنة نزع السلاح ان توجد الظروف اللازمة على الصعيد التنظيمي للتفاوض بشأن حظر الأسلحة النووترونية النووية • وسيكون افضل اطار لاجراء هذه المفاوضات انشاء فريق عام ملام •

وبعد ان قمت ببحث المسائل المتصلة بالهند ٢ ، أود ان اشارك في الاقتراح القائل بأن تقوموا با سيادة الرئيس ، بمواصلة مشاوراتكم الرامية الى ايجاد نهج مشترك لتوجيه أعمال اللجنة في المستقبل بخصوص الهند ٢ • ونأمل انه سيكون في امكانكم قريبها ان تقدموا الى اللجنة تقريرا عن تلك المشاورات لكي يتسنى لنا اتخاذ القرار المناسب • وفي رأى وفدى ان عقد بعض الجلسات غير الرسمية بشأن الهند ٢ لن يكون كافيا •

ومن المقدر ان يكون النهج المرسوم اعلاه وسيلة حقيقية لدعم " لجنة نزع السلاح كؤسسة " كما اعرب عن ذلك السفير سادلاير من النمسا في ٥ آب/ اغسطس • واود ان اضيف بسرعة " كؤسسة للمفاوضات " ، بما ان مجرد المناقشات والمجادلات الفنية أو حتى " الممارسات التثقيفية " لن تكون كافية •

وينطبق هذا ايضا بصورة كاملة على أنشطة الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية الذي عقد جلسته الأولى في الأسبوع الماضي • وفيما يتعلق بأعمال هذا الفريق ، يود وفدى ان يؤكد على ما يلي :

أولاً ، ينبغي ان ينطلق الفريق في مباشرة أعماله ، من مبدأ ان نطاق الحظر لا يتناقض معين لنزع السلاح هو الذي يحدد طرائق التحقق الخاصة به . وقد تم التأكيد على هذا الهدأ من جديد في الفقرة ٣١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . ولذلك يوافق وفدى على الرأى الذى أعرب عنه سفير باكستان الموقر في ١٠ آب/ اغسطس، والذي مؤداه ان " المسألة الأولى التي تتصل بالتحقق هي نطاق حظر التجارب " . ولا يمكن للفريق العامل ان ينتقل الى مناقشة وتحدد المسائل المتعلقة بالتحقق الا على أساس الفهم الجيد لنطاق اتفاقية لحظر التجارب الشامل . وفي رأى وفدى ، ينبغي أن يشمل نطاق مثل هذه الاتفاقية حظر جميع تجارب الأسلحة النووية من قبل جميع البلدان والى الأبد .

ثانياً ، ينبغي أن تتم مناقشة وتحدد المسائل الخاصة بالتحقق بطريقة عملية ورشيده، اذ لا يخرّب من الهال أن هدف هذه اللجنة هو وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل ، ولذلك يتعين على الفريق أن يركز أعماله على المسائل السياسية والقانونية الرئيسية الخاصة بالتحقق في إطار هذه المعاهدة وألا يجرى مناقشات أكاديمية نظرية حول التحقق ، وينبغي للجنة ، في هذه الدورة التي تمثل في الواقع المرحلة الأولى لأعمالها ، أن تدرس جميع المقترحات ذات الصلة وان تحدد المسائل التي ستشكل الأساس لنظام خاص بالتحقق . وفي العام القادم قد ينتقل الفريق على أساس ولاية جديدة الى الصياغة الفعلية للمعاهدة ككل .

ثالثاً ، سيعارض وفدى كافة المحاولات لتحويل الفريق العامل المخصص الى فريق تقني آخر . ففي رأينا ان الفريق لا يشكل المكان المناسب لمناقشة الجوانب الادارية والمالية والقانونية لما يسمى بنظام رصد دولي للاهتزازات . فهذه المسائل التي لا شك في أهميتها ، يمكن ايجاد الحل لها عندما سيكون هناك اتفاق بشأن الأحكام الأساسية لمعاهدة خاصة بحظر التجارب الشامل ، ويمكن حينئذ انشاء هيئة ملائمة لمعالجة هذه المسائل ذات درجة عالية من التنظيم والتقنية . أما التصرف بالطريقة الأخرى فسيكون بمثابة " وضع العربة أمام الحصان " . فما هي الأشياء التي يمكن مناقشتها في هذا الصدد اذا كنا لانزال نجهل نطاق الاتفاقية ، ولا نعرف ما هي البلدان التي ستضم اليها وتوفر البيانات لأجل التبادل الدولي ؟ وبالإضافة الى ذلك ، اذا لم يتم ابرام المعاهدة نظرا لموقف بعض البلدان الا في المستقبل البعيد ، فسوف تكون التكنولوجيا قد تطورت الى حد أبعد ، وقد تكون الاعتمارات التقنية والتنظيمية الحالية قد أصبحت عتيقة .

رابعاً ، ينبغي أن يكون من المفهوم بجلاء أنه لا يمكن ولن يكون في الامكان وضع نظام كامل ومحكم للتحقق . وفي هذه الحالة ، كما في الحالات الأخرى ، لا ينبغي البحث عن النظام المثالي للتحقق وانما عن النظام الذي يمكن التوصل اليه والذي سيوفر الضمانات الكافية بأنه سيتم اكتشاف التجارب السرية . ان الوسائل التقنية للتحقق الموجودة حالياً ، والتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ، بالإضافة الى بعض احراءات التعاون الدولي بما في ذلك التحقق بالتحدي، كلها أمور تجعل احتمال كشف هذه التجارب ممكن الحدوث الى حد كبير للعباية ويهدى وفدى بعد امعان النظر في الأمر ، ان التهديد الذي يشكله انعدام حظر كامل للتجارب بالأسلحة النووية اكر بكثير من الحظر البسيط الذي يشكله نظام غير محكم للتحقق .

وقبل أن اختتم بياني ، لا يسعني الا ان اعرب من جديد عن القلق الذي يساور وفدى بشأن موقف كل من فرنسا وجمهورية الصين الشعبية ازاء الفريق العامل المعني بحظر التجارب

النووية • اننا نأمل أن هذين البلدين سيعيدان النظر في موقفهما وسيشتركان بنشاط في هذا الفريق • كما سمع وفدي بأسف عميق في ١٠ آب/ أغسطس في الجلسة العامة ، وفي ١٢ آب / أغسطس في الفريق العامل تأكيد الولايات المتحدة من جديد موقفها بأن حظر التجارب الشامل ليس الا " هدفا نهائيا " ، وأن الوقت الراهن " ليس مؤاتيا " لعقد مفاوضات بشأنه •

وبالإضافة الى ذلك ، أعلنت شخصية بارزة في حكومة الولايات المتحدة ، في ٦ آب / أغسطس وهو الذكرى السنوية لهيروشيما ، أن الولايات المتحدة ستواصل تجريب القنابل النووية وقد تزيد من حجم الأسلحة المجرية •

وبالنظر الى هذا ، قد يتساءل المرء عما هو الغرض الذي سيخدمه الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية • اننا نشارك في هذا الصدد الوفد السويدي في الشكوك التي أبدأها في ٢ آب/ أغسطس فيما يتعلق بموقف الدول الحائزة للأسلحة النووية والمذكورة فيما تقدم •

لقد أكدنا مرارا وتكرارا على أن المفاوضات بشأن التحقق ينبغي ان تكون لها صلة بالاحتياجات العملية التي تتطلب عليها الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح والآن تفيد في تغطية انعدام الارادة السياسية للاتفاق على بعض تدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح • واذا انتصت احدي الجهتين استخدام الفريق الذي انشئ على التول هذا الغرض، فلن يكون ذلك في صالح هذه اللجنة ولا في صالح قضية نزع السلاح • أما بالنسبة لوفدي ، فاننا على استعداد للقيام بدور نشط في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية على أساس الاعتبارات المذكورة فيما تقدم •

السيد كوميفتش (هنغاريا) : السيد الرئيس، أود بادىء ذي بدء ، وأنا أخذ الكلمة للمرة الأولى في جلسة عامة رسمية، ان اشارك غيرى في عبارات التهنية التي تم تقديمها بمناسبة توليكم منصب رئاسة اللجنة خلال هذا الشهر من الدورة ، العتسم بصعوبة غير عادية، وانتهز هذه الفرصة ايضا لأعرب عن تقديري وفدي لسلككم ، السفر أوكاوا من اليابان ، لما قدمه من مساهمات ثمينة في أعمالنا خلال الشهر الحاسم الذي سبق الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

لقد اعتاد كل من مكث في هذه اللجنة فترة طويلة بقدر كاف على رؤية الزملاء الطبيين يتوارون من بيننا الواحد بعد الآخر بمرور الزمن • وفي هذا الشهر نأسف لملاحظة غياب كل من السيدة انغا ثورسون من السويد ، والسفير يو بايون من الصين والسفير فالد يعيزو من بيرو، الذين ينبغي الاشادة بأعمالهم في اللجنة • وما يبدد هذا الشعور بالأسف هو سعادتنا بالترحيب بصديقنا القديم ، السفير يون داتكو من رومانيا ، الذي اتنى له النجاح في منصبه الجديد •

ووفقا لبرنامج عملنا وتمشيا بصورة كاملة مع الأولويات التي أقرت منذ فترة طويلة والتي لم يتم التأكيد عليها من جديد الا مؤخرا ، أود ان اتناول اليوم ، أولا وقبل كل شيء المسائل المتعلقة بالهند الأول والثاني في جدول أعمالنا ، أى : وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وحظر التجارب النووية • وقد تركز الاهتمام في واقع الأمر على هاتين المسألتين بالذات على مدى الدورة الاستثنائية الثانية التي اختتمت منذ اسابيع قليلة فقط •

لقد عقدت الدورة الاستثنائية في ظروف دولية عسيرة ومشيرة للقلق بصفة خاصة ، وفي فترة اعتبرت وثبت كذلك انها غير مؤاتية لهذا لجهود تتهدف الى الحد من سباق التسلح والى تشجيع نزع السلاح الحقيقي • ومع ذلك فقد ذهب الوفد الهنغارى على غرار الأغلبية الكبرى للدول الأعضاء

الى الدورة الاستثنائية وهو مصمم تماما على ألا يألو جهدا للاسهام في ازالة التهديد بوقوع كارثة نووية ، وفي وقف سباق التسلح ، ولا سيما من حيث الجوانب النووية ، وفي دعم تدابير ملموسة لنزع السلاح .

وأعربت الدورة الاستثنائية بوضوح ، وان لم تتمكن من التوصل الى استنتاجات وتوصيات محددة ، عن " شدة انشغال الهال بحظر نشوب حرب ولا سيما حرب نووية " وأعلنت بلا غموض ان منع كارثة نووية " سيظل أشد مهام يومنا الحاضر خطورة والحاحا " .

ان شعوب البلدان مثل بلدى ، التي طانت من الأهوال والدمار في حربين عالميتين والتي تعيش في ظل تكديس لم يسبق له مثيل لأسلحة التدمير الشامل ، قد ادركت تماما انها اذا ما ارادت البقاء على الحياة ، واذا ما ارادت ان تعيش في مناخ يسوده السلم والأمن ، فيتوجب منع نشوب حرب نووية كما يجب وضع نهاية لسباق التسلح النووى .

أمام هذه الخلفية تناول الوفد الهنغارى مع وفود الأظبية الساحقة للدول الأعضاء المسائل الأساسية للدورة الاستثنائية الثانية . وقبالة هذه الخلفية ساند ممثلو المنظمات غير الحكومية والحركة العالمية النطاق للرأى العام ، بطريقة لم يسبق لها مثيل ، الجهود التي بذلتها تلك الوفود . وأمام هذه الخلفية رحب الجميع بالتعهد الرسمى للاتحاد السوفياتى فيما يتعلق بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية ، وحثوا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على التعهد بالتزامات مماثلة ، أى العمل وفقا للمسؤولية الخاصة التي يجب أن تتحملها من أجل مستقبل البشرية .

ان الوفد الهنغارى لعلى اقتناع تام بأن اضطلاع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذا الالتزام ، من شأنه ان يقلل الى حد كبير من خطر نشوب حرب نووية ، وأن يعزز الثقة فيما بين تلك الدول ، وكذلك ثقة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيها ، ومن شأنه ايضا ان يكون في الواقع بمثابة حظر لاستعمال الأسلحة النووية . وقد يخلق مثل هذا التطور في الأحداث الجو الازم لاتخاذ خطوات أخرى نحو تخفيض الأسلحة النووية والقضاء عليها .

ان العدد الكبير من البيانات التي أدلى بها خلال الجلسات الأربع الأولى من هذه الدورة قد اقنع وفدى بأن أظبية أولئك الذين يجلسون حول هذه الطاولة على استعداد ورضى لبدء مفاوضات مجدبة بشأن مسائل ذات أولوية عليا مثل منع وقوع حرب نووية ، بالاضافة الى جوانب مختلفة من نزع السلاح النووى . اننا نرحب بهادرة الاستعداد هذه ، ونحن على أهبة الاستعداد للاشتراك بنشاط في هذه المفاوضات . وأود في هذه المناسبة ان أعرب عن ارتياح وفدى لورقة العمل - الوثيقة CD/309 - التي قدمتها الهدد في الجلسة السابقة ، فيما يتعلق بمشروع ولاية لفريق عامل مخصص من المقرر ان ينشأ وفقا للبند ٢ من جدول أعمالنا . ان الوفد الهنغارى اذ كان ولا يزال يؤيد انشاء مثل هذا الفريق العامل منذ سنوات عديدة ، ليرحب بهذه المبادرة الجديدة . وينضم وفدى الى عدد كبير من أعضاء هذه اللجنة ليرجوكم با سيادة الرئيس، الشروع فوراً في احراء مشاورات مستعجلة حول ذلك الاقتراح . كذلك فمن الممكن ان تعقد اللجنة دون ابطاء جلسات غير رسمية بشأن الموضوع ذاته .

لقد اعربت الأسرة العالمية للدول ، بما فيها شعوب بلادنا ، عن سخطها لأن مفاوضات نزع السلاح لم تسفر عن أى نتائج ملموسة في السنوات الماضية ، ويزداد النقد والتوقعات ،

وأصبحت مسؤولية لجنة نزع السلاح ككل ومسؤولية اعضائها ، أكبر منها في أي وقت مضى • وفي الدورة الاستثنائية تحدى بعض الوفود بعناد رغبة وتصميم الأغلبية العظمى بل للجماهير الشعبية في بلادها ، كما سدت الطريق بعناد في سبيل أي جهد يستهدف التوصل الى اتفاق بشأن اشد قضايا الساعة اهمية • وأصبح الضغط الآن مسلطاً على هذه اللجنة ، وهو يتصاعد على نحو واضح • فإذا أردنا أن نتفادى التعرض للانتقاد والادانة على الصعيد العالمي لفشلنا في العمل وفقاً لمهمتنا ، يجب علينا الشروع في مفاوضات ملموسة بشأن المسائل ذات الأولوية فسي جدول أعمالنا • ويمثل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي أحد هذه المواضيع ذات الأولوية ، كما حاولت ان اشير اليه على التو • والموضوع الآخر من هذا القبيل ، الذي هو في الواقع أول بند في جدول أعمالنا هو حظر التجارب النووية •

ان الحظر العام والكامل لجميع تجارب الأسلحة النووية مهمة لا تحتل التأخير على الإطلاق • وهو عبارة عن مشكلة كان من المفروض إيجاد حل لها منذ فترة طويلة • وقد أمر رب رئيس الوفد الهنغاري في بيانه الذي أدلى به في الدورة الاستثنائية عن شيء من التفاؤل وكثير من الآمال عندما قال الآتي :

" ما يبعث على التفاؤل ان نلاحظ في هذا الصدد القرار الذي اعدته لجنة نزع السلاح في نيسان / ابريل الماضي في جنيف ، بأن يشرح فريق عامل قريباً في دراسة هذا الموضوع • وسنبدل كل ما في وسعنا لضمان مساهمة الفريق العامل في وقف كافة التجارب بالأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن " • (A/S-12/PV.9 و P.31) •

ويرحب الوفد الهنغاري بالقرار الذي اتخذته اللجنة في الجلسة الأخيرة ، وبهنيئ السفير كورت ليد غارد من السويد ، رئيس الفريق العامل المخصص للبند ١ • وبوسعنا ان نؤكد له دعمنا وتعاوننا التامين •

وفي شهر نيسان / ابريل تصرف وفد ي بروح من التعاون والتراضي عندما انضم الى توافق الآراء بشأن ولاية ذلك الفريق العامل • وقد اعتبرنا ، ومازلنا نعتبر صبغة الحل الوسط كأساس يمكن ، بل يجب ان تنطلق منها الأعمال الملموسة في سبيل التفاوض بشأن معاهدة حظر عام وكامل لتجارب الأسلحة النووية • ونؤيد تماماً تفسير السفير هرذر من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، للحكم الخاص بطك الولاية ، في البيان الذي أدلى به في ٢١ نيسان / ابريل ، وسشارك الوفد الهنغاري في أنشطة الفريق العامل طبقاً لذلك التفسير • وبوافق وفد ي تماماً على الآراء الستة اعرّب عنها زميلي من الجمهورية الديمقراطية الألمانية الذي تقدمني ، بصدق اعطال الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية •

وهي الوفد الهنغاري في اطار البند ١ من جدول الأعمال ، حاجة للاعراب عن اسفه واستيائه ازاء موقف كل من الصين وفرنسا اللتين قررتا عدم الاشتراك في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية • وأملنا الشديد ألا يدوم موقفهما السلبي لفترة طويلة •

أما الاحبار المعلقة فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة بشأن تجريب الأسلحة النووية، ورفض حكومة الولايات المتحدة السافر لاستئناف المحادثات الثلاثية بخصوص حظر التجارب الشامل، فقد كانت بمثابة صفة في وجه جميع أولئك الذين يتلغفون لهدم المفاوضات بشأن تلك المسألة ذات الأولوية العليا • واحتمال قيام الولايات المتحدة حتى بزيادة حجم الأسلحة المحرمة ،

كما أشار الى ذلك مؤخرا احد كبار المسؤولين في واشنطن ، سبب وجيه للاهتمام والقلق ، ليس لدى أعضاء هذه اللجنة فحسب بل لدى البشرية جمعاء .

ان الوفد الهنغاري ينتظر كذلك بطهف بياننا مفصلا وغير مبهم من الوفد الامريكسي ، بوضوح فيه نوايا حكومته في ذلك الموضوع الهام جدا .

ثمة مع ذلك نقطة أخرى أود أن اعالجها اليوم . لقد رحب الوفد الهنغاري خلال دورة الربيع للجنة ، باعتماد ولاية جديدة للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية تسمح له بتعجيل صياغة اتفاقية لحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية ، وتدمير هذه الأسلحة . ونرى أنه من الضروري ، كما أكدنا على ذلك ايضا في الدورة الاستثنائية ، أن تهذل جهود جديدة لوضع هذه الاتفاقية وابعادها في وقت مبكر . ومن الواجب أن نأخذ في الاعتبار أن بعض المقررات المتعلقة بصنع وبيع نوع جديد من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الغربية وهي الأسلحة الشطرنج ستعطي على الأرجح اندفاعا جديدة لسباق التسلح . لذلك هناك ما يسوغ وبلح بصفة خاصة على مطالبة جميع الدول الأعضاء بالاسهام بنشاط في الأعمال الجارية في اللجنة منذ ٢٠ تموز/ يوليه في ظل الرئاسة القديرة والنشطة للسفير سوجكا من بولندا .

وأفضل مثال على هذه المساهمة النشطة هو " الأحكام الأساسية " لاتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية قدمها الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية ، وادرجت ايضا هنا بوصفها الوثيقة CD/294 . وفي امكان تلك الوثيقة ، وقد حظيت بتأييد ساحق من الوفود ، ان تعطى زخما كبيرا لمفاوضات جديدة ومعجلة بشأن مشروع اتفاقية ، بشرط ان تهدي جهات اخرى استعدادا ماتنلا .

وهي الوفد الهنغاري ان الفريق العامل قد احرز تقدما كبيرا في مداولاته . ويجب ألا ننسى هنا ذكر النشاط المفيد الذي يقوم به خبراء الأسلحة الكيميائية - ويكفي هذا التقدم على الأقل لوضع مشروع نص مركب لاتفاقية . ان النص المركب ، اذ يتضمن أحكاما تم الاتفاق عليها من قبل ، بالاضافة الى نصوص يهتد بها للأحكام التي قد يتعذر التوصل الى اتفاق بشأنها في الفترة القصيرة المتأخرة لنا الآن ، قد يسمح لنا ، بل للجمعية العامة ايضا في دورتها المقبلة ، بتقييم التقدم الذي تم تحقيقه ومن شأنه ان يكون حينئذ كأساس مفيد لمفاوضاتنا في العام القادم .

ولا يسعني أن اختتم هذا البيان دون ان اعرب بقوة عن القلق العميق والاستياء الحق لحكومتنا وللرأي العام في هنغاريا ازاء العدوان الاسرائيلي الوحشي على لبنان والشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة بأكملها . لقد قمنا بادانة ذلك الهجوم الابهادي والدوافع الامبريالية الكامنة خلفه ادانة شديدة ، ونواصل المطالبة بالانسحاب الفوري لجميع القوات الاسرائيلية من لبنان والأراضي المحتلة الأخرى .

الرئيس : أشكر ممثل هنغاريا لبيانه وللعبارات الرقيقة التي وجهها للرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن الى ممثل الصين العوقر ، سعادة الوزير تيان جين .

السيد تيان جين (الصين) : السيد الرئيس ، أود اليوم ان اتناول باسهاب مسألة حظر الأسلحة الكيميائية . لقد كان لهذه المسألة في جميع الأوقات مكان هام في أعمال لجنة نزع السلاح وقد استرعت بصفة خاصة اهتمام الناس . ويرجع سبب ذلك من جهة الرئيس ان شعوب العالم تهتم مثل هذه الأسلحة اللا انسانية ومن جهة أخرى الى أن خطر نشوب حرب

كيميائية يزداد باستمرار • فان احدى الدول العظمى وقد وجهت اليها اتهامات باستعمال الأسلحة الكيميائية ، ترفض أى تحقيق دولي ، بينما تتهمك الدول العظمى الأخرى ، دون اکتراث بالمعارضة داخل البلد وخارجه ، بتجديد ترسانتها من الأسلحة الكيميائية باضافة الأسلحة الكيميائية الشطرية • فالطرف الذى أحرز تفوقا في قدرته على الحرب الكيميائية يحاول أن يحتفظ به ، بينما يحاول الطرف الخاسر ان يستعيد ما خسر من تفوقه • وذلك يتنافس الطرفان فيما بينهما لزيادة اسلحتهم الكيميائية • وهذه الحقائق بالاضافة الى ما بدا للعيان في بعض النزاعات المحلية منذ الحرب العالمية الثانية ، من شأنها أن تذكرنا بأنه يجب ألا نفتخر لدينا اليقظة تجاه العواقب الخطيرة التي تترتب على استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية • وتقع على فاتق لجنة نزع السلاح مسؤولية القضاء على هذا التهديد العرعب والتوصل الى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن عقد اتفاقية حظر كامل للأسلحة الكيميائية وتدمير تام لهذه الأسلحة •

ولقد سجلنا بعض التقدم بعد بذل الجهود لسنوات عديدة • ان تغاني ومهارة الرؤساء المتعاقبين للفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، وما ابداه ممثلون عديدون من حسن النية وروح التعاون ، فضلا عن الجهود التي بذلها الخبراء - كل هذه الأمور قد مكنتنا من الدخول في مرحلة جديدة لوضع الأحكام لاتفاقية مقبلة • وفي هذا الصدد فان الوثيقة CD/CW/WP.33 التي قدمت في نهاية دورة الربيع ستساعدنا في مفاوضاتنا المقبلة •

وأود الآن ان اقدم بعض الملاحظات بشأن المسائل التالية :

١- نطاق الحظر

لقد اصررنا دائما على ان استعمال الأسلحة الكيميائية ينبغي ادخاله ضمن نطاق الحظر في اتفاقية مقبلة ، وقد اكدنا على موقفنا مرات عديدة سواء في الجلسات العامة أو في جلسات الفريق العامل • كما قمنا مع أربعة وفود أخرى في دورة الربيع بتقديم نص يديل بشأن هذه المسألة • وفي المناقشات التي أجريت منذ ٢٠ تموز/ يوليه اصبحت لهذه المسألة أهمية متزايدة • وأود هنا ان اعرب عن شكرنا الى ممثل رومانيا على ما قدمه من عمل مفيد كمنسق لفريق التشاور بشأن مسألة " نطاق الحظر " • فقد زودنا بقائمة للحلول الممكنة لهذه المسألة والتي ستسهل مناقشاتنا المقبلة •

٢- الاعلان

يمثل الاعلان احد العناصر الرئيسية للاتفاقية المقبلة ، وينبغي أن تتضمن احكامه بنودا مفصلة ودقيقة ، والا فلا يمكن ضمان فعالية الاتفاقية • وأود ان أشير في هذا الصدد الى ما ذكر في المرفق الثاني من الوثيقة CD/CW/WP.33 بأن محتويات الاعلانات ينبغي ان تتضمن ذكر طاقة مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ومواقعها • ونعتقد ان ذلك أمر ضروري جدا • وفي رأينا كذلك ان مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية المشار اليها هنا ينبغي ان تشمل في آن واحد على المصانع المنشأة خصيصا لانتاج الاسلحة الكيميائية فحسب ، وكذلك المرافق المتخصصة المنضمة الى مؤسسات كيميائية أخرى (كورشة اسلحة كيميائية منشأة ضمن مؤسسة مدنية للصناعة الكيميائية) •

لقد قدم الوفد السوفياتي مؤخرا " الأحكام الأساسية " لاتفاقية خاصة بحظر الأسلحة الكيميائية * وسنقوم بجراء مزيد من الدراسة لها وتحتوى الوثيقة السوفياتية على أحكام تتعلق بالاعلانات وبتدابير بناء الثقة * وبموجب تلك الأحكام يجوز لبلد أن يبرجأ اعلانه للمجتمع الدولي عن موقع مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية حتى سبع سنوات من تاريخ انضمامه الى الاتفاقية * اننا نجد صعوبة في تفهم الأسباب لمثل هذا التأجيل المطول ، اذ نرى ان انضمام دولة الى اتفاقية يعني انها على استعداد للوفاء بالالتزامات التي تنص عليها الاتفاقية ، وبناء على ذلك فان موقع مرافق الانتاج التي سيتم ازالتها ينبغي ألا يبقى سرا لهذه الفترة الطويلة من الزمن ، والا فسيتناقض ذلك مع المقصد من تدابير بناء الثقة *

٣- التحقيق

التحقيق عنصر رئيسي آخر في معاهدة مقبلة * فالتحقيق الدقيق الفعال من شأنه أن يكون ضمانا هاما بأن الاتفاقية لن تصبح مجرد قصاصة من الورق * وفي هذا الصدد يكفي الاشارة الى الدروس التاريخية المستخلصة من بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ * فلأن البروتوكول يفقر الى الأحكام اللازمة للتحقق ، فقد تعذر بالطبع على مدى السنوات ال ٥٠ الأخيرة منذ التوقيع على البروتوكول ، اجراء اى تحقيق دولي عادل في الشكاوى التي تتعلق باستعمال الأسلحة الكيميائية بما في ذلك الشكاوى والتقارير المتعلقة بحرب كيميائية في افغانستان وجنوب شرقي آسيا فسي السنوات الأخيرة * ولا يمكن مثل هذا الوضع الا ان ينال من حجية البروتوكول *

ومن أجل هذا ، نرى انه ينبغي التشديد على التحقق الدولي ، ولا سيما على ضرورة اجراء تفتيش موقعي * والواقع أن عددا كبيرا من الدول قامت بتقديم مقترحات بناءة * وتتضمن الوثيقة CD/CW/WP.33 أيضا عددا من الأحكام المتأخرة * بيد انها لا تخلو من عيوب جليلة ، فلم ينص فيها مثلا على اجراء تحقيق موقعي بخصوص الشكاوى او التقارير المتعلقة باستعمال الأسلحة الكيميائية * اننا نعتقد انه لا بد من ادراج مثل هذا الحكم اذا أردنا ان نحاول وضع اتفاقية جديدة بثقة المجتمع الدولي *

لقد لاحظنا ان الاتحاد السوفياتي اذ قام بتقديم " الأحكام الأساسية " قد قبل مبدأ التفتيش الموقعي * وهناك اشارة في " الأحكام الأساسية " الى امكانية اجراء تفتيش موقعي في حالتين * وأدلى بعض الممثلين بتعليقاتهم على هذا الموضوع * وكما ذكرت من قبل فاننا سنقوم بمزيد من الدراسة للاقتراح السوفياتي * ولكنني أود ان ادلي بملاحظة تمهيدية ، فاننا نرى ان ضمان فعالية الاتفاقية يتطلب المزيد من عمليات التفتيش الموقعي ، كالتفتيش الموقعي على ازالة مرافق الانتاج وعلى مزارع استعمال الأسلحة الكيميائية ، الخ *

لقد تبنى رئيس الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية منذ بداية دورة الصيف نهجا مرنا ، اذ أنشأ عددا من افرقة التشاور غير الرسمية للاشتراك في مشاورات مكثفة حول بعض المسائل الهامة المتعلقة باتفاقية مقبلة * واننا لنرحب بهذا المحاولة المفيدة * ونأمل ايضا ان التشاور سيجرى على أساس النتائج التي تم تحقيقها بالفعل والتي تتجلى في الوثيقة CD/CW/WP.33 *

ان الشعب الصيني قد عانى ايضا اثناء الحرب العالمية الثانية من أضرار الأسلحة الكيميائية * ولكي يتم القضاء الى الابد على خطر نشوب حرب كيميائية ، يأمل الوفد الصيني

بصدق ان يكون في الامكان عقد اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والتدمير التام لهذه الأسلحة ، في أقرب وقت ممكن • وتحقيقا لهذا الهدف ، نتعهد بأن نبذل جهودا متضافرة مع جهود الوفود الأخرى •

السيد ستيلي (استراليا) : السيد الرئيس ، لقد طلبت الكلمة اليوم لأبين رد فعلنا ازاء الاعلان الذي أدلى به وفدا فرنسا والصين بأنهما لن يشتركا في أعمال الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية •

لقد أكدت استراليا على مدى سنوات عديدة في مفاوضات نزع السلاح على الطابع الأولوى لمعاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، كما انها أدت بصورة ثابتة دورا نشطا في المحافل الدولية حول هذه المسألة • وقد اعتقدنا دائما ان مثل هذا الحظر ينبغي ان يكون شاملا بصورة حقيقية وان يحظر كافة التجارب النووية في جميع البيئات وفي جميع الأوقات • ان الحظر الشامل للتجارب يجب ان يكون بحكم تعريفه قادرا على اجتذاب انضمام عالمي اليه • ونحي عن القول أن احتمالات تحقيق ذلك تكون اكبر بكثير لو اشتركت جميع الدول التي تقوم بتجارب نووية ، منذ البداية في أعمال وضع الاتفاقية • ولئن يكن يصح القول بأن الفريق العامل الذي أنشأته هذه اللجنة ليس مخولا حاليا بالشرع في مفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب ، الا ان الفرصة متاحة له ليقدم مساهمة لتحقيق هذه الغاية • والواقع ان كون الفريق العامل لا يملك ولاية للتفاوض سبب عدم الى عدم استكاف أي وفد عن المشاركة •

ولا يسع استراليا الا ان تشعر بالأسف وخيبة الأمل لأن دولتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية قد وحدتا ان من الأسباب لهما الا تشتركا في هذا المعنى • كما ان الجمهور الاسترالي يساوره القلق منذ فترة طويلة ازاء التجريب النووي المستمر ، ولا سيما في منطقتنا • ولن يكون من السهل للحكومة الاسترالية ان تقوم بمهمة تحليل قيام دولتين تربطهما باستراليا علاقات متوازنة ، برفض الاشتراك في مناقشات تهدف في نهاية المطاف الى وقف هذا التجريب • وتأمل استراليا ان تعيد كل من فرنسا والصين النظر في موقفيهما وان تستأنفا في وقت قريب شغل مكانهما الحقيقي في الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية •

وتأمل استراليا ايضا ان تستأنف المفاوضات بين الدول الثلاث الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن •

الرئيس : أشكر ممثل استراليا على بيانه ، وطبقا للقرار الذي اتخذته اللجنة في جلستها العامة ١٥٧ ، أعطي الكلمة الآن الى ممثل النرويج العوقر ، سعادة السفير فايرين •

السيد فايرين (النرويج) : السيد الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن اشكركم لترحيبكم الاستهلاكي الرقيق وأن اهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آب / أغسطس • ونظرا للتعاون الوثيق القائم بين كنيها والنرويج بسري جدا ان اخاطب اللجنة وهي برؤاستكم • وأود كذلك بصفة شخصية ان اشير الى التعاون الوثيق الذي كان بيننا في مؤتمرات سابقة اسهمت في أعمالها دائما اسهاما كبيرا •

ويجب ان تكون للدورة الحالية للجنة نزع السلاح بالضرورة اهمية اضافية ذلك انها تتعقد مباشرة بعد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • ان الحكومة النرويجية ، على غرار الحكومات الأخرى ، لتشارك في الشعور بخيبة الأمل بعد فشل

الدورة الاستثنائية الثانية في اعتماد وثائق أكثر موضوعية وأبعد مدى ، فهي لم تحقق ما كنا نرجوه • ولكنه من ناحية أخرى ، لم تعتمد الدورة الاستثنائية الثانية عتًا • ولا بد للتحليل المتزن من أن يأخذ في الحسبان عددا من الاعتبارات •

أولا ، لقد اتاحت الدورة الاستثنائية الثانية فرصة جديدة لأعضاء الأمم المتحدة كافة بصورة مفصلة ومتعمقة ليطرقوا المسائل الشاملة المتعلقة بالحد من الأسلحة ونتج السلاح • ان معالجة أمور الأسلحة في طائفة المعاصر هي بلا شك مسألة تستحق اهتمام هذه الهيئة العالمية بطريقة لا يمكن ان تتم الا من خلال دورة استثنائية •

ثانيا ، قامت الدورة الاستثنائية الثانية باستعراض ناحية تنفيذ القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية الأولى ، أو عدم تنفيذها • حيث أنه لم يتم التوصل الى نتيجة اجماعية في هذا الصدد ، فقد اكدت الدورة من جديد الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى • ومن الضروري التشديد على أن الالتزامات التي تم الاضطلاع بها حينئذ ما زالت سارية المفعول ، بما فيها برنامج العمل •

ثالثا ، ينبغي الاعتراف بأنه تم تقديم عدد من الأفكار والمقترحات خلال الدورة الاستثنائية الثانية • وبقدر ما ستسهل هذه الاسهامات المفاوضات في سبيل تحقيق اتفاقات متوازنة يمكن التحقق منها ، فانه يمكن القول ان الدورة كانت قيمة •

على انه ينبغي ألا تستخف بالمشاكل التي قد تنشأ عن احتمال قيام قطاعات واسعة من الرأي العام ، وقد خاب أملها وظننها لعدم اسفار الدورة الاستثنائية الثانية عن نتائج ملموسة ، بالتشكك على نحو متزايد في جميع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف ، وبالعراق عنها • لقد أبرزت الاجازات المحدودة للدورة الاستثنائية الدور الحيوي للجنة نزع السلاح باعتبارها هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح • ومن هذا المنظر ، فإن مسألة استعادة ثقة الجمهور في كل ما تتطوى عليه عملية التفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح ، هي ايضا في خطر • وهنا يبدو لنا ان المفاوضات المتعددة الأطراف ، من حيث انتاجها اتفاقات ذات أهمية من الناحية العسكرية ، اصبحت تزداد أهمية اكثر من أي وقت مضى • وهناك حاجة ملحة لتعجيل هذه العملية الآن • وبهذه الروح بنوى وفدى اليوم ان يقدم ورقتي عمل نأمل أنهما قد تشكلان اسهاما متواضعا في هذه العملية •

وما زالت هناك أعمال متابعة هامة يجب ان تقوم بها كل من لجنة نزع السلاح والجمعية العامة نتيجة للدورة الاستثنائية الثانية • وفي نيتنا ان نشترك بقدر الامكان بنشاط في عملية المتابعة هذه •

ومازلنا نعلق أهمية على البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وبسرنا ان نرى الفريق العامل المخصص لبرنامج شامل لنزع السلاح ، قد انشئ من جديد برئاسة السفير فارثيا روبرتز • وتتوى الترويج الاشتراك في هذا الفريق العامل لنزع السلاح حين يستأنف أعماله في ١٩٨٣ •

وبالاضافة الى متابعة مقترحات بلدان أوروبا الشمالية في محالات نزع السلاح والتتبع وفي سياسات عدم الانتشار ، تود الترويج ان ترى لجنة نزع السلاح والجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين وقد عالتا عددا من المسائل في المحال المؤسسي • كذلك ، فاني أستعرض انتباه أعضاء اللجنة الى مقترحاتنا الخاصة فيما يتعلق بلجنة نزع السلاح ، ومعهد الأمم المتحدة

لبحوث نزع السلاح ، والمجلس الاستشاري المعني بدراسات نزع السلاح • أما بخصوص لجنة نزع السلاح ، فإن حكومتى تأمل أن اللجنة ستتمكن من تقديم توصية اجماعية إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، وفيما يتعلق بتوسيع عضوية اللجنة بما يتسق مع ضرورة زيادة فعاليتها • ولقد شعر وفدى بالارتياح إذ لاحظ أن الاقتراحات في هذا الصدد قد حظيت بتأييد واسع خلال الدورة الاستثنائية الثانية • إن موضوع جلسة هذا الصباح ، وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، إنما هو بند له أولوية في جدول أعمال لجنة نزع السلاح •

ومن المؤكد أن اللجنة بهما ان تفضي المعادلات الثنائية التي استهلكت في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى والاستراتيجية إلى نتائج يمكن أن تسهل نزع السلاح النووي • أما بخصوص البند الآخر ذي الأولوية ، وهو معاهدة حظر تجارب شامل ، فقد رحبت الحكومة النرويجية بالقرار الذي اتخذ في نهاية الجسز الأول من دورة ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح ، بإنشاء فريق عامل مخصص يقدم من خلال دراسة موضوعية ، بمناقشة وتحديد المسائل المتعلقة بالتحقق والامثال بهدف تحقيق المزيد من التقدم نحو حظر للتجارب النووية • وبسرنا ان السفير ليدقارد الممثل الموقر من السويد قد انتخب رئيسا لهذا الفريق العامل الهام •

وقد اشتركت النرويج في فريق الخبراء العلميين المخصص منذ انشائه عام ١٩٧٦ للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية السيزمية • والمشاركون النرويجيون هم علماء في صنفية مجالات الاهتزازات النرويجية (نورسار) • ويلاحظ ان احد العلماء النرويجيين من نورسار يقوم بوظيفة الأمين العلمي للفريق المخصص • وهناك عالم نرويجي آخر يقوم بوظيفة منسق مساعد في فريق الدراسة المعني بالأشكال والاجراءات لتبادل البيانات من مستوى ٢ •

وأجرى علماء النرويج خلال السنوات الـ ١٠ الماضية دراسات واسعة وأتموا مشاريع بحوث واسعة النطاق تتعلق بمشكلة كشف التفجيرات النووية الجوفية وتحديد مكانها وتعيين تصرفها • وقد اشترك خبراء من بلدان عديدة في أنشطة البحث لدى " نورسار " • وأفضى ذلك إلى تحسين طرق تمييز الاشارات التي تولد ما التفجيرات عن تلك التي تولد ما الزلازل • وبالإضافة إلى ذلك تنشر " نورسار " نشرة شهرية عن الاهتزازات توجع في أكثر من ٢٠ بلدا •

واقترح الفريق تحت الرئاسة القديرة للدكتور أريكسون من السويد انشاء شبكة عالمية لرصد الاهتزازات لتساعد على التحقق من الامثال لمعاهدة محتملة لحظر التجارب الشامل • ويواصل الفريق المخصص أعماله إذ يضع التفاصيل للطريقة التي ينبغي بها إدارة مثل هذه الشبكة العالمية • وتتمثل إحدى المشاكل ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد في كيفية إمكان تحقيق تبادل سريع يمكن الاعتماد عليه لكميات هائلة مما ستراكم من البيانات الاهتزازية • وفي السنوات التي مضت منذ أن اقترح الفريق المخصص الأول شبكة عالمية (عام ١٩٧٨ في الوثيقة CDD/558) ، حدثت تطورات تكنولوجية سريعة فيما يتعلق بتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ونقل البيانات • ومهد ذلك السبيل لا مكانيات جديدة لتحسين فعالية التبادل العالمي للبيانات ، وترى النرويج انه من المهم ان يستفيد الفريق المخصص من هذا الوضع الجديد •

وتم استحداث جهاز حاسب الكتروني منخفض التكاليف للتبادل الدولي السريع للبيانات
الاهتزازية كاسهام من النرويج في اعمال الفريق • ومن المقدر ان يصلح الجهاز كنموذج أولي
يمكن زيادة تطوره ليتركب في المستقبل في اى محطة في الشبكة الاهتزازية العالمية •

وبشرفني في هذا الصدد ان اقدم ورقة عمل النرويج المتضمنة في الوثيقة CD/310 بشأن
نظام أولي للتبادل الدولي للبيانات الاهتزازية في اطار معاهدة لحظر التجارب الشامل • وقد
قام علماء في صفيقة مسجلات الاهتزازات النرويجية (نورسار) باستحداث هذا النموذج الأولي
كنتيجة لمشروع بحثي شرع فيه عام ١٩٨٠ برعاية وزارة الخارجية النرويجية • وسيعرض ممثلو
" نورسار " بعد ظهر اليوم الطريقة التي يحمل بها هذا الجهاز •

انا نأمل ان هذا الاسهام الوطني سيفيد في الدراسات العقيلة التي سيقوم بها فريق
خبراء الاهتزازات ، وفي المفاوضات التي تجرى ضمن الفريق العامل المعني بحظر التجارب النووية
والذي سيركز جهوده في المرحلة الأولى في مسألة التحقق •

والحكومة النرويجية على استعداد ، كما اشرنا الى ذلك من قبل ، لتوفير خدمات
نورسار كمحطة رصد ضمن نظام عالمي للتحقق من الاهتزازات • وسيواصل النرويج اذ يضع ذلك في
اعتباره ، الاشتراك بنشاط في فريق خبراء الاهتزازات • وسوف نشترك كذلك كمراقبين في الفريق
العامل المعني بحظر التجارب النووية •

ووفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لنتج السلاح ، وعدد من القرارات التي
اعتمدها الجمعية العامة في دوراتها العادية ، سيحترق عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية
من اشد المهام الحاحا في المفاوضات المتعددة الأطراف لنتج السلاح • وقد رحبت النرويج
بالقرار الذي اتخذ في مستهل هذا العام بشأن تنقيح ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة
الكيميائية • ان المفاوضات التي تستند الى الوثيقة CD/CW/WP.33 والتي تعقد تحت القيادة
النشيطة للسفير سويكا ، تدخل الآن في مرحلة جديدة تستهدف التوصل الى حلول وسط بشأن
المسائل المتعلقة الأساسية • وفي هذا الصدد ، درست النرويج باهتمام المقترحات المتعلقة
بالتحقق والمتضمنة في الأحكام الأساسية لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، وهي الأحكام التي
قدمها وزير خارجية الاتحاد السوفياتي اثناء الدورة الاستثنائية الثانية •

وفي رأى الحكومة النرويجية ان حظر الأسلحة الكيميائية هو من أهم المسائل في جدول
الأعمال الدولي لنتج السلاح •

وبشرفني أن أقدم اليوم الوثيقة CD/311 ، وهي ورقة عمل نرويجية بشأن التحقق في
اتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية • وتستند ورقة العمل الى برنامج للأبحاث معني بأخذ عينات
لعناصر حرب كيميائية وتحليلها في ظروف شتوية • وقد شرع في هذا البرنامج البحثي الذي ترماه
ايضا وزارة الخارجية ، عام ١٩٨١ باعتباره اسهاما نرويجيا في أعمال لجنة نتج السلاح • وتتضمن
ورقة العمل موجزا للتقرير البحثي • أما التقرير الكامل فهو مرفق بالنص الانكليزي لورقة العمل •

وتصف ورقة العمل نتائج تحارب ميدانية انصبت على أخذ عينات من العوامل البالعة
السامة للأعصاب وعوامل غاز الخردل وتحليلها في ظروف شتوية • وقد أجريت التجارب الميدانية
لتحنب الظروف المصنعة المهياة في مختبر • وتركت العينات في الطبيعة وفي الظروف الجوية
التي كانت سائدة مثل تغير درجات الحرارة والريح والرطوبة النسبية ، وكل هذه الأمور من الصعب
محاكاتها في مختبر •

ودرسنا في إطار برنامج الأبحاث العناصر المختلفة التي تحدد فقدان العوامل الكيميائية لكي نقيم احتمال الخلوصل إلى استنتاجات سلبية أو إيجابية • كما بحثنا اختراق العوامل الكيميائية للثلج وانتشارها فيه ، وهاتان مشكلتان في غاية الأهمية لاجراءات اخذ العينات • ونظرنا بالإضافة إلى ذلك في مشكلة نقل العينات من الميدان إلى مختبر معترف به دولياً • وبينت التجارب الميدانية انه من الممكن تعيين نوع العوامل الكيميائية بتحليل عينات من الثلج تؤخذ خلال أسبوعين وفي بعض الحالات بعد أكثر من أربعة أسابيع من تاريخ الاستخدام المحتمل • ويمكن التحقق من العوامل العشرة للأعصاب مثل "Vx" و "Soman" في فترة زمنية أكبر مما هو الحال بالنسبة للعاملين "Sarin" و "Tabun" •

وفي الجزء الأخير من ورقة العمل قدّمنا بعض الملاحظات الختامية بشأن اللجنة الاستشارية المزمع انشاؤها ضمن إطار الاتفاقية •

وينبغي أن يسمح للجنة باجراء تحقيقات موقعية لكي تفي بمسؤولياتها • وفي رأينا ينبغي أن تنشئ اللجنة وحدة من الخبراء الدوليين ذوي الكفاءة العالية يمكن ان يختار منهم في كل حالة فريق خبراء متعدد الأطراف •

وينبغي للجنة ان تعتد في أقرب فرصة بعد انشاؤها اجراءات تحقق ذات درجة كافية من العروة لتأخذ في الحسبان أي إنجاز علمي جديد • ومن الضروري ان يؤخذ العنصر الزمني في الحسبان عند وضع الاجراءات الخاصة بالتحقيق الموقعي •

اننا ننوي في المرحلة الثانية لبرنامج الأبحاث النرويجي التي ستطبق في شتاء عام ١٩٨٣ دراسة المشاكل المتعلقة بتخزين العينات حتى يمكن تحليلها في مختبر معترف به دولياً • وسندرس كذلك سلوك العوامل الأخرى كالمهيجات والسوابق • وستكرس الجهود أيضاً لمكانية استخدام ما ينتج عن تحليل العوامل الكيميائية في ظروف شتوية كدليل اضافي لتعرفها، إذ ان ذلك قد يوسع إلى حد كبير إمكانية التوصل إلى استنتاجات ثابتة بعد فترة طويلة من الاستخدام المحتمل •

الرئيس: اشكر ممثل النرويج لبيانه وللعبارات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة •

وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم • هل يرغب أي ممثل آخر في أخذ الكلمة ؟

وكما تعلم هذه اللجنة فقد تم تقديم عدة مقترحات بخصوص البند ٢ من جدول أعمالنا • وفي جدولنا الزمني لهذا الأسبوع ، تركنا المجال مفتوحاً لاحتمال عقد جلسة غير رسمية يوم الخميس القادم في ١٩ آب/ أغسطس، بعد الظهر • وأجرينا بالفعل مشاورة غير رسمية شاملة لجميع هذه المسائل • وما يتبقى لنا الآن هو عقد جلسة غير رسمية في هذه القاعة وفقاً للعادة المستقرة • وأقترح ان نعقد جلسة غير رسمية في ١٩ آب/ أغسطس، في الساعة ١٥/٣٠ للنظر في تلك المقترحات ، أي تلك التي قدمها كل من مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/180 ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في الوثيقة CD/259 ، ومجموعة البلدان الاشتراكية في الوثيقة CD/219 ، والهند في الوثيقة CD/309 • وقد تكون هناك أيضاً بعض المقترحات الأخرى • وقد يتسنى لنا كذلك مواصلة تبادل الآراء بشأن الوثيقة CD/272 التي قدمتها منغوليا بمقتضى البند ٧ من جدول الأعمال ، أي منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

• وإذا لم يكن هناك أي اقتراح آخر، فسوف نتصرف على هذا النحو

وقد تقرر ذلك

الرئيس: أود أن أخبر اللجنة بأنني طلبت إلى الأمانة العامة أن تروج على الوفود بلافا تعلقنا من القائم بالأعمال السنغالي بطلب فيه الاشتراك في أعمال اللجنة بمقتضى المادتين ٣٣ و٣٥ من النظام الداخلي • أنني أنوي تقديم مشروع قرار يتعلق بهذا الطلب إلى اللجنة في الجلسة العامة التي ستعقدها يوم الخميس القادم •

وستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس في ١٩ آب/ أغسطس، الساعة ١٠/٣٠

• صباحا

• أعلن رفع الجلسة العامة

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

المحضر النهائي للجلسة العامة الثمانين بعد المائة

المنعقدة في قصر الامم ، بجنيف
يوم الخميس ١٩ آب / اغسطس الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : ش . غاتيرى ماينا (كينيا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ر • م • تيمرايف	
السيد ف • ف • برياخين	
السيد ح • ف • بردينيكوف	
السيد ت • تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانس	
السيد ر • غارثيا - موريتان	<u>الارجنتين</u>
السيدة ن • ناسمبيني	
السيد ت • فندليه	<u>استراليا</u>
السيد ه • فيغينر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن • كلينغلر	
السيد ه • رور	
السيد ن • سوترينا	<u>اندونيسيا</u>
السيد ا • دامانيك	
السيد ف • قاسم	
السيد هاريوماتارام	
السيد ج • مهلاتي	<u>ايران</u>
السيد م • أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ك • م • أوليفا	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد ت • أطف	
السيد س • أ • دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيريز دوارته	
السيد أ • أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج • م • نوارفالميس	
السيد تلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ا • سوميروف	
السيد ر • دياوف	
السيد ميخايلوف	
السيد براموف	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

يو مونغ مونغ في يوتين كيا و هليبع يوثان تون	<u>بورما</u>
السيد ب • سويكا السيد ي • سيالوفتش السيد ت • سترويفاس	<u>بولندا</u>
السيد ح • بينافيد س دي لاسوتا السيد م • فيغفودا السيد أ • تسيما السيد ل • ستافينوفا السيد ي • ييروشيك السيد طقار	<u>بيرو</u> <u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد غ • هردر السيد ح • ثيليكبي السيد ف • ساياتز السيد ر • تراب السيد ا • داتكو السيد ت • ماليسكانو السيد م • بيشير السيد ت • بابيت السيد م • س • دوغارو السيد ة • ايكساكاهيا السيد أ • غوك	<u>الجزائر</u> <u>الجمهورية الديمقراطية الالمانية</u>
السيد س • م • هلتينيوس السيد ه • برغلوند السيد ج • اكهولم السيد ا • اريكسون	<u>رومانيا</u>
السيد تيان جين السيدة وانغ زي يون السيد سووكيه منع	<u>زائير</u> <u>سري لانكا</u> <u>السويد</u>
	<u>الصين</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • دى بوس السيد داهوفيل	<u>فرنسا</u>
السيد ر • رودريغس نافارو السيد خ • أ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>
السيد ح • ر • سكينر السيد ج • غودرو	<u>كندا</u>
السيد سولا فيلا السيد ب • نونيز موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ش • غاتيري ماينا السيد د • د • دون ناجيرا السيد ح • م • كيهوى السيد غ • ن • مونيو	<u>كوبا</u>
السيد ا • ع • حسن الآنسة و • بسيم	<u>مصر</u>
السيد م • الشرايبي السيد أ • غارثيا روليس السيدة ز • فوشاليس اى رينيرو	<u>المغرب</u> <u>المكسيك</u>
السيد د • م • سامرهيس السيدة ح • أ • لينك الآنسة ح • أ • ف • رايت	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د • ارد مبلع السيد ش • أ • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد ج • أ • ايجيهوى السيد و • أ • اكيسانيا السيد ت • اغييني - ايروزي السيد أ • أبوبكر السيد أ • اد يوجو الآنسة ا • س • اوكيجي	<u>نيجيريا</u>
السيد ا • ب • فنكاتسواران السيد ش • ساران	<u>الهند</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد إ . كوميفتس	<u>هنغاريا</u>
السيد ف . غاجدا	
السيد ه . فاعنماكرز	<u>هولندا</u>
السيد إ . ي . ي . اومز	
السيد ل . ج . فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد م . د . ناسبي	
السيدة م . وستون	
السيد ر . سكوت	
السيد ي . اوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م . تكاهاشي	
السيد ت . كاواكيتا	
السيد م . فرونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد ر . جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف . بهراساتيغي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعلن افتتاح الجلسة العامة الثمانين بعد المائة

• للجنة نزع السلاح

تواصل اللجنة اليوم بحثها للبند الثاني من جدول أعمالها " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ومع ذلك ، يمكن للاعضاء أن يدلوا ببيانات حول أي موضوع آخر له صلة بعمل اللجنة ، إذا رغبوا في ذلك ، طبقا للمادة ٣٠ من لائحة الاجراءات •

لدى على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ، ممثلو منغوليا والبرازيل ورومانيا وفنزويلا والهند

• وكوبا والمكسيك

أعطي الكلمة الآن لأول متحدث على القائمة ، ممثل منغوليا الموقر ، صاحب السعادة

• السفير اردمبيلغ

السيد اردمبيلغ (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : السيد الرئيس ، اسمح لسبي

أن اهنئك لاضطلاعك برئاسة لجنة نزع السلاح خلال شهر آب / اغسطس • ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسفير أوكاوا من اليابان لاسهامه العظيم في عمل اللجنة خلال المرحلة الاخيرة من الجزء الاول لهذه الدورة للجنة •

ويرحب الوفد المنغولي بصدق بممثل رومانيا الجديد الى لجنة نزع السلاح ، السفير

• داتكو ، ويتمنى له النجاح في مهمته المسؤولة • وأود ، مرة أخرى ، أن أعرب عن مشاعر التعاطف والصداقة تجاه السفير فنكاتسواران من الهند الذي سيتربك منصبه الحالي الى عمل جديد •

وكما لاحظ الكثير من المتحدثين بحق ، فإن هذا الجزء الصيفي من دورة لجنة نزع السلاح يتميز بحقيقة انه يلي مباشرة دورة الجمعية العامة للامم المتحدة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي انتهت حديثا • والكثيرون منا هنا يسألون أنفسهم عما اذا كان ذلك المحفل الدولي التمثيلي الذي صاحب اجتماعه ظهور حركة جديدة بالغة القوة مضادة للحرب في الولايات المتحدة وأوروبا وأجزاء أخرى من العالم ، قد ارتقى الى مستوى توقعات الشعوب •

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى ، والتي تتجه اهميتها التاريخية الى التعاطف بشكل واضح • ففي احدى فقراتها ، تم التشديد بشكل خاص على أنه " بغية تهيئة الظروف المواتية لتحقيق النجاح في عملية نزع السلاح ، ينبغي لجميع الدول أن تمتثل بدقة لاحكام ميثاق الامم المتحدة وأن تمتنع عن أتيان الاعمال التي قد تؤثر سلبيا على الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح ، وأن تتخذ موقفا بناء في المفاوضات ، وتظهر الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاقات " • وقد اثبتت نتائج الدورة الاستثنائية الثانية بوضوح أن هذا التقييم دقيق • لقد اظهرت الحقائق نمو معارضة لهذه التوصية • فالازمات التي ولدت وتعاطفت في جنوب غرب المحيط الاطلنطي والشرق الادنى ومناطق أخرى لم تكن محص صدفة بحتة • وعشيبة الدورة الاستثنائية الثانية ، التقت بلدان حلف شمال الاطلنطي على أعلى مستوى في بون ، ولم يكس هذا أيضا وليد الصدفة • لقد كانت الاحداث المأساوية في لبنان نتيجة للعدوان الاجرامي لاسرائيل بالتواطؤ مع حمايتها ، سببا في ظهور ادانة غاضبة عبر العالم واثارت طلبات بالايقاف الفوري لاعمال القرصنة والسريرية والامادة التي يتم ممارستها ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني •

هذه هي بعض الاحراء في سلسلة سياسة التعويق والتصرفات التي يقوم بها المناوئون

• للسلام والوفاء ونزع السلاح

ان سبب عدم نجاح الدورة الاستثنائية الثانية هو بالتحديد هذه السياسات والتصرفات من جانب بعض الدوائر في بلدان حلف شمال الاطلسي واتاعها • لقد خلقت العقبات في وجهه اقرار الدورة الاستثنائية للقرارات والتوصيات اللازمة •

وعلى الرغم من ذلك ، فان الدورة الاستثنائية الثانية كانت حدثا ذا دلالة بالغة ، وضعت علامة على استمرار البدء في مرحلة جديدة من جهود الامم المتحدة في مجال نزع السلاح • وينبغي التأكيد على أن مسألة منع حرب نووية قد نظر اليها خلال الدورة الاستثنائية الثانية باعتبارها ذات أهمية بالغة •

وفي هذا الصدد ، هناك مبادرة سوفياتية جديدة ذات دلالة تاريخية ينبغي الاشارة اليها • فمن على منبر الدورة الاستثنائية الثانية ، أعلن الاتحاد السوفياتي اضطلاع من جانب واحد بالالتزام ألا يكون أول من يستخدم الاسلحة النووية • هذا الالتزام من جانب الاتحاد السوفياتي والذي أصبح ساريا بمجرد اعلانه ، لاقى تأييد وقبول الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة • وهم ينتظرون الآن من القوى الاخرى الحائزة للاسلحة النووية أن تتصرف بالمثل وأن تتقدم بنفس التعهد • هذه التوقعات من جانب الشعوب يجب الوفاء بها ، وسوف يخلق هذا ظروفا حقيقية لتفادي تهديد الحرب النووية •

لقد تمت البرهنة مرة أخرى على موقف الاتحاد السوفياتي البناء من مسألة منع الحرب النووية ومشكلات نزع السلاح الملحة في مذكرته المعنونة " تفادي التهديد النووي المتعاضم وكبح سباق التسلح " • وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد على أهمية المقترح السوفياتي من أجل تجميد الاسلحة النووية عند مستوياتها الحالية •

ان هذا التصرف المحب للسلام من جانب الاتحاد السوفياتي والوثائق الهامة التي قدمها الاتحاد السوفياتي قد لقاوا موافقة حارة وتأييد كامل في جمهورية منغوليا الشعبية •

وأود أيضا أن أشير الى الجهود النشطة لوفود الهند والمكسيك والسويد والدول الاخرى التي تقدمت خلال الدورة الاستثنائية الثانية بعدد من الافكار والمقترحات الهامة حول مسائل منع الحرب النووية وتجميد الاسلحة النووية وحظر استخدامها • وكما تعلمون ، فقد تقدموا بمشروعات ووثائق حول هذه الموضوعات ينبغي دراستها بعناية أثناء الدورة العادية القادمة للجمعية العامة للامم المتحدة •

وبما انني أتحدث عن نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، فلا يمكن الا أن أذكر الامل الذي تم الأعراب عنه في أن تقدم الحملة العالمية لنزع السلاح اسهاما أكبر في تعبئة الرأي العام لتأييد جهود نزع السلاح وتدعيم السلم والامن الدوليين •

وطبقا لبرنامج عملها ، بدأت اللجنة هذا الاسبوع مناقشة واحد من البنود ذات الاولوية القصوى على جدول أعمالها : وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وتناقش في الاسبوع القادم مسألة حظر التجريب النووي •

أثناء الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة ، وأيضا في بداية الدورة الصيفية للجنة ، أعرب معظم المتحدثين عن قلقهم الجدي لاستمرار سباق التسلح النووي وتعاضم التهديد بشوب حرب نووية • ولا يكاد يكون من الضروري القول بأن الوضع الحالي لسباق التسلح

الخالي من المعنى ، وعلى وجه الخصوص سباق التسلح النووي ، هو تهديد مباشر لامن العالم وسلمه . وعلى ذلك ، فلا شك ان الكفاح من أجل الحفاظ على السلام وتفادي الكارثة النووية هو قضية أساسية ، ومسألة ملحة والتزام أساسي على كل الدول بلا استثناء . ودافع من رغبة حقيقية في تفادي تهديد الحرب النووية، رحبت شعوب العالم بصدق بتعهد الاتحاد السوفياتي بألا يكون أول من يستخدم الاسلحة النووية وأيدت هذا التعهد . ونحن نعتقد أن الحل الاصيل لمشكلة تفادي الحرب النووية يكمن في هذا الالتزام من جانب واحد الذي اضطلع به الاتحاد السوفياتي . واذا ما تعهدت القوى الاخرى الحائزة للحائزة للأسلحة النووية بالالتزام معادل ، فإن ذلك يخلق دفاعا يمكن الاعتماد عليه في مواجهة الحرب النووية ويكون استخدام الاسلحة النووية قد تم حظره بالفعل . وفي هذا الصدد ، يرى الوفد المنغولي أن لجنة نزع السلاح يجب ان تظهر موقفا جديا وبنائيا وأن تكبرس نفسها للنظر في المسائل المتصلة بحظر الحرب النووية بدون أى تأجيل ومثمل كثيرين ، يهدد وفدنا تماما الاقتراح الخاص باشاء فريق عامل مختص للبدء فوراً في المفاوضات بهدف التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع وذلك في أسرع وقت ممكن . وفي رأينا ، أن مشروع الولاية الخاصة بهذه القضية الذي تقدم به وفد الهند ومشروع الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام الاسلحة النووية الذي تقدم به الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية والذي تم توزيعه كمستند رسمي للجنة يمكن استخدامه كأساس بناء للعمل في هذا المجال . ومن المتفق عليه بوجه عام أن مهمة تفادي كارثة نووية يتوقف الى حد كبير على حل المشكلات في مجال وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وأفضل وسيلة لاجراز النجاح في هذا الشأن ، كما نقترح ، هو البدء في المفاوضات حول وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي داخل اللجنة ، المنبر التفاوضي الوحيد المتعدد الاطراف ، للتوصل الى اتفاقات دولية ملموسة لكبح سباق التسلح ونزع السلاح .

ويلاحظ الوفد المنغولي ، كما فعل في العاضي ، في النظر الى المسائل المتعلقة بسباق التسلح النووي على أساس من الاولوية . وللتحدث بشكل عملي ، فاننا نهدد انشاء فريق عامل مختص حول البند الثاني من جدول الاعمال دون أى تأجيل ، والبدء في مفاوضات حقيقية داخل هذا الفريق العامل . ويدرك أعضاء اللجنة تمام الادراك لمقترحات الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى المتعلقة بالمسائل التي يجب ان يتناولها مثل هذا الفريق العامل . ومع ذلك ، أود أن اجذب الانتباه الى نقطة جديدة هامة . ان المذكرة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح تحتوي على اقتراح بوضع وقرار وتنفيذ على مراحل لبرنامج لنزع السلاح النووي بالاضافة الى اتفاق على أن تكون المرحلة الاولى لهذا البرنامج هي وقف انتاج المواد الانشطارية اللازمة لتصنيع مختلف أنواع الاسلحة النووية وذلك استجابة لرغبة دول عديدة .

نحن نعتبر أن المفاوضات السوفياتية الامريكية حول تحديد الاسلحة النووية في اوروبا والاسلحة الاستراتيجية ككل ذات أهمية بالغة . وبهذا الاتحاد السوفياتي من جانبه ، جهودا مستمرة ويهدى موقف بناءً بهدف اجراز النجاح لهذه المفاوضات .

وفي اطار التدابير المعقدة لتحديد الاسلحة النووية وتفادي التهديد النووي ، ينبغي اعطاء مكان هام ، من جملة مسائل اخرى ، الى مسألة الحظر الكامل والشامل للتجارب على الاسلحة النووية . والقرار الذي اتخذته اللجنة في نهاية دورة الربيع بشأن انشاء فريق عامل محتص بالبنود الاول من جدول الاعمال قد اثار أمل الوفد المنغولي في امكانية البدء في مفاوضات حقيقية حول

هذه المسألة • ومع ذلك ، وبالنظر الى الظروف الجديدة ، فالشكوك تثور حول صدق وحقيقة نوايا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الاعضاء في اللجنة وعن التزامهم الاشتراك في مفاوضات حقيقية • وينطبق ذلك في المقام الاول على القرار الاخير لادارة الولايات المتحدة بالألا تستأنف المفاوضات الثلاثية حول الحظر الكامل والشامل لتجارب الاسلحة النووية ، والتي كانت قد قطعتها بالاضافة الى قرار آخر من قراراتها - القرار بعدم التصديق على الاتفاقات السوفياتية الامريكية الموقعة في عام ١٩٧٤ و عام ١٩٧٦ حول تحديد تجارب الاسلحة النووية والتفجيرات النووية للاغراض السلمية - من الواضح تماما أن الولايات المتحدة لا ترغب في اظهار التزامها على التفاوض بهدف التوصل الى اداة قانونية دولية حول الحظر الشامل للتجريب على الاسلحة النووية • هذا هو التفسير الوحيد لموقف الادارة الامريكية الحالية من هذه المسألة •

وقد اثارت الاعلانات الرسمية الاخيرة لفرنسا والصين لرفضهما الاشتراك في المفاوضات في الفريق العامل المختص الجديد ، قلقا عاما • كما ان المواقف التي تتخذها دول أخرى حول هذه القضية معروفة جيدا لنا جميعا • وعلى ذلك ، فان موقفا عرفناه في الماضي ، قد بدأ يظهر الان حول هذه المسألة •

وكنا نود أن نعتقد ان الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووي سيكون قادرا على القيام بعمل مفيد خلال الوقت القصير الباقي في هذه الدورة • ونعتبر أن هذا الفريق يجب أن يتناول في المستقبل بشكل جدي المسائل ذات المضمون • وفي هذا الصدد ، فان الاشتراك العملي والجدى من جانب كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بلا استثناء ضرورى •

ومن المعروف للجميع أن الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، بالاضافة الى الكثير من البلدان غير المحايدة والمحايدة يهودون الحظر الكامل والشامل لتجارب على الاسلحة النووية من جانب كل الدول في كل المجالات والى الابد •

وكنقطة للبدا ، ليس من الضروري فقط تدعيم معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، بجعلها أكثر عالمية ، وانما من الضرورات الملحة أيضا وضع وتنفيذ حل شامل في هذا المجال •

ويشارك الوفد المغولي في رأى غالبية أعضاء اللجنة ، بما فيها عدد من الوفود الغربية في أن المفاوضات داخل الفريق العامل المختص حول مسائل التحقق والامثال لا ينبغي أن تركز تركيزا خالصا على الجانب الفني للقضية ، وانما يجب أن تهدف أيضا الى احراز حل سياسي وقانوني بغية تسهيل التوصل الى اتفاق دولي للحظر العام والكامل للتجريب النووي ، وهذا بالتحديد ما نراه هدفا رئيسيا للفريق العامل المختص •

اسمحوا لي الان أن أئدى بضعة ملاحظات نيابة عن وفد مغوليا حول البند الرابع من جدول الاعمال •

خلال الجزء الثاني من الدورة الحالية ، تئدى لجنة نزع السلاح عناية خاصة بمشكلة حظر الاسلحة الكيميائية ، والتي تعد أكثر المهام الحاحا في دائرة الحد من سباق التسلح ونزع السلاح وأود ، أولا ، أن أشير الى النشاط الحم للفريق العامل تحت القيادة القديرة والنشطة لسفير بولسندا ، الرفيق ب • سويكا • لقد تم عقد عدد كبير من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية ، كما تم اجراء مشاركات كثيرة ، وبالاضافة الى ذلك ، فقد تم اشاء ثمانية مجموعات اتصال ، جرى فيها عمل مركز • •

ومنذ اسبوعين ، وفي حو جدى وينا ، عقد رئيس الفريق العامل المختص مشاورات مع الخبراء حول عدد من المسائل الفنية ، اشترك فيها ٣٥ مختص من ٢٣ بلدا ، كل ذلك ، يعد دليلا يشهد بالاهمية القصوى التي تعلقها الوفود على امكانية الحل السريع ، في داخل اللجنة ، لمسألة الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها . ولا ينوي وفدى في هذه المرحلة تلخيص الوضع الحالي للعمل داخل الفريق العامل الخاص بالأسلحة الكيميائية . أود فقط أن أشير الى شيء نعتبره بالغ الأهمية . وكما تكررت الملاحظة هنا ، ونتيجة للبحث المتأني والمتعمق لمشكلات الأسلحة الكيميائية ، فان كسل الظروف الملائمة لتحقيق نجاح حقيقي في المفاوضات حول حظر الأسلحة الكيميائية قد أصبحت قائمة الآن . ونعتقد أن عدة أشياء قد أسهمت في التوصل الى هذا الموقف ، ولعل أهمها تقديس الاتحاد السوفياتي لوثيقة جديدة عنوانها " الأحكام الأساسية لاتفاقية حول حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها " والتي تحتوى على عدد من العناصر الجديدة المتعلقة بحل أكثر القضايا تعقيدا . ويود وفد منغوليا أن يعرب عن أمله في أن الأطراف الأخرى في المفاوضات سوف تقوم بخطوات مسؤولة نحو انجاز هذه المهمة الصعبة ذات الأهمية الحيوية في مجال نزع السلاح الحقيقي .

وبالنظر الى الحاجة السريعة والملحة لانجاز اتفاق في مجال حظر الأسلحة الكيميائية ، وعلامات التقدم التي بدأت تظهر في المفاوضات ، فان الوفد المنغولي يؤيد الاقتراح بضرورة التوصل الى اتفاق في موعد ارشادي بغرض انهاء صياغة الاتفاقية . ونعتبر أيضا انه يمكن للفريق العامل في هذه المرحلة انهاء أعماله الخاصة باعداد وتقديم نص مركب لمشروع الاتفاقية المقبل الى اللجنة في نهاية هذه الدورة . ونحن نعتقد ، انه لهذا الغرض ، يجب اعطاء الفريق العامل الوقت الإضافي اللازم لتمكينه من انهاء عمله بأفضل النتائج الممكنة .

وختاما ، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات المتعلقة بانشاء فريق عامل مختص بمسألة حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

فطبقا لبرنامج عملها ، سوف تنتقل لجنة نزع السلاح في الاسبوع الخامس من هذا الجزء من دورتها الى مناقشة البند السابع من جدول الاعمال . وخلال كل من جزئي الربيع والصيف لدورة اللجنة ، تحدثت معظم الوفود تأييدا لانشاء فريق عامل مختص . وكان هناك تفاهم عام في اللجنة حول انشاء هذا الجهاز الفرعي . وبغرض تسهيل اعتماد سريع لمقرر رسمي حول هذه المسألة تقدم وفد منغوليا رسميا ، خلال الجزء الاول من الدورة ، مشروع ولاية للفريق العامل ، بغرض بحثه من جانب اللجنة ، كما اقترح عقد مشاورات بهدف التوصل الى اتفاق حول النص .

وكما تعلمون ، وحتى الان لم يتم تقديم تعليقات محددة بشأن مشروع الولاية الذي تقدمنا به ، كما لم يتم تقديم أي تعديلات أو اضافات اليه .

وفي الاسبوع الماضي ، أعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكوكه حول ما اذا كان انشاء مثل هذا الفريق العامل سيكون هو التصرف الامثل في المرحلة الحالية . كما أيد عدد من الجلسات العامة ، رسمية كانت أو غير رسمية ، لمناقشة موضوع الفضاء الخارجي .

وكما نبيت من قبل ، فقد قررت اللجنة بالفعل تخصيص جلساتها العامة يومي ٣١ آب / اغسطس و ٢ أيلول / سبتمبر للنظر في مسألة حظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ولو قررت اللجنة بالاضافة الى ذلك عقد بعض الجلسات غير الرسمية لمناقشة هذه المسألة ، فليس يكون لدى الوفد المنغولي ثمة اعتراضات .

مثل هذا التنظيم للعمل لن يعنى امكانية استمرار المشاورات وتبادل الآراء الذى بدأ بالفعل داخل اللجنة حول مشروع الولاية ، بل على العكس ، سوف يزيد ما حيوية • لذلك ، فان الوفد المعولي ، يؤيد استخدام اللجنة لكل الوسائل الممكنة ولكل أشكال العمل وذلك بحرص التوصل الى اتفاق حول مشروع الولاية في أسرع وقت ممكن •

نحن لا نرى حاجة لتأجيل النظر في ولاية لهذا الفريق حتى انتهاء اللجنة من مناقشة الجانب الجوهرى للمسألة في هذا الجزء من دورتها • أما اذا كان هناك وعد لا يوافق على انشاء الفريق العامل فهذا موضوع مختلف تماما •

ان الوفد المعولي يهيب بأعضاء لجنة نزع السلاح ان يستمروا في المشاورات المكثفة حتى يمكن للجنة أن تتخذ القرار اللازم لانشاء فريق عامل لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجى وذلك قبل نهاية الجزء الصيفي من هذه الدورة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل مغوليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة • أعطي الان الكلمة لممثل البرازيل الموقر ، سعادة السفير دى سوزا اى سيلفا •

السيد دى سوزا اى سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، خلال الاربعة سنوات التي قامت فيها اللجنة ، كان حظر التجريب النووي ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي مدرجين على جدول أعمالها باعتبارها بنود ذات أولوية قصوى • وقد اتفقنا جميعا على وجوب ازالة خطر الحرب النووية ، وعلى أن نزع السلاح النووي هو السبيل الوحيد لضمان تحييد النوع الانساني تبعاته المدمرة • وتاريخ قلق النوع الانساني من وجود مثل هذه الوسائل بالغة التدمير يعود الى المرة الاولى والوحيدة التي تم فيها استخدام الاسلحة النووية لتحقيق انتصار عسكري • وحتى الان استقر عدد القوى الحائزة للأسلحة النووية على خمسة ، ولحسن الحظ ، منذ ذلك الحين ، اهتمت الغالبية العظمى من الامم بوضع حد لخطر الفناء وذلك بفضلها من أجل نزع سلاح نووي دون ممارسة حقها السيادي في خيار عسكري نووي • وقد دفعت باستمرار بأن وجود حفة من الامم التي تدعي الحق الاستثنائي في ابقاء واستحداث الترسانات النووية ، هو في حد ذاته وضع يؤدي الى احساس غير مقبول باعدام الامن ، اذ ان العالم كله يبقى رهينة لحالة العلاقات بين تلك الامم • وفي الواقع ، ان الامتين اللتان تملكان القدر الاعظم من القوة على الارض ، تعيشان حالة من المواجهة منذ ما يقرب من أربعين عاما • والادعاء ، الذى كثيرا ما سمعناه ، بأن الفضل في استمرار ذلك السلام الهس على مدى أربعين عاما يعود الى وجود الاسلحة النووية في ذلك الجزء من العالم ، ذلك الادعاء من وجهة نظر نقيه البشر هو مفهوم خاطئ الى حد كبير • فذلك الادعاء يكشف عن أنانية وصيق أفق الدواع الكامة وراء استمرار عدم التوازن والتفرقة بين الامم الاخرى •

فلا يوجد شيء يضر بقضية عدم انتشار الاسلحة النووية ، سواء في الجانب الافقي أو الرأسى ، الا مواقف وسياسات القوى الحائزة للأسلحة النووية نفسها • ورفضها العبيد للاعتراف بالمصالح الحقيقية للامم غير الحائزة للأسلحة النووية في الشؤون الحيوية للامن هي جزء من سياساتها ومواقفها • وفي الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة الصيفية للجنة نزع السلاح ، طرحت السيدة انا ثورسون المسألة في بعدها الحقيقي عندما سألت القوى الحائزة للأسلحة النووية عما اذا كانت مستعدة لقبول المسؤولية الكاملة لحمولها ونقص ادراكها • وهو سؤال يجدر بقيادة القوى الحائزة للأسلحة النووية وعلى وجه

الخصوص القوتين العظميين ، أن يفكروا فيه حماية شديدة بالاشتراك مع مستشاريهم لشؤون الامن والمخططين العسكريين وذلك عند اتخاذهم قرارات لا يمكنها الا أن تؤثر في خيارات الأمن الخاصة بالام غير الحائزة للأسلحة النووية .

وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، استمعنا الى بعض هؤلاء القادة ، على أعلى مستوى ممكن ، يتحدثون نيابة عن حكوماتهم ، بينما كانت شعوبهم فسي الشوارع تردد رسالة مختلفة تماما . ولا شك انه في اجزاء أخرى من العالم ، توجد شعوب أخرى ربما كانت ستترسل نفس الرسائل الى قادتها لو أنها كانت قادرة على الاعراب عن آرائها بحريّة . ومع ذلك ، ففي كلتا الحالتين ، ظلت الأذان التي وجهت اليها رسالة صماء . وقد انتهت الدورة الاستثنائية باليأس والاحباط ، باقرار وثيقة باهتة ، أعيد فيها التأكيد " المهيب " على الالتزامات التي تم قبولها منذ أربع سنوات ولم يتم الوفاء بها حتى اليوم . لكن سلوك القوى الحائزة للأسلحة النووية في هذا المحفل المتعدد الاطراف ما زالت تتصف بالتناقض الشديد مع الاهداف المعلنة التي التزمت بها منذ أربع سنوات والتي أعادت التأكيد عليها في تموز / يوليو الماضي .

وما زالت لجنة نزع السلاح ممنوعة من اتخاذ أى خطوات ملموسة فيما يتعلق بالبند الثاني من جدول أعمالها . لقد قيل لنا مرات عديدة ، ان الشؤون النووية ، بالغة التعقيد والحساسية بما لا يمكن معه تناولها في اطار متعدد الاطراف .

والآن وبعد حوالي أربعين عاما من وجود الاسلحة النووية ، هل يمكن للقوى الحائزة للأسلحة النووية أن تشير الى أى مثال للنجاح في محاولاتها المتقطعة لمناقشة خلافاتها النووية في قاعات مغلقة . هل حدث أى ابطاء أو قلب لسباقها الجنوني من أجل الحصول على مميزات عسكرية قاطعة ؟

وعلى مدى العامين الماضيين ، حاولت مجموعة الـ ٦١ ، دون نجاح ، الحصول على توافق للراء بشأن اقتراحها بإنشاء فريق عامل حول البند الثاني . وفي الوقت نفسه ، تم نشر قذائف نووية جديدة في شرق أوروبا بمعدل قذيفة واحدة كل خمسة أيام ، بينما توصل التحالف المنافس الى قرار بالاستمرار في مخططاتها باحلال جيل جديد من القذائف والرؤوس الحربية محل قواتها النووية . ان النظريات المعدة مسبقا حول الاستخدام الحالي للأسلحة النووية ما زالت هي المركزية الاساسية للفكر الاستراتيجي في كلا المعسكرين المتواجهين . هل تتوقع القوى الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها من الامم غير الحائزة للأسلحة النووية أن تستمر الى الابد على الخطوط الجانبية ، في الوقت الذي تتعرض فيها مصالحها الامية الحيوية للخطر ؟

وقد تقدم وفد الهدم باقتراح جديد بإنشاء فريق عامل لمنع نشوب الحرب النووية . نحن نؤيد الاقتراح الهدمي ونأمل ان يتم التوصل بسرعة الى اتفاق حول صياغة الولاية . وقد كان وفدي من بين أوائل من تبسوا القرار ٨١/٣٦ " باء " ، الذي تم اقراره بالاجماع ، والذي يطلب من القوى الحائزة للأسلحة النووية أن تتقدم باقتراحات ملموسة حول هذه المسألة . ومع ذلك ، فقد تم تعويق النظر في موضوع منع نشوب الحرب النووية وذلك خلال الدورة الاستثنائية الثانية . ولم تقم بعض القوى الحائزة للأسلحة النووية بتأجيل تقديم أجوبتها الى الامين العام حتى الايام القليلة الاخيرة من الدورة الاستثنائية ، بل استخدمت أيضا المااورات الاجرائية للتأكد من أنه لن يتم القيام بأى عمل حائ في هذا الموضوع . وعن طريق الاطهار المطلق لعدم الاهتمام بأي شيء سوى بالمكاسب الدعائية المباشرة في احدى الحالات ، أو بالربط بين منع نشوب الحرب النووية

ومشكلة الحرب بصفة عامة، في حالة اخرى، وهي بالفعل قد اقصت بذلك، ولا سباب عديدة عملية، النظر في هذه المسألة خلال الدورة الاستثنائية الثانية، والاكثر من ذلك، انه بمساواة الحسب النووية بموضوع الحرب الاكثر اتساعا بوجه عام، فقد دعمت المخاوف الناتجة عن اعتبارها الاسلحة النووية وسائل مشروعة لاستخدامها في الحرب.

من الصعوبة مكان الدفع بأن منع نشوب الحرب النووية يخص شكل استثنائي القوى الحائزة للاسلحة النووية، حيث ان الاسلحة النووية بطبيعتها، تجعل للحرب النووية تبعات تؤثر على الامم الحائزة على الاسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء. وقد توصلت القوتان الاعظم في العاظم الى بضعة اتفاقات حول احرامات احتياطية لتلاقي نشوب حرب نووية بالصدفة أو نتيجة لخطأ فسي الحسابات، وفي الدورة الاستثنائية الثانية أعلنت احدى القوتين الاعظم انها تنوى مفاحة الاخرى في مزيد من المقترحات من هذا النوع. ونحن نأمل أن تبدأ المفاوضات بينها لهذا الغرض قريبا. ومع ذلك، فلا ينبغي أن يمنع هذا لجنة نزع السلاح من اشاء فريق عامل حول منع نشوب الحرب النووية. فالاتفاق القائم حاليا حول هذا الموضوع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن منع نشوب الحرب النووية والذي تم توقيعه في واشنطن في ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٣، والتدابير الاخرى الهادفة الى تلاقي الحرب النووية الناجمة عن الصدفة أو الخطأ في الحسابات يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لمزيد من المناقشات للتوصل الى حل للمشكلات ذات الصلة في الاطار متعدد الاطراف. واتفاق ١٩٧٣ الثنائي المذكور اعلاه على سبيل المثال، يعترف بأن "الحرب النووية سيكون لها تبعات مدمرة على النجح الانساني". لذلك فمن الطبيعي أن تؤخذ في الاعتبار آراء أولئك الذين يتعرضون للدمار، عند ابرام الاتفاقيات المقبلة. ففي المسائل المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة، لا يمكن أن يكون هناك أوصياء معينين. وأيا كانت الاتفاقات الجديدة التي يمكن التوصل اليها، فليكن واضحا انه لا يجب ولا يمكن اعتبار هذه الاتفاقات بديلا لنزع السلاح النووي، الذي يعتبر أقصى ضمان فعال ضد نشوب الحرب النووية. وبالتقليل من احتمالات الصدفة أو الخطأ في الحسابات، لا ينبغي للقوى الحائزة للاسلحة النووية أن تتصرف طبقا لافتراض ان الاستخدام العمدي للاسلحة النووية يمكن بأي حال اعتباره خيارا مقبولا.

لقد اصدر وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بيانا هاما فيما يتعلق بعدم البدء باستخدام الاسلحة النووية وذلك خلال الدورة الاستثنائية الثانية. وقبل افتتاح الدورة الاستثنائية مباشرة صدر عن اجتماع دول حلف شمال الاطلنطي على مستوى رؤساء الدول بيانا بعيد الصدى حول سياسة الحلف فيما يتعلق باستخدامه لقواته. ومثل هذه البيانات يجب اعتبارها اعلانات نوايا وهي بطبيعتها ليست لها طبيعة الالتزامات التعاقدية التي يمكن التحقق منها. ومع ذلك، فانها يجب ان تشكل اعمدة البيان للجهود المقبلة ذات الطبيعة الملزمة بدلا من شرها كدعاية صرفة. ويجب قياس جدية موقف القوى الحائزة للاسلحة النووية من الهدف الرامي الى منع نشوب الحرب النووية بما تنديه من نية بحث كل الفرص الجديدة التي تعد بتحقيق أي تقدم. وهناك قوة حائزة للاسلحة النووية، ألزمت نفسها منذ سنوات عديدة بالألا تكون أول من يستخدم الاسلحة النووية. والآن تبعتها احدى القوتين العظميين. ألا يكون هذا فتحا للطريق أمام القوى الخمس الحائزة للاسلحة النووية للبدء في جهود جادة للاتفاق على الحظر الكامل لاستخدام الاسلحة النووية؟

هل لي أن انتهز هذه الفرصة لاتناول باختصار البند الاول من جدول أعمالنا، والذي يحتفظ وفدى بحق العودة اليه مرة أخرى . ان بدء نشاطات الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووي يوم الجمعة الماضي يعتبر علامة رئيسية في تاريخ الجهود المتعددة الاطراف في مجال نزع السلاح . ووفدى يرحب بسفير السويد الموقر في رئاسة الفريق العامل ويتمنى له النجاح . فلا أحد ، من وجهة نظرنا ، مؤهل أكثر من السفير ليدفرد لقيادة الفريق العامل في المهمة التي تواجههم .

وأداء هذه المهمة يجب أن يستجيب لارادة الجماعة الدولية ، التي أعربت عنها مسرارا ودون أى احتمال للخطأ . ولا يملك وفدى الا ان يأسف لموقف وفدى الصين وفرنسا ، اللتين اختارتا تجاهل مسؤولياتهما وأمانى الجماعة الدولية ككل . لقد مر ما يقرب من عشرين عاما منذ انشاء اللجنة الثمان عشرية لنزع السلاح قبل أن تتخلى الصين وفرنسا عن سياسة العزلة والتباعد فيما يتعلق بهذا الجهاز وخلفائه . لكن مجرد انشاء فريق عامل للنظر في بعض جوانب حظر التجريب النووي ، كان كافيا لجعل هاتين الدولتين ترفضان تقديمهما وتعاونهما مع الجهود المشتركة للاعضاء الاخرين للجنة نزع السلاح ، وقد خلقتا بذلك موقفا مبهما بالنسبة للجنة ككل . ويصعب علينا فهم موقفهما ، اذ ان ولاية الفريق العامل ، بكل تأكيد ، لاتخلق التزامات مقيدة بالنسبة لوقف التجريب الذي تستمر هاتان الدولتان في ممارسته . وحينئذ قررت قوة أخرى حائزة للاسلحة النووية أن استمرار تجريبها للاسلحة النووية ضرورى " لفترة طويلة قادمة " بهدف الاستمرار في تحسين وتطوير ترساناتها . هل يمكن اعتبار هذا الموقف تمشيا مع التعهدات التي تم اتخاذها بموجب المعاهدات الدولية التي تتطلب اليه موقفيها انجاز الحظر الكامل للتجريب على الاسلحة النووية . واذا كانت قوة أخرى حائزة للاسلحة النووية قد أعلنت ، كما نقرأ في الصحف ، انها " لاتتفق بالضرورة " مع القرار الذي اتخذته حليفها ، القوة الاعظم . هل لنا اذن أن نستخلص النتيجة القائلة بأن استمرار التجريب ليس ضروريا لمعقولة نظرية الردع النووي ، التي تسند اليها كلتا الحليفتان موقفهما العسكري ؟

ومنذ عامين فقط ، قدم المتفاوضون الثلاثة تقريرهم الى اللجنة ، بعد طلبات متكررة ، قائلين انهم يعتبرون هذه المفاوضات " أفضل طريق الى الامام " من أجل تحقيق حظر شامل ودائم للتجريب . ومنذ ذلك الحين ، أعلنت قوة اعظم قرارها بعدم استئناف المفاوضات الثلاثية ، مع عزمها طلب مراجعة الادوات الثنائية القائمة حاليا في هذا الشأن . وبلا حط أن الاصرار المستمر لتلك القوة الاعظم على بحث جوانب التحقق ، لاتمنع ، من وجهة نظرنا الفريق العامل من تناول نطاق المعاهدة وجوانبها الاخرى ونحن واثقون أن وفدها سوف يسهم بشكل بناء في المناقشة ، حتى لو كان يعتبر التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجريب " هدفا بعيد المدى " . وتتفق أيضا مع وجهة النظر القائلة بأن معاهدة الحظر الشامل للتجريب يجب أن تكون متعددة الاطراف كما يجب أن تهدف الى انضمام عالمي . لكن ما ورد في وجهة النظر هذه من أن الوقت غير " ملائم " للتفاوض حول معاهدة لحظر التجريب الشامل ، مازال بعيدا عن فهمنا . فالمبرر يبدو مبهما وغير موضوعي ولا يبدو معقولا ، الا باستخلاص النتيجة القائلة بأن هذه القوة الاعظم قد قررت بالفعل تأجيل أى اتفاق حول حظر التجريب النووي الى أجل غير مسمى مثل هذه التطورات ليست بالتاكيد نذيرا طيبا للعمل الذي بدأه توا حول حظر التجريب النووي . ان فهمنا أفضل لهدف واتجاه العمل الذي نحن على وشك البدء فيه ، فهما يمكن لنا جميعا أن نقلبه ، يعتبر شرطا ضروريا حتى يكون لمثل هذا العمل أى دلالة على الاطلاق . لقد اقتصرته هذه اللجنة ولمدة طويلة الان ، على القيام بدور الشاهد على سروات القوى الحائزة للاسلحة النووية ورؤية مصير المفاوضات الجادة متعددة

الاطراف يتأرجح في مهبط تقلبات علاقاتهم الثنائية او تحولات نظرياتهم الاستراتيجية • ومضى لنا أن نرى ولو لمرة واحدة السيطرة الضيقة لاي قوة حائزة للأسلحة النووية تتسع لتفتح الطريق لاعتبارات ذات طبيعة شاملة • والخمسة وعشرون عاما من تاريخ محاولات التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجريب النووي تضرح بالامثلة على مواقف اسهمت في جعل التوصل الى مثل هذه المعاهدة أكثر صعوبة عما كان عليه في عام ١٩٦٣ ، عندما تعهدت " الاطراف الاصلية " الثلاثة في معاهدة موسكو بالتوصل الى " وقف كل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في كل زمان " • فالتأكد من نوايا القوى الحائزة للأسلحة النووية ، ضروري لمعرفة دلالة عملا حول هذا البند •

وسواء قررت أم اخرى ، في بحثها عن الامن ، اللجوء الى نفس التبريرات التي استخدمتها حتى الان القوى الحائزة للأسلحة النووية ، أو على العكس ، استطاعت الجماعة الدولية أن تتجه الى هدف مشترك للامن من خلال نزع السلاح النووي ، فان ذلك اختيار يتوقف الى حد كبير على مواقف وسياسات القوى الحائزة للأسلحة النووية نفسها • اسهم الذين يجب أن يقبلوا بشكل كامل المسؤولية الكاملة لتتائج اختياراتهم •

السيد داتكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : يحتص تدخلي اليوم بالسند بين الاول والثاني من جدول أعمال اللجنة ، وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وحظر التجريب النووي •

وفي ٥ آب / اغسطس ، قدم الوفد الروماني لآراء حكومتنا ومواقفها المبدئية الى اللجنة بالاضافة الى عدد من المقترحات التي قدمها بلدنا الى دورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • ولدك ، فاسي أود اليوم ، ان أتناول بعض الجوانب الأكثر تحديا لهذه البود ذات الاولوية القصوى على جدول أعمالنا •

اما نتفق تماما ونتيجة الدراسة الشاملة حول الاسلحة النووية التي نشرتها الامم المتحدة والقائلة بأن الاسلحة النووية تشكل اخطر تهديد للامن الوطني • وأحد الأسباب هو أن مزيدا من التطوير للترسانات النووية سوف يؤدي الى تأثير قاطع على مجرى السياسات والعلاقات الدولية • فطم الاسلحة النووية نفسها قد تؤدي الى حدث خطير أو حرب مدمرة هذا بالاضافة الى التهديد الملموس الذي تمثله كل من هذه الطم بالنسبة للاخرى • وفي حالة موقف بالغ التوتر على وجه الخصوص ، قد تقوّم مثل هذه الحرب نتيجة لهجوم وقائي أو لتصعيد الحرب التقليدية الى حرب نووية • وعلى ذلك ، فمن الواجب على الحكومات والدوائر المسؤولة أن تبذل كل الجهود للحفاظ على الهدف الاساسي الرامي الى وقف سباق التسلح النووي ووضع كل التدابير الملموسة لنزع السلاح النووي موضع النفاذ في أقرب وقت ممكن • وكما أكد بلدي في بياناته في الجمعية العامة للامم المتحدة وفي هذه اللجنة وفي محافل اخرى ، وحديثا جدا في ورقة العمل التي صدرت كمستند CD/296 في ٢٨ تموز / يوليه من هذا العام ، فانه يجب تناول المشكلات النووية ككل بواسطة تدابير تهدف الى : حظر استخدام الاسلحة النووية ؛ وقف استحداثها وتجريبها ، وقف انتاج الاسلحة النووية الانشطارية للاغراض العسكرية ؛ خفض التدريجي والازالة النهائية لكل الاسلحة النووية وأخيرا ؛ تحريم الاسلحة النووية • هذه المجموعة من التدابير المتتالية ، يمكنها في اعتقادنا ان تشكل عناصر استراتيجية اصيلة لوضع حد لسباق التسلح النووي •

وتكشف الدراسة الممتازة التي نشرها هذا العام معهد الامم المتحدة لدراسات نزع السلاح الدولية " مخاطر الحرب النووية غير المقصودة " ، عن الاخطار الصخمة والمرعبة التي تمثلها

حرب نووية غير مقصودة ، فيما يتعلق بأسبابها وأصولها وبصفة خاصة المخاطر التراكمية ، التي يجب إعطاؤها عناية جديدة • وأود أن اقتطف الفقرة التالية :

" تناقضا مع الفرصة المعتادة القائلة بأن في مخاطرتين ضعف الخطورة الموجودة في مخاطرة واحدة وأن ثلاثة مخاطرتين تصل في خطورتها الى ثلاثة اضعاف ، فإن التركيب المنطقي للمخاطر التراكمية ، وفقا لفحص دقيق قائم على نظرية الاحتمالات ، يفترض أن عددا من المخاطر يؤدي دون توقع الى تهديد مميت "•

فالحظر الحقيقي الناتج عن وجود ترسانات نووية عملاقة والتطوير المخيف للنظريات الاستراتيجية قد تسبب في ظهور اتجاه أكثر تميزا لتأييد التدابير الملحة لحظر استخدام الاسلحة النووية ، أي ، حظر استخدام القوة في أكثر أشكالها عنفا وقتلا • وفي الدراسة المعنونة " الاسلحة النووية وحلف الاطلسي " التي نشرها ماك جورج بوندي وجورج ف • كنان وروبرت س • ماكنمارا وجيرارد سميث في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs لهذا العام ، كانت النتيجة التي توصل اليها الكتاب ، وكلهم معروفون ويحظون باحترام كبير بسبب نشاطاتهم ومهاراتهم في هذا المجال ، هي :

" بالنظر الى النتائج المروعة التي قد يؤدي اليها حتى أكثر الاستخدامات تحديدا للاسلحة النووية والاستحالة الكاملة لكلا الجانبين لتقديم أى ضمانات ضد تصعيد غير محدود ، فيجب أن يكون هناك شك عظيم حول مدى حكمة السياسة التي تؤكد على فاعلية أى استخدام أولي للاسلحة النووية بواسطة أى من الجانبين • وعلى ذلك ، فيبدو أن الوقت قد أصبح مناسباً للنظر في احتمالات ومتطلبات وصعوبات ومزايا سياسة عدم البدء باستخدام "•

نحن نعتقد أن أى منهج آخر ، يفترض استخدام الاسلحة النووية ، لن يؤدي فقط الى مسؤوليات خطيرة فيما يتعلق باحتمال تدبير البشرية لكنها بالاضافة الى ذلك مخالفة للقانون الدولي • ففي اعلانها لعام ١٩٦١ (قرار ١٦٥٣ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦١) حكمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن : " استخدام الاسلحة النووية والنووية الحرارية هو مخالف لروح ونصوص وأهداف الامم المتحدة ، وانه بذلك ، يعد خرقا مباشرا لميثاق الامم المتحدة "• وشي من التوسع حول ذلك : " ان أى دولة تستخدم الاسلحة النووية والاسلحة النووية الحرارية ينبغي النظر اليها على أنها تتصرف بشكل مخالف لقوانين البشرية وترتكب جريمة ضد النوع الانساني وضد المدنية "•

وسبباً بالطبع ، نحن مدركون للتعقيد البالغ للمشكلة وتعدد العوامل التي تتدخل فيسه ، فاننا نود التأكيد على القبول العريض لفكرة انه يجب القيام بهذا الاجراء بأسرع ما يمكن لتفادي الخطر المتعاظم لحرب نووية مدمرة • وخلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح تم اتخاذ عدة مبادرات تستحق الثناء • وعلى سبيل المثال ، فقد قدم الوفد السوفياتي التعهد بالبالغ الاهمية من جانب الاتحاد السوفياتي " بالألا يكون أول من يستخدم الاسلحة النووية "• وبالمثل تقدمت جمهورية الصين الشعبية باقتراحاتها حول التدابير الاساسية للوقف النووي لسباق التسليح ونزع السلاح واقترحت بأن تتعهد كل الدول الحائزة للاسلحة النووية بالألا تكون أول من يستخدم الاسلحة النووية ضد بعضها البعض في أى وقت وتحت أى ظروف "• والى هذا ينبغي اضافة الاحكام المؤيدة من جانب الدول الاخرى لطلب الامين العام للأمم المتحدة على أساس القرار ١٦٣٦ / ٨١ • وفي هذا الاطار ، يحظى اقتراح وفد الهدم الخاص بولاية فيريو عامل مختص بسبع شوب الحرب النووية (مستند CD/309) بتأييد وعدى الكامل •

وبالطبع ، فان اعتماد اللجنة لقرار بانشاء مثل هذا الفريق العامل لا يجحف بما هو معترف به من احتياح الى بناء لتناول كل المشكلات ذات الصلة بايقاف سباق التسلح النووي . وحقيقة أنه يوجد أمامنا الآن العدد الصخم لاكثر من ٣٠٠ اقتراح محدد حول نزع السلاح النووي ، كما هو واضح في المستند CD/293 الذي اعدته الامانة ، يثبت بوضوح كلا من تعقيد هذا المجال والاهتمام الذي تعلقه الدول على هذه المسألة ذات الاولوية القصوى . وأود أن أشير فقط الى أن بعضا من هذه الافكار ، مثل وقف انتاح الاسلحة النووية والمواد الانشطارية للانغراس العسكرية ، وحطـر القبلة النيوترونية ، والتجميد المتبادل للترسانات النووية وغيرها . لهذا فان وعدى يعتبر انه قد أصبح من الضروري أكثر من أى وقت مضى أن تبدأ لجنة نزع السلاح في عملية التفاوض فيما يتعلـق بنزع السلاح النووي ، ابتداءً من مرحلة النقاس ثم انتقالا الى المفاوضات الفعلية . وما زالت الاقتراحات التي تقدمت بها في هذا الصدد مجموعة الـ ٢١٦ والموجودة في الوثيقة CD/130 سارية المفعول .

لقد رحبت رومانيا بالاتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية على بسـد المفاوضات حول مشكلات الاسلحة النووية الاستراتيجية . وأمل بصدق ، انه على الرغم من الاختلافات بين الاقتراحات المقدمة ، أن تؤدي المفاوضات الى اتفاق لمصلحة كل الشعوب . وفي الوقت نفسه ، وبالنظر الى بعض الآراء التي تم الاعراب عنها هنا ، فاننا نود أن نكرر اليوم موقف رومانيا المبدئي ، وأقصد انه من واجب كل الدول أن تقدم اسهاما من أجل التوصل الى الهدف الاساسي وهو وضع حد لسباق التسلح النووي . ان عليهم جميعا هذا الواجب وهذه المسؤولية . واعتقاد وفدى هذا وبلدى أيضا ، يستند الى حقيقة أنه في الظروف الحالية ، نحن جميعا أهداف لتهديد مباشر ومدمر للأسلحة النووية ، وبينما تملك بعض البلدان هذه الاسلحة ، فان البقية معرضة لخطر التدمير النووي كضحايا أبرياء ، محتملين لصراع نووي حراري حيث لن يكون هناك منتصر ولا مهزوم . ولهذا فان الوفد الروماني يعلق هذه الاهمية العظمى على انشاء أجهزة فرعية حول البند الثاني من جدول الاعمال . ونعتقد ان الوقت قد حان لتناول المشكلات النووية في هذه اللجنة بشكل منظم وسواء . وعلى الرغم من أنني لا أرغب في الاسهاب حول هذا الموضوع أكثر من ذلك ، فأنني أود مع ذلك أن أقول ، كما فعل زميلنا سفير البرازيل منذ دقائق قليلة ، اننا نعارض أى نظرية تميل هنا الى تأييد ما يفرض من اقتصار على اختصاص بعض القوى . فمثل هذه الطريقت غير مقبولة لنا تماما ، حتى لو كان ذلك لمجرد انها مضادة تماما للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة فيما يتعلـق بواجبات والتزامات كل الامم ، التي يجب ان تتفاوض هنا على قدم المساواة .

وأود الان أن انتقل الى موضع حطر التجارب النووية ، والذي أصبح له الان فريق عامل مختص تحت رئاسة ممثل السفير الموقر ، السفير كورت ليدغارد .

ان الوفد الروماني يعتقد انه على الرغم من الولاية المحددة التي امكن الاتفاق عليهما ، فان المناقشات في هذا الفريق يجب ان تكون بحيث تسهل البدء في مفاوضات حول موضع التجارب النووية . ونحن نشترك في الرأي القائل بأن فهما موسعا لنطاق الحظر مطلوب قبل ان يمكننا البدء في مناقشة مسائل التحقق .

وفيما يتعلـق بالمناقشات حول التحقق ، فاسا نود أن ندلي بالملاحظات التالية : أولا ، يجب ان تتركز مناقشاتنا على التجارب الجوفية ، حيث ان هناك حطرا في المجالات الاخرى سارى النفاذ منذ عام ١٩٦٣ دون أى شكاوى ، على حد ما أعلم .

ثانيا ، نحن نعتقد انه قد ثبت بالفعل انه من الممكن من الناحية الفنية اقامة جهـاز فعال لرصد أى انتهاكات ممكنة لاتفاقية تحظر تجارب الاسلحة النووية عبر العالم • ووسائل رصد التفجيرات النووية الموجودة حاليا ، وأقصد ، جمع عينات النفايات الاشعاعية ، تسجيل الموجات الاهتزازية والسمعية والسمعية المائبة و اشارات الراديو مع الالتجاء عند اللزوم الى التفتيش على الموقع ، تعتبر كلها مناسبة تماما لكشف وتحديد التفجيرات النووية •

الملاحظة الثالثة التي أود أن أهدىها تتعلق بكمية العمل الجوهرى الذى تم أدائه بالفعل فى مجال التحقق • بدءا بمؤتمر ١٩٥٨ للخبراء لدراسة امكانية الكشف عن انتهاكات أى اتفاق ممكن لوقف التجارب النووية حتى آخر تقرير لفريق الخبراء العلميين المختص بالاحداث الاهتزازية ، فان هناك عددا من الابحاث العلمية والفنية المتاحة لنا •

لكل هذه الاسباب ، فاننا ميل الى اعتبار ان الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووى لا يجب أن يبدأ من البداية ثانية ويعيد اكتشاف اشياء تم اكتشافها منذ زمن بعيد • بل يجدر به أن يراجع النشاطات التي تم القيام بها فعلا ويقرر ، ما اذا كنا فى هذه المرحلة ، نملك ما نحتاج لوضع نظام للتحقق من الالتزام باتفاق حول وقف التجارب النووية ، واضعين فى الاعتبار مجال تطبيقها • نحن نعتقد ان وفود الدول الحائزة للأسلحة النووية والمشاركة فى أعمال الفريق يجب أن تلعب ليس فقط دورا هاما واما دورا نشطا فى هذه العملية ، وذلك نظرا لقدراتها التقنية وخبراتها •

وأخيرا يجدر بنا ربما أن نذكر انفسنا انه بينما نحن نتحدث ، فان هناك آلة حـرب بالغة القوة ، عظيمة التهديد تعمل بكفاءة فى الوقت نفسه ، وتتمى يوما بعد يوم ودقيقة تلو دقيقة هيكل الرعب والتدمير الوحشي • انه لشيء حيوى بالنسبة لنا أن نواجه هذه الاخطار بشكل ملموس واسلوب قوى وتضامن أعظم • ففي مواجهة حقيقة انتاج وسائل تدمير أكثر فاعلية وكفاءة من ذى قبل تدو هذه اللجنة وكأنها لا تحقق أى تقدم ، وذلك بانشغالها بالمناقشات بدلا من المفاوضات الحقيقية • وينبغي أن نتذكر ان هناك سلاحا نوويا جديدا يتم انتاجه فى العالم كل ثلاث دقائق • ان الهوة بين نتائج مداولاتنا والتزايد المستمر لسباق التسليح تثير المزيد من الخوف يوما بعد يوم ، وتبدو غير مفهومة • وهى هذه الايام التي تلوح فيها مخاطر هائلة ، ربما قد حان الموعد لنضبط جميعا ساعاتنا ، اذ ان الوقت قد تأخر كثيرا •

السيد رودريغز نافارو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، اسمح لي أن أبدأ بياي ، بالاعراب عن سعادة وفدى لرؤيتكم تتراسون لجنة نزع السلاح خلال شهر آب/اغسطس انا واثقون ان حكمتكم ستكون ذات فائدة عليمة لنا فى عملنا •

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للسفير أوكاوا من اليابان للاستلوب الماهر والقدير الذى أدى به عمله خلال المرحلة الاخيرة من دورة الربيع • وأود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالسفير داتكو من رومانيا والذى انضم الى اللجنة •

ويود وفدى أيضا أن يعرب عن امتنانه الى السفراء يوبهوان من الصين ، وفالد فييزو من البيرو وفكاتسواران من الهند على كل اسهام ايجاسي قدموه للعمل الجاد والمعقد الذى يتطلبه هذا الجهاز ونتمنى لهم النجاح فى أشطتهم الجديدة •

لقد اسحودت دورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح على اهتمام العالم منذ بدايتها وقد عقدت كل شعوب العالم ، دون تمييز للجنس أو المعتقدات أو الثقافات آمالا عظيمة عليها ، لانها ادركت انها تمثل واحدا من أهم الجهود التي تم بذلها في مجال نزع السلاح . وذلك سبب كافي لعدم تمرير أو حائل دلالة هذا الحدب وبالتالي اسعداء تعليق مختصر عليه .

وكما أعلنت بلدى في الاجتماع العام المعقود يوم ٩ حزيران / يونيه ١٩٨٢ : " فان الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح تتعقد في وقت جعلت فيه التوترات الخطيرة لزمنا المعاصر الحاجة أكثر الحاحا للاستمرار في استكشاف طرق لتحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات والتوصل الى اتفاقات محددة حول الشؤون ذات الاولوية " .

وقد أكدنا على أن " المهمة الاساسية للجمعية العامة هي اقرار برنامج شامل لنزع السلاح . والاكثر من هذا ، فان عليها أن تبذل وتقيم وتنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها في الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح " .

" يجب وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح بحيث يتجه ، على اساس من الالتزامات المحددة لارادات الشعوب والحكومات المتجمعة هنا ، الى هدف نزع السلاح الشامل وفقا للشروط المقترحة استجابة للمبدأ العام المتعلق بتحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة " .

وقد كان من رأى حكومتى أن يوفر البرنامج الاطار اللازم لاجراء مفاوضات جوهرية حول نزع السلاح بهدف التوصل الى انجاز أكبر مجموعة ممكنة من تدابير نزع السلاح المتوازنة والمنظمة والتي يسم انجازها على عدد من المراحل . على أن تظل هذه التدابير متصلة فيما بينها كما يجب ، القيام بها بحيث تضمن الامن لكل الدول .

وللاسف ، فقد خابت آمال غالبية الشعوب في التوصل الى مثل هذه الاداة الجليلة والملزمة اذا كان ذلك بالامكان . ولا يرجع ذلك الى قلة الجهود من جانب الدول النامية أو الدول الاخرى المحايدة التي لا تنتمي الى أى احلاف عسكرية أو الدول المتقدمة ذات النوايا الحسنة ، واما السى عدم رغبة بعض القوى الحائزة للأسلحة النووية في تقديم بعض التنازلات الخاصة واتخاذ مسرع يجعل من السهل تأمين النقاء الدائم للنوع الانساني .

ويهدف التوصل الى تلك الغاية المعقولة ، نصت الفقرة الثالثة والستين من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاخيرة على اعادة مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الى لجنة نزع السلاح بالاضافة الى الآراء التي تم الاعراب عنها والتقدم الذى تم احرازه في هذا البند . الاكثر من ذلك ان اللجنة مدعوة الى تقديم نص منقح للبرنامج الشامل لنزع السلاح الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين .

ولحسن الحظ ، فقد تقرر بالفعل ، اعادة اشاء الفريق العامل المختص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، حتى يمكنه البدء في عمله في بداية العام القادم . واسبالسعداء بما علمناه بأن رئاسته ستعود ثانيا الى السفير غارثيا روبيس من المكسيك ، الذى تبد والحاجة الى كل صفاته من أجل انجاز هذه المهمة الصعبة وأقصد ، المعرفة والخبرة والصبر .

وحن نأمل أن تتفوق نتائج هذه المرحلة كل التوقعات ، وذلك لمصلحة الجميع .

البند الرابع من جدول الاعمال والمعمون " الاسلحة الكيميائية " هو واحد آخر من الموضوعات التي ينبغي أن نوجه لها عناية خاصة خلال هذه الدورة الصيفية القصيرة .
ويقدم الفريق العامل الخاص بالاسلحة الكيميائية والمجتمع منذ ٢٠ تموز / يوليه ، احتمالات مشجعة حيث انه قد أمكن التوصل الى حد أدنى من توافق الآراء حول بعض النقاط التي كان عليها آراء مختلفة .

وقد اثارت ورقة العمل CD/220 ، التي قدمها الرئيس الى الفريق ، تعليقات ومقترحات محددة من الدول التي تبدى نشاطا في المناقشة المتعلقة بمراجعة العناصر (مستند CD/CW/WP.33) .
هذه المرحلة مرحلة ايجابية في اعداد مشروع اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية . ومع ذلك ، ففي هذا الصدد يجب ان يوضع في الاعتبار أن الاتفاقية المقبلة لا يجب أن تكون ملحقا قريبا لبروتوكول جنيف في ١٧ حزيران / يويه ١٩٦٥ ، واما أداة يمتد نطاق محتواها بحيث يحظر والى الابد كل الاستخدامات غير الانسانية لمثل هذه الاسلحة . وفي الوقت ذاته ، يجب ان يكون هناك اتفاق يحظر استحداث ونتاج وتخزين و/ أو نقل المنتجات الكيميائية للاغراض العسكرية . بالإضافة الى ذلك ، فينبغي أن يوفر آلية فعالة من أجل ازالة المخزونات الموجودة والمسآت ذات الاغراض غير السلمية .

وفيما يتعلق بالجانب الخلاقي للتحقق من تنفيذ أحكام الاتفاقية المقبلة وما يستلزمه من امتثال لاحكامها ، ترى بلدى أنه من المناسب توفير طرق مناسبة لتدابير وطنية للتحقق باستخدام الاساليب الحديثة التي ستختارها الدولة ذات السيادة . كما يجب ايجاد حكم خاص بالتحقق العلمي الدولي عند اللزوم ، بشرط ألا يجحف ذلك بأمن أى دولة وعلى أن يشكل عنصرا للتعاون الدولي من أجل تأمين التزام كامل بالاتفاقية من جانب الامم التي انضمت اليها من أجل قضية السلام .

وفي هذه المرحلة الحاسمة والصعبة من عمل الفريق العامل المختص بالاسلحة الكيميائية يجب ألا يسمح بأى تقليل من النتائج التي تم احرازها بالفعل ، والاهم من ذلك ، ألا نسمح للارادة السياسية بفرض نفسها وذلك عن طريق غيابها عن تلك المناقشات المصيرية .

أحد مجالات الاهتمام الاخرى بالنسبة لبلدى هي استخدام الفضاء الخارجي للاغراض العسكرية ووضع الاقمار الصناعية في مدارات ذات وضع جغرافي متزامن ، الى درجة التشعب ، لاغراض لا يمكن اعتبارها سلمية تماما . ويؤثر ذلك بشكل مباشر على أمن كل البلدان لاسيما البلدان الاستوائية .
وفي هذا الصدد ، ينبغي القول بأن العالم مدرك تماما للمزايا الضخمة التي تتمتع بها تلك البلدان التي لديها تقنيات فضائية متقدمة ، والتي تستخدم الاقمار الصناعية للاغراض العسكرية في خلافاتها مع الامم الاخرى ، دون النظر الى اعتبارات عدم التساوى . وبذلك اطلقوا العنان لاستراتيجياتهم ، دون القاء البال الى التبعات المساوية الناتجة عن استخدامهم للاقمار الصناعية وفي هذا الصدد ، يكفي أن نتذكر ما حدث في جنوب الاطلنطي حديثا بهدف استخلاص النتائج الموضوعية لهذا الشأن .

ويشترك بلدى في الرأي مع تلك الوفود التي ترى انه من المناسب انشاء فريق عامل مختص بالفضاء الخارجي وذلك للكشف عن مشكلات اضافة الصفة العسكرية عليه والسطر فيها وأرساء اختصاص لجنة نزع السلاح في هذا المجال .

كذلك فإن الندى الاول من جدول الاعمال ، المعنون " حظر التجريب النووي " هو أيضا موضع اهتمام من جانب بلدى ، وذلك لانه ، على الرغم من حقيقة أن ما يقرب من عشرين عاما قـُدمت منذ توقيع معاهدة حظر التجريب الجزئي وعلى ذلك فقد أصبحت هذه الاداة القاسمية الدولية باللغة الالهية سارية النفاذ ، فان التعجيرات النووية قد زادت اهمية وكثافة مع نتيحة مؤداها الوفاء بالتعهدات من جانب الاطراف التي ستتفاوض وتتوصل الى اتفاق حول الحظر الشامل للتجارب النووية سيصبح شيئا يصعب تصديقه . وفيما يتعلق بالمبررات التي تؤيد مختلف الاراء المتعلقة بالتحقق ، فعلىنا أن نعترف بأنها باللغة الضعف وغير ذات مصمون .

وكما صرح وفدى في مناسبة سابقة ، فان التحقق والثقة ليسا نفس الشيء ، فالاول يتسم بالطابع الآلى بينما الثانى انساني . لكن الثقة لها الخاصية القيمة الكامة في قدرتها على انجاز — أو خلق اذا أردتم — الحلول المرجوة ، التي لا يمكن أن تكون حولا جزئية لان ذلك لن يؤدي الى نفس النجاح مثل القيود على نطاق التقدم ، والذي سوف يتعارض ، دون داع ، مع متطلبات العقل .

لهذا ، فان الولاية الحالية للفريق العامل المختص بحظر التجريب النووي كما نراها ، تندو غير مرضية لمجموعة الـ ٢١ ، التي تود أن ترى ولاية تسمح بصياغة معاهدة تحظر كل التجارب النووية ، والتي سوف تعني التزامات ومسؤوليات من جانب كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها .

وسوف اختم بياني بأن أكرر بأن أفضل دفاع لشعوب العالم هو الدفاع الذى يبنيه القادة رجال الدولة والعلماء في الامم ، على أساس الضمير الصحي بالاضافة الى الارادة السياسية الايثارية (الغيرية) الموجهة نحو السلم والحرية للجميع على قدم المساواة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل فنزويلا على بياحه وعلى الملاحظات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . والآن أعطي الكلمة الى ممثل الهدد الموقر ، صاحب السعادة السفير فنكاتسواران .

السيد فنكاتسواران (الهدد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اننا كد بلوماسيين ، ينبغي أن نكون محصنين ضد حقيقة الاتجاه الى الزوال التي تحكم حياتنا . اذ انه ما ان تبدأ بارقة الفهم المتعلقة بموضوع اختصاص مهمة أحدا في الظهور ، وما ان يبدأ المرء في الاستمتاع بعلاقات وثيقة وشخصية مع زملائه حتى يحين موعد الوداع . وقد كان العمل المتعلق بهذه اللجنة جزءا من مسؤولياتي هنا كممثل دائم للهند . ومع ذلك ، فقد احتضت طوال الوقت باهتمام دائم وعميق بنشاطات لجنة نزع السلاح وتعلمت احترام وتقدير المهارات الدبلوماسية والصفات الشخصية لكل الممثلين الذين اسعدني الحظ بالعمل معهم خلال مهمتي القصيرة في جنيف .

هذه اللجنة جهاز فريد . مسؤولياتها ضخمة ، لكن ما يبده ومشجعا لنا جميعا هو الموهبة والتفاني اللذان يتم بهما تناول قضية نزع السلاح في هذه القاعة . وهي التحليل البهائي ، نحن جميعا مقيدون بسياسات حكوماتنا المتبادلة . لكن لنا أيضا تأثيرا على تلك السياسات . فحسب أيضا نسهم في تشكيل النظرة العامة التي تشكل الاطار لسياساتنا الوطنية . فالنسيج الوثيق المكون في العلاقات الوطيدة والشخصية التي تربط بيننا جميعا هنا تدون النظر الى معتقداتنا السياسية أو ايدولوجياتنا ، هو أفضل ضمان للنجاح في جهودنا المشتركة . وعشية رحيلي من جنيف ، هل لي أن أتمنى لكل أصدقائي المقربين وزملائي حول هذه العائدة النجاح العظيم في تلك الجهود . وسوف احمل معي الى عملي القادم ذكريات عزيزة لعملي المشترك واهتماما مستمرا بالمهام التي جاهدنا

معا من أجل انجازها خلال العامين الماضيين • هل لي أيضا أن أعرب عن امتناني لأولئك الذين أعربوا عن تسمياتهم الطيبة لي بالنجاح في مهمتي الجديدة كمبعوث للهدد لدى الصين •

ومنذ تحدثت آخر مرة ، أشار عدد من المندوبين الى نتائج ، ولعلني يجب أن أقول قلة النتائج التي اسفرت عنها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والتي انتهت أعمالها حديثا • لقد حاول بعض من زملائنا أن يقللوا من التبعات الخطيرة لفشل تلك الدورة • وحاول البعض الايحاء بأننا ربما قد ذهبنا الى تلك الدورة حاملين توقعات كثيرة بعيدة ، وانه لا حاجة بنا لاعتبار الفشل في التوصل الى مستوى تلك التوقعات دليلا محسوسا على فشل العمل المتعدد الاطراف • مرة أخرى ، استمعنا الى أعضاء يدعو لان نكون واقعيين وبراجماتيين وحذرا البعض من الخطابة والبداعات الربانية • ودعينا بدلا من ذلك الى التركيز على ما هو عملي وممكن •

وفي الماضي ، اتاحت لوفدي مع وعود اخرى كثيرة الفرصة للتساؤل عما يسمى بالواقعية والبراجماتية التي يمجدها بعض الاعضاء كمحاسن اساسية للنجاح في جهود نزع السلاح • لقد سمعنا جميعا بالظاهرة التي يشار اليها بثورة التوقعات المتصاعدة • وخلال العشرين عاما الماضية ، شهدت قضية نزع السلاح حقيقة ما يمكن تسميته بثورة حقيقية للتوقعات المحبطة • في عام ١٩٦٢ ، كانت القوى العظمى نفسها تتفاوض حول معاهدات لنزع السلاح الكامل والشامل كان يمكن أن تؤدي الى الازالة الكاملة للأسلحة والقوات المسلحة في خلال فترة لا تتجاوز ١٠ أو ١٢ سنة • على العكس من ذلك ، يقال لنا اليوم ، ان محاولة وضع برنامج شامل لنزع السلاح كمجرد اطار لمفاوضات نزع السلاح هي مهمة بالغة الطموح • وهناك ممثلون من نفس الوفود كانوا يدفعون في بداية الستينيات بأنه بسبب استمرار الضغوط والتوتر في الوضع الدولي بالتحديد ، ينبغي البدء في مفاوضات مكثفة لنزع السلاح • واليوم ، هم أيضا الذين يصفوننا بعدم الواقعية ، لأننا ، في وجه وضع دولي متوتر ، نطالب بمجرى الاحداث العقلاني الوحيد المتاح ، وهو ، طريق الحوار والتفاوض •

وأود أن اطرح سؤالا اساسيا • من الذي يحدد ما هو واقعي وعقلاني ؟ فبالنسبة لغالبية الوفود الممثلة في هذه القاعة ، يجب ايلاء العناية القصوى الى حقيقة التهديد المستمر للامانة النووية • ومرة أخرى ، فبالنسبة للغالبية العظمى من الوفود هنا ، يجب أن يكون نزع السلاح النووي هو بؤرة جهودنا التفاوضية الجماعية • هذا الادراك يمنع من الحقيقة التي لا جدال فيها بأن تلك الاسلحة النووية هي أسلحة للدمار الشامل والتي سيكون لاستخدامها اثار مدمرة للبشرية جمعاء كما انه يهدد نقاما • كيف ، اذن ، يمكن اتهامنا بعدم الواقعية والعملية • حقيقة الامر هي أن القوى العظمى بتأييد من حلفائها تحاول أن تحتفظ لنفسها بالميزة الاستثنائية لتحديد ما هو واقعي وما هو عملي • وأي وعد يعرب عن وجهة نظر مختلطة يتهم في الحال بأنه غير واقعي أو ما هو أسوأ انه مهتم بالخطابة والالفاظ الطنانة • وكما اشار سفير سري لانكا الموقر في بيانه المثير للتأمل في ٥ آب / أغسطس ١٩٨٢ :

" وفي رأينا ان هذا الموقف لبعض الدول الكبرى ينجم عن اقتناعها بأنه يكفي الاقتصار على مفاوضات ثنائية أو بالاعتماد على مفاوضات ثلاثية الاطراف لنزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي • وهكذا تعرب عن عزمها على معاملة الدول غير المهمة عسكريا على أنها دول هامشية في المفاوضات حول نزع السلاح • ومصدر موقفها هذا هو المفهوم المزيف بأن امتلاك الاسلحة النووية يعصر عليها الحق في تحديد الكيفية والزمان والمكان الذي يتم فيه التفاوض على نزع السلاح " •

هداء، في اعتيادي، حقيقة هو قلب المشكلة التي يواجهها اليوم هنا في هذه اللجنة •
لقد أكدت وفود عديدة على أهمية بناء الثقة المتبادلة بين الدول كأساس للتقدم في نزع السلاح • ومع ذلك، فهناك جانب للثقة يحتاج هنا إلى إيصال • بالنسبة لنا، تستلزم الثقة من الدولة شيئاً من التماسك والقابلية للتنبؤ في المصالح الذي تتخذه الدولة في مسألة نزع السلاح • ولقد قيل لنا مرات ومرات أن نزع السلاح هو أمر معقد يحتاج إحرازه إلى وقت طويل • هذا هو السبب الذي يجعلنا نحتاج الثقة في أن استراتيجية معينة تقرها الجماعة الدولية بتوافق الآراء سوف تستمر قائمة لمدة معقولة من الزمن • وليس ذلك تبريراً لمفهوم احصائي لنزع السلاح، وإنما هو دفع بشأن أي منهج متعدد الأطراف يضمن أي تحيرات في الاستراتيجية هو نتيحة لمفاوضات مسقة ومتبادلة بين الدول •

هذه ليست مجرد مسألة أكاديمية • ففي بداية الستينيات، كان هناك منهج واضح فيما يخص نزع السلاح، خاصة نزع السلاح النووي، وضحت بعض الدول المالكة للأسلحة النووية وحلفائها • وقد تضمن هذا المنهج تجميد الموقف التسليحي القائم على ما هو عليه مع حفصه تدريجياً بهدف التوصل إلى مرحلة الصفر في التسليح • وقد ذكر مندوب الولايات المتحدة في لجنة نزع السلاح الثمان عشرة عند تقديمه لتلك الفلسفة في عام ١٩٦٢ أنه :

"شكل أساسي، المفروض أن تقوم أمم العالم بإيقاف سباق التسلح عند مرحلة معينة من الزمن، وتحميد الموقف العسكري كما يظهر وحفصه تدريجياً إلى الصفر، مع الحفاظ دائماً على المواقف العسكرية النسبية لأطراف المعاهدة أقرب ما يمكن إلى ما كانت عليه في البداية" الوثيقة (ENDC/FV.23) •

وقد وافق الكثيرون على ذلك المنهج • وكان الشعور العام، هو أنه بينما قد بدأنا في مفاوضات نزع السلاح فلا ينبغي أن نسمح للمشكلة نفسها بأن تصبح أكثر تعقيداً • وبروح خدمة السواد الأعظم وتحقيق مصالح الجماعة الدولية، قبلت بلدان كثيرة قيوداً تمييزية وغير مساوية • وفي الواقع، أن الهدم نفسها قد تقدمت في عام ١٩٦٤ باقتراح بجمع انتشار الأسلحة النووية • وذكرنا أن الجماعة الدولية ينبغي أن تعتمد في الحال، وكأجراء فوري اتفاقاً يمنع مزيداً من الانتشار للأسلحة النووية في بلدان أصافية، انتدأ التحقيق نزع السلاح النووي، وفي الوقت نفسه، يجمد ترسانات الأسلحة النووية في الدول الحائزة بالفعل للأسلحة النووية • كان ذلك سيسمح باستبقاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بكميات ضخمة من الأسلحة النووية التي تسمح لها بتدمير النوع الأساسي لععدة مرات • ومع ذلك، كما مستعدين لقبول مثل هذا الموقف بأمل إعطاء دفعة إلى عملية نزع السلاح النووي • لكن هذا لم يحدث • لماذا؟ لأن بعضاً من الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائهما فسرت عدم الانتشار على أنه يستلزم التجميد فقط بالنسبة لأولئك الذين لا يملكون أسلحة نووية بداية، دون قبول أي التزامات معاملة أو مسؤوليات من جانب أولئك الذين يملكون مثل هذه الأسلحة •

وكان نفس المنهج في نزع السلاح، هو الذي أدى قبل ذلك إلى تأييد واسع النطاق لمفاهيم مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أقاليم مختلفة من العالم • وهذا أيضاً، دفع البعض بأن عملية نزع السلاح النووي بواسطة الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن يواكبها بشكل ما اتفاقات بين الدول في تلك المناطق من العالم التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة حالياً، ألا نحصل على الأسلحة النووية أو نقوم بتخزينها •

ويمكن تلخيص هذا المنهج بشكل سياسي بالاقتراب مما قاله ممثل كندا في بيان الى لجنة نزع السلاح الثمان عشرية :

" بين مرحلة تصعيد التسلح ومرحلة تخفيض التسليح المأمولة ، هناك مرحلة زمنية يتم التوقف فيها وذلك مثل تعيين حركة محرك السيارة من الاتجاه الى الامام الى الاتجاه للخلف " .

وقد اقتنعت الجماعة الدولية بأن هذا هو المنهج الصحيح لنزع السلاح ووفقا لهذا تم ابرام عدة اتفاقات على أساس هذه الفلسفة العامة للتجميد . وقد يتساءل المرء عما حدث لتلك الماصرة المتحمسة لمقترحات التجميد التي تم تقديمها في الستينات . هل يمكن تفسير ذلك الحماس بحقيقة أن منهج التجميد ، مطبق بواسطة من اقترحوه أصلا ، سوف يؤكد ويدعم الانقسام بين حفنة من الدول القوية عسكريا من جانب وبقية العالم على الجانب الآخر ؟ هل تأكدت مخاوفنا من تصميم الدول القوية عسكريا وحلفائها على مجموعة من القواعد تطبق عليها ومجموعة أخرى من القواعد تطبق على بقيةنا ؟

ان منهج التجميد منهج منطقي . لكن تم تطبيقه بشكل انتقائي لصمان ان التحييدات تنطبق فقط على أولئك الذين لا يملكون قدرات عسكرية ذات دلالة وخلال العقدين الماضيين ، لم تقبل الدول الحائزة للأسلحة النووية أي قيود على قدراتها العسكرية . وبما قامت العالوية العظمى من بلدان العالم اما بتوقيع معاهدة منع الانتشار أو أعلنت من جانب واحد انها لن تصنع أو تحصل على أسلحة نووية ، لم يؤد ذلك الى أي تحديد أو خفض في الترسانات النووية التي تملكها الدول الحائزة للأسلحة النووية . وبالمثل ، تم تشجيع خلق المزيد من المناطق الخالية للأسلحة النووية ، سيما في أوروبا ، حيث يوجد أكبر تركيز لكل من الاسلحة النووية والتقليدية ، استمر تراكم الاسلحة النووية بايقاع بالغ السرعة . وادا كان لي أن اقتبس من سلفي الموقر ، فان جهود القوى العظمى قد اتجهت حتى الآن وبشكل اساسي الى نزع سلاح من لا يملكون أسلحة دون فرص أي قيود على انفسهم .

وقد كانت نفس فلسفة تجميد الموقف الحالي قبل معالجة موضوع خفض وازالة الاسلحة هي التي ادت الى مسألة حظر التجريب النووي التي تتم سحها أولوية قصوى في مفاوضات نزع السلاح . وقد كانت الهند نفسها أحد أوائل الماصرين للابرام السريع لمعاهدة حظر التجريب النووي . وقد كان رئيس وزراء الهند ، الفقيه جواهر لال نهرو هو الذي نادى باتفاق ساري المفعول حول التجريب النووي بواسطة الدول الحائزة للأسلحة النووية وذلك منذ عام ١٩٥٤ . ونحن نعتز أن الامم المتحدة لمعاهدة حظر التجريب النووي لن تؤدي الى أي خفض في ترسانات الاسلحة النووية الفائعة حاليا . وربما لن تؤدي حتى الى خفض عملية تراكم الاسلحة النووية . ومع ذلك ، وتماشيا مع الفلسفة العامة التي قتلها الجماعة الدولية فيما يتعلق بمنهجها من نزع السلاح ، فنحن نعتبر أن حظر التجريب النووي هو شيء مرغوب فيه لأنه سوف يؤدي الى ايقاف التحسين النوعي المستمر للأسلحة النووية وفي الوقت نفسه سوف يخدم الغرض الهام لمنع الانتشار الافقي للأسلحة النووية . ان الموقف غير المتكافئ الناشئ عن التقسيم الحالي للعالم بين حفنة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تملك وسائل الدمار الشامل من جانب وبقية العالم غير الحائزة للأسلحة النووية على الجانب الآخر ، سوف يبقسى قائما . لقد استعدنا لقبول هذا الموقف على فرض ان هذا سوف يكون وضعنا مؤقتا للاشياء قبل احاز نزع السلاح النووي وربما الهدف المأمول لنزع السلاح الكامل والعام تحت رقابة دولية .

وفي ضوء نفس هذه الاعتبارات ، رحبنا بإبرام معاهدة حظر الحريب الحزني في عام ١٩٦٢ على الرغم من أنها كانت محدودة المصطفى .

ولذلك فمن العريب أن تدل اليوم جهود لرفض هذا المسحح المتسق لنزع السلاح السدي ابرزته في جزء سابق من بياني ، خاصة من جانب أولئك الذين كانوا أشد الماصرين حماسة له على مدى العقدين السابقين . وعلى سبيل المثال فقد أعلنت الولايات المتحدة أنها لم تعد تعتبر حظر التحريب النووي قضية ذات أولوية وإنما تنظر الى إبرام معاهدة لحظر التحريب النووي على أنها هدف بعيد المدى يجب أن يكون جزءاً من عملية تحقيق نزع السلاح النووي . كما أن الصين وفرنسا بكل أسف ، قد اعربتا عن رأيهما في أن حظر التحريب النووي لا يمكن تحقيقه الا في داخل برنامج متكامل لنزع السلاح النووي ، وعلى وجه التحديد ، ليس قبل تخفيضات جوهرية في ترسانات الاسلحة النووية الموحودة حالياً لدى الدولتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية . وبينما نرحب بإنشاء فريق عامل محتص بحظر التحريب النووي داخل لجنة نزع السلاح ، فإنا لا نملك الا أن نشير إلى التحديد الملزم لعملنا في هذا الصدد بالنظر الى ذلك المسحح السلبي الذي تتحده الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين . ومما يدعو للأسف ، على وجه الخصوص بالنسبة لنا ، أن وفدي فرنسا والصين ليسا مستعدين حتى للمشاركة في أعمال ذلك الفريق العامل المختص على الرغم من حقيقة أن ولايته هزيلة ومحدودة . والمسرات التي تقدموا بها ليست مقبولة ويتفق وعدنا مع الرأي الذي أعرب عنه سفير هولندا في بيانه يوم ١٧ آب / أغسطس عندما قال :

" اننا مدركون تماماً للحجة التي دفعت بها فرنسا والصين بأن معاهدة حظر التحريب النووي المرتقبة قد تؤدي الى تجميد الموقف لصالح الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتان تملكان أكبر ترسانات نووية . نحن لانعارض ذلك . لكننا نود أن نشير الى أن هذه الحجة تنطبق بشكل أكثر وضوحاً على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تملك قدرات علمية وصناعية تمكها من تزويد نفسها بتسليح نووي . ان خطر الاسلحة النووية عظيم الى حد اننا نحد صعوبة في قبول النظرية القائلة بأنه بالنسبة لبعض الدول فان مزيداً من التحريب لتدعيم قدراتها النووية مازال ضرورياً قبل السطر في أي ايقاف لذلك التحريب . "

لقد تم تقديم نفس الحجج فيما يتعلق بعملية نزع السلاح النووي . وبالنسبة لنا ، فقد قلت الجماعة الدولية بتوافق الآراء ، القيام بعملية نزع السلاح النووي على مراحل تتماشى مع شيء من التتابع المسطقي . هذا التتابع المسطقي وارد في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الحتامية . وهو بالصدفة يتفق مع فلسفة نزع السلاح التي باصرتها وفود الولايات المتحدة وحلفائها في بداية الستينات ، واقصد انه يجب حدوث ايقاف لسباق التسليح النووي ، تستتبعه عملية خفض وإزالة محتملة للأسلحة النووية . وعلى ذلك الاساس ، مثلاً ، اقترحت الولايات المتحدة تحميذاً للناقلات النووية الاستراتيجية في عام ١٩٦٤ . ومع ذلك فخلال المفاوضات حول برنامج شامل لنزع السلاح ، وبعد ذلك خلال الدورة الاستثنائية الثانية نفسها ، أصبح من الواضح أن هذا المسحح لم يعد سارياً بالنسبة للولايات المتحدة وبعض من حلفائها . لقد قيل لنا في الواقع ، انه يجب أن تحدث أولاً تخفيضات لها دلالتها في محزومات الاسلحة النووية . وعلمنا أيضاً أنه لا يمكن قبول أي تحميذ للمستويات القائمة حالياً لترسانات الاسلحة النووية لان ذلك قد يؤدي على تحميذ لعدم التوازن العسكري القائم حالياً والواجب تصحيحه قبل السطر في عملية نزع السلاح .

ويشور سؤال اذن حول تبعات هذا المنهج الجديد فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح • لو أن كل الدول اتبعت نفس المنطق الذي يطوى عليه المنهج الذي قدمته الولايات المتحدة وذلك الذي اعلنته فرنسا والصين ، فان نزع السلاح لن يكون هدفا معقولا بعد ذلك • فكل واحد منا يمكنه عندئذ التصميم بقدر الامكان على الحصول على قوة عسكرية مساوية على الاقل لما يملكه بعض الاقوياء مناقبل البدء في عملية نزع السلاح • ان بلدى لا يقبل هذا المنطق ، ويلج على الآخرين أيضا في رفض هذا المنهج لتعذر الدفاع عنه والعودة الى المجرى الوحيد الصحيح والحقائبي الممكن في هذه الظروف ، وأقصد ذلك الذي يطر الى انجاز نزع السلاح على مراحل محكمة جيدة والذي يجب أن يبدأ بشكل اساسي بتجميد الموقف على ما هو عليه اليوم فيما يتصل بالاسلحة النووية •

وإذا كانت هناك بعض البلدان التي لاتنوى قبول ما يعتبرونه تجميدا لعدم المساواة القائمة فسوف تحتاج بقية بلدان العالم اذن الى مراجعة ما اذا كان هناك أى منطق في قبولهم لعدم المساواة القائم حاليا والذي يتم تطبيقه عليهم من أجل هدف خيالي لنزع السلاح • ان قبول عدم المساواة الحالية مقبول فقط اذا استمرت معقولة هدف نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل • ويعيدني ذلك مرة أخرى الى النقطة التي بدأت بها حجتي - قصة الثقة • نحن نواجه اليوم موقفا لا تفكر فيه أقوى الدول على الاطلاق في تعبير الشروط التي يجب أن تتم فيها مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف • وهي باجرائها لتعديلات جذرية من جانب واحد لمسهجها المعلق بأكثر قضايا نزع السلاح أهمية وحساسية ، فانها تقوض القواعد الاساسية للثقة بين الدول • فاذا لم يكن لدينا أى درجة من التأكيد فيما يتعلق بالمؤشرات التي نتاح في اطارها نزع السلاح ، فكيف يمكن للامم أن تقبل أى قيود على قراراتها المتعلقة بالتسلح ؟ فكل واحد منا في هذه الحالة سوف يجد نفسه مضطرا لتخطيط أمنه على أساس عدم الثقة المتضاعف في نوايا الدول الاخرى ، وليس تؤدي النتيجة بكل تأكيد الى تحقيق نزع السلاح •

وأود ان انتقل الآن الى القصيدة الحيوية الخاصة بمنع نشوب الحرب النووية • لقد شعرنا بالامتنان لرد الفعل الايجابي من جانب وهود عديدة بالنسبة لاقتراحنا ناشاء فريق عامل مختص بمنع نشوب الحرب النووية • وفي الحقيقة ، فان هذا أمر يستحق اهتمامنا الوثيق والملح • لقد قام سفير ايطاليا الموقر ، في بيانه في الاجتماع العام للجنة يوم الثلاثاء ، ١٧ آب / اغسطس ، اثناء اشارته الى اقتراحنا ، مابراز الحاجة الى منع نشوب كل الحروب ، نووية كانت أم تقليدية • ودفع أيضا بأنه في حالات كثيرة ، قد تتصاعد الحروب التقليدية الى نووية ولذلك فينعي أن يأخذ هذا في الاعتبار عند تناول مشكلة منع نشوب الحرب النووية •

ان الدعوة لتدابير عملية لمنع نشوب الحرب النووية ليس معادلا لتشجيع الحروب التي تستخدم فيها الاسلحة التقليدية • وبكل تأكيد ، فان وفدى لم يقترح أبدا أن تتخطى التدابير الخاصة بمنع الحرب النووية منع استخدام القوى الذي يحتوى عليه ميثاق الامم المتحدة • هل يعني حظر الاسلحة الكيميائية الذي نحاول جميعا احراز اتفاق حوله ، ان كل الاسلحة الاخرى ، بوجه ما ، أسلحة مشروعة ؟ هل الحظر الذي قبلته الجماعة الدولية حول استخدام بعض الاسلحة التقليدية غير الانساني يحى بالضرورة أن اسنخدام الاسلحة الاخرى بالتالي يستلزم الحزام ؟ لا • وهؤلاء الذين يستعدون تلك الحجج ضد توحيه عناية مناسبة لتدابير منع نشوب الحرب النووية ، يصفون للاسف بعدم الإدراك والناقد •

لقد اشار سفير ايطاليا الى الصراعات التقليدية المسلحة التي يمكن أن تتصاعد الى حرب نووية • ونحن نشاركه مخاوفه • ولناظر المسئلة • لقد كان رأينا باستمرار أن الادوار المتتالية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها ، تحتاج في هذا الصدد الى ايصال الصراعات في العالم المتقدم يمكن تعاديلها واحتواؤها اذا ما قاومت القوى العظمى اعراض استخدام الدول النامية كقطع في لعبة القوى التي يمارسوها • وبالمثل ، فعلى الدول النامية ان تتخذ موقفا واضحا من تنافس القوى العظمى ، ونحن من جانبنا ، نعتزم مناقشة المسئلة بكاملها • ومع ذلك فلدينا انطباع بأن بعضا من رملائنا يعانوا من حساسية من مجرد الاشارة الى مع الحرب النووية • ففي كل مرة نتحدث فيها عن مخاطر الحرب النووية ، يردون بالتأكيد على أن الحروب التقليدية هي أيضا حروب شعبة • هل ادعينا أبدا أن الحروب التقليدية ليست شعبة ؟ هل قال أحدا ان مع الحرب النووية يعطي تصريحنا بالد حول في حروب تقليدية ؟ ومع ذلك ، فان احد المحاضر لا بلعني المخاطر الاخرى • فالحروب النووية ليست أقل بشاعة لان الحروب التقليدية بدورها حروب شعبة كما أن ما تمثله الحرب النووية من تهديد لبقاء النوع الاساسي لم يتناقض لمجرد أن الحروب التقليدية قد اصحت أكثر حدوثا في الماضي القريب • ومهما حاولنا ، فلن نجد مهربا من الواقع الواضح والسيط القائل بأن اى استخدام للأسلحة النووية سوف يعنى بلا شك نهاية البشرية والحصارة التي نعرفها • لذلك ، فان ما نطلب الى اللجنة أن تفعله ، هو مواجهة هذا الواقع والتوصل كما نأمل ، الى معالحة عملية • ولدلك الذين يتهمونا بعدم الواقعية والعملية عند التقدم باقتراحات يمكن أن تسهم في قضية بقاء النوع الاساسي ، سوف نحيب بالاشارة الى بيان السفير أوكاوا في ٥ آب / اغسطس ١٩٨٢ ، الذي قال فيه :

" ان وفد بلادى شأه شأن وعود بلدان أخرى كثيرة كما نأمل ، قد استمع بانبناء شديد الى النداءات الحارة التي وجهها ممثلو المنظمات غير الحكومية اليابانية الذين اثاروا حيرتهم الشخصية عند اللقاء القابل النووية في سنة ١٩٤٥ • واسي على يقين من أن كلماتهم البسيطة المثيرة قد استقرت في الادهان وتركت في النفوس اثرا عميقا •••••"

وبوصفا أعضاء في لجنة نزع السلاح ، يجب أن يكون حاصرا في ادهاننا باستمرار لاسيما عندما نعمل على تحقيق أو عندما نحاول تحقيق احراقات فعالة لنزع السلاح ، وخاصة في المجال النووي • ويتعين علينا أن نبدل أقصى جهدنا لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من تقدم في هذا الاتجاه اثناء هذه الدورة القصيرة •••••"

ولا يمكن لأحد أن يشكك في الضرورة القصوى لتناول هذه المسئلة • وقد علما مند يوميس فقط ، ان احدى الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاقل ، تخطط للاستعداد للقتال وللصبر فيما يسمى بالحرب النووية المحدودة • ويمكن لتلك الدولة الحائزة للأسلحة النووية أن تخطط لهذه الاستراتيجيات الابدية فقط في اطار مسافتها لخصمها النووي المحتمل • ولكننا جميعا سنتعرض للهلاك اذا ما شنت حرب نووية واسعة النطاق • ترى هل للصحايا المحتملين أى رأى في هذا الشأن ؟ الهمد بلد عدد سكانه ٧٠٠ مليون • ولدنيا نظام ديموقراطي لحكومة وبرلمان يتكون من ممثلين بم اختيارهم بشكل حر • وبافتراض ان أحد الممثلين سأل الحكومة عدا عن الخطوات التي اتخذتها لتأمين سلامة وبقاء الشعب الهمدى في حالة نشوب حرب نووية : ما الذى يحسب أن تكون عليه احاة حكومتى ؟ هل علينا أن نبدأ الآن في حفر أنفاق لا يوا • ٧٠٠ مليون سمة فسي حالة نشوب حرب نووية ؟ أم علينا أن نطالب أيضا بما يسمى بقوة الردع ليهديد الآخرين بالامادة في

سباق وهمي بحثا عن امنا الخاص؟ انني أسأل أولئك الذين يعارضون اقتراحنا بانشاء فريق عامل مختص لمنع نشوب الحرب النووية أن يخبرونا بالاجابات التي يتوقعون ان تقدمها حكومتنا الى ممثلينا المنتخبين • وعموما ، فهم أيضا لديهم حكومات ديموقراطية منتخبة وهم بذلك في موقف يسمح لهم بتقدير العارزق الذي نواجهه • ومن غير المحتمل أن يكون بقاؤنا رهينة باهواء حفنة من الدول القوية ومع ذلك ، فان ديموقراطيات العالم هي التي تنكر علينا فرصة تحديد مصائرنا ، وهو ما تعلمت أن اعتقد أنه كان وما زال مبدأ اساسيا من مبادئ الديمقراطية •

ومع ذلك ، فنحن سعداء لان هذا الامر وأمورا أخرى سيتم مناقشتها في اجتماع غير رسمي لهذه اللجنة • وأمل أن تسمح لنا الاعتبارات التي تمت بعرضها بكل صدق وصراحة ، بالتوصل الى اتفاق سريع حول اجراء لتناول هذه القضية الحيوية الملحة • ان قرارا ايجابيا فيما يتعلق باقتراحنا بانشاء فريق عامل مختص للتفاوض حول تدابير عملية لمنع نشوب حرب نووية سيكون برهانا واصحا على اختصاص هذه اللجنة كجهاز تفاوضي متعدد الاطراف في مجال نزع السلاح • وسوف يعيد هذا القرار معقولة اللجنة الى عيون الجماعة الدولية •

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن انصم الى المتحدثين الآخرين في هذه القاعة الذين ادانوا الاعتداء الاسرائيلي الوحشي على لبنان • ولا يمكن أن يكون هناك تبرير مقبول للفقدان المروع لحياة الارباء من رجال ونساء وأطفال الناتج عن الاستخدام غير التمييزي للقوة العسكرية من جانب اسرائيل في لبنان • أولئك الذين دعوا باستمرار الى الالتزام الكامل بمبدأ عدم استخدام القوة الموجود في ميثاق الامم المتحدة كشرط مبدئي للتقدم في نزع السلاح يبدو وكأنهم يقيمون استثناء صارخا في حالة المغامرة الاسرائيلية الارهابية في لبنان • وتتضمن الهند الى آخرين في الدعوة الى النهاية الفورية ، غير المشروطة للاعتداء الاسرائيلي في لبنان والاستعادة الفورية للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في وطن قومي •

السيد الرئيس ، لقد حان الوقت الآن لودعكم ومن خلالكم كل الممثلين الموقرين حول هذه المائدة • لقد كان شرفا وميزة بالسببة لي أن أعمل كعضو في هذا الجهاز الموقر وقد سعدت بالاستمتاع بأفضل العلاقات مع زملائي هنا • وأود توجه خاص أن أعرب عن عميق امتناني للسفير جايبال ، الممثل الشخصي للامين العام وأمين هذه اللجنة لنصائحه وارشاداته القيمة • وأتمنى أن تستمر هذا للجنة في الاستفادة من خبرته العريضة ومهاراته الدبلوماسية من أجل أداء المهام الخطيرة التي تقع على عاتقها •

وبالقاء بحية الوداع ، يجب أيضا أن أعرب عن تقديري الحار لاعضاء مركز نزع السلاح الذين كانوا دائما مستعدين لتقديم تأييدهم ومعابرتهم عند طلبها • واسي واشش أن خلعي سوف يستمر في الاستمتاع بنفس العلاقات الممتازة مع كل زملائنا في هذه اللجنة وأعضاء الامانة ، وهي العلاقات التي سعدت أنا نفسي بالاستمتاع بها •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل الهدد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها للرئاسة • لقد فهمت أن السفير فنكاتسواران قد تحدث الى اللجنة اليوم للمرة الاخيرة قبل معادرتة لنا ، الى مهمة جديدة بالغة الاهمية • واسي اتنى له بالاداملة عن نفسي ، وأبصا بكل ثقة بالنيابة عن اللجنة كلها ، بحاحا عظيما في مهمته وكل التسميات الطيبة في حياته الخاصة • لقد حظيت صفاته الاساعية والمهمية بتقديرنا جميعا وسوف نفتقدنا بالتأكيد في محمعا هدا •

لقد لعب دورا أساسيا في هذه اللجنة كممثل لبلده العظيم . وربما كان هذا هو أفضل أطراف
يمكن لدبلوماسي أن يتلقاه . أما آسغون لرحيله ، لكنا في الوقت ذاته سعداء لعلمنا أن حكومته
تعطيه منصبا على قدر كبير من المسؤولية .

والآن اعطي الكلمة لممثل كوبا الموقر ، سعادة السفير سولا فيلا .

السيد سولا فيلا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، يسعد وودي
أن يهنئكم ، على توليكم رئاسة عمل لجنة نزع السلاح خلال الشهر الافتتاحي لدورتنا الصيفية لهذا
العام . وقد كان من نصيبك ، ايها السفير غاتيري ماينا ، أن تقود عمل هذا الجهاز التعاوني في أمور
نزع السلاح فور انتهائها أعمال دورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لهذا
الموضوع ، وأود أن أؤكد لك أنه يمكنك الاعتماد في كل وقت على تأييد وودي .

كما أود أيضا أن اهنئ سلفكم في الرئاسة ، السفير أوكاوا من اليابان ، على الاسلوب المتميز
الذي قاد به لجنة نزع السلاح خلال المرحلة النهائية للدورة العاصية وعلى القرارات الهامة التي
اعتمدها اللجنة تحت رئاسته ، بالإضافة الى جهوده الشخصية لنجاح عملنا .

وأود أيضا أن أرحب بالسفير داتكو من رومانيا وأودع هؤلاء الزملاء الذين تركوا بالفعل
والذين سوف يتركوا بعد وقت قصير ، السفراء يوناياوان من الصين ، فالديفيسوس من البهرو
وفكاتسواران من الهند الذين عملت معهم في تعاون وثيق خلال السنوات القليلة الماضية .

وبالنظر الى أن اثنين فقط من افرقة عمل اللجنة يحتمعان في الوقت الحالي وهما الفريق
المختص بحظر الاسلحة الكيميائية وحظر التجريب النووي ، وسوف ابدى ملاحظات قليلة مختصرة عن
مختلف جهود جدول أعمالنا .

أشار عدد من المتحدثين في بيانهم في اجتماعات عامة سابقة ، الى دورة الجمعية العامة
للأمم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح والمنتوية حديثا . ولا أبوى من جاسي عمل
تقييم هنا ، لنتائج تلك الدورة لاسي فمت بذلك خلال تدخلي الاحير في نيويورك ، في تموز / يوليو
الماضي . عندما تركت مبي الامم المتحدة في نيويورك ، يوم اختتام أعمال الدورة الاستثنائية
المكرسة لنزع السلاح ، وفي الميدان المواجه للمبنى ، كان يحلس مواظون من كل أنحاء العالم
والى جاسهم شموع موقدة ، تسهر على دفن آمال الاساسية في تدابير حقيقية لنزع السلاح . ولا يمكن
الا أن نأمل أنه لن يأتي اليوم الذي يضطر فيه شخص ما للسهر على دفن الاساسية بسبب موقف
المهوسين من مشيرى الحروب .

أود فقط أن أقول ان الدورة الاستثنائية لم تكن حتى قادرة على الوصول الى مستوى أحكام
الوثيقة الختامية التي تم اعتمادها بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ . ولا يمكن القول انها لم تحرز تقدما .
فهي لم تصل الى حتى مستوى الوثيقة الختامية ، لانه كان هناك وفود حاولت مراجعة وتفتيت وتحوير
العادى والاولويات والاهداف التي تم وضعها بوضوح من أجل مفاوضات نزع السلاح ، مبرهين بذلك
على أنه بالرغم من انكاراتهم الاخيرة ، فاسهم لا يشتركون في الآراء التي تتضمنها تلك الوثيقة الختامية .
لقد اسرع الفريق العامل المختص بالاسلحة الكيميائية مايقاع عمله وبهدو وكأه تحت القيادة
العاهرة لرئيسه ، السفير سويكا من بولندا ، سوف يقدم لنا نتائج ملموسة .

ومع ذلك ، فيجب أن نتذكر أنه ما زالت هناك قضايا هامة ، لا يبدو أنه من الممكن توفيق الآراء المتعارضة بشأنها ، وعلى وجه الخصوص نطاق الخطر ومسائل التحقق .

وحتى يكون لدينا صورة أوضح للحقائق وللوضع الحالي ، يجدر بنا أن نتذكر أن الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية قد بدأ عمله بولاية غير ملائمة . وأخيرا ، عندما وافقت تلك الدول التي كانت قد عارضت توسيع الولاية ، على إعادة صياغتها ، جاء القرار الخاص بالبدء في تصحيح منظومات جديدة للأسلحة الكيميائية ، مما وضع عقبة جديدة في طريق المفاوضات حول هذا الموضوع الهام وهدد كل ما تم إيجازه في السنوات السابقة .

وينبغي الاعتراف بأن ظهور الأسلحة الشطرية ، كما قال خبراء كثيرون في مجموعات مختلفة من الدول ، يعقد بوجه خاص الجاسين المتعلقين بتحديد السمية والتحقق ، التي يجب تناولها في إطار أي اتفاق .

وفيما يتعلق بالتحقق ، فمن الواضح ، في المقام الأول ، أنه لا يمكن التحدث عنه بشكل عام ومجرد . وإنما يجب الربط بالضرورة بينه وبين نطاق أي حظر . وفي حالة الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون الخطر متسعا بما يكفي أن يوضع في الاعتبار المدى الضخم للمواد الكيميائية المهلكة والشديدة السمية ، بالإضافة إلى المواد الأخرى الصارة وسلائفها والذي يتسع مداها بشكل ملحوظ مع ظهور الأسلحة الشطرية .

وبالمثل ، لا ينبغي أن نسمح لاهتمامنا بأن يبصرنا إلى الحوار العقيم الذي يواجه الوسائل الوطنية بالاشكال الدولية للتحقق . فكل إجراء للتحقق يطبق على اتفاق حقيقي ، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار كل من الأساليب الوطنية للتحقق ونظام التحقق الدولي المزمع إنشاؤه . ويجب أن تكون هناك علاقة متبادلة بين الأمرين ، كما يجب قبول هذه الفكرة إذا ما كنا مهتمين حقا بأحرار أي تقدم في عملنا .

والموقف فيما يتعلق بحظر التجريب النووي ، يكاد يكون معاكسا في بعض جوانبه . فمذ عام ١٩٦٩ ، عجزت اللجنة عن إنشاء فريق عامل لتناول البند الأول من جدول أعمالنا لأنه كانت هناك دولتان (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) تعارضان ذلك .

وعندما نبحث اللجنة أحيانا في إنشاء الفريق العامل ، واتجهت كل المؤشرات إلى احتمال إمكانية البدء في النظر في هذا البند ، أعلن البعض أنه لا يمكن البدء في المفاوضات في الوقت الحالي ، معنيين بذلك كل المعقولية والفعالية عن عمل الفريق العامل .

والأكثر من ذلك ، من الضروري أن نتذكر أن مجموعة الـ ٢١ قد قبلت الولاية المالية بشكل مشروط ، وأن آراءها فيما يتعلق بأفضل السبل لتناول البند الواردة في الوثيقة CD/181 . وبينما شعرنا بالاحباط من الولاية الحالية ، فإنا أيضا نشعر بعدم الرضا إزاء أي عمل آخر يعرقل المفاوضات .

وفي الوقت الحالي ، هناك دولة حائزة لجائزة للأسلحة النووية قد اكدت على أنه لن يكون هناك مفاوضات بشأن حظر التجريب النووي في الوقت الحاضر ودولتان أخريان أعلنتا أسهما لن تنسركا في عمل الفريق العامل الذي تم إنشاؤه . وهذا بلا شك يخلق موقفا لاساق له في عمل هذه اللجنة ويهدد التوصل إلى نتائج ملموسة يمكن تطبيقها عالميا .

وتظهر مشكلة التحقق فيما يتعلق بهذا البند أيضا ، وهنا أيضا يجب النظر إلى التحقق في إطار علاقته بنطاق الخطر ووسائل التحقق الوطنية وسلام التحقق الدولي . ومع ذلك ، فينسى الاعتراف

أن هناك خطراً من أنه في اللحظة التي تكون فيها جميعاً مسعدين للبدء في مفاوضات فعلية حول حظر التحريب العملي ، يكون علينا إعادة النظر في كل ما قمنا بالحازة من قبل فيما يتعلق بالتحقق وذلك بسبب ما نواجهه من تقنيات جديدة يتم تطبيقها بشكل مختلف . ومن هنا عشت التحذير فقط عن التحقق بدلاً من النظر بجدية في التدابير الحقيقية لنزع السلاح والتي تطالب بها الجماعة الدولية .

وبالانتقال إلى السود الأخرى من جدول أعمالنا ، والتي لا يوجد في الوقت الحالي أفرقة عمل تقوم بتناولها ، أود أن أشير إلى مسألة ما يسمى " بالضمانات السلبية للتحقق " .

وفي وثيقة حديثة ، CD/280 ، ذكرت مجموعة الـ ٢١ أن الاعلانات التي صدرت في هذا الصدد عن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تضمنت تحديدات وشروطاً واستثناءات تعكس مسيحها الذاتي كما أنها كانت تستند إلى نظرية الردع النووي .

وفي نفس الوثيقة ، حثت مجموعة الـ ٢١ الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية إلى مراجعة سياساتها وتقديم مواقف معدلة حول هذا الموضوع إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية العكسة لنزع السلاح .

ويزيد تحليل ما حدث في الدورة الاستثنائية الثانية من شعوراً بالاحباط . فبدلاً من إعادة النظر في سياساتها ، قامت هذه الدول بإضافة عناصر أخرى أكثر داتية فيما يتعلق باستخدام الممكن للأسلحة النووية ، وفي الواقع أنها اصغت " القدسية " على نظرية الردع النووي مسهمة بذلك في مضاعفة حظر استخدام الأسلحة النووية ونشوب الحرب النووية . وفيما يتعلق بهذا البند ، فإن وفدي يرحب بالاعلان المفرد من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بأنها لن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية . فهذا الاعلان والاعلان المعادل له من جانب جمهورية الصين الشعبية يعترهما وفدي تدعيماً لما يسمى " بضمانات الامن السلبية " ، وأذا ما اتبعت كل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، هذا المنهج فإن ذلك سوف يسهل حظر مثل هذه الأسلحة إلى حد كبير .

وفيما يتعلق بمسألة حظر الأسلحة الإشعاعية ، فإنه يبدو وأن الفريق العامل المختص بهذا البند يواجه الآن طريقاً مسدوداً بسبب الاحتلافات في الآراء حول بعض المسائل الهامة .

وقد لاحظنا بكثير من الرضا أن رئيس الفريق العامل ، السفير فيعمر من جمهورية المايكا الاتحادية ، قد بدأ مشاورات مع كل الوفود بعرض التوصل إلى حل مقبول يسمح لنا باستكمال عملنا بنجاح في هذا المجال . وفي رأي وفدي ، لا يجب أن يمنعنا الوضع الراهن من التوصل إلى اتفاق حول ما يسمى بالحانب " التقليدي " من الأسلحة الإشعاعية . وقد يكون أحد الحلول هو أن تتضمن اتفاقية الأسلحة الإشعاعية بوضوح على البدء في مفاوضات ملحة حول حظر الهجوم على المنشآت النووية ذات الاعراض السلمية . وسوف يلقي ذلك قبولا طيباً من جانب الجماعة الدولية وسوف يفتح الطريق أمام امكانيات جديدة لعمل اللجنة .

وفيما يتعلق بالتوصل إلى برنامج شامل لنزع السلاح ، فقد تم بالفعل اتخاذ القرار الخاص بإعادة إنشاء الفريق تحت الرئاسة القديرة للسفير غارسيا روبيليس ، وسوف يبدأ في العمل في العام المقبل .

ويود فقط أن يعيد تأكيد موقفنا المبدئي من أنه من أجل احراز اهدافه ، يجب أن يتضمن البرنامج الذي يتم اقراره على مجموعة من التدابير المحددة لنزع السلاح ، على أن تكون مرتبطة مطلقيا ، ليتم تطبيقها في مراحل متتالية ، على مدى فترة زمنية محددة . هذه المراحل ، كما اشار أعضاء مجموعة الـ ٢١ ، يجب أن تكون مرة حتى تأخذ في اعتبارها المواقف الجديدة التي قد تحدث .

وأود أن أقول ، انه من وجهة نظري ، فان الاسباب التي جعلت من غير الممكن اعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح في نيويورك في الشهر الماضي هي نفسها التي أدت الى فشل الدورة الاستثنائية ببساطة ، محاولة التنكر للمبادئ والاولويات والاهداف التي تم وضعها للتفاوض حول نزع السلاح

نوافق الآراء في عام ١٩٧٨ .

ومثل هذا السلوك منطقي فقط بالنسبة لأولئك الذين لا يرغبون في الدخول في مفاوضات جديدة حول نزع السلاح ولذلك فهم يعارضون برنامجا قد يرسم خطوطا ارشادية لنزع السلاح ، لذلك اذا كنا نريد أن نحريز تقدما في هذا المجال ، فيجب أولا أن يعيد التأكيد على صلاحية الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ بالافعال وليس بالكلمات فقط . هذا هو الدرس الذي يجب أن نستقيهِ في أدهاننا خلال العام المقبل .

وسنذ الدورة الاخيرة للجنة نزع السلاح ونحن ننظر في البند الخاص بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وقد حان الوقت لانشاء فريق عامل مختص بهذا الموضوع حتى يمكن أن نضمن أنه لم يتم وضع أي نوع من الاسلحة ، مهما كان اسمها ، في الفضاء الخارجي .

ويؤيد وودي الاقتراح الذي قدم الى اللجنة فيما يتعلق بانشاء مثل هذا الفريق العامل ويرى أن أي ولاية للفريق يجب أن تعترف بأن الفضاء الخارجي جزء من ميراث البشرية ولا يجب أن يستخدم الا للاغراض السلمية ، كما يجب مع ادخال الاسلحة في تلك المنطقة وتحويلها الى مصار عسكرية .

وختاما ، يبقى لي فقط أن أساءد انشاء فريق عامل للنظر في البند الثاني من جدول أعمالنا ، حول ايقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وخلال الدورة الاستثنائية الاخيرة المحصنة لنزع السلاح ، تم تقديم مقترحات محددة في هذا الصدد ، وكان من أهمها تجميد الاسلحة عسند المستويات الحالية والتوصل الى برنامج لنزع السلاح النووي وتنفيذه . وفي رأي وودي ، يجب أن نعمل على انشاء الفريق العامل دون مزيد من التأجيل .

وبالمثل ، فان وودي يؤيد الاقتراح الهندي ، في المستند CD/309 حول انشاء فريق عامل حول موضوع منع الحرب النووية .

وحلال الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا قبل بداية الدورة الاستثنائية الثانية لسرع السلاح بعدة أيام ، تم حب الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية على اقرار تدابير واقعية لمنع الحرب النووية . وكان هذا النداء محصلة تحليل موضوعي للموقف الحالي . ان امامنا تحديا للنداء فورا في المفاوضات داخل هذه اللجنة لمنع سرب الحرب النووية ، ولا يمكن تجاهل ذلك التحدي .

ان تبادل الآراء في الاجتماعات غير الرسمية ليس كافيا ، لان هذه مجرد اجراءات للأحيل . وبالنظر الى أهمية الموضوع ، من الضروري بالنسبة لنا أن نحدد قرارا في جلسة علنية للحب وتتعتمد تدابير واعية في أقرب وقت ممكن .

وفي هذا الوقت، تعهد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة حول فلسطين، وذلك بناءً على طلب بلدان عدم الانحياز. ومرة أخرى، تقوم دولة إسرائيل، بتأييد واشتراك الولايات المتحدة، بالاعتداء على العالم العربي وبصفة خاصة الشعبين الفلسطيني واللبناني. وسوف تذهب كل الجهود في مجال نزع السلاح والسلام هناك إذا لم يكن هناك رد فعل مناسب للاعتداء الإسرائيلي. فاما أن تؤدي الامم المتحدة دورها الاساسي في حماية السلام ومنع الحرب، أو يسود قانون العاعة في العلاقات الدولية. وعلى لجنتنا أن تعمل نجد وتتفاوض من أجل تدابير حقيقية لنزع السلاح تسمح لنا بتحقيق عالم يسود فيه السلام والتقدم للجميع.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): لقد استنفدنا الوقت المخصص لنا خلال هذا الصباح. وعلى ذلك، فاني أقترح رفع الجلسة العامة الآن واستئنافها بعد ظهر اليوم في الساعة الثالثة والنصف مساءً. وبعد الاستماع الى أولئك المتحدثين المدرجين على القائمة للقاء بياناتهم في هذه الجلسة العامة، سوف نتقل الى الاجتماع غير الرسمي الذي أتفقت اللحمة على عقده اليوم حول المقترحات المقدمة تحت البندين ٢ و ٧ من جدول أعمالنا. اذا لم يكن ثمة اعراض، فسوف أرفع الجلسة العامة.

رفعت الجلسة العامة.

رفعت الجلسة العامة الساعة ١/١٠ بعد الظهر وعادت للاعقاد الساعة ٣/٣٠ مساءً.

الرئيس: أعلن استئناف الجلسة العامة الثمانية بعد المائة للجنة نزع السلاح.

أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك الموقر، سعادة السفير غارسيا روبليس.

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): وفقاً لبرنامج العمل الذي

اقرناه لهذا الاسبوع، فان الموضوع الذي ساقشه في اجتماع اليوم هو واحد من الموضوعين اللذين يحظيان بالاولوية القصوى على جدول أعمالنا: "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي".

ومنذ البداية، أولى الوفد المكسيكي هذا المد كل العناية والاهتمام اللذين يستحقهما. ويكفي التذكير بأنه بين ١٩٢٩ والتاريخ الحالي، قسا بتخصيص بيانات عديدة له، كان آخرها في ٤ آذار/ مارس من هذا العام.

وعلى الرغم من احتمال التكرار، فاعتقد انه من الضروري التأكيد مرة أخرى، فهذا هو الاسلوب الوحيد لمسهج صحيح في هذا الموضوع، انه كما ورد في تقرير الامين العام المعنون "دراسة شاملة حول الاسلحة النووية":

"من غير المقبول أن تستخدم بعض الدول احتمال اعادة الحضارة البشرية لزيادة أمنها فمستقبل الاسبانية بذلك يصبح رهنا لفهوم أمن قلة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وعلى وجه الخصوص القوتين العظميين".

هذا شيء يجب أن يبقى ماتلافي ادعائنا عند المنظر في المسألة التي أشير اليها. وقد أوضحت ذلك مجموعة الـ ٢١، عندما ذكرت بوضوح، في ورقة العمل الهامة (مستند CD/180) والتي تم توزيعها منذ أكثر من عام:

"لا يمكن التسامح مع التنافس في تجميع الاسلحة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على أساس انه لا عى لها عنه لصيانة أمنها. فمن الواضح أن هدفه

الحجة خاطئة بطرا لان الزيادة في ترسانات الاسلحة النووية ، بدلا من أن تسهم في تعزيز أمن جميع الدول ، فانها ، على العكس ، تضعفه وتزيد من خطر شوب حرب نووية وفصلا عن ذلك ، فان مجموعة الـ ٢١ ترفض جعل أمن العالم بأسره رهبا بحالة العلاقات القائمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لأن ذلك يتعذر تبريره سياسيا وادبيا " .

لذلك ، فان شعوب العالم أجمع ، والتي يتم وضع مصالحها الحيوية موضع الخطر ، كانت تأمل لمدة طويلة في تدابير فعالة تضمن التوصل الى ما هو معلن في هذا الند من جدول الاعمال والازالة الدائمة لكل تهديد بالحرب النووية . والوسيلة الى ذلك ، في رأينا ، بسيطة جدا : كل ما هو ضروري هو الالتزام بالأحكام التي تم اقرارها بتوافق الآراء عام ١٩٧٨ والتي تتضمن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، تلك الوثيقة التي " اعادت التأكيد عليها وجامع الآراء " الجمعية العامة ، عندما لم تجد بدائلها في دورتها الاستثنائية الثانية لنزع السلاح التي عقدت مؤخرا .

واذا كان لنا أن نختار من بين الاحكام الكثيرة للوثيقة الختامية ذات الصلة بهذه الحالة ، فاننا بلا تردد سوف نختار الأحكام الشهيرة للفقرتين ٤٧ و ٥٠ . واسهاما في تنفيذ تلك الأحكام ، قدم وفد المكسيك الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ، مشروع قرار تبناه وفد السويد ، يتضمن على اقتراح بحث الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باعتبارهما الدولتين العظميين ، على الاعلان ، اما من خلال اعلانات فردية متبادلة أو اعلان مشترك عن تجميد فوري للأسلحة النووية كخطوة أولى لتحقيق نزع السلاح النووي وذلك كاحراء عملي لسرعة وضع النظام الذي نصت عليه الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، موضع التنفيذ . وسوف يتضمن ذلك التجميد حظرا شاملا للأسلحة النووية وناقلاتها ونتاج المواد الانشطارية لاغراض التسليح . وسيكون ذلك التجميد خاضعا لكل أحكام واجراءات التحقق ذات الصلة ، التي تم الاتفاق عليها مسبقا من جانب الاطراف في حالات معاهدتي " سولت ١ " و " سولت ٢ " ، وكذلك تلك المقبولة من حيث المبدأ خلال المفاوضات الثلاثية التي تم عقدها في جيف من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠ .

وبالطبع ، وكما ورد في ديباجة مشروع القرار ، فان ذلك التجميد لا يجب اعتباره نهاية في حد ذاته وانما وسيلة فعالة لخلق مناخ مناسب لادارة المفاوضات حول تحفيص الترسانات النووية ، وفي الوقت نفسه مع التصاعد المستمر والتحسين النوعي في نظام التسليح النووي المانع الاتساع والقائم بالفعل ، وذلك خلال الفترة التي يتم فيها عقد المفاوضات .

ويوجه المستند الانتباه أيضا الى الظروف الحالية المناسبة لوضع الحمد المقترح موضع التنفيذ ، حيث ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد اصبحتا الآن متعادلتين في القوة العسكرية النووية . و " التفوق " المزعوم الذي تتمتع به احدى القوى العظمى ، وهو الحجة التي تستخدم باستمرار لمعارضة أي تجميد ، هي حجة تعتقد تماما للصلاحية وذلك في نظر أي مراقب موضوعي . وقد لوحظ ذلك في المؤتمر الحادى والثلاثين للباحثين ، والذي انعقد في ناف ، كندا ، في تشرين الاول / اكتوبر الماضى ، حيث جاء " بوجه عام ، هناك تكافؤ بين القوتين العظميين فيما يتعلق بالقدرة العسكرية النووية " . وقد اعيد تكرار ذلك في لحة بالم في نيحة مشابهة تتم تضمينها في التقرير الذى تم اعتماده بالاجماع في ستوكهولم في ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٨٢ ، وقد أيد ذلك أيضا ، ليسلي هـ . غلب - الذى تولى مسؤولية مكتب الشؤون السياسية والعسكرية فى الحكومة منذ كانون الثاسي / يناير ١٩٧٧ وحتى تمير / يوليه ١٩٧٩ - والذى قال في ٢٧ حزيران / يونيو الماضى ، في حريدة السويورك تايمز ، بعد مفارئة عصيلية للأسلحة الجوية والبرية والبحرية للقوسر

العظميين ، وسطها المتتالية في التحكم والرقابة والاتصال والاستحارات ، انه ، واقس كلماته " النتيجة التي توصل اليها الخبراء الذين حللوا كل هذه العوامل هي أن هناك تعادلا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالقوة النووية " . وقد قام الاستاذ هانز هـ . بيت شرح ذلك مع مجموعة من البيانات والحجج التي لا يمكن صحتها ، وذلك في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٣ أيار / مايو ١٩٨٢ .

وقد بدأ ذلك العالم الموقر بتلخيص تاريخ حياته ، والذي يبدو ومؤثرا والذي أود أن اقتبس منه حرفيا ، كما سوف اقتبس بعضا من أهم الفقرات في شهادته : وهذا هو الملخص الذي أشرت إليه :

" لقد كنت استاذا للطبيعة في جامعة كورنيل منذ عام ١٩٣٥ . وفي عام ١٩٦٧ حصلت على جائزة نوبل عن دراسات حول التفاعلات النووية في الكواك . وكنت رئيسا للشعبة النووية لمعمل لوس آلاموس العلمي من ١٩٤٣ حتى ١٩٤٥ عندما استحدثت ذلك المعمل أول صلبة ذرية . وقد كنت مستشارا لمعمل لوس آلاموس مرة على الأقل في كل عام . وكنت عضوا للجنة الاستشارية العلمية للرئيس منذ ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦٠ ، وبقيت عضوا في هيئته الاستراتيجية العسكرية حتى ١٩٦٩ عندما تم حل الهيئة . في عام ١٩٥٨ ، اشتركت في مؤتمر الخبراء في جنيف الذي ناس للتحقق من حظر للتجارب على الاسلحة النووية وأدى الى معاهدة الحظر الجزئي للتجريب في عام ١٩٦٣ . انني اشهد بيانة عن اتحاد كمبريدج للعلماء المعنيين ، في ماساشوستس ، لكن الافكار الواردة في شهادتي هي أفكارى " .

وتضمي الفقرات الاولى من الشهادة كما يلي :

" لقد ذكر عدد من أعضاء الحكومة تكرارا أننا متخلفون عن الاتحاد السوفياتي في مجال الاسلحة الاستراتيجية وانا بحاجة الى بناء اسلحتنا . وفي رأيي أن هذا التخلف غير قائم . ولدينا رؤوس حربية نووية أكثر من الروس ، واعتبر أن هذا هو أهم تدابير القوة النسبية . بالإضافة الى ذلك ، كما أكد الدكتور كيمنجير منذ سنوات عديدة ، فعند المستوى الحالي للأسلحة الاستراتيجية ، لم يعد للتفوق في العدد أو في الميعاط أي معنى .

وقد قيل لنا ان هناك ثغرة صغيرة بسبب احتمال استخدام الروس لقذائفهم التسيارية عابرة القارات بعيدة المدى لتدمير القواعد الارضية لقذائفها التسيارية عابرة القارات . ومن المتفق عليه عموما ان هذا غير ممكن الان ، لكن مع التطور المستمر للقذائف الروسية ، قد يصبح ذلك ممكنا في الاعوام القليلة القادمة . وإذا ما وضعنا مسألة الامكانية الفية جانبا ، فاني أعلن أن مثل هذه الضربة الاولى لن تعطي الروس أي امتياز عسكري له دلالة " .

" والسبب في ذلك هو أن القذائف التسيارية عابرة القارات لا تشكل سوى ربع قواتنا الاستراتيجية النووية ، اذ ما قيست بعدد الرؤوس الحربية . وبصف قوتنا تكمن في الخواصات ذات القوة النووية المحصنة جيدا والربع الاخر في قاذفات القنابل ، التي يمكن للكثير منها أن تنقل من مطارات متشرة بشكل موسع في حالة أي خطر . وبدلك تبقى لدينا قوة كبيرة صارية حتى بعد تدمير كل قذائفها التسيارية عابرة القارات " .

والاكثر من هذا ، ان الاستاذ بيت قد استمر في عرضه كما يلي :

" ومن الادعاءات التي ترد باستمرار أن الروس قد ادخلوا اسلحة كثيرة جديدة ذات قوة هائلة مثل ال SS-18 وال SS-19 وال SS-20 ، بينما لم يفعل نحن أى شيء . وهذا القول الاخير غير صحيح . فبينما بقى العلاف الخارجي لقذائفنا التسيارية عابرة القارات " مينوتمان " على ما هو عليه ، تقدمنا من " مينوتمان " (١) الى (٢) والى (٣) وأدخلنا في الطراز الاخير ناقلة عائدة ذات رؤوس متعددة فردية التوجيه ، وهو تطوير قام الروس بتقليده . وقادهم الى حيازة قدرتهم الهائلة على الرد . والاهم من ذلك فقد انتقلنا في غواصاتنا من الرؤوس الحربية " بولاريس " الى " البوسيدون " ثم الى ترايدنت (١) . ويمثل الاخير تقدما له دلالة البالغة . فمدى ترايدنت (١) هو ٤ آلاف ميل بالمقارنة الى ألفي ميل هي مدى البوسيدون . وهذا يسمح لغواصاتنا بالتحرك في معظم شمال الاطلنطي واستمرار قدرتها على ضرب روسيا . ومن الصعوبة بمكان العثور على الغواصات في البحر . والآن ، طالما يمكنها الانطلاق عبر هذه المنطقة الواسعة من المحيط ، فقد أصبح اللحاق بها أكثر صعوبة من ذي قبل . وبضخ ذلك من ممانعتها . فالولايات المتحدة لم تتف ساكنة أمام انتشار الاسلحة النووية . ولعل أهم اضافة لترساناتنا هي القذائف الانسيابية التي تتم نشرها على قاذفاتنا B-52 . فالقذيفة الانسيابية يمكنها أن تتفد الى الاتحاد السوفياتي ولا يوجد حاليا أى نظام دفاعي مضاد لها . ان نظام الدفاع الجوى السوفياتي المتطور والماهظ التكاليف قد اصح عتقا بواسطة القذائف الانسيابية التي سيتم تركيب ٣ آلاف منها على قاذفات قنابلنا . وباختصار ، فلدينا وسوف يستمر لدينا في المستقبل القريب قوتان استراتيجيتان مستقلتان وغير معرضتين لاي خطر . "

وكتيحة للحجج السابقة ، وحجج أخرى قمت بالتفاضي عنها حتى لا آخذ وقتا طويلا ، قال العالم الموقر الذي اقتبس منه ، وبوضوح ، وأعود هنا الى كلماته :

" اننا لسنا متخلفين عن الروس فيما يتعلق بالاسلحة الاستراتيجية ، لكننا ، الروس وغرب أوروبا — وهما أود أن أضيف الى ما قاله الاستاذ بيت ، اعتقد ينبغي أن نضيف " وبقية العالم . واستمر فيما قاله " مهددين بعنف باحتمال استخدام هذه الترسانات الضخمة للاسلحة النووية لدى الجانبين في يوم ما . . . " وألخص :

" — قواتنا الاستراتيجية متفوقة عن القوات السوفياتية "

— امنا القومي وأمن حلفائنا يلقي أكبر تهديد من الحجم الضخم والنمو المستمر للترسانات النووية لدى الجانبين "

" هذه هي الحقائق الاساسية . فاذا ما تم الاعتراف بها ، اصحت ملامح سياسة أمية وطنية محقولة باللغة الوضوح . "

هذا هو كل ما أسوى اقتباسه من الاستاذ بيت ، الذي حصل من بين تقديرات أخرى على

حائزة نوبل .

وأعود الى مشروع القرار الذي تبنته المكسيك والسويد والدي اسرت اليه مد قليل ، وأود أن أضيف انه بناء على طلب من تنويه تم طرحه بواسطة الأمين العام للامم المتحدة على الحميه العامة

للمطرفيه خلال دورتها السابعة والثلاثين • اما مقتنعون ان موافقة الجمعية العامة عليه وتنفيذ التحميد المفترح سوف يساعد لجنة نزع السلاح في القيام بتلك المهام التي يحب أن تقوم بها فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، اللذان يكونان السد الثاني من حدود أعمالنا ، وذلك باعتبار هذه اللجنة الجهاز التعاوني الوحيد المتعدد الاطراف لنزع السلاح •

ولذلك فاننا ما زلنا مقتنعين انه لهذا الغرض قد اصح من الملح انشاء فريق عامل مختص للقيام بالمفاوضات اللازمة كما ورد في الوثيقة CD/309 بتاريخ ١١ آب / اغسطس ١٩٨٢ ، ويكمن مسؤولا عن القيام بـ "مفاوضات حول تدابير مناسبة وعملية لمنع نشوب الحرب النووية" •

ولا يمكن أن اختتم بيانا كهذا ، خصصته لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي دون التأكيد على المفاحأة التي شعرت بها عندما قرأت المقال المنشور منذ ثلاثة أيام في حريدة الانترناشيونال هيرالد تريبيون تحت عنوان "الوسائل التحضيرية للنتاجون للفوز في الحرب النووية المحدودة" والذي يذكر ، من بين أشياء أخرى :

- "تذكر مصادر الادارة المطلعة أن الخطة الاستراتيجية الرئيسية الجديدة تتدو أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالحرب النووية عن الارشادات السوية لوزارة الدفاع • ولعل ما هو أكثر دلالة ، انه قد يحمل تصريح الرئيس ومجلس الامن القومي ، بينما تعتبر الخطة الارشادية السوية وثيقة داخلية من وثائق البنتاجون" •

ويشير هذا المقال في الهيرالد تريبيون الى مقال آخر • هذا المقال الآخر الذي قرأته منذ فترة ، كان منشورا في صيف ١٩٨٠ — ويمكنني أن أقول انه كان في مجلة " فهرين بوليس " وليس " نورن أندز " كما ورد خطأ في " الهيرالد تريبيون " • وقد شره أثنان من أعضاء هيئة معهد هدسون • وقد قرأته دون أن أعلق عليه أهمية أكثر من تلك التي أوليتها للعشرات من "السياريوهات" التي يبرع ما يسمى "مخازن التفكير" في الولايات المتحدة في إنتاجها بشكل منفر وابتكاري • لكنني اعترف بأنني يجب أن أشعر بالقلق الشديد ، اذا ما كان هناك الآن اتجاه لتمويل هذه السطريات البالغة الخطورة والتي لا أساس لها الى عصر اساسي للسياسة النووية لاحدى القوتين العظميين ، وذلك كما يهدو في المقال الذي اقتست منه • ونحن نأمل ألا يكون هذا ما سوف يحدث بالفعل • واما سوف ستمتع قريبا الى بيان من مندوب تلك الدولة يؤدي الى محو مخاوفنا •

فوقدي يعتقد تمام الاعتقاد انه ، كما ورد في آخر تقرير للامين العام حول الاسلحة النووية والذي اقتست منه بالفعل ، ان الحرب النووية سوف تمثل — وفقا لكلمات التقرير — "أعلى مستويات الجسور الاساسي" وأن كل الحسابات والتوقعات التي يتم اجراؤها في هذا الصدد يجب أن يكون الدافع لها ، كما قال الامين العام هو "لا يسعى أبدا أن تقوم حرب نووية" •

السيد سوترسنا (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد فام الوعد الاندونيسي في مناسبات سابقة ، كما تعلمون ، ببيان موقفه فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية • ومع ذلك ، وبالطرا الى الاهمية التي تعلقها اندونيسيا على هذا السد ، وبعد الاستماع الى الميانات التي القيت حوله في الحلقات العامة خلال الايام القليلة الماضية ، يود وفدي أن يعرب عن آرائه في بعض الجوانب الهامة لمشكلة الاسلحة الكيميائية •

أولا يشترك وفدي في الآراء التي أعربت عنها وفود عديدة من ضرورة أن تولي اللجنة أولوية لهذا السد وتذل مزيدا من الجهود الجادة بهدف احراز تقدم جوهري للتوصل الى اتفاقية حول

الاسلحة الكيميائية • ولا حاجة الى التأكيد على تعاطم الآثار التدميرية والصاروخية التي يسببها استخدام الاسلحة الكيميائية كما يتضح تاريخيا • ولعله ينبغي أن نضع في اعتبارنا تعاطم التقدم التكنولوجي على تعاطم هذه الآثار • ان الزعم باستخدام الاسلحة الكيميائية في الصراعات المسلحة في بعض اجزاء من العالم قد اثار قلقا شديدا في بلدي • ان حجم التدمير والاضرار الناتجة من هذه الاسلحة على الانسان والعناصر الاخرى للعالم الحي قد دعبت اعتقاد وفدى بأن اللحمة سوف تقدم للبشرية اسهاما لا يمكن تقديره اذا ما حققت تقدما جوهريا في التوصل الى اتفاقية للأسلحة الكيميائية • وفي هذا الصدد أود أن أعرب عن تقديرنا لوفد الاتحاد السوفياتي لتقدمه اقتراح حول الاحكام الاساسية لاتفاقية الاسلحة الكيميائية والتي سيكون لها بلاشك أهمية كبيرة في جهودنا المشتركة •

فيما يتعلق بالعناصر العامة للاتفاقية ، فاسا نرى ان الوثائق CD/220 و CD/CW/WP.33 تشكل اساسا معقولا لمزيد من الجهود • وقد اعربنا في الجلسة العامة عن آرائنا فيما يتعلق بأسلوب العمل لتناول تلك العناصر وقد بذل وفدى محاولات جادة لتقديم المساهمات اللازمة في مختلف "أفرقة العمل" وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن وجهة نظرنا في بعض عناصر الاتفاقية • بصراحة ، لقد فوجئت عند استماعي للبيانات التي ألقيتها بعض الوفود في هذه الجلسة ، ليس فقط بما تحمله من تساؤل ، في هذه المرحلة من عملنا ، عن صلاحية أو شرعية الحجج المؤيدة لتضمين الاتفاقية لحكم في نطاقها يحظر استخدام الاسلحة الكيميائية وانما أيضا بقولها ان الجهد الذي يبذل لتضمين هذا الحكم سوف يزيد من صعوبة التوصل الى اتفاق • ولمساندة آرائهم ، قالوا انه طالما ان الاتفاقية سوف تحظر استحداث وانتاج والحصول على وتخزين وإبقاء ونقل الاسلحة الكيميائية ووسائل انتاج مثل هذه الاسلحة فان الاقتراح بتضمين حظر الاستخدام لا أساس له ولا ضرورة • ودفعوا بأن مثل هذا التضمين سوف يقوض بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ •

وقد تقدمت وفود اخرى ، بما فيها وفدى ، بحجج لها قيمتها لتأييد تضمين حظر الاستخدام في الاتفاقية • ولهذا السبب لا أرغب في استعراض تلك الحجج ثانية ، ومع ذلك ، فاسي اعتقد ، أنه من الاهمية بمكان لهذه اللجنة أن تلاحظ أنه لا يوجد أي مسطوي في الحجة القائلة بأنه طالما انتاج واستحداث الاسلحة الكيميائية سوف يصبح محلورا بواسطة الاتفاقية ، فلن يكون من الضروري حطس استخدامهما • وقد اظهرت البيانات التي الفيت في هذه اللجنة في دورات سابقة وفي هذه الدورة بوضوح ، قصور بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، والنتائج من بين اسياء أخرى ، عن نطاق تطبيقه المحدود وغياب نظام للتحقق والآلية الداخلية الظاهرة التي تجعل من الممكن استخدام الاسلحة التقليديسة • ومظاهر الصعف هذه كانت في الحقيقة والى حد ما ناتجة عن التطور السريع للتكنولوجيا والسدى يواجهنا الآن بمعطيات جديدة ولا علاقة له بحسن نية الاطراف التي أرممت البروتوكول • ولهذا العيوب بالتحديد ، نحاول التوصل الى اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية •

وبالنسبة للاكتفاء بأن حطر الاستحداث والانتاج والتخزين سوف يشمل حطسرا للاستخدام فان وفدى يود منتهى التواصلح أن يدفع بما يلي • أولا ، ان الاتفاقية التي نحن بصدد وضعها لس تنطبق في فراع • وانما سوف تنطبق في موقف تمتلك فيه بعض البلدان بالفعل مخزونات وترسات للأسلحة الكيميائية • ووفقا لهذه الظروف ، ولا سباب عملية ، سوف تنقضى فترة زمنية ، يمكن خلالها لتلك الدولة لا سباب متعلقة بالامن القومي ، أن تستخدم الاسلحة الموحودة في حوزتها سكل مسرع وذلك بمساطة لانه لا يوجد في الاتفاقية مادة سمح أو يحظر الاستخدام ، وبالتالي فان آلية بروتوكول جنيف ١٩٢٥ سوف تدحل حيز المعاد • هذه هي الفجوة القانونية التي بود أن نتلافها وتعلب

عليها • ثانيا ، بما أنه من المعنى عليه بوجه عام أن نطاق الاتفاقية سوف ينصم حظر الحصول على الاسلحة الكيميائية وبما أنه يمكن القول أيضا بأن حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية سوف يشمل حظر الحصول عليها ، فان وعدى لا يفهم لماذا تعالج بعض الوفود مسألة عدم الاستخدام بشكل مختلف عن مسألة عدم الحصول على الاسلحة وذلك بمعارضتها لتصميم الاتفاقية لعدم الاستخدام وفيما يحتص بالعلاقة بين اقتراح بصميين حظر الاستخدام في نطاق الاتفاقية وبين بروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ ، فاننا نود أن نتهز هذه الفرصة لتؤكد لهذه الوفود انه ليس لدينا أية نية لتقويض بروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ ، حيث ان اندونيسيا نفسها طرف فيه •

وقد اشار وفدى في بياحه في الجلسة العامة الى رضاه عن التطورات في المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمختلف عناصر الاتفاقية بما فيها نطاق الاتفاقية • وببما يقف موقفا حازما مؤيدا لتضمين حظر الاستخدام في نطاق الاتفاقية ، فاننا مستعدون لدراسة المباح البديلة التي قد تؤدي الى توافق في الآراء • وفي هذا الصدد ، فاننا مستعدون لأن نتقدم في اطار " الحبل الصفيقي Package solution " بمادة تؤكد على أن الاتفاقية التي تتضمن على حكم بحظر الاستخدام لن تخص بروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ • والدافع وراء موقفنا من مسألة عدم الاستخدام هو ببساطة الخوف والقلق الذي تحلعه الآثار المدمرة للأسلحة الكيميائية على الالسة الحيوية وكذلك حقيقة ان التكنولوجيا الحديثة قد تطورت لدرجة أنها قد اتاحت امكانية انتاج واستخدام الاسلحة الكيميائية •

التعريف هو أيضا عنصر آخر هام من عناصر الاتفاقية • وقد اخذنا علما بالتطورات الايجابية التي تم تقديم تقرير غير رسمي عنها الى الفريق العامل للأسلحة الكيميائية حول تقدم المشاورات غير الرسمية الخاصة بهذا الموضوع • ويرى وفدى أنه يجب أن يعمل على التوصل الى تعريف شامل للأسلحة الكيميائية بحيث يخدم بشكل جيد الغرض الاساسي من الاتفاقية وأعي ، الحظر شامل للأسلحة الكيميائية في كل أشكالها ووسائل استخدامها • ولذلك ، فمن اللازم أن يتضمن التعريف العوامل الحربية البيئية بما فيها ميدان الحشائش • فاندونيسيا من البلدان الآخذة في النمو ويعتمد اقتصادها بشكل أساسي على الزراعة • واستخدام مثل هذه العوامل الكيميائية سيكون له آثاره الضارة على معيشتنا وعلى توازن بيئتنا الحيوانية والنباتية •

وقد جرت مشاورات مفيدة غير رسمية حول عنصر آخر من عناصر الاتفاقية ، وأفصد ، العنصر المتعلق بالتدمير والتحويل والذك والتحويل • ويبدو أن هناك تفاعلا عاما قد بدأ يظهر حول مختلف جوانب ذلك العنصر • ولا أرى ، بالطبع أن أسرع في الحكم على التقرير الواجب تقديمه عن هذه المشاورات غير الرسمية • لكن أود فقط أن أعيد التأكيد على الحاجة الى الفصل بين الالتزام بتدمير الاسلحة الكيميائية وامكانية التحويل للاستخدامات السلمية • ومن الالهمية بمكان التأكيد على أن التعاون الدولي سيكون مطلوبا للعثور على طرق سيطرة للتدمير يمكن استخدامها ليس فقط لتدمير عوامل الحرب الكيميائية واما أيضا لتدمير البعايات الصناعية التي يزداد تأثيرها الصار على البيئة ، لاسيما في البلدان الآخذة في النمو •

ومن المعنى عليه بوجه عام ، ان أى اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية لن تحقق الاثر المرجو طالما انها لا تحتوى على أحكام مناسبة للتحقق • نحن نعتبر أن نظام التحقق يشكل واحدا من أهم عناصر الاتفاقية • ومن واجبا التوصل الى نظام يتصم آلية تحقق فعالة وممكنة • كما يجب أن يعكس توازنا بين التحقق الوطني والدولي • ويجب أن يتصم نظام التحقق أيضا آلية للتحقق من كل مرحلة

هامة من مراحل تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية بما فيها التحقق من اعلانات حيازة الاسلحة الكيميائية أو عدم حيازتها والتحقق من عدم الاستخدام •

وختاما ، وبما أن الوقت لا يسمح لي بالاعراب عن آراء وفدى في بقية عناصر الاتفاقية ، فإن وفدى يحتفظ بحقه في بيان آرائه في تلك العناصر عندما يرى ذلك مناسبا •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد

الرئيس ، لقد طلبت الكلمة اليوم لأسباب شخصية ومع ذلك فتهي ذات صلة • حلستنا العامة اليوم جلسة ذات شجن بالنسبة لنا جميعا ، لأنها آخر جلسة نتقاسمها مع زميلنا الموقر وصديقنا العزيز، السفير فنكاتسواران الذى يعادر الآن مجتمعنا الى مهام دبلوماسية جديدة •

انه يمثل بلدا معروفا من بين جملة اشياء اخرى ، انه بلد الغورو وقد كان بالفعل بالنسبة لنا وفي جوانب كثيرة غورو • وعلى الرغم من أنه يحي عنه هذا اللقب بتواضع ، الا ان السفير فنكاتسواران قد عمل باخلاص على قيادتنا نحو اهداف باللغة القيمة • لقد اضفى على كل مناقشاتنا ، بالاضافة الى اتصالاتنا الشخصية والاجتماعية ، هذه الحكمة الرفيعة التي ترتبط دائما بالـ غورو الهنود • ان قروننا من التطور الثقافي والفكرى تشكل نبعنا لا ينضب لحكمته • وقد اكستنا مساهماته ثراء وسوف نفتقد الكثير برحيله • وقد اضاف الى حكمته ، بريق فطنته • وقد اضفى الحياة على مناقشاتنا وعلى علاقاتنا الاجتماعية ، باعتباره مؤرخا للتقاليد العظيمة لميراثه الثقافي • واذا كان لي أن اقارنه بفيلسوف مشهور في بلادى ، فان السفير فنكاتسواران هو الرد الدبلوماسي الهندى على ويليم روجرز — وهو رجل يتمتع بموهبة ربط الحقيقة بالحكمة من خلال الفكاهة • والحقيقة أن غياب روحه المرحة ، سيجعل مجتمعنا أكثر قتامة وجفافا •

وبالطبع فقد كان لوفدى اختلافات كثيرة لها دلالتها مع زميلنا الهندى الموقر ، لكن لىم يكن لدينا أبدا أى سبب للشك في صدقه أو التزامه بالقضايا التي دافع عنها هنا بطلاقة شديدة وسوف تصحبنا الاختلافات دائما في الطريق الوعر الذى سلكه • وقد ساعدتنا وطنته وحكمته على تفادى بعض الاشواك وأكسبته المطارات الوردية التي كثيرا ما يبرديها ماعة ضد الاشواك التي مازالت على الصريق • لقد قبل اختلاقنا معه لطف وفي أحيان كثيرة تفهم وهي صفات يتنافس عليها الدبلوماسيون •

لذلك ، فاسأ بجد صعوبة في حل الاواصر التي ربطت بيننا وبين زميلنا المعادر لنا ، لكننا نتمنى أن نذكره أن هذه الاواصر التي صنعتها علاقاتنا الرسمية سوف تبقى بالتأكيد محلل تقديرنا الشخصي الى الابد •

نحن نتمنى جميعا أن يحظى بعناية الله وبالبحاح في منصبه الجديد وهو منصب هام مليء بالتحديات • كما اننا نرسل له مودتنا واحترامنا وأصدق أواصر الصداقة التي اقصاها خلال الفترة القصيرة التي قضيناها معا •

السيد ساران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اعتقد أن السفير

فنكاتسواران لن يغفر لنفسه عندما أخبره عن الاطراءات الحارة والثناء الحميد الذى وجهه اليه السفير فيلدز ، واعتقد انه كان سيستمتع بمزايا وجوده هنا شخصيا ليستمع الى هذه المشاعر الحارة • ومع ذلك ، فاعتقد اني سوف افسر مشاعره بدقة اذا ما أعربت للسفير فيلدز عن تقديري العميق وامتناسا الحار للاطراء الكرم الذى وجهه الى رئيس وفدنا والملاحظات الكريمة التي أبداها حول بلدنا •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل الهمد على نيابه •

لعل الاعضاء يذكرون اسي قد اعلمت في جلستنا العامة يوم الثلاثاء العاصي اسي أسوي أن أقدم للحنة اليوم مشروع قرار خاص بطلب السعال الاشتراك في عمل اللحنة • هذا المشروع وارد في ورقة العمل رقم ٧٢ (١) وهو يتبع الاسلوب الذي أقرته اللجنة في العاصي في حالات الطلبات السابقة اذا لم يكن نمة اعتراض ، فسوف اعترض ان اللجنة قد اقرت مشروع القرار •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : لقد طلعت من الامانة اليوم ، توزيع ورقة غير رسمية تتخص الجدول الزمني للاجتماعات التي سوف نعقد ها اللجنة وفريقها العامل المختص بالاسلحة الكيمائية خلال الاسبوع القادم • وقد اخبرني رئيس الفريق العامل المختص بحل الحريب النووي ان الفريق العامل سوف يلتقي غدا في الساعة الثالثة بعد الظهر هنا في قاعة المجلس وانه سهدده المناسبة ، يسوي التشاور مع الفريق العامل حول برنامج اجتماعاته خلال الاسبوع القادم • وكما هو معتاد ، وجدول العمل ذو طبيعة ارشادية وسوف يقوم بتعديله ، اذا لزم الامر • اذا لم يكن نمة اعتراض فسوف اعترض ان اللحنة تقرر الحدول الزمني •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : المدونون الموقرون ، لقد تلقيتم صباح اليوم نسخة

من الكتاب الصادر عن معهد الامم المتحدة لاسلحة نزع السلاح ، والذي تم توزيعه على أعضاء اللجنة مجاملة من المعهد • وأود ، نيابة عنكم ، أن أشكر مدير المعهد ، لانه وضع في متناولنا نتائج العمل الذي تم حول المسائل الهامة التي يعالجها ذلك الفريق • واعتقد انه من المفيد الاعتراف بامتناننا لتوزيعهم لهذا الكتاب •

وقبل أن أرفع هذه الجلسة العامة ، أود أن اذكركم ، انما طبقا لما هو مرفوع عليه في جلستنا العامة الاحيرة ، سوف نعقد اجتماعا غير رسمي بعد الظهر اليوم للاستمرار في النظر في المقترحات المقدمة تحت السديس ٧٢ من جدول أعمال اللحنة • سوف تعقد لحسة نزع السلاح جلستها العامة القادمة يوم الثلاثاء ٢٤ آب / اغسطس في الساعة العاشرة والنصف صباحا • أعلن رفع الحلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

(١) " تقرر اللحنة ، تلبية لطلب السعال (CD/317) ووفقا للمواد ٣٣ الى ٣٥ من نظامها الداخلي ، دعوة ممثل السعال الى الاشتراك خلال عام ١٩٨٢ في ما يدور من مناقشات بشأن السود الموضوعية من جدول الاعمال في الحلسات العامة للحنة وحلساتها غير الرسمية • وكذلك في حلسات الافرقة العاملة المخصصة المشأة لدورة عام ١٩٨٢ " •

" وفيما يتصل بحدول أعمال اللحنة خلال دورة عام ١٩٨٢ وبرنامج عملها خلال الحرس الثاني من دورتها ، يدعى ممثل السعال الى أن يوضح في الوقت المناسب ما لدى السعال من اهتمامات خاصة " •

المحضر النهائي للجلسة الحادية والثمانين بعد المائة

المنعقدة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ٢٤ آب / أغسطس ١٩٨٢ الساعة العاشرة والنصف صباحا

الرئيس: السيد ي . غاتيري ماينا (كينيا)

الحاضرون في الجلسة

<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>	
السيد ف . ل . اسراييليان	
السيد ر . م . تيمراييف	
السيد ف . م . غانجا	
السيد ف . ف . برياخين	
السيد ف . ل . غاي	
السيد ف . ل . كوتيهانسكي	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
السيد ر . غارثيا - موريتان	<u>الارجنتين</u>
السيد ت . فندليه	<u>استراليا</u>
الآنسة س . بويد	
السيد ه . فيغير	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد ه . رور	
السيد هاريوما تارام	<u>اندونيسيا</u>
السيد كارونو	
السيد ج . زاهرنيه	<u>ايران</u>
السيد م . أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ك . م . أوليفا	
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد م . احمد	<u>باكستان</u>
السيد ت . أطف	
السيد س . أ . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دي كيروز دوارته	
السيد أ . أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ح . م . نوارفالميس	
السيد تالاسوف	<u>بلغاريا</u>
السيد ا . سوتيروف	
السيد ر . ديانوف	
السيد براموف	

يو مونع مونع غسي يو تين كياو هيلنع يو ثان تون	<u>بورما</u>
السيد ب • سوپكا السيد ي سيالوفتش السيد ت • سترويفاس	<u>بولندا</u>
السيد ب • كانوك السيد خ • بينا فيدس دي لاسوتا	<u>بيرو</u>
السيد م • فيفودا السيد ل • ستافينوفا السيد ييروسيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد طقار	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هردر السيد ج • ثيليكسي السيد ف • ساياتز السيد ر • تراب	<u>الجمهورية الديمقراطية الالمانية</u>
السيد ا • داتكو السيد ت • ماليسكانو السيد م • بيشير السيد ت • باتيت السيد م • س • دوغارو	<u>رومانيا</u>
السيدة ا • ايكانغا كابيا السيد او • غنوك	<u>زائير</u>
السيد جايا كودي	<u>سري لانكا</u>
السيد س • م • هيلتينيوس السيد ه • برقلوند السيد ح • اكهولم السيد ا • اريكسون السيدة يونانغ	<u>السويد</u>
السيد تيان جين السيدة وانغ زي يون السيد سووكيه منع	<u>الصين</u>
السيد ح • دي بوس السيد دابوفيل	<u>فرنسا</u>

السيد ر • رود ريخس نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد خ • أ • زاراغا	
السيد ج • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ب • نونيز موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد س • غاتيري ماينا	<u>كينيا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا	
السيد ج • م • كيبوي	
السيد غ • ن • موليرو	
السيد ا • ع • حسن	<u>مصر</u>
السيد ن • فهيم	
السيد م • الشرايبي	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونثاليس اى رينيرو	
السيد د • م • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيدة ج • أ • لينك	
الآنسة ج • أ • ف • رايت	
السيد د • اردمبيلخ	<u>منغوليا</u>
السيد ح • أ • ايجيويرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أ • أكينسانيا	
السيد ت • اغيبي - ايرونزى	
السيد أ • أ • ابوبكر	
السيد أ • أ • ادبيوجو	
الآنسة اى • ا • س • اوكيجي	
السيد ش • ساران	<u>الهند</u>
السيد ا • كوميفتش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد ه • فاغماكرز	<u>هولندا</u>
السيد ا • ي • ي • اومز	
السيد ل • ح • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
السيد م • د • باسبي	
السيدة م • ونستون	
السيد ر • سكوت	

اليابان

السيد ي • اوكاوا
السيد م • تكا هاشي
السيد ت • كلاوا كيتا

يوغوسلافيا

السيد م • فرونتش
السيد م • ميخايلوفتش

ممثلو الدول غير الأعضاء

السنغال

السيد أ • سيني

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

السيد ر • جايبال

نائب أمين لجنة نزع السلاح

السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعلن افتتاح الجلسة الحادية والثمانين بمعد
المائة للجنة نزع السلاح [تعكف اللجنة اليوم على دراسة البند الأول من جدول أعمالها وعنوانه :
" حظر التجارب النووية "] وطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي كل عضو يود الادلاء ببيانات
عن اي موضوع آخر ذي صلة بأعمال اللجنة من حقه ان يفعل ذلك .

بشأن البند الاول من جدول الأعمال أود أن أشد انتباه اللجنة الى الوثيقة CD/318
وعنوانها : " تقرير مرحلي الى لجنة نزع السلاح عن الدورة الرابعة عشرة للفريق المخصص من الخبراء
العلميين والمنوط بدراسة اجراءات التعاون الدولي بقصد الكشف عن أحداث الزلازل والتعرف عليها .
ولقد تم توزيع هذه الوثيقة اليوم بقصد أن تدرسها اللجنة . فالى جانب البيانات التي
يود بعض الأعضاء الادلاء بها حول التقرير ، فلقد جرى العرف في اللجنة أن نخصص فترة من الوقت
للأسئلة التي يود الأعضاء توجيهها الى الرئيس السيد أولف أريكسون من السويد . اذن أرجو السيد
أريكسون ان يتفضل بالرد في نهاية جلسة الاجتماع العام هذه على جميع الاسئلة التي قد توجه
اليه بشأن التقرير المرحلي .

قبل أن افتح باب المناقشة في جلسة الاجتماع العام هذه أود التذكير أنه يتعين علينا
مواصلة دراسة الاقتراحات المقدمة بشأن البندين الثاني والسابع من جدول أعمال اللجنة . وكلنا
نذكر أننا بدأنا هذه المناقشة في جلستنا الرسمية يوم الخميس الماضي . وطبقا لبرنامج عمل هذا
الاسبوع ، قد خصصنا بعد ظهر اليوم لاجتماع غير رسمي . فيجب علينا اذن مواصلة تبادل الآراء أثناء
ذلك الاجتماع .

وفيما يتعلق بالاجتماع غير الرسمي المزمع عقده بعد ظهر الخميس ، هل لي أن اقترح
تخصيصه لموضوع تحسين سير العمل وفعالية اللجنة ؟ ان لم يكن هناك اي اعتراض فسوف نسلوك
هكذا .

المدرجون على قائمة المتحدثين اليوم هم ممثلو يوغوسلافيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية والمكسيك والسويد واليابان واستراليا والسعال والآن اعطي الكلمة الى أول اسم مدرج
على قائمتي ممثل يوغوسلافيا السفير فرهونك .

السيد فرهونك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انسه
بشعور السرور البالغ أرحب باعتلاء منصب الرئاسة في لجنة نزع السلاح بممثل دولة افريقية غير منحازة
وصديقة ، فكن على يقين من أن وفد بلادي سي بذل قصارى جهده لتيسير مهمتكم الصعبة التي
تواجهونها .

كما أود التعبير عن شكرنا للسفير اوكلوا من اليابان الذي اضطلع بمسؤولية خاصة دقيقة
وصعبة في اختتام دورة اللجنة عشية الدورة الثانية الاستثنائية .

كما أود انتهاز هذه الفرصة لتحية الممثل الجديد لجارتنا وصديقتنا رومانيا ، السفير
داتكو الذي سنستفيد من خبرته القيمة في أنشطة اللجنة . كما أود أن اتعنى النجاح التام فسي
أعمالهم القادمة للزملاء الذين قادرونا السفراء يوبيويين من الصين ، وفالوفيفيزو من بيرو وفكاتسوران
من الهند .

ان دورتنا هذا الصيف تجرى تحت التأثير المباشر للعاقبة الوخيمة للدورة الثانية
الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح .

تحدث كثيرون عن هذا الموقف وفسروا بأراء مختلفة أسباب ذلك الفشل . ونحن نوافق
على آراء الألبية التي رأت أن فشل الدورة الثانية الاستثنائية يعزى الى التدهور المستمر في
الموقف الدولي طيلة السنوات الأربع الأخيرة . غير أنه توجد اختلافات في وجهات النظر بشأن
الدوافع الى هذا التدهور في الحالة الدولية . بل ويزداد الخلاف عند دراسة وسائل الخروج
من المأزق الحالي .

ان مواصلة سباق التسلح الامر الذي لا يتمشى مع افراض الامم المتحدة ومبادئها هو قطاعا
السبب الرئيسي والنتيجة الرئيسية لهذه الحال .

وان النظرية التي تتادى بأن ظهور أسلحة جديدة هي ضرورة لصالح الدفاع الوطني
ووسيلة الى الوصول الى التوازن السياسي والعسكري . هذه النظرية وممارستها ترميان في الواقع
الى تبرير مواصلة سباق التسلح ومن ثم فهذا غير مقبول من وجهة نظر السلام العالمي والتعاون
الدولي بل والأمن الوطني لكل دولة . ان سباق التسلح ينجم حتما عن سياسات القوة وممارسة
الضغوط ، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد والعمل على التوسع في اطرار الصلحة . يترتب
على كل هذه العناصر عدم الثقة وعدم الامن وعدم الاستقرار وهكذا تصبح سبب التدهور المستمر
في العلاقات الدولية . وتشكل اخطر تهديد ضد السلام وأمن البلاد وتقيم العراقيل في وجه
التطور الاجتماعي والاقتصادي في العالم . يستمر هذا الموقف مع الاسف منذ امد طويل ويتجلى
بأبشع الصور في شكل اعتداءات تكرر اكثر فاكثر ضد البلدان غير المنحازة . وأحدث تقدم على
ذلك هو عملية ابادة الجنس التي شنتها أجهزة الحرب العدوانية الاسرائيلية ضد المدنيين
اللبنانيين والفلسطينيين . وما يثير القلق بصفة خاصة هو أن العدوان الاسرائيلي لا يقل بشاعة
عن الاعتداءات التي عانت منها شعوب دول اخرى كثيرة بما فيها شعب اسرائيل نفسه أثناء الحرب
العالمية الثانية . أما العدوان الاسرائيلي فلم يتسبب عنه اثاره اي احتجاج خاص في العديد من
الدول . التي تراقب عن كثب كل انتهاك للحقوق الفردية للانسان ، بل وتفرض ذلك بصيحات
مدوية .

نرى أن المخرج من الموقف الراهن يجب ان نبحث عنه في انشاء نظام جديد للعلاقات
السياسية والاقتصادية الدولية ، وخاصة على الصعيد السياسي يجب البحث عن تعديل للمسلك
الدولي للدول الكبرى . ويتعين على هذه الدول الكبرى ان تتحمل كامل المسؤولية عن حالة
العلاقات الدولية ومسلكها الفعلي الخاص بها . والى جانب ذلك يجب القيام بمفاوضات بقصد
ايجاد حل لمشكلات الساعة .

ان الفكرة التي تزعم ان المفاوضات على نزع السلاح يجب أن يسبقها تحسن الجو السياسي
وحل التوترات السياسية الحرجة ومشكلات اخرى عامة وخاصة في العلاقات بين الدول الكبرى ، هذه
الفكرة غير مقنعة . سيما وأن سباق التسلح هو مصدر ونتيجة تدهور العلاقات . وبمعنى آخر
ان تحسين العلاقات الدولية التي نراها غير مواتية حاليا لا يمكن ان يتحقق الا بهذال الجهود في
المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية . لا توجد سوى الوسائل السياسية التي يمكن أن تشق
بفعالية الطريق الى نزع السلاح . وكذا الحال مع الاجراءات العملية لنزع السلاح ، مهما كانت

متواضعة في البداية ، يمكنها ان تساعد مساعدة هامة جوهرية في تحسين الجو السياسي وتدعيم الثقة في نجاح التسوية السلمية للخلافات •

ان وجود ثقة متبادلة يؤدي دون أدنى شك الى تدعيم الارادة السياسية التي يمكن بدورها باعتبارها منبثقة من مساواة عالمية وتقريبية للقوة ، قد تؤدي الى اجراءات عملية لفك الاشتباك العسكري وانقاص القوى المسلحة والاسلحة • وعندما نؤكد أن الشرط الاساسي الذي لا فني عنه للسلام والامن والثقة في العالم هو وجود توازن بين الدول الكبرى عسكريا فغالبا ما ننسى أن عملية سباق التسلح تزيد ثقافتا عدم التوازن الحالي بين الدول الكبرى وبقيّة العالم على حساب بلاد لا تنتمي الى اية أحلاف وعلى الأخص الدول الصغرى • وصلة هذه الدول التي نذكر يوغوسلافيا من بينها • تدور حول ضرورة التوافق العاجلة بقدر الامكان على اجراءات من شأنها الاقلال من مستوى الاسلحة لكي نضمن لكل دولة الحق في الامن •

في هذا الموقف نرى أن لجنة نزع السلاح هي المحفل الوحيد المتعدد الاطراف للتفاوض كما أنها الجهاز الاكثر ملاءمة اذ مهمته بذل الجهود لعلاج الموقف السيء القائم في مجال نزع السلاح • ونحن نؤيد رأي الذين قالوا ان اللجنة قادرة على تحقيق النجاح في أعمالها مهما كان هذا النجاح متواضعا • وطبعاً يتوقف كل نجاح على تعزيز الجهود بل وأيضا على الهمة والعزم الاكيد او بمعنى آخر على الارادة السياسية في بلوغ ذلك • ان برنامج العمل الذي اعتمدناه يتيح مثل هذه الفرص وخاصة في بعض الموضوعات ذات الاولوية في جدول الأعمال • أود هنا أن اتوقف قليلا عند الاشارة الى أعمال عدة أفرقة عاملة وعلى المشكلات التي يجب علينا ايجاد حل لها • أولا : يجرى وفيد بلادي أن احدى الموضوعات التي نضجت وتنتظر حلالها هي مسألة حظر الاسلحة الكيماوية طيلة عشر سنوات من نشاط الفريق في هذا المجال قد تم حقا الكثير لتتقرب من وضع نص لاتفاقية دولية • كانت يوغوسلافيا تولي دائما أبدا أهمية كبرى لموضوع حظر هذا النمط من أسلحة الدمار الجماعي • وسوف تواصل اسهامها باشتراك خبرائها • والى هنا قدمت يوغوسلافيا عدة وثائق عمل ذات صلة بعناصر خاصة من الاتفاقية • مثل التحقق وتعريف عوامل الحرب الكيماوية والوقاية الطبية ضد التسمم بغازات سامة للاعصاب وكذا بالمشكلات التي يثيرها التدمير واعادة استخدام المباني • وتحويل عناصر الحرب الكيماوية ووسائل انتاجها • ونرى أن الافرة العاملة المخصصة يمكنها تحقيق تقدم ملموس في أعمالها هذا العام بحيث تشرع في العام القادم في وضع النص النهائي لمشروع اتفاقية •

ثانيا : بعد انقضاء اربعة اعوام لم تقم بعد لجنة نزع السلاح بمفاوضات على نزع السلاح النووي وهو الموضوع ذو الاولوية العليا الذي وافقت عليه جميع الدول بالتوافق العام في الآراء منذ الدورة الاولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح • وتؤكد ذلك في الدورة الثانية الاستثنائية في تعوز / يوليه الماضي •

ان الجماهير الخفيفة التي تتظاهر عن حق في شوارع مدن عديدة مطالبة بالوقاية من التهديد النووي لعلمها لا تعرف ان اللجنة لم تبدأ قط التفاوض على هذه الاسلحة التي بسببها نرى عددا قليلا من الدول يمسك بالعالم بأسره كزهينة • يقينا من الميسور القاء الخطب يوما بعد يوم أمام اللجنة خطب على الاسلحة النووية لنحصل من حين لآخر من الدول الكبرى النووية على رد يشرح لماذا يعتبر الامر " غير واقعي " القيام بمفاوضات في الوقت نفسه باللجنة وخارج اللجنة •

غير أنه بدلا من المفاوضات قد تم عمل كل ما من شأنه اقناع بقية العالم انه امر لا محالة منه وضع حد لانتشار الاسلحة النووية • فقد يسفر هذا الانتشار عن موقف لا نستطيع التحكم فيه أو السيطرة عليه أو استخدام محتمل لهذه الاسلحة النووية من طرف دول " لا تقدر المسؤولية " • وفي الوقت نفسه تدعم هذه الدول تسليحها " بقصد اعادة التوازن المقفود " وهكذا ، كما لو كان الموقف المرعب اليوم حيث نسمع يوميا عن وجود خطط جديدة ترمي الى كسب حرب نووية طويلة المدى • كما لو كان هذا الموقف الحالي لا يكفي •

وان وفد بلادي الذي ينادى منذ وقت طويل بأن اللجنة يجب أن تشرع في مفاوضات على نزع السلاح النووي ترى أن اقتراح الهند اقتراح ايجابي فهو يرمي الى انشاء فريق عامل يتخصص في الوقاية من حرب نووية • ان انشاء هذا الفريق العامل قد يشكل اسهاما جوهريا في اطار الدراسة المتشعبة لموضوعات مرتبطة بحظر استخدام الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي ويمكن للجنة ان تأخذ كأساس او نقطة انطلاق لدراسة هذا الموضوع في اللجنة الاتفاق الذي تم ابرامه بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الوقاية من حرب نووية والذي تم التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٧٣ • وفي هذا الصدد نرى أن اعلان وزير خارجيته للاتحاد السوفياتي أمام الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح بأن بلاده لن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية يري وفدنا هذا الاعلان اسهاما ايجابيا وثمة اعلان مماثل قدمته منذ بضعة سنوات جمهورية الصين الشعبية • ونأمل أن تحذو حذوها دول اخرى نووية • فهذا خير دليل على رغبتهم الصادقة في الوقاية حقا من كارثة نووية •

ثالثا : يري وفد بلادي انه من المهم الى اقصى حد ان الفريق العامل على حظر التجارب النووية قد امكن اخيرا للجنة انشاؤه • ونود خاصة ان نحيي رئيس هذا الفريق السفير ليدقارد من السويد الذي لم يكف عن المناذاة بنزع السلاح العام الكامل ونعلم انه سيدبر اعمال هذا الفريق العامل بنجاح وبالرفق من أن الفريق بدأ العمل بتفويض محدود لا يرضينا الا جزئيا الا اننا نرى أن هذا التفويض يجب أن يتيح له دراسة برنامج عمل لا يتسم بطابع ضيق محدود وثمة اساس سليم لهذه الدراسة نجدنا في الخطوط العريضة لاعمال الفريق العامل لحظر التجارب النووية والذي قدمه رئيس هذا الفريق السفير هرذر من ألمانيا الديمقراطية • والمهم في المرحلة الراهنة هو تحسديد التوجيهات بأوضح ما يمكن لبلوغ الهدف النهائي وهو معاهدة حظر التجارب النووية • ويرى وفد بلادي ان هذه المعاهدة يجب أن تحظر جميع التفجيرات التجريبية النووية من طرف جميع الدول وفي جميع البيئات والى الأبد وأن تستند الى نظام للتحقق لا يعرف الفارقة بل يكون نظاما عالميا • يضم لجميع الدول المساواة في الوصول للتحقق ويكون من شأنه تشجيع الانضمام العالمي •

ولقد علم وفدنا بشعور الأسف أن وفدي فرنسا والصين لس يشاركا في أعمال هذا الفريق • أما نحن فشأننا شأن جميع البلدان غير المنحازة فقد عملنا دائما على أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تشارك بروح المساواة والانصاف والعدل في جميع اعمال اللجنة وقد امتطنا اقتباطا خالصا عندما تأكد ذلك في الدورة الاولى الاستثنائية ولقد اقتنعنا بأن جميع الدول وخاصة الدول النووية تقع على عاتقها مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بالأعمال الواجب انجازها والاسهام الواجب تقديمه في مجال نزع السلاح النووي • فان خير من يفهم ويقدر قيمة الاقتراحات المتعلقة بحظر هذا النمط من الاسلحة او ذاك • أو يفهم اقتراحات معاملة مقدمة من الجانب الآخر هو فحسب الحائز على السلاح موضع المناقشة فمن العسير على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية

وخاصة على بلدان عدم الانحياز ان تشارك مشاركة كاملة في الجهود المبذولة لأجل التقدم نحو نزع الاسلحة النووية اذا كانت جميع الدول النووية لا تقدم اسهاما فعالا لهذا الغرض، سيما وان الاسهام في اعمال الفريق لا يترتب عليه اى الزام مقيد من طرف واحد ويأمل وفد بلادي ان وفدى الصين وفرنسا يعيدا النظر في قرارهما وبشاركا باسرع ما يمكن في اعمال الفريق •

رابعا : معروض على لجنتنا اقتراح يرمي الى انشاء فريق عامل لأجل الوقاية من سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وحظر الشبكات المضادة للتوابع الصناعية ويستند هذا الاقتراح الى قرارات قدمت الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة • وبموجب هذه القرارات يتعين حتما اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لمنع ظهور سباق كهذا كما استمعنا الى حجج بعض الدول التي ترى أنه ليس من المناسب انشاء هذا الفريق العامل قبل ايضاح العديد من الامور غير الاكيدة • نظرا لأن دولتين فقط حتى الآن تستطيعان الانتقال بسباق التسلح الى الفضاء الخارجي ولأن الكثيرين من اعضاء الفريق العامل يعجزون عن فهم النواحي الفنية للمشكلة • واذ نسلم الى حد ما بسلامة هذه الحجج الا اننا نرى انه دون الحاجة الى الخوض في تفاصيل فنية معقدة ، فالامر يتعلق اساسا بمسألة سياسية وقرار يطالب باعتماد وثيقة دولية تحرم بعض الأنشطة في الفضاء الخارجي •

خامسا : لاسباب سبق ذكرها في اللجنة يوافق وفد بلادي على أعمال الفريق العامل المتعلقة بضمانات الامن السلبية وبالاسلحة الاشعاعية وبالبرنامج الشامل لنزع السلاح تظل معلقة حتى نهاية هذا العام • غير اننا نرى أن هذه الاستراحة القصيرة يجب الاستفادة منها ليس فحسب للشروع في مشاورات غير رسمية بل وأيضا لاعداد بقية اعمال الفريق المذكور اعدادا جديا •

جميع الذين أسهموا في أعمال اللجنة وتابعوا أنشطتها لفترة طويلة يدركون أكثر فأكثر مدى تشعب الموضوعات التي تواجهها ومدى الصعوبة المتزايدة في النهوض ببرنامجها الضخم • ومن هنا تبرز الضرورة في اعادة النظر على فترات دورية في تنظيم أعمال اللجنة • فالمهمة التي تواجه اللجنة الآن في هذا الصدد ليست مهمة هينة اذ أنها تتضمن أيضا موضوع التوسع المحتمل في تشكيل اللجنة • وفي هذا الموضوع تتضارب الآراء داخل اطار اللجنة • ونظرا لأن اللجنة هي الجهاز الوحيد المتعدد الاطراف للتفاوض وتزداد اهميته يوما بعد يوم نرى ان كل حل سابق لاوانه قد يكون ضرره اكثر من نفعه • ولكي نضمن تبادلا للآراء اكثر اتساعا وتعقلا ، تبادلا يمكن أن يشارك فيه اعضاء آخرون من منظمة الامم المتحدة ، نرى ان المشاورات يجب ان تجرى أيضا أثناء الجمعية العامة • ولا ينبغي اقتراح أية حلول قبل الاعداد الجدى لذلك • وأود أن أذكر أننا نفتتبط حين نرى الدول تسعى اكثر فأكثر الى المشاركة بفعالية في اعمال اللجنة ، وأن دولاً يتزايد عددها تأمل المشاركة في حل مشكلات نزع السلاح ، وهذه علامة ايجابية • ونرى قبل كل شيء ان النظام الداخلي الحالي للجنة يجب تعديله بحيث يسمح تلقائيا وأليا لجميع اعضاء منظمة الامم المتحدة بالحق في الكلام في اللجنة وبتقديم الاقتراحات الملائمة •

نظرا لأن رحيلي من جنيف يختم عملي كرئيس لوعد يوغوسلافيا في لجنة نزع السلاح • استأذنكم كخاتمة لأعمالي هذه في التعبير عن انطباعاتي الشخصية •

عند انشاء لجنة نزع السلاح بعد الدورة الاولى الاستثنائية رأيت يوغوسلافيا وحركة عدم الانحياز ودول اخرى عديدة وكذا الرأي العالمي في مجموعه ، كلما رأيت في هذا الحدث فرصة كهى

حديدة • اد أن التهديد المستمر ضد السلام والامن والصعوبة المتزايدة في مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم تتطلب حتما مجيء مفترق تاريخي للطرق حيث يتوقف سبيل التسليح وحيث تبدأ عملية حقيقية لنزع السلاح • ولم يحدث اي انقلاب او تحول من هذا القبيل طيلة السنوات الاربعه الاخيرة • بل على العكس قد خابت جميع الآمال • وأخذت الدول الكبرى والكتل بل وبقية العالم تواصل تدعيم تسليحها والتوسع فيه • وجاء هذا في وقت لم يسبق للعالم ان طالب مطالبه اقوى بالسلام والامن ، وشعر فيه بحاجة اشد الى التعاون ، على حين أنه لم يسبق له ان كان اكثر انقساما وتهديدا من ذلك ، بل في وقت اشتد فيه الخلاف بين الدول الغنية المتقدمة والدول الصغيرة المتخلفة ، حيث يشعر ملايين الافراد في العالم بالجوع كل يوم • بل في وقت لم يسبق للعالم فيه ان كانت مصالحه مترابطة متداخلة ويدرك ضرورة السلام والتنمية ، على حين انه مدح بالسلاح ومهدد مباشرة بخطر الدمار النووي الكلي •

ولا يوجد لهذه الورطة سوى حل واحد •

اذ لا يمكن اللقاء للعالم الا اذا توافر له جو من التعايش السلمي قائم على نزع السلاح الكامل العام وتعاون دولي لتنمية جميع البلدان على حين أننا جميعا متفقون نظريا الا أننا لا نطبق ما نعرفه نظريا • انني على يقين تام من أن الحل للخروج من الموقف الخطير الراهن يكمن فقط في التأييد المستمر الذي تقدمه جميع الدول وفي جميع المناسبات للمبادئ الأساسية للتعايش السلمي وللتعاون العادل تلك المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والتي تحاول حركة عدم الانحياز باخلاص شديد النهوض بها • انه بالتعزيز الحقيقي لهذه المبادئ يمكن لكل دولة ان تحتل مكانها تحت الشمس • وتضمن امنها وحريتها واستقلالها وحقوق الانسان بها وتنميتها • تلك هي الوسيلة الوحيدة للتعامل على العلاقات القائمة على سياسة القوة والسيطرة والسيادة ولنزع قيام منطقة مصالح وتداخلت في الشؤون الداخلية والمساس باستقلال هذا البلد أو ذاك • فهو الوحيد صاحب الحق في اختبار نظامه واسلوب حياته • لاشي آخر سوى العلاقات الدولية العادلة واقامة نظام اقتصادي دولي جديد يسمح باقامة عالم الثقة والسلام والصدقة بين الشعوب ودول العالم •

هذا الحو السياسي العام يجب أن يسود أيضا في لجنة نزع السلاح لئلا يتيح لها النهوض بمهامها الهامة والا تستغل اللجنة تتعثر وتستمتع الى نداءات تتكرر مرات ومرات وخطب رنانة وتعقد العديد من الحلقات التي لا حصر لها دون أية نتيجة على حين أن العالم يواجه كل يوم مشكلات متزايدة وخلفات وتسليح •

وستظل اعمال اللجنة دون جدوى طالما نطل غير قادرين على تهيئة الظروف التي تتيح للجنة نزع السلاح أن تصبح حقا الجهاز الوحيد المتعدد الاطراف للتعاون والمحل الحقيقي للمفاوضات على نزع السلاح • ان اعمال لجنة نزع السلاح كثيرا ما شجعتني اذ أجد بها روح التعاون ومناقشات كلها تسامح وعلاقات عادلة ويصو اعضاءها الى التقدم والى النهوض بمهمتهم خير نهوض • وأرى انه يحدر بنا ان نصون هذه الروح اليوم لكي يمكننا في العدم حين تسود الثقة والارادة السياسية فسوف تسمح هذه الظروف للجنة نزع السلاح انجاز عمل مثمر حقا • وآسفاد لمن استطاع ان اشهد هذا " العدم " غير انني على يقين من انه قادم ، وهذا ليس فحسب بسبب الروح السائدة هنا بل لانه ليس أمامنا اختيار آخر •

واستطيع ان اؤكد لكم ان بلادى اد تواصل سياسة تيتو ستبذل قصارى جهدها لمساعدة لجنة نزع السلاح على مواصلة اعمالها بهذه الروح وعلى انجاز المهام التاريخية التي من أجلها انشئت .

وأود أن أشكر جميع الوفود على تعاونها الفعال البناء والودى ، كذا اشكر الامانة وخاصة السفير جايمال على تعاونهم الممتاز وأتمنى لكم جميعا الوصول بأسرع مايمكن الى ذلك التحول التاريخي حيث تنتقل من التسليح الى نزع السلاح وهو تحول تنتظره أغلبية البشرية بفارغ الصبر اذ سوف يشق الطريق نحو عهد جديد من الحرية والرخاء والرغاهية للجميع .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل بوغوسلافيا على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها .

والآن اعطي الكلمة الى ممثل الاتحاد السوفياتي السفير اسراييليان ، وانني على يقين من أن جميع أعضاء اللجنة يشاركونني شعورى عند اعلائي قرب رحيل السفير فيرهونك ، اذ بفضل صفاته الدبلوماسية ولباقته وحكمته قدم الى أعمال اللجنة خدمات قيعة وأتمنى له تمام النجاح في مهمته القادمة التي سيقدم فيها خدمات ممتازة لخدمة بلاده .

السيد اسراييليان (الاتحاد السوفياتي) (الكلمة بالروسية) : سيدى الرئيس، سأحدث اليوم عن وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى وحظر التجارب النووية . وليس بمحض الصدفة أن جاءت هذه الموضوعات مدرجة على رأس قائمة جدول أعمال اللجنة لأنها حقاً موضوعات اساسية وحيوية للحياة الدولية .

وأكثر من ذلك فهي تصبح دائماً موضوعات الساعة . هذا بسبب التصاعد المستمر بشسدة لاستعدادات المادية والتكنولوجية للولايات المتحدة في المجال النووى . ولعدوان مفاهمها الاستراتيجية والعسكرية . فالولايات المتحدة تضع الآن الحرب النووية في فئة الامور المحتملة والمفيدة في بعض الظروف . وهي تستعد لها معدة النصر هدفاً لها . فهي تهذل جهدها خاصة لكسب تتزود بطاقة للضربة الاولى وانقاص المسافة التي تعترم المدء منها بتلك الضربة الاولى . وأن تعدد الخطر الناجم عن هذه السياسة النووية الى أبعد مايمكن بعيداً عن اراضيها . كل هذا يسبب عدم استقرار واضح في الموقف الاستراتيجي في العالم .

وعلى اثر قبول العبادى القائمة على مبدأ قبول واحتمال نشوب حرب نووية . ولقد علمنا منذ بضعة ايام ان المنتاحسون قد انتهوا من وضع " خطة استراتيجية عامة " قادرة - فسي رأى الصحفيين على ان تعطي الولايات المتحدة " امكانية كسب حرب نووية طويلة المدى ضد الاتحاد السوفياتي " .

ولا أظن أنني بحاجة الى أن أشرح بالتفصيل لمستمعين لهم كفاءة أعضاء اللجنة مدى الحنون في الأمل في كسب حرب نووية . وشأننا شأن الأغلبية الساحقة للدول نحن نطلق من الحقيقة التي لا مراء فيها التي تحدد الموقف الدولي الراهن ، ان الحرب النووية اذا نشبت تنتهي بتدمير الحضارة البشرية بل وربما بقاء كل حياة على الارض .

تلك هي وجهة نظر أغلبية الحمرء العسكريين . وهذا أيضاً هو رأى رئيس عسكري رفيع المنصب وهو الجنرال د . جوس الذي غادر مؤخراً منصبه كرئيس للجنة رؤساء القيادة العليا .

وعلى حد قول الصحفيين : ان الحنرال حونس صرح بأن الاستعداد لحرب نووية ،
محدودة كانت ام طويلة المدى معناه القاء المال في " بئر لاقاع لها " • تم ارفاقا " أرى
من العسير جدا أن نمنح التصاعد في كلا • • " أنا اكرره بارتته في كل " ، " تبادل نووي بين
الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة " •

أما عن الاتحاد السوفياتي فقد أعلن قاده مرارا وتكرارا أن عقيدتهم العسكرية هي اصلا
دفاعية ، وهذا التوجيه الدفاعي العام للعقيدة السوفياتية تجلى التعبير عنه دائما في السياسة
العسكرية والتكنولوجية للدولة • وأود التأكيد على هذا الوضع مستلهما موقفه من حيث المبدأ
في المجال النووي قد اعتمد الاتحاد السوفياتي اجراء لم يسبق له مثيل بأن أعلن من طرف واحد
عن تعهده ألا يكون الهاديء باستخدام السلاح النووي • هذا التعهد الذي أصبح أمرا واقعا
منذ اعلان رسالة رئيس الاتحاد السوفياتي ل • • بريجنيف من على منصة الجمعية العامة للأمم
المتحدة في دورتها الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح • أعلن في بيانه هذا ان هذا التعهد
هو اسهامنا العملي في جهود المجتمع الدولي للوقاية من حرب نووية وللتحكم في سباق التسلح
النووي •

وبناء على طلب الوفد السوفياتي تم توزيع رسالة ليونيد بريجنيف الامين العام للجنة المركزية
للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي الموجهة الى الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة للأمم
المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وزعت هذه الرسالة كوثيقة رسمية للجنة • ونذكر أن هذا التعهد
من طرف واحد الذي قطعه الاتحاد السوفياتي على نفسه بألا يكون الهاديء باستخدام السلاح
النووي يعني عمليا أنه من الآن فصاعدا عند اعداد القوات المسلحة السوفياتية يعطى الاهتمام
الاكيد للانشطة التي ترمي الى تحنّب نشوب حرب عسكرية بحيث لا تتحول الى حرب نووية وهذه
الانشطة بكل تنوعها تصح جزءا لا يتجزأ من نشاطنا العسكري • وكما ذكر المارشال اوستينوف
وزير الدفاع بالاتحاد السوفياتي ان هذا الاعلان يفرض حدودا مشددة على تكوين الفرقة والقيادات
العليا وعلى تنظيم الاسلحة وفرض رقابة صارمة ومشددة تستبعد اطلاق سلاح نووي بدون تصريح سواء
أكان هذا الاطلاق تكتيكا أم استراتيجيا •

ومهما عملنا لنقل من أهمية هذا الاجراء الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي بأن نصفه
على أنه حركة خطابية للدعاية الى غير ذلك ، فهذه المحاولات لا تقنع الكثيرين وتظل طبعا عديمة
الأثر في اللجنة • حيث يجتمع اخصائيوهم في موضوعات نزع السلاح • واننا نشكر ممثلي البلدان
الاشتراكية الشقيقة الممثلة في اللجنة وكذا ممثلي باكستان والبرازيل ويوغوسلافيا وبلدان أخرى
الذين رحبوا ترحيبا صادقا بمبادرتنا •

ان شعوب العالم من حقها ان تتوقع ان قرار الاتحاد السوفياتي يستتبعه أن الدول الاخرى
النووية تتخذ اجراءات مقابلة فتتعهد هذه الدول تعهدا واضحا صريحا جليا بألا تكون السبادة
باستخدام الاسلحة النووية فهذا يعني عمليا الحظر العام لاستخدام الاسلحة النووية ، الامر الذي
تتادى به الاغلبية الساحقة لبلدان العالم •

ويتعين على اللجنة ان تدرس بحكم الاولوية الموضوعات ذات الصلة بالوقاية من حرب نووية
واننا نؤيد اقتراح الهند المتعلق باجراء مفاوضات على " الاجراءات العملية الملائمة بقصد الوقاية
من حرب نووية " • فلندكر بأن على اثر مبادرة الاتحاد السوفياتي وافقت الجمعية العامة للأمم

المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين على بيان بشأن الوقاية من كارثة نووية له أهمية كبرى
ادبيا وسياسيا .

ومع اتخاذ الاجراءات الواجبة لاستبعاد التهديد النووي الذي يتزايد تزايدا مطردا
يبدو أن الامر العاجل والذي لاغى عنه هو ان اللجنة تتقل الى وضع التدابير التي تضع حقا حدا
لسباق التسلح النووي وتؤدي الى نزع السلاح النووي .

وفي هذا الصدد يود الوفد السوفياتي قبل كل شيء أن يؤكد على الطابع الايجابي لموقفه
فيما يتعلق بتجميد الترسانات النووية من طرف لآخر كاجراء اولي في الطريق الى انقاصها انقاصا
ينتهي بالقضاء الكلي عليها . ونادينا بهذه الفكرة من على منصة الجمعية العامة أثناء دورتها
الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح .

ان مشكلة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي لها طابع عالمي ونحن هنا نؤكد
رأى الاغلبية الساحقة للوفود التي تقيم هذه المشكلة بنفس الطريقة واذ تولي أهمية كبرى للمفاوضات
الجارية حاليا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من التسلح الاستراتيجي
وانقاصه ، والحد من التسلح النووي في اوربا واذ نعبر عن الامل في أن تسفر هذه المفاوضات
سريعا عن نتائج ايجابية نود أن نؤكد على ان مشكلة نزع السلاح النووي تتعين دراستها في اللجنة
بوصفها المحقل الوحيد المتعدد الاطراف للتفاوض على نزع السلاح . كما يتعين على اللجنة تقديم
اسهامها العملي والمنتج في حل هذه المشكلة .

فلو اندلعت حرب نووية فانها لن تعفو عن احد بل ستؤثر على العالم بأسره . فمن
البديهي ان جميع الدول ومن بينها طبعاً الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يكون ليس محسب من
حقها بل وأيضا من واجبها امام البشرية ان تسهم بجميع السبل المتوافرة لديها في ايجاد حل
لمشكلة نزع السلاح النووي .

ان الاتحاد السوفياتي من جانبه يبذل قصارى جهده في تقديم اسهامه البناء في تحقيق
هذا الحرز . لذلك فان الاتحاد السوفياتي في مذكرته بعنوان : " استبعاد التهديد النووي
المتزايد والعمل على الحد من سرعة سباق التسلح " . المقدمة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح أن الفكرة القائلة بوضع مراحل لبرنامج نزع
السلاح النووي واقترح مؤشرات عملية لهذا البرنامج استنادا الى الفقرة 50 من الوثيقة الختامية
للدورة الاولى الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح .

وفي رأينا يمكن لهذا البرنامج ان يتضمن :

- وقف استحداث شبكات جديدة للأسلحة النووية ؛
- وقف انتاج المواد الانشطارية لصناعة مختلف انماط الاسلحة النووية ،
- وقف انتاج الذخائر النووية بجميع انماطها وكذلك ناقلاتها ،
- الانقاص التدريجي من مخزونات الاسلحة النووية بما فيها الناقلات ،
- اعادة الاسلحة النووية اعادة كلبسة .

ان الحد من الاسلحة النووية وانقاصها يجب أن ينطبقا على كل العناصر النووية وفي مقدمتها
الاسلحة الاستراتيجية والاسلحة المتوسطة المدى •

وكما يتضح من قائمة التدابير التي اقترحناها في مجال نزع السلاح النووي تكون أولى مراحل
البرنامج وقف انتاج المواد الانشطارية لصناعة مختلف أنماط الاسلحة النووية • وقد ايد ذلك العديد
من الدول • وان الاتحاد السوفياتي على استعداد لدراسة هذا الموضوع في الاطار العام للحد
من سباق التسلح النووي ووقفه •

وغني عن البيان أنه في مرحلة وضع تدابير نزع السلاح النووي يجب التفاهم على الوسائل
والاشكال الملائمة للتحقق التي ترضي جميع الاطراف المعنية وتساعد على التحقيق الفعلي للاتفاقات
التي نصل اليها •

كما نود أن نذكر بصفة خاصة أن الموارد التي يتم تحريرها والافراج عنها في كل مرحلة
نتيجة لنزع السلاح النووي يجب تخصيصها كاملا لأغراض سلمية وخاصة لمساعدة الدول النامية
ويعنى آخر أن إعادة تخصيص هذه الوسائل لصناعة الاسلحة التي درجنا على تسميتها بالاسلحة
التقليدية يكون امرا مستبعدا • كما ان الاتحاد السوفياتي على استعداد للاسهام في جميع هذه
الانشطة والآن جاء دور الدول الاخرى النووية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية لكي تعلن
عن نواياها وتقوم بدورها •

لقد وزع الوفد السوفياتي اليوم مذكرة كوثيقة رسمية للجنة نزع السلاح ونأمل ان تساعدنا
هذه الوثيقة في عملنا •

ان المحفل الملائم اكثر من غيره للقيام بمفاوضات على مشكلة وقف سباق التسلح النووي ونزع
السلاح النووي هو لجنة نزع السلاح ونرى انه من الهمية القصوى أن تشرع اللجنة فوراً في انشاء
فريق عام يتخصص في هذا الموضوع •

ذلك هو موقف الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بمشكلات الوقاية من حرب نووية ووقف سباق
التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وفي هذا الصدد اقولها صراحة وعلنا ان بيانات مختلف الوفود
المغلقة فيما يبدو وفي حلقة مفرغة من الركود تلقي على ما اتفقت على تسميته " بالدول الكبرى "
مسؤولية تورط المفاوضات على هذه الموضوعات ذات الاولوية فهي لا تعلم ولا تريد ان تعلم العرف
الجوهري بين موقعي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامرا الذي يلقي بنا في الارتباك
والحيرة • ان هذه الملاحظة تخص بصفة معينة وفدا لا يكف عن المناذاة بمساندته لموقف الدول
النامية ومن ناحية اخرى يرفض المشاركة في اعمال الفريق المخصص لحظر التجارب النووية • فيتخذ
بذلك موقفا يتعارض مع موقف الاقلية الساحقة لاعضاء اللجنة • وهذا من شأنه ان يقصد أو من غير قصد
تضليل الرأي العالمي ولا يمكن الا ان يضر بالمفاوضات على نزع السلاح • واننا نناشد هذا الوفد إعادة
النظر في موقف الاتحاد السوفياتي استنادا الى الوثائق الموزعة •

وأود الآن أن اتوقف هنيهة عند موضوع حظر التجارب النووية • يسلم الحمير بأن هذا
الحظر مشكلة حيوية • الا اننا نرى نظرا للقرارات التي اتخذتها مؤخرا في هذا المجال حكومية
الولايات المتحدة والتي لا تأخذ في الاعتبار الهمية الكبرى لهذا الموضوع ان نعرب بايحاء موقف
الاتحاد السوفياتي من حيب المبدأ بشأن مشكلة التجارب النووية •

ان الحظر الكلي الكامل للتجارب النووية هو احدى التدابير الرئيسية التي ترمي الى استبعاد التهديد بحرب نووية • ويشكل هذا الحظر عقبة حقيقية في طريق تحسين الاسلحة النووية واستحداث انماط جديدة وشبكات من هذه الاسلحة • ونعلم ان التجارب تسمح بالتحقق من صلاحية استخدام بعض الاسلحة في المعركة وزيادة القدرات العسكرية للذخيرة النووية القائمة فعلا •

ان تعطيل هذه التجارب يعرقل هذه العملية بصورة ملموسة ويضعف من القدرة على استخدام الاسلحة النووية في المعارك الأمر الذي يقلل من احتمال نشوب حرب نووية ويساعد على استقرار الموقف الاستراتيجي على المستويين الاقليمي والعالمي أيضا •

واننا نختبطان ان وفودا عديدة تشاطرنا هذا الرأي • وكما ذكر مثل هولندا في جلسة ١٧ آب / اغسطس " ان الحظر الكامل للتجارب النووية يدعم امن جميع الدول ويؤدي الى انقاص مخاطر حرب نووية ويقربنا من غرضنا : تحقيق امن كامل غير منقوص على مستوى من التسليح يقلل تدريجيا • هذا فضلا عن ان اتفاقا عالميا يوضح حدا للتجارب النووية يقوى من الثقة بين الدول " •

ونظرا لهذا كله فان ابرام معاهدة للحظر العام الكامل للتجارب النووية يشكل اجراء هام للحد من سباق التسليح النووي • كما يدعم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية بما أنها تمنح الدول الراغبة في حيازتها من امكانية القيام بتجارب ضرورية لاستخدام هذه الاسلحة •

وبهذه الروح كان الاتحاد السوفياتي دائم الحرص بالرغم من تقلبات الولايات المتحدة وبحر الدول الاخرى على الوصول الى ابرام معاهدة للحظر العام الكامل للتجارب النووية وسيواصل العمل في هذا الاتجاه • ذلك هو موقفنا المحدد الواضح •

ان مطلق اسلوبنا ومبادئنا العديدة واقتراحاتنا البناءة بشأن هذه المشكلة لا تخيب على احد •

لقد اعلن رئيس الولايات المتحدة مؤخرا عن عزمه على عدم استئناف المفاوضات السوفياتية - الامريكية - البريطانية حول الحظر الكامل للتجارب النووية • وفي الوقت نفسه تقرر عدم التصديس على الاتفاقات الامريكية - السوفياتية ، الموقح عليها في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ بشأن الحد من التجارب النووية والتفجيرات النووية في باطن الارض لاغراض سلمية •

يقينا ان هذه القرارات في غنى اليوم عن اى تعليق •

فلقد قام بتقييمها الرأي العالمي والعديد من الوفود امام لجنة نزع السلاح • بل وفي الولايات المتحدة نفسها قامت شخصيات بارزة يعرفها كل منا هنا من الذين رأسوا وكالة حطس الاسلحة النووية والوفد الامريكي في المفاوضات على وقف التجارب النووية وكانوا جميعا زملاء لنا مثل : وليم فورستر وجيرالد سميث وبول وارنك ، ورافاييل وادريان فيشر وهربرت بورك ، وأعلنوا أنه لا يمكنهم تأييد قرار حكومة الولايات المتحدة وذكروا ان هذا القرار " يلقى الشكوك في نوايا الولايات المتحدة في مفاوضات جديف حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية وفي مفاوضات اخرى على حطس التسليح " •

وقدمت مؤخرا دولتان نوويتان فرنسا والصين " اسهامهما " في حل مشكلة حظر التجارب النووية بأن اعلنتا رفضهما المشاركة في مفاوضات لجنة نزع السلاح حول هذا الموضوع •

في هذه الظروف التي لا تعتر مرضية اطلاقا بدأت اجتماعات الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية •

ففيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي فهو على استعداد بالرغم من هذه الظروف للاشتراك اشتراكا بناء في اعمال الفريق العامل الذي يجب ان يحدد قبل كل شيء المجال الذي ستم فيه دراسة " الموضوعات ذات الصلة بالتحقق والاحترام " • كما هو وارد في تفويض الفريق • فلا يمكن مناقشة التحقق في فراغ او في جو مجرد انما يتعين طبعا دراسة الموضوعات ذات الصلة بالتحقق وبالاحترام على ضوء صلتها بمعاهدة تحظر كل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية في اية بيئة من البيئات تكون لمدة محددة وتعرض حلا مقبولا من جميع الحاضرين فيما يتعلق بالتفجيرات النووية في باطن الارض لا غراض سلمية ، ويكون ضمن اطراف هذه المعاهدة جميع الدول النووية •

وان الاعمال القادمة للفريق ستوضح مدى الجدية التي تعترم المشاركة بها الدول النووية في انشطة الفريق • ومنذ الآن ونظرا للقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة لولايات المتحدة بشأن مشكلة التجارب النووية يثار سؤال ونحرضه على اللجنة : ألا تحاول الولايات المتحدة ان تجعل مسن اللجنة ومن المفاوضات التي قامت بها اللجنة حول حظر التجارب النووية ستارا لتضليل الرأي العالمي وفي الوقت نفسه لتدعيم تجاربها النووية ؟

ويعلن الوفد السوفياتي صراحة انه غير مستعد لقبول استخدام لجنة نزع السلاح لاغراض مبنوذة •

تلك هي وجهات نظر الاتحاد السوفياتي بشأن البندين الاولين من جدول أعمال اللجنة • وتتبع هذه الاعتبارات من موقف الاتحاد السوفياتي من حيث المبدأ بشأن الوقاية من حرب نووية ووقف تحسين الاسلحة النووية ووقف انتاجها وانقاد مخزوناتها حتى القضاء عليها قضاء مبرما • وتتجلى بوضوح اليوم الأهمية الاستثنائية لهذه الموضوعات • في وقت تتدهور فيه الحالة الدولية فسي الشرق الاوسط حيث تنتهك اسرائيل بتشجيع من دولة نووية هي الولايات المتحدة الأمريكية سياسة اعادة الجنس ضد شعب لبنان وشعب فلسطين العربي • ان هذا العدوان قد اعضب الشعب السوفياتي وجميع الاسخاض ذوي النوايا الحسنة • فنحن ندين اذانة حاسمة اعمال اسرائيل العدوانية وندين من يحملونها الذين يشكلون تهديدا للسلام في العالم بأسره • كما ان الانباء التي تصيد بان الحين الإسرائيلي يستخدم استخداما ضخما الاسلحة الوحشية الفوسفورية ضد المدنيين المسالمين في لبنان هي انباء مغزعة • كل هذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالموضوعات التي تدرسها لجنة نزع السلاح • ونرى ان اللجنة لا يمكنها ان تغفل هذه الحقائق •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه • واذكر لكم ان الممثل الجديد لبيرو السفير بيتر كان نوك الذي حل محل زميلنا السابق السفير فالدي عيبس ، موجود الآن بيننا لأول مرة • ان السفير كان نوك جاء لينضم الينا بعد ان شغل مناصب عليا في وزارة الخارجية كعضو في مكتب وزير الخارجية منوط بالموضوعات الخاصة وان خبرته الدبلوماسية سوف تعيد اللجنة • وانني ارحبه باسم اللجنة متمنيا له كامل النجاح في مهمته في حنيف • والان اعطي الكلمة الى ممثل المكسيك السفير غارنيا روبليس •

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : بعد اعلان ممثل يوغوسلافيا السفير فرهونك عن رحيله القريب اود ان اقول ياسيدى الرئيس انني اشاطرك المشاعر التي عبرت عنها سواء فيما يتعلق بالمساعدات القيمة التي قدمها زميلنا الى اللجنة منذ بداية اعمالها ام عن النجاح الذي سيحققه في مهمته القادمة • كما أضف صوتي الى عبارات الترحيب البليغة التي وجهتها تولا الى السفير ببتركان توك الذي يجلس بيننا لأول مرة في هذه الدورة •

ان الجمعية العامة في قرارها ٣٦/٨٤ الذي اتخذته في ٩ كانون الاول / ديسمبر من العام الماضي ، وجهت الرجاء بالحاح الى جميع الاعضاء بلجنة نزع السلاح بالألا يخيب عنهم ان "قاعدة التوافق العام في الآراء لا ينبغي استخدامها بصورة تمنع انشاء أجهزة فرعية تتيح للجنة الاضطلاع فعلا بمهامها " • وكذا تأييد انشاء " فريق عامل مخصص يبدأ في المفاوضات المتعددة الاطراف بقصد ابرام معاهدة تحظر جميع التجارب النووية " وبأمل ان الفريق العامل المخصص الذي انشأته اللجنة في ٢١ نيسان / ابريل من هذا العام على اساس البند الاول من جدول أعمالها ، وعنوانه كما نعلم : " حظر التجارب النووية " سوف يأخذ في الاعتبار عند انجاز مهمته الهدف الذي حددته الجمعية العامة في القرار الذي ذكرته تولا ، ففي الواقع ان هذا الهدف هو الوحيد الذي يتمشى بامانة مع التعهدات الواردة في معاهدي سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٨ • وغالبا ما نشير اليهما في مناقشاتنا •

ويرى وفد بلادي انه لا داعي ان نعيد هنا من جديد سرد خلفية هذا الموضوع والتذكير بوقائع ترجح الى تكثر من ربع قرن اذ انه في سنة ١٩٥٤ اثار نهرو لأول مرة موضوع وقف التجارب النووية • كما ان ديباجة القرار ٣٦/٨٤ التي ذكرتها في البداية والواردة في ملحق بخطاب الامين العام لمنظمة الامم المتحدة والمذكورة في الوثيقة CD/231 بتاريخ ٢ شباط / فبراير ١٩٨٢ تتضمن عرضا اجماليا مهما وبرغم تركيزها فيها اهم الوقائع • هذا فضلا عن ان موقف بلادي اذ درس وفدنا هذا الموضوع في عدة مناسبات في جنيف وفي نيويورك ويتمشى رأينا اساسا كما سبق ان قلت مرارا وتكرارا واكرره اليوم مع ما قاله الامين العام في سنة ١٩٧٢ عندما أكد امام مؤتمر لجنة نزع السلاح قائلاً : " أرى ان جميع النواحي التكنولوجية والعلمية للمشكلة قد تمت دراستها دراسة وافية مستفيضة بحيث لم يبق من الضروري أمانا سوى اتخاذ قرار سياسي للوصول الى اتفاق نهائي " • • •

فلو درسنا الوسائل القائمة حالياً للتحقق عن العسيران نقبل اي تأخير مرة اخرى فسي انجاز اتفاق على حظر التجارب النووية الجوفية • • •

ان المخاطر الكامنة التي تتجم عن مواصلة التجارب النووية الجوفية • هي اضعف من المخاطر التي قد تتجم عن القرار بوضع حد لهذه التجارب " •

ونظرا لهذه الاعتبارات السابقة أرى اني لا أستطيع ان أفعل سوى أن أذكر في كلمتي هذه بعض الشهادات التي ادلت بها بعض الشخصيات البارزة في الولايات المتحدة وهي الدولة النووية الوحيدة التي تظهر منذ بعض الوقت عدولها عن الالتزام بالتعهدات الواردة بوضوح وجملاً فسي ديباجة معاهدة الحظر الحزني للتجارب النووية •

وسأتلو هذه الشهادات بلحقتها الاصلية (اللغة الانكليزية) وأتت هذه الشهادات فسي الفترة التي عر فيها الامين العام عن رأيه الذي ذكرته تولا لكم •

وهذه الشهادات مقتسة من مطبوعات رسمية لمجلس الشيوخ بالولايات المتحدة، كلها مكرسة للاجتماعات المنعقدة امام اللجنة الفرعية المتخصصة بلجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢ •

وأذكر في مقدمة هذه الشهادات لانها جاءت في الاجتماع الاول المنعقد في تموز / يوليه ١٩٧١، بيان السيد حيروم ويرنر، رئيس معهد التكنولوجيا في ماسوشوستس :

(المتحدث يتاح كلمته بالانكليزية)

" يسرني كل السرور ان اعلم ان السناتور ادmond ميوسكي بصفته رئيسا للجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الخاصة بحظر الاسلحة والقانون الدولي وبالتنظيم سوف يدير اجتماعات عن التجارب النووية الجوفية لأول مرة منذ سنة ١٩٦٣ •

" في ذلك الوقت بصفتي المستشار العلمي للرئيس كيندي شاركت في القرارات التي أدت الى عقد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية • هذه المعاهدة الهامة بوصفها اول اجراء لحظر الاسلحة ، الا انها كانت حلا توفيقيا عرضه الخلاف بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على عدد مرات التفتيش اللازمة في عين المكان ، على الطبيعة ووسائل هذا التفتيش لمراقبة حظر التجارب الجوفية •

في الواقع ، لم يكن عندئذ ثمة سبب تقني يمنع من ابرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية • ونعلم الآن أن اعتبارات سياسية فحسب من كل من الطرفين منعت الطرفين من التغلب على الخلافات القائمة عندئذ •

في الوقت الراهن نرى ان امكانيات تحقيق حظر التجارب الجوفية مازالت مواتية • وقد اعلنوا مؤخرا ان فريقا من رجال العلوم قد اجتمع اثناء مؤتمر على الكشف عن التجارب نظمتها وكالة مشروعات البحوث المتقدمة التابعة لادارة الدفاع وتم الوصول الى نتيجة توضح ان تقدم علم الزلازل يسمح الان بالتمييز بين الاهتزازات الارضية الناجمة عن التجارب وتلك الناجمة عن الزلازل فاهتزازات التجارب ذات قوة ضعيفة • ويبدو من الممكن حاليا ابرام اتفاق على حظر التجارب لا يتضمن شروطا للتفتيش على الطبيعة وفي عين المكان ومن ثم يقلل الاتحاد السوفياتي ويمكن تطبيقه عمليا •

هذا فضلا عن اننا نسلم اليوم انه لم تعد هناك اسباب مقبولة للقيام بهذه التجارب الجوفية بما ان قواعد اطلاق القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد اصبحت بالية وغير صالحة للاستعمال وكانت تنصب عليها التجارب اساسا ، نظرا للتغيرات التي طرأت على سياسة الولايات المتحدة • كما ان تقدم تكنولوجيا الكشف عن التجارب يعطي اهم اولوية لفتح محادثات جادة بين الشرق والغرب على حظر التجارب الجوفية • وان ضغط الرأي العام الموالي والمحبذ لمعاهدة كهذه يبدو انه دعم الثقة والموثوقية في موقفنا في محادثات " سولت " وآمل ان هذه الاجتماعات ستساعد حفز الولايات المتحدة على اتخاذ مبادرة جديدة لصالح هذا الاجراء الذي لاغى عنه للحد من التسليح • يجب حتما التحكم في سباق التسليح • فنحن بحاجة الى تركيز آمالنا وانشطتنا ومواردنا على أهداف بناءة بدلا من تركيزها على مشبكات اسلحة بدافع من الخوف واليأس مثل القذائف المضادة

للقذائف. أمام امتبا الان فرصة الحكم الرشيد والسيطرة على النفس وروح المبادرة بأن تحقق تقدما متواضعا لكنه هام في الطريق الى عالم أكثر رشدا " .

المتحدث يستأنف حديثه بالاسبانية

انتهى نص بيان السيد جيروم ويزنر رئيس معهد التكنولوجيا في ماشوسنتس .

الشهادة الثانية التي اود ذكرها يرجح تاريخها الى ١٤ تموز / يوليه ١٩٧١ . وهي شهادة السفير جيمس ح وادزورث الذي شغل لعدة سنوات منصب الممثل المناوب لبلاده لدى منظمة الامم المتحدة في نيويورك . وشغل من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٦٠ منصبا رفيعا كرئيس لوفد الولايات المتحدة في مؤتمر على وقف التجارب النووية الذي انعقد في جنيف . وانتقي من هذه الشهادة بعض الفقرات التي سأطوفا عليكم نظرا لما لها من أهمية خاصة في نظري لاجل هذا الجهاز المتعدد الاطراف للتفاوض .

المتحدث يواصل كلامه بالانكليزية

" اذ اتحدث باسم فريق من المواطنين الممتازين الذين نظموا فرقة عمل لحظر التجارب النووية وأيضا بوصفي رئيس وفد الولايات المتحدة في المؤتمر الخاص بمعاهدة حظر التجارب النووية الذي انعقد في جنيف من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٦٠، اعبر عن كبير املي في ان هذه الاجتماعات تؤدي بنا الى الطريق الموصل الى الحظر الكامل للتجارب في الشرق وفي العرب وهكذا تعطى الاشارة بنهاية سباق التسليح النووي . ويتجلى بديهيها اكثر فاكتر ان الامن الدولي لن يتعزز بتوسيح جديد في الاسلحة النووية . ومن ثم فالتجارب الجوفية يمكن بل ويتعين العدول عنها .

ومح ذلك فالاداعي أن اشير الى المعارضة الشديدة التي يجب ان نتوقعها والتي ستأتي ليس فحسب من الروس

استطيع ان اشهد بأن الرئيس ايزنهاور كان متمسكا بتحقيق هدف حظر جميع التجارب النووية . وفي عدة مرات اثناء السنوات التي قضيته في جنيف بدا لي من الممكن ابرام اتفاق على حظر التجارب مع الروس . غير انه في كل مرة كانت تبرز عقبات كان يعجز الرئيس نفسه بالرغم من السلطات التي يخولها له منصبه عن التغلب عليها . وألسن ان التحليل الموحز التالي للتكتيك الذي تستخدمه المعارضة قد يعيد في تحذيرنا من الصعوبات التي يجب ان نستعد للتغلب عليها اذ أن اتفاقا على حظر التجارب يلوح لنا في الافق من حديد .

ومن المعهوم انه بما ان الولايات المتحدة كانت تصر على ضرورة التفتيش على الطبيعة وفي عين المكان فالمقاومة التي يبديها السوفييات لمثل هذا التفتيش عرقلت دائما المفاوضات . ومع ذلك فمضد بداية المناقشات في مؤتمر الخبراء الذي انعقد في جنيف سنة ١٩٥٨ اعلن العلماء الا مريكيون ان اخلاص الوفد السوفيياتي قد بهرهم .

وفي رأيي ان الصحاب التي نصلطد منها لتحقين حظر التجارب جزئيا مصدرها داخلي وليس خارجيا .

ان المعارضة الرئيسية تأتي من هذا المجموع من الاجهزة لوضع الدفاع ومنها لجنة الطاقة الذرية وكلها منوطة ببرنامج تسليح الولايات المتحدة • ومن البديهي أن العناصر العسكرية للسلطة التعزيزية كانت معارضة معارضة عنيفة للمعاهدة •••

وفي آب / أغسطس ١٩٥٨ انجز مؤتمر الخبراء بجنيف الذي ضم وفود الدول الغربية والاتحاد السوفياتي تقريره " التقني " • أما الوفد التكنولوجي الامريكى فقد ظن انه حصل لأول مرة على موافقة السوفيات على مبدأ التفتيش الدولي وعلى نظام للرقابة يجعل من الممكن حظر التجارب • وفي هذه المرحلة ان الدول التي كانت مسن جانبها معارضة للحظر بدأت فوراً في العمل • وقد قدم علماء لجنة الطاقة الذرية " بيانات جديدة " على التجارب على ارتفاع عال والازدواج ونظرية " الحفزة الكبرى " • وفي نهاية المطاف ، كانت بياناتهم مغالى فيها واتضح خطأها • غير أن تكتيكهم المعامل قد تكلم بالنجاح • إذ تأجل الاتفاق بين الشرق والغرب • وتمت الدعوة الى مؤتمر جديد لدراسة البيانات المراجعة •

وفي آذار / مارس ١٩٦٠ • بدأ من جديد ان المحادثات الرامية الى وضع نظام فعال للكشف ادى الى نتيجة وافق رئيسا الدول الغربية : رئيس الوزراء ماكميلان والرئيس ايزنهاور على الانضمام الى الروس لبرام معاهدة تحظر التجارب في الفضاء وتحت الماء وفي الفضاء الخارجي • ويتم التحقق من احترام تنفيذ الاتفاق بنظام يضمه ١٨٠ مركز رقابة تم وضعها في جنيف • اما التجارب السرية ذات اهتزازات ارضية اعلى من ٤٧٥ فيتم الكشف عنها بمساعدة شبكة من ادوات الهزات الارضية من التفتيش على الطبيعة في عين المكان •

ويجب فرض مهلة مشتركة لجميع التجارب التي تقل قوتها عن " العتبة " او الحد المحدد ب ٤٧٥ طالما انه كان من العسير الكشف عنها وتعيينها • هذا فضلا عن أن الرئيسين لم يعتقدوا انه على هذا المستوى يمكن للتجارب السرية أن تكون لها نتائج هامة فيما يتعلق بالموقف الاستراتيجي لهذا البلد او داك • فيجب القيام عندئذ بمشروع بحث مشترك بقصد اكتشاف وسائل كشف ليهده التحارب ذات آثار ضعيفة •

لم يكن متقيا على انجاز الاتفاق سوى مراجعة اخيرة تتم في اجتماع القمة الذي كان يجب عقده في أيار / مايو ١٩٦٠ في باريس • بما ان مركزى كان يسمح لي بمعرفة مدى شدة المعارضة في حظر التجارب • كنت حريصا على ان الخطط الموضوعة لاجل لقاء القمة هذا تتعد دون عرقلة ••

بالرغم من كل ألوان التأخير •• فان جميع المحاولات لتأجيل الاتفاق كان مكتوبا لها ان تبوء بالفشل • وكلما اقترب موعد انعقاد القمة كان يزداد الامل في ابرام اتفاق على حظر التجارب •

وقبل انعقاد القمة بأسبوعين ، كما تعلمون اسقطت الصواريخ السوفياتية طائسرة تحسرا أمريكية 2 • وفي عاصفة السون واليوم المتبادل التي أثارها هذا الحادث حل الحداة محل الانعراج الذي كان سائدا قبل القمة •

غادر خروتشوف باريس وألقى مؤتمر القمة ومرة أخرى تأملت المعاهدة الى موعد فيما بعد •

وفي وسط هذا كله بقي سرالم تستطع ايضا حه الاجتماعات التي عقدتها لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ • لاي سبب استمرت طائرات 2 ت في طيرانها الذي كان يشكل تحديا اثنا تلك الفترة الحرجة ؟ على حين ان اقتناص طائرة كان من شأنه تعريض امكانيات الانفراج للخطر ؟ ••

فيما كان يتعلق بلجنة ما بين الاسلحة لرؤساء اركان حرب انولايات المتحدة ، كان موضوع التفتيش الفعال مجرد ستار من الدخان • فبالنسبة اليهم مواصلة برنامج عدائي للتجارب الجوية كان لا غنى عنه • وفي النهاية انتصرت وجهة نظرهم •

انه على اساس هذه الخبرة الشخصية اعتقد ان الجمهور يجب ان يعلم جميع الوقائع لو اردنا وضع حد لسباق التسلح • ولقد اطمأن قلبي عندما علمت ان الكونغرس يواصل عقد هذه الاجتماعات • فبالرغم مما حدث في الماضي اعتقد انه لو تبهنا الى تكتيك خصوم حظر التجارب النووية يمكننا التغلب على معارضتهم •

لن نستد فيما بعد الى شهادات غير صحيحة لاتخاذ قرارات • فيجب ان نميز بين الاسباب الحقيقية لاعتراضات التي يذكرونها • من المهم للمصالح العام التسليم بأن التسلح الامريكي يكفي كل الكفاية لضمان الدفاع عنا ، وبانه يمكن التفاهم على حظر للتجارب دون تعريض امن الامريكيين للخطر وأن المخاطر التي تتعرض لها الان مقبولة " •

المتحدث يواصل كلامه بالاسبانية

انتهى نص الشهادة التي أدلى بها امام مجلس شيوخ الولايات المتحدة السفير جيمس وادز ورت الذي كان كما ذكرت اعلاه رئيس وفد الولايات المتحدة في مؤتمر جنيف على وقف التجارب النووية • ولكي انتهى من هذه الاستنهادات استأذنكم في تلاوة بعض فقرات من بيان القاه شخص يذكره قطعا الكثيرون من الزملاء • لانه الى جانب الدور الممتاز الذي قام به في المفاوضات على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في الستينات ، كان رئيسا لوفد الولايات المتحدة في مؤتمر لجنة نزع السلاح في سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٨ وفي سنتي ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠ اعني بذلك السفير ادريان س • فيشر الذي عبر عن رأيه في أيار / مايو ١٩٧٢ كالآتي :

المتحدث يواصل كلامه بالانكليزية

" ان شهادتي تنصب أساسا على الامة السياسية للحظر الكامل للتجارب • غير انني اظن اننا لسنا في موقف يتعين فيه الاعتماد على مزايا سياسية لتعويض عدم الكفاية العسكرية • اذ انني على يقين ، استنادا الى شهادة الخبراء ، من ان حظر التجارب يعتبر من وجهة نظر تطوير الاسلحة في صالح الولايات المتحدة بصورة عامة • فالخبراء الذين استسرتهم واستمعتم اليهم اثبتوا بوضوح انه حتى لو سلمنا بإمكانية العنفيما يتعلق بالتجارب الجوية الضعيفة الاثر ، يظل الموقف النسبي للولايات المتحدة بالمقارنة مع الاتحاد السوفياتي في اطار حظر كامل للتجارب يتم التحقق منه بمساعدة الوسائل

الوطنية وحدها اكثر موثقة مما لو كان في الظروف الراهنة التي تسمح بالقيام بالتجارب في تنكيلة اوسع بكثير من درجات القوة .

ان المزايا السياسية التي يقدمها الحظر الكامل للتجارب هي مزايا ضخمة . ان اللجنة لا تجهل انه بناء على نص معاهدة الحظر الجزئي للتجارب والتي وقع عليها الرئيس كيندي تعهدت الولايات المتحدة بمواصلة المفاوضات بقصد حظر كل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية . وتمت اعادة التأكيد على هذا التعهد في معاهدة عدم نشر الاسلحة النووية التي تم التفاوض عليها في عهد الرئيس جونسون وصدق عليها الرئيس نيكسون . وهكذا وافقت ثلاث حكومات على هذا التعهد .

بيدولي واضحا جليا ان دولا اخرى في العالم تأخذ تعهدنا نحن مأخذ الجد . أما فيما يتعلق خاصة بمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ، اشك في اننا نستطيع اقناع بعض الدول الكبرى بالتفكير جديا في الانضمام اليها طالما اننا نسمح بالقيام بسلسلة طويلة من التجارب الجوفية . تحدث الكثيرون عن التحقق وسمح بلا شك بيانات اخرى في هذا الموضوع . غير انه يجب ان نضع الامور في مكانها الصحيح : ان التحقق لحظر كامل للتجارب لم يكن سوى جزء من المشكلة . ان السؤال الرئيسي الذي واحهنا في سنة ١٩٥٨ وما زال يواجهنا اليوم بعد مرور اربعة عشر عاما هو في الواقع السؤال الآتي : هل نرغب في مواصلة التجارب النووية ؟ هل الامن الشامل مضمون اكثر في اطار الحظر الشامل للتجارب ، حتى لو كان هناك حظر قيام عدد ضئيل من التجارب السرية ذات آثار ضعيفة وقوة هزيلة ، او في حالة عدم وجود حظر كهذا عندئذ يتيح الموقف للروس ان يقوموا بتجارب ذات اية قوة فهذا الامر يشجع اية امة على الحصول على اسلحة نووية ويحيل الى مالا نهاية سباق التسلح ؟ ادا قررنا ان حظر التجارب هو خير ما يخدم مصالحنا اعتقد ان الامكانيات المتواعدة لدينا حاليا للتمييز بين الزلازل وبين الانفجارات الحقيقية الا تترتعثر امكانيات كافية بحيث نستطيع السير قدما نحو ابرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب "

المتحدث يواصل كلمته بالاسبانية

انتهى من شهادة السفير فيشر في اجتماع مجلس الشيوخ سنة ١٩٧٢ .

ما من شك في ان الفريقين العامي المخصص الذي تم انشاؤه مؤخرا يمكنه ان يجد في الشهادات التي استعرضتها توا مصدر الهام يساعده على النهوض بمهمته بصورة تتمشى مع الاهداف التي تسعى اليها عبثا شعوب الارض منذ منتصف هذا القرن . كما يمكن لهذه الشهادات ان تساعد اعضاء الفريق العامل على التفكير في ضرورة تجنب استخدام موضوع التحقق كما جاء في احدى الشهادات بمثابة " ستار من الدخان " ، بل يجب العمل على ان الجمعية العامة للأمم المتحدة والرأي العام العالمي يخطر على بالهم هذا الموضوع الذي نوليه عن حث منذ عهد طويل " الاولوية العليا " بين مختلف مودوعات نزع السلاح النووي .

السيد هيلتيوي (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اتعرف بأن

اقدم اليوم الوثيقة CD/318 التي تتضمن التقرير المرحلي الرابع عشر لفريق الخبراء العلميين المنوط

بدراسة تدابير التعاون الدولي بقصد الكشف عن الاهتزازات الارضية وتعيينها • اجتمع هذا الفريق من ٩ الى ١٩ آب/ اغسطس ١٩٨٢ • تحت رئاسة السيد اريكسون من السويد وشارك في هذه الدورة خبراء ينتمون الى عشرين دولة •

وقد درس الفريق المخصص لمشروعات الابواب من تقريره الثالث الرسمي بشأن نظام عالمي لتبادل بيانات الهزات الارضية الموضوع لمساعدة الدول على مراقبة خطر التجارب النووية •

كما درس الفريق عددا من التحقيقات الوطنية بشأن محطات الهزات الارضية وشبكاتها • واستخراج بيانات المحطات بشأن نقل هذه البيانات في العام باسره عن طريق شبكة منظمة الارصاد الجوية العالمية بشأن نقل واستخدام تسجيلات كاملة (للبيانات المسماة من المستوى ٢) • بشأن مهام المراكز الدولية للبيانات الميوتة بمساعدة الدول الاطراف في تحليل الهزات الارضية لجميع البيانات •

كما ان الفريق المخصص الذي استمر في اقامة علاقات ممتازة في التعاون مع منظمة الارصاد الجوية العالمية يعتمزم تنظيم نقل تجريبي للبيانات على شبكة منظمة الارصاد الجوية العالمية • ولكي يكون هذا النقل فعالا كل الفعالية اشارت منظمة الارصاد الجوية العالمية على الفريق المخصص باتخاذ ترتيبات من شأنها أن عمليات نقل الفريق تتم بصورة منتظمة • وأرى انه يجب أن نرى في هذه النصيحة عرضا للتعاون واعتقد ان السيد ممثل اليابان سوف يعرض اليوم لجوهر هذا الموضوع •

عندما كان الفريق المخصص يعد تقريره المرحلي في آذار/ مارس من هذا العام واجبه الفريق المخصص صعوبات في تلخيص وعرض التحقيقات الوطنية المتعلقة بتبادل واستخدام البيانات المسماة من مستوى ٢ (اى التسجيلات الكاملة) • ولقد ادخلت مؤخرا تحسينات على الآلات الحاسبة وعلى ادوات الاتصالات اللاسلكية مما اتاح التبادل بدون جهد كبير والحصول على بيانات أكثر على مستوى ٢ • أكثر مما كان متوقعا والتقريرين الرسميين للفريق المخصص المقدمين في سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٧٩ • وعضلا عن ذلك فان التقدم الذي تحقق مؤخرا في المعلومات العلمية اتاح استخدام بيانات من مستوى ٢ في التحليل المنصوص عليه للمراكز الدولية للبيانات • الأمر الذي ادخل تحسينا ملموسا على حودة حساباتها • فكان من المرتب اصلا ان الحسابات تتم فحسب على اساس البيانات من مستوى ١ (اى مستخرجات التسجيلات تحت صورة بشرات) • وان هذه النتيجة الاخيرة للتحقيقات الوطنية التي تمت في السويد وفي اماكن اخرى لا تزال قيد البحث في الفريق المخصص الذي يتسائل عن خير طريقة لحرصها وشرحها • وانني واث من اننا في الوقت المناسب لنصل الى حل مناسب لهذه المشكلة •

غير انه قد وصلنا الى حل للمشكلة الثانية وهي الخاصة بمعرفة كيف يتم وضع تقرير على المكنيات الحديثة لتبادل البيانات من مستوى ٢ الأمر الذي يبشر بالخير للتقرير الثالث الرسمي للفريق المخصص المزمع تقديمه في العام القادم •

ان رئيس الفريق المخصص لخبراء الاهتزازات الارضية صرح لي انه مرتاح كل الارتياح الى الطريقة الواضحة والعملية التي امكن بنا مؤخرا للفريق دراسة الموضوعات ذات الصلة بالبيانات من مستوى ٢ •

ويقترح الفريق المخصص ان تتحدد دورته القادمة من ٧ الى ١٨ سيات / عراير ١٩٨٣ .
والآن اقترح رسميا ان تسجل اللجنة التقرير المرحلي الواردي في الوثيقة CD/316 .

وفي الختام ، أود ان اقول ان رئيس الفريق المخصص لخبراء الاهتزازات الارضية السيد اولف اريكسون على استعداد لتقديم بيان عن اعمال الفريق بصورة اكثر تفصيلا ولان يرد على أية أسئلة كما فعل ذلك دائما في الماضي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل السويد على بيانه .

وكما سبق ان قلت في بداية هذا الاجتماع العام . قد تم توزيع التقرير المرحلي للفريق المخصص لكي تدرسه اللجنة . وقبل ان اعطي الكلمة للمتحدث التالي المدرج اسمه على قائمتي اود ان اخطر اللجنة بأن وفد اليابان قد قدم الوثيقة CD/319 وقد تم توزيعها اليوم وهي تدرس احدي الموضوعات المذكورة في ذلك التقرير .

والآن اعطي الكلمة لممثل اليابان السفير اوكاوا .

السيد اوكاوا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس لقد تلقينا مرة اخرى تقريراً مرحلياً من رئيس فريق الخبراء العلميين المنوط به راسة تدابير التعاون الدولية للكشف عن الاهتزازات الارضية وتعيينها . ويود وفد بلادي ان يشكر ممثل السويد السيد هليتيوس على تقديمه هذا التقرير كما اشكر طبعاً رئيس الفريق المخصص السيد اريكسون على اعداده هذا التقرير .

ولقد تابع وفد بلادي باهتمام شديد تقدم الاعمال في الأفرقة الخمسة التي أنشأناها منذ عامين في إطار الفريق المخصص . ومن بين العاملين المنشطين في المجموعة الثالثة للدراسة يوجد خبير ياباني يهتم " باشكال واجراءات تبادل البيانات من مستوى ١ عن طريق شبكة منظمة الارصاد الجوية العالمية وانا نحاط علماً ببيان الفريق المخصص في تقريره المرحلي الجديد الذي يتعين بموجبه الشروع في تحارب اضافية للحصول على خبرة أوفر في هذا المجال . ويود وفد بلادي ان يعرف عدد التحارب الاضافية من هذا القبيل يجب القيام بها قبل ان نصل الى تحديد نظام مقبول للنظام العالمي لنقل بيانات الاهتزازات الارضية عن طريق الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية بمنظمة الارصاد الجوية العالمية .

وقد لاحظت في التقرير الجديد عبارة يقول فيها الفريق المخصص " انه سجل رأى منظمة الارصاد الجوية العالمية بشأن التحسينات الهامة في النقل والتي لا يمكن توقعها الا اذا استخدم الفريق بانتظام الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية " هذه العبارة واردا في اسفل الصفحة ٢ من التقرير المرحلي .

وفي هذا الصدد يجب ان نذكر ان العبادلات التجريبية عن طريق الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية لم تتم الا بموجب ترتيبات مؤقتة مع منظمة الارصاد الجوية العالمية . ولقد وجهت نظر اللجنة الى هذه النقطة في كلمتي بتاريخ ٦ آذار / مارس ١٩٨٢ عندما اقترحت ان لجنة نزع السلاح تطلب رسميا من منظمة الارصاد الجوية العالمية ان تتعاون في نقل بيانات الاهتزازات الارضية على الصعيد العالمي بأن تسمح باستخدام شبكتها العالمية للاتصالات اللاسلكية لهذا

الغرض • وكما ذكر الرئيس توا ان وفد بلادى قد قدم اليوم الى لجنة نزع السلاح وثيقة تشرح فيها على اى اساس تمت العلاقات مع منظمة الارصاد الجوية العالمية وتوضح السبب الذى من أجله يجب اعطاء طابع رسمي لهذه العلاقات •

اما فيما يتعلق بتبادل البيانات من مستوى ٢ فلقد تحدثت في شهر آذار / مارس عن التقدم التكنولوجي الكبير الذى تحقق في هذه السنوات الاخيرة لهذا النوع من تبادل البيانات وقلت انه يجب بذل الجهد للاستفادة لاجل تبادل البيانات من مستوى ٢ من التكنولوجيات الحديثة التي تم استحداثها في هذا المجال • واننا نغتنم للتقدم الذى ذكره الفريق المخصص في هذا المجال • واننا نغتنم للتقدم الذى ذكره الفريق المخصص في هذا المجال • في الاسبوع الماضى شرح وفد النرويج نظاما نموذجيا لتبادل بيانات الاهتزازات الارضية وضعه معهد النرويج لاهتزازات الارضية (وهو مجموعة هيئات نرويجية لدراسة هذه الاهتزازات) • واننا نشكر خبراء النرويج اذ شرحوا لنا كيف يمكن لبيانات ذات صلة بالموجات او من مستوى ٢ يمكن نقلها بسرعة بفضل نظامهم كما نشكرهم على وثيقتهم CD/318 ونأمل ان يتمكن الفريق المخصص من الوصول الى توافق عام في الآراء بشأن تطبيق الاجراءات المتفق عليها لتحليل البيانات من مستوى ٢ في اطار التبادل العالمي المزمع تنفيذه •

ان التقرير المرحلي الجديد يذكر مرة اخرى التقرير الثالث للفريق المخصص الذى تأجل على ما يبدو وضعه النهائي من سنة الى اخرى • وقد قيل لنا ان الفريق المخصص يجب ان يشرح في أعمال اضافية قبل تقديم تقرير كامل طبقا لتغويضه الحالي •

ويجد ربنا ان نذكر ان الفريق المخصص قد انشأه مؤتمر لجنة نزع السلاح في ٢٢ تموز / يوليه ١٩٧٦ • وفي خلال الست سنوات التي تلت ذلك قدم الينا تقريران واران في الوثيقتين CD/558 بتاريخ ٢٩ آذار / مارس ١٩٧٨ والوثيقة CD/45 بتاريخ ٢٥ تموز / يوليه ١٩٧٩ • وفي انتظار وصولنا التقرير الثالث من الفريق المخصص يود وفد بلادى بوصفه عضوا في لجنة نزع السلاح ان يعرف كيف يحتزم رئيس الفريق المخصص تسليم اعمال فريقه في المستقبل • فيما انني غير فني لا ادرك جيدا مدى ضخامة العمل المتبقي انجازه ومدى الوقت اللازم لذلك •

كما اتساءل ان كان عمل الفريق المخصص لم يصبح عتيقا باليا بالقياس الى التقدم السنوي للتكنولوجيا للتكنولوجيا وان لم يكن من الضروري نظرا لذلك ان يجتمع هذا الفريق باستمرار ليكون على علم دائما بهذا التقدم •

وأمل انه في كل مرحلة من أعمال الفريق المخصص تستتبع النتائج تطبيقات عملية دون الالتجاء الى المحث عن تحسينات جديدة وأن يمكن ان تطبق باستمرار التقدم التكنولوجي كلما كان صالحا للاستخدام •

كما أمل ان السيد اريكسون وخبراء فريقه يتكلمون بالصفحة عن ملاحظاتي اللاذعة وأود أن أشكرهم باسم وفد بلادى على العمل المفيد الذى يقومون به منذ سنوات •

وقبل اختتام كلمتي اود التعبير عن ارتياحنا ان نعلم بعودة زميلنا من بيرو السفير كان نوك ونرحب بعودته الينا ترحيبا حارا • ومن ناحية اخرى نأسف لرحيل السعراء فينكاتسواران من الهند وصالح بك من الجزائر والرحيل القريب لسفير يوغوسلافيا السيد فيرمون نيك واود التعبير عن شكر وفد بلادى للخدمات التي اداها هؤلاء الزملاء لاعمال اللجنة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل اليابان على بيانه • تقترح الوثيقة CD/319 ان يوجه رئيس اللجنة طلبا الى امين عام منظمة الارصاد الجوية العالمية بحيث يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لتتيح للفريق المخصص الاستمرار في استخدام الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية بصورة منتظمة لنقل بيانات الاهتزازات الارضية بقصد الكشف عن طواهر الاهتزازات الارضية وتعيينها واذ استلهم الطلب المتضمن في الوثيقة CD/319 اعترم في اجتماعنا العام يوم الخميس القادم أن أعرض على اللجنة للدراسة واتخاذ قرار مشروع رسالة موجهة الى امين عام منظمة الارصاد الجوية العالمية • والآن اعطي الكلمة الى المتحدث التالي حسب قائمتي السيد ممثل استراليا السيد ستيل •

السيد ستيل (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ان وفد استراليا يرحب بالتقرير المرحلي للدورة الرابعة عشرة للفريق المخصص للخبراء العلميين ويرى أن لجنة نزع السلاح يجب ان تحاط علما بهذه الوثيقة المفيدة المنشورة تحت الرمز CD/318 •

من الهديهي الآن اكثر من اى وقت سبق ، أن تدابير التعاون الدولي لاجل الكشف عن الاهتزازات الارضية وتعيينها لها اهمية مباشرة على أعمالنا • وفي الوقت الذى انشئت فيه للجنة نزع السلاح فريق عاملا مخصصا لموضوع خطر التجارب النووية فان اهمية هذه الوثيقة لن تعيب على احد • وان رئيس الفريق العامل السفير ليد غارد ومستشاره السيد اولف اريكسون قد ذكرا ذلك للسيد اريكسون رئيس فريق الخبراء العلميين أن يواصل مراقبة نشاط جدير بتأييدنا تأييدا كليا كما أنه هو ايضاً جدير بشكرنا •

كما اود ان اوجه انتباه اللجنة الى عدد من النقاط الهامة الواردة في الوثيقة CD/318 انما قبل ذلك اود تذكير اللجنة بدراسة التقرير المرحلي السابق دراسة تتعكس في محضر الجلسة رقم ١٦٤ بتاريخ ١٨ آذار / مارس ثمة خلافات في الرأي لم يرد اى تعبير عنها في التقرير المرحلي الا انها تجلت في مناقشاتنا في شهر آذار / مارس لمعرفة الى اى مدى يمكن للفريق المخصص للخبراء ان يلبس على اعماله في حدود تفويضه نواحي التقدم الجديدة المذمومة بما عيها تلك المسجلة اثناء التحارب الوطنية • هذه الحوادث في وجهات النظر لا تزال قائمة جزئيا غير انه تم الاعتراف بها واخذها في الاعتبار والبحث عن حلول توفيقية • وجد الدليل على ذلك في الوثيقة CD/318 • في نهاية الفقرة ٧ من تلك الوثيقة • ولم نصل بعد الى حل بعض المشكلات • ومن البديهي ان النقطة التي نهتم بها الان ستكون موصح دراسة في المستقبل بصورة جذرية ومستفيضة وستعزز على اللجنة نتائج هذه الدراسة •

ان التحقيقات الوطنية عنصر اساسي جوهرى في مواصلة عمل فريق الخبراء المخصص لوضع النواحي العلمية والتكنولوجية للشبكة العالمية المزمع استحداثها في اطار تدابير التعاون الدولي لاجل الكشف عن الاهتزازات الارضية وتعيين هذه الطواهر • وفي الدورة الرابعة عشرة عرضت النرويج معدات زهيدة التكاليف تمتاز بسهولة ومرونة الاستعمال ويمكن أن تشكل اساسا لمركز دولي للبيانات • وسرحت النرويج كيف يتسنى للبيانات من مستوى ٢ (أى التسجيلات التفصيلية لا تتكامل الموحات) يمكن نقلها بسهولة ووحدهم دعوة الى المعنيين بالاسهام في تبادل تجربي متعدد الاطراف للبيانات من هذا النمط التي تحتاج كذلك الى آلات حاسبة مرتبطة بخطوط تليفونية • ان تحربة كهذه حديرة بالتأييد •

وثمة أعمال أخرى هامة ذات صلة باستخدام البيانات من مستوى ٢ في مراكز دولية للبيانات قد حققتها السويد والولايات المتحدة • ولكن مازالت هذه الاعمال موضح جدول أو على الأقل لم تسمح بالوصول الى اية حلول • الا انه ان كانت مراكز البيانات يمكنها الان استغلال معلومات اكثر بكثير مما كان متوقعا عند وضع تفويض فريق الخبراء المخصص في البداية ، فلقد آن الأوان للعمل على ملاءمة هذا التفويض على حسب هذا التطور ، قد يستدعي هذا او قد لا يستدعي مراجعسة رسمية • قد ذكر سفير اليابان اليوم امام اللجنة انه من الضروري اعطاء مطابع رسمي لتبادل البيانات من مستوى ٢ عن طريق النظام العالمي للاتصالات اللاسلكية لمنظمة الارصاد الجوية العالمية مثلا عن طريق طلب يقدم الى أمين عام منظمة الارصاد الجوية العالمية يرسله رئيس لجنة نزع السلاح •

وفي هذا الصدد قام بمبادرة اذ عرض على اللجنة الوثيقة CD/319 وان استراليا مع اليابان عضو منشط لفريق الدراسة ٣ الطوط بدراسة تبادل البيانات عن طريق الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية لمنظمة الارصاد الجوية العالمية وتصير اليابان اصرارا شديدا على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح • ويذكر فريق خبراء الاهتزازات الارضية في الفقرة ٧ من الوثيقة CD/318 انه من المصلحة ان نضع على اساس منتظم اكثر العلاقات بين الفريق المخصص والشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية لمنظمة الارصاد الجوية العالمية ويرى الفريق المخصص " انه يجب الشروع في تجارب اضافية مع الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية لاختبار نواحي أخرى من التبادل الدولي للبيانات كما هو مزعم تنفيذه " • ويمكننا اذن أن نتوقع ان التجارب لتبادل البيانات على نطاق واسع يمكن القيام بها في ١٩٨٣ عن طريق هذه الشبكة • وان طابع العجالة لهذا الموضوع امر بديهي •

وفي الفقرة الاخيرة من الوثيقة CD/318 يعترض الفريق المخصص تقديم تقريره الثالث في اثناء دورة ١٩٨٣ الى لجنة نزع السلاح • ويختبط وقد بلادى انه لاول مرة يتم فيها اقتراح تاريخ محدد لتقديم تقرير • ونأمل ان الفريق المخصص لن يجد صعوبة في احترام هذا التاريخ • ولا شك في ان اللجنة في مجموعها من مصلحتها ان يكون لديها في العام القادم تقرير مفصل عن اعمال الفريق المخصص للخبراء العلميين •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل استراليا على بيانه •

أود الآن أن اطلب من الممثلين توجيه اسئلة الى رئيس الفريق المخصص للخبراء العلميين السيد اريكسون •

السيد فليدريز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي

الرئيس ان السيد سفير اليابان في رأيي قد وجه بعض اسئلة هامة وملائمة الى السيد اريكسون واعتقد أن اللجنة تستفيد من سماع رده على هذه الاسئلة •

السيد اريكسون (السويد) (رئيس الفريق المخصص للخبراء العلميين) (الكلمة

بالانكليزية) : السيد سفير اليابان قد وجه الي اربعة اسئلة الاول يتصل بالتجارب التي قام بها فريق الخبراء العلميين على شبكة المنظمة العالمية لارصاد الجوية ، وكان السؤال كالاتي : " يود وفد بلادى ان يعرب عدد التجارب الاداعية الواجب القيام بها للتأكد من صلاحية نظام الشبكة العالمية لنقل بيانات الاهتزازات الارضية عن طريق الشبكة العالمية للاتصالات اللاسلكية " •

اعتقد انه لكي نحقق صلاحية النظام صلاحية كاملة في جميع تفاصيلها كنظام لتبادل البيانات يجب أن ننتظر توافر تحربة جدية على الاستخدام المنتظم لخطوط النقل للمنظمة العالمية للارصاد الجوية • يجب أن ندرك أن الشبكة العالمية لمنظمة الارصاد الجوية العالمية تتكون من سلسلة من العناصر الوطنية تتصل اطرافها بعضها بعضا وتستعمل كل دولة الجزء من الشبكة الذي يعمر اراضيها • وينجم عن ذلك أن وقت رد الفعل لهذا النظام على التعيينات يكون طويلا • ففي الماضي طلبنا التصريح بالنقل على هذه الخطوط ثلاثة أشهر قبل التجربة الفعلية وتبيننا أن هذه المهلة لم تكن كافية للحصول على رد فعل ايجابي كامل من مجموع الشبكة • فلو امكنا الوصول الى موقف للنقل المنتظم يمكننا الحصول على استغلال عملي نظرا لاحتياجاتنا في مهلة مثلا من ٦ الى ٩ أشهر وقد يكون هذا تقدما لا أقول نهائيا ، انما حوهرنا في الاتجاه النهائي لنهجه سير عمل الشبكة • والان ردا على السؤال الثاني أود القول بأن فريق الخبراء العلميين يحتتم حاليا مرتين في السنة ويقدم النتائج على وتيرة معينة ، وحتى الآن كانت هذه التوتيرة اسرع من وتيرة التفاوض على حظر التحارب النووية • بحيث كان اماننا دائما الوقت الكافي لتحسين معلوماتنا في انتطار تطور سياسي • والسؤال الثاني المحدد الذي وجهه السفير اوكاوا ينصب على معرفة " كيف يعترم رئيس العريق المخصص لتنظيم اعماله في المستقبل " • ويرمي هذا السؤال ايضا الى معرفة مدى ضخامة العمل الواجب انجازه في الوقت اللازم لذلك والتساؤل عما اذا كان الفريق المخصص لا يعتبر متخلفا بالنسبة الى تقدم التكنولوجيا السنوي • وكما سبق أن قلت اننا نرى اننا حتى الآن نتقدم اسرع من تقدم المفاوضات على حظر التحارب • فلو طلبنا ننتظر مكتوفي الايدي عندئذ نتأخر • ان العلم لا يتقدم بسرعة كبيرة انما التكنولوجيا هي التي تتقدم سريرا • وخاصة في مجال الاتصالات اللاسلكية • لقد تخلفنا في هذا المجال فحسب ، فمذ سنة ١٩٧٨ تخلفنا بسبب تقدم التكنولوجيا ولهمذا السبب اضطرنا الى تكريس بضع السنوات من الجهود لنرى كيف يمكننا ادراك هذا التقدم الجديد • فموضوع البيانات من مستوى ٢ او التسجيلات الكاملة هي قبل كل شيء مسألة تقنية هامة وعسيرة • فالأمر يتعلق بمعرفة ان كان الحاضرون قادرين على استعمال هذه الامكانيات • فالتطور سريع للغاية ومن المفهوم أنه يسير بوتيرة متفاوتة حسب مناطق العالم • ان امكانيات الحاضرين في استغلال هذا التقدم فورا ، اليوم مثلا متفاوتة • ومن ناحية اخرى ، فمن المديهي ان هذا النمط من التكنولوجيا الجديدة سينتهي بأن يتوغل عمليا في جميع البلاد • وينجم عن ذلك ان هذه الشبكة العالمية لتبادل البيانات التي يستكشفها فريقنا للخبراء العلميين ويصفهها ويدرسها يجب ان يتضمن امكانية تحديد والاخذ في الاعتبار التقدم الجديد الهام في العلوم والتكنولوجيا • فهذه ناحية هامة من كل شبكة او نظام يمكننا اقتراحها عليكم وهنا يقح على عاتقنا الحرص على ان نضعها امكانية ملائمة للتجديد • ولهذا السبب افسحنا اماننا الوقت لاعداد تقرير ثالث لان الامر يتعلق بالموضوع نفسه الذي نناقشه حاليا أي ما نسميه البيانات من مستوى ٢ • أمل أن اكون قد احبت على الاسئلة الموجهة من سفير اليابان اجابة مرضية •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهى الوقت المتاح لنا هذا الصباح • واقتراح رفع جلسة الاجتماع العام واستئنافها بعد ظهر اليوم في الساعة الثالثة • عندئذ سيرد السيد اريكسون على بضع الاسئلة الاخرى ثم نستمع الى المتحدث الاخير المدرج اسمه على قائمتي • عندما نرفع جلسة الاجتماع العام سنعقد اجتماعا غير رسمي وستعقد اللجنة هذا الاجتماع لدراسة الاقتراحات المقدمة حول المدين الثاني والسابع من جدول الأعمال •

ان لم يكن ثمة اعتراض أرفع الآن جلسة الاجتماع العام هذه .

رفعت الجلسة الساعة الواحدة وخمس دقائق ، واستؤنفت الساعة الثالثة بعد الظهر

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نستأنف جلسة الاجتماع العام الواحدة والثمانين

بعد المائة للجنة نزع السلاح .

اود ان اطلب من اعضاء اللجنة الراغبين في توجيه اسئلة الى رئيس فريق الخبراء العلميين

السيد اريكسون ان يتفضلوا بتوجيهها .

السيد ساران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس اود عن طريقك

ان أشكر السيد اريكسون على الايضاحات التي تفضل بتقديمها وخاصة في رده على اسئلة سفير اليابان . الا انني اعترف انني شعرت ببعض الألم على اثر بعض الملاحظات التي ذكرها السيد اريكسون في بيانه . يبدو انه يقترح على فريق الخبراء العلميين تحقيق تقدم محمود في أعماله غير ان المفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية يبدو انها تتقدم ببطء شديد . ويبدو أنه أراد ان يذكر ان التأخير متعلق بالمفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية ومن ثم ففي أثناء هذه الفترة الانتقالية لن يستمر فريق الخبراء العلميين الا في الأخذ في الاعتبار التقدم الحديث للعلم والتكنولوجيا . وعندئذ شعرت ان الفريق المخصص للخبراء العلميين لا يتعجل الامور . بما أن المفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية لن تصل الى نتيجة قبل مرور بعض الوقت . ان هذا امر يقلق حقا وقد بلادى لان هذا يضعنا في موقف نحتاج الى ان نعرف فيه ما الذى جاء اولاً الى العالم البيضة ام الفرخة . ان المفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية هل تأخرت لان فريق الخبراء العلميين غير قادر على الوصول الى نتائج حاسمة بشأن انشاء شبكة عالمية لمراقبة الاهتزازات الاضية ام ليس من الممكن اقامة هذه الشبكة في وقت ما في مستقبل بعيد بعض الشيء ، بما انه على أية حال لا يبدو ان المفاوضات على حذر التجارب النووية تصل بنا الى اى وضع ؟ ويرى وفد بلادى انه توجد صلة وثيقة بين المفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية ونوع العمل الذى يقوم به فريق الخبراء العلميين وقد افهمونا دائما ان المفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية سوف تيسر الى حد كبير لو انجز فريق الخبراء العلميين أعماله بسرعة . ففي الواقع يقولون لنا انها اعمال تتم في نفس الوقت بالتوازي . وقد لا تكون له أية علاقة بالمفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية ويرى وفد بلادى ان الكيان الوحيد لفريق الخبراء العلميين هو المساعدة على تيسير الامم العاحل لمعاهدة لحظر التجارب النووية . ولا مبرر آخر لكيانه ويرى وفد بلادى ان فريق الخبراء العلميين يعمل في فراغ وان أعماله ليست لها علاقة تذكر بالمفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية . وأنه سينتهي الامر بوفدنا الى أن يطلب اعادة النظر في سير العمل مستقبلا في فريق الخبراء العلميين . فهذا في رأينا امر خطير ولهذا السبب فانني اطلب من رئيس فريق الخبراء العلميين ان يتفضل بتقديم بعض الايضاحات لهذا الموضوع . وفي رأبي ان هذا الفريق المخصص لا يمكنه الاستمرار في العمل على اعتبار ان انشطته ليس لها طابع محدد معين ولا ان يستمر في ان يأخذ في الاعتبار التقدم التكنولوجي او العلمي الذى يحد طالما انه لا توجد امامه آفاق تتحدد بالوصول الى حذر التجارب النووية . والا عريما عندما نصل الى مرحلة المفاوضات السياسية على حذر التجارب النووية قد يسألنا زملائنا كيف نضح معاهدة لحظر التجارب النووية على حين ان مشكلات التحقق لم يتم حلها . لانود ان نجد انفسنا في هذا الموقف لهذا يسعدنا

لو أمكن رئيس فريق الخبراء العلميين أن يحدد لنا على أية افتراضات تستند أنشطة هذا الفريق • فعلى قدر ما نعلم ، يوجد افتراض موجه يجب انشاء شبكة عالمية لمراقبة الاهتزازات الارضية واقمنا هذا الافتراض ، على ما اذكر ، عند انشاء الفريق نفسه • ويبدو لي انه في الوثيقة CD/558 تحدد بحلاء تفويض الفريق وأهدافه • فالآن أين فريق الخبراء من هذا الهدف ؟ هذا سؤال بسيط يمكن أيضا ان يكون الرد عليه بسيطا واعتقد انه لا ينبغي ان نقبل الحجة التي تزعم انه في حالة عدم وجود آفاق تتحدد يحظر التجارب النووية يمكن لفريق الخبراء العلميين الحصول على الوقت اللازم له لمواصلة أنشطته •

السيد اريكسون (السويدي رئيس الفريق المخصص للخبراء العلميين) (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل الهمد على سؤاله الملائم • ان فريق الخبراء يعمل حاليا طبقا للتفويض المعطى له في سنة ١٩٧٩ والوارد في الوثيقة CD/46 • وفي هذا التفويض تقرر اللجنة ان الفريق المخصص يجب أن يواصل أعماله فيما يتعلق بالتدابير التي يمكن اتخاذها في المستقبل لأجل التبادل الدولي لبيانات الاهتزازات الارضية • كما تقرر اللجنة أيضا ان هذه الاعمال يجب أن تتضمن مواصلة وضع التعليمات للتجارب العزم عملها ومواصلة اعداد النواحي العلمية والتكنولوجية للشبكة العالمية والتعاون لاجل دراسة التحقيقات الوطنية وتحليلها ، تلك التحقيقات التي تنصب اساسا ، في الواقع ، على النواحي الجديدة والتحسينات في مجال المفاهيم العلمية والامكانيات التكنولوجية • اذن قد ملحننا اليوم مرحلة يجب فيها ان نذل جهدنا لتحسين الشبكة الموضوعة والمقترحة فسي تقاريرنا CD/558 وان تفويضنا يترك لنا رسميا مطلق الحرية في هذا الصدد • في الواقع ان عمل فريق الخبراء منظم هكذا اي نحتتم مرتين في العام هنا في جنيف • وفيما بين الاجتماعات يتعهد عدد من الخبراء بالاتصال بزملائهم ويتجمع نتائج التحقيقات بقصد صياغة ابواب كاجزاء لاجل التقرير • لو دخل حظر التجارب النووية في مرحلة تطرين متوقعة فيمكن قطعاً للفريق التعجيل بأعماله وهذا في رأيي لا يشير اية مشكلة • ففي التقارير الذي ذكرتها تولى اوصى الفريق باتخاذ اجراءات لاجل الشبكة العالمية لتبادل البيانات عبر ان مضمون هذه التقارير قد اصح الآن متخلعا لا من جميع النواحي يقينا بل من بعض النواحي فحسب ، بسبب التطور المذهل السريع للتكنولوجيا وبسبب بعض التحديدات العلمية ، فمن الطبيعي اذن أن نحاول تحديد اثر هذه التجديدات في تقرير قادم • وسنحاول فيه بالوتيرة التي ذكرتها للتو ولكن لو حدث لأسباب ودواعي سياسة اتضح من الضرور الحصول سريعا على نتائج فانا على يقين من ان الدول التي قدمت الخبراء المشاركين في أعمال الفريق العلمي يمكنها ان تطلب منهم ان يكرسوا وقتا اكبر من الوقت الحالي ولعله يتعين علي ان اذكر ان بعض الوفود لديها خبراء يشاركون بكامل وقتهم في هذه الدراسة • وثمة دول اخرى لا تقدم اخصائيين يتعاونون تعاوننا كبيرا في البرنامج جزاؤهم لا يكرسون سوى جزء من وقتهم للبحوث • وانني اصف هكذا الموقف وهو موقف في رأيي لا يضايق في اي شيء من وجهة نظر التحقق بقدر ما تكون أعمال الفريق المخصص معينة ، نتيجة حظر التجارب النووية •

السيد ويحتر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : سيد الرئيس قبل توجيه بعض الاسئلة اود ان اصم صوتي الى زملائي الذين عبروا عن اعجابهم وشكرهم للسيد اريكسون للحم الذي يؤديه لنا منذ سنوات عديدة • وكذا لاجل احاباته الواضحة المحددة على الاسئلة التي نوجهها في مناسبات كهذه • وفي الواقع لدى سؤالان اوجههما الى السيد اريكسون •

— أولاً : الآن وقد تم انشاء الفريق العامل لحظر التجارب النووية فقد طلبت عدة وفود معرفة العاقبة الرسمية بين فريق الخبراء العلميين والفريق العامل لحظر التجارب النووية وقد قدمت بعض الاقتراحات • وطعنا المهم هو ان يستطيع الفريق عند الطلب تقديم آراء بشأن الموضوعات العلمية وأن تتحقق الصلة للموضوعات المتعلقة بالجوهر • هل أثير هذا السؤال في أثناء دورتكم مؤخرا وما هي الآراء الخاصة بالعاقبة المثل التي تقترحونها انتم وزملائكم ؟

— ثانيا : في ردك على السفير اوكاوا هذا الصباح ذكرت التطور التكنولوجي السريع في مجال البيانات من مستوى ٢ • وأكدت على ضخامة الطاقة التي تقدمها ، وكذلك ذكرت ان قدرة البلاد على استخراج كل الفائدة الممكنة من البيانات من مستوى ٢ تتفاوت حسب مدى تميمتها • ونعلم انه أثناء دورة الربيع وأثناء الدورة الحالية ، الطريقة التي يجب ان تعكس بها في التقرير التطورات المتعلقة بالمستوى ٢ ، كانت موضع جدل كبير • ومن الرائع حقا انه بالتناقض مع النص الاصيلي للتقرير المقترح عرضت مجموعة معينة من الدول عددا من التعديلات بقصد انقاص أهمية المستوى ٢ أو حتى استبعاده كلية • وكلنا يعلم ان فريقكم لاقى صعوبة كبرى للوصول الى نص الاتفاق العام في الآراء المعروض علينا الآن • فالسؤال الذي يواجهنا هو الاتي : ما هو رد الفعل لديكم ولدى زملائكم بوصفكم خبراء امام الاحجام الواضح في معالجة الامكانية المتعلقة بالمستوى ٢ حسب قيمته الحقيقية ؟ هل هذا ينجم عن وجود بنیان تكنولوجي أقل تقدما في مجموعة البلدان التي قدمت هذه التعديلات • او على الاصح هل هو احجام غريزي عن استغلال طاقة البيانات من مستوى ٢ بسبب ضخامة الامكانيات التي تقدمها لشبكة دولية متقدمة للتحقق في هذا المجال ؟

السيد اريكسون (السويد رئيس الفريق المخصص للخبراء العلميين) (الكلمة بالانكليزية) : للرد على سؤالك سأحدث أولا عن العلاقات بين الفريق العامل بلجنة نزع السلاح بشأن حظر التجارب النووية ، وفريق الخبراء العلميين • والعلاقة الرئيسية هي قطعاً أن فريق الخبراء العلميين قد تم انشاؤه لوضع تقارير بالاتفاق العام في الآراء على تبادل البيانات التي يجب ان تساعد البلاد على مراقبة احترام حظر التجارب النووية • فهذا لا يعطي مجموع التحقق من حظر التجارب النووية ، انما حزنيا فقط • ولقد قلت منذ لحظات اننا اضطررنا في هذه السنوات الأخيرة الى وضع اسلوب معين لسير العمل ، وتيرة معينة لانتاج النتائج ولم ينته هذا العمل فان كنا كما نعتزم نستطيع ان نقدم للجنة نزع السلاح تقريرا ثالثا يوصي بعدد من التحسينات يمكن ادخالها على النظام الذي فكرنا فيه اصلا في البداية اعتقد اننا عندئذ نكون قد قمنا بعمل جيد وساعدنا على الاقل على تقديم عنصر في التحقق من حظر التجارب النووية • ان وتيرة العمل لازالت طيئة بعض الشيء • فلو رأيتم ان الفريق في مجموعته يجب أن يرد على الاسئلة التي سيوجهها اليه هذا الجهاز او فريقه العامل • غير أن هذه الاسئلة لا يمكن توجيهها اليه الا في شباط/ فبراير عندما يحتمل وليس هذا عمليا من وجهة النظر هذه • ومن ناحية اخرى ، فان وجود الفريق وانشطته ابرزت على ما اظن ، هيئة من الخبراء يحرمون تمام المعرفة الآن موضوع التحقق من حظر التجارب • وتضم هذه الهيئة تقريبا من ٢٠ الى ٢٥ خبيرا وطنيا واعتقد حاليا ان الطريقة المثل لا استخدام هذه الكفاءات هي ان الوعود الحادرة هنا او حكوماتها تستحل طاقة خبرائها • ففي الظروف الراهنة ارى ان عدده حير طريقة لاستخدامها • ويبدو لي انني ردت على سؤالك أولاً •

أما عن السؤال الثاني فهو نصب اساسا على الصعوبة التي تتبرها البيانات من مستوى ٢ •

فهو سير صعوبات لعدة اسباب وهذا يقلقني شخصيا لان الصعوبة واضحة للعيان ويعزى هذا في رأيي الى عدة حواجز ذكرت منها اثنين هذا الصباح • وهو ان عصر التكنولوجيا جديدة كل الحدة ويلزم رحل العلم وللتكنولوجي عصر الوقت لكي تندرب على امكانيات الاستعمال • ثانيا ، الوصول الى هذه الامكانيات التكنولوجية يتفاوت حسب البلدان • فالنسبة لكثيرين المسألة مسألة تسليم وطني • هذه الطرق عصر النظر عما نفعله هنا ليست قائمة في جميع البلدان • ففي عصر البلدان مثل النرويج من السهل كل السهولة الوصول الى هذه التكنولوجيا • وهذا هو الحال أيضا في بلادنا • وثمة بلاد اخرى لم تأخذ بعد قرارا في هذا المجال • الامر الذي يعقد حقا اعمالنا ويتعين على فريقنا تقديم تقريره بالاتفاق العام في الآراء على موضوعات يتعذر شأنها الوصول الى توافق في الآراء •

— ثانيا : اتضح في دورتنا الحالية ان الدول التي يشارك خبراءها في عربو الخبراء العلميين لهم وجهات نظر متضاربة بشأن الطريقة التي يزمعون بها استغلال تبادل البيانات وقد تجلّى هذا بوضوح أثناء الدورة الحالية • وفي رأيي هذا يشرح السبب الذي من أجله كان من المتعذر في هذه السنوات الاخيرة الوصول الى اتفاق على استغلال البيانات بعد وضع نظام لتبادل البيانات في اطار حظر التجارب النووية • فبالنسبة الى بعض البلاد يتعلق الامر بمسألة سياسية ، يجب أن نحترم ذلك ومنتظر اتخاذ قرارات سياسية اذا دعا الامر الى ذلك • لنسمح بمواصلة المناقشة • انني أحهل ان كان الحال سيكون كذلك أم لا • غير انني لاحظت هذا العام وهذا هو ما يتجلى ، على ما أعلن ، من خطاب القاه هذا الصباح السيد هيلتيوس من السويد ان دراسة هـ هذه الموضوعات الحرجة الشائكة كانت جادة وملائمة في اطار فريق الخبراء العلميين • وكان هذا مصدر ارتياح كبير لي • وأرى أيضا انه يمكن ان نأمل ان نكون قادرين على حل هذه المشكلات في الوقت المناسب وبصورة بناءة •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي

الرئيس : لقد طالعت التقرير المرحلي للفريق المخصص للخبراء العلميين وانصت باهتمام كبير الى اجابات السيد اريكسون على الاسئلة التي وجهت اليه لقد شارك خبراء الولايات المتحدة في هذه الدورة الرابعة عشرة للفريق المخصص وحدثوني عن صبر وحزم السيد اريكسون كما عهدناه في ادارة أعمال الفريق وكان هذا الححر الاساسي في نجاح الفريق وتقدم اعماله • ومن ثم فان وفد بلادنا يقدم له التهناني ومما يدعو الى الارتياح ان نرى السيد اريكسون يشغل منصب مستشار لرئيس الفريق العامل المخصص لحظر التجارب النووية • واننا على يقين من ان اسهامه سيدعم أعمال هذين الفريقين •

وبرى وفد بلادنا انه يتعين على اللجنة ان تسجل التقرير المرحلي للفريق المخصص وعي رأيي ان هذا عنصر مشجع ان نرى هذا العدد الكبير من الدول يشارك في ذلك وان عددا كبيرا من المساعدات الهامة تم تقديمها لشرح الاعمال التي تمت في مختلف افرة الدراسة • كما ان منظمة الارصاد الجوية العالمية قد قدمت مساعدة قيمة بغضل حضور أحد ممثليها في الاجتماعات • الا ترى ياسيد اريكسون ان اسهام عدد اكبر من الدول وخاصة من الدول الممثلة في اللجنة يسهل أعمال الفريق الحاضر ؟ وببرى وفد بلادنا ان اسهاما موسعا من شأنه ليس فحسب توسيح المجال الجغرافي لزيادة المعلومات العلمية ومن ثم تدعم العالمية النشطة للفريق • نود أن نعرب رأيك في هذا الموضوع •

سيدى الرئيس ، بذكر أعضاء هذه اللجنة انني في شهر آذار / مارس الماضي ذكرت مخاوفي من ان يعترض الفريق لبعض الصعوبات في وضع تقريره الثالث للجنة بسبب المفاهيم المختلفة عن الاعمال المخول بها حسب نص تفويضه • وفي الوقت نفسه ذكرت انه لا يوجد اى خلاف يذكر بين الخبراء فيما يتعلق بالموضوعات ذات طابع علمي بحث • ومن ثم فان وفد بلادي يتبين بسرور ان هذا التقرير المرحلي يتضمن وصفا كاملا للتطور الحديث لتكنولوجيات الازتزازات الارضية ولنقل البيانات • ووضعت هذه البيانات تحت تصرف الفريق بفضل عدد من المساعدات الوطنية مع الاسف لم يصل الخبراء بعد الى التفاهم على ملامة هذه النتائج للوظائف الهامة للمراكز الدولية للبيانات المزمع اقامتها في اطار شبكة عالمية لتبادل بيانات الازتزازات الارضية •

ويظل وفد بلادي على اعتقاده بأن التفويض الذي اعطيناه للفريق المخصص للخبراء العلميين مع ذكر توجيه خاص " مواصلة لتحديد النواحي العلمية والتكنولوجية للشبكة العالمية " هل هذا يعني انه يجب ان يستفيد الى اكبر حد من التقدم الذي تحقق في المجالات الملائمة للعلم والتكنولوجيا لكي يجعل التبادل الدولي لبيانات الازتزازات الارضية فعالا ومثمرا بقدر الامكان • اعتقد ان معظم الوفود الحاضرة هنا توافق على هذا الرأي • هل هذا هو رأيك ياسيد اريكسون ؟

في هذه المرحلة يمكنني ان اضيف قائلا ياسيدى الرئيس ان اللجنة في هذه الدورة قد استفادت من شرح مذهب للنقل السريع لعدد كبير من بيانات الازتزازات الارضية على مسافات شاسعة • وبفضل حكومة النرويج التي تقدم مساعدات هامة لعمال الفريق المخصص • فلقد اقامت هنا في قصر الامم محطة نهائية سهلة النقل والحمل باليد زهيدة التكاليف وامكن تبادل البيانات على الخطوط التليفونية الدولية بما فيها الاتصالات بالتوايح الصناعية وتتضمن هذه البيانات تسجيلات الازتزازات ارضية يسميها الفريق المخصص بيانات من مستوى 2 قادمة من الولايات المتحدة ومن النرويج وتم عرض هذه المعلومات على شاشة تلفزيون كنموذج وشاهدتها عدد من ممثلي الدول في المؤتمر وتم اختزانها في آلة حاسبة الكترونية مصغرة • ولا شك في اننا نستطيع ان نقسم على نطاق واسع البيانات ذات الصلة باشكال الموجات • الا ترى ذلك ياسيد اريكسون ؟

ومن المهم اهمية كبرى لعمال لجنة نزع السلاح عرض هذا التقدم عرضا مفصلا في التقرير الثالث الذي يزعم تقديمه الفريق العامل المخصص • واذا دعا الامر يتضمن التقرير بيان النقاط التي لم يستطع الخبراء الوصول بشأنها الى اتفاق بالتوافق العام في الآراء •

واعتقد انه يتعين على اللجنة ان تفكر الى ما هو ابعد من ذلك في الانشطة القادمة لهذا الفريق • ولقد بدأت بعض الوفود الاهتمام فعلا بهذا الموضوع سواء في اللجنة ام في الفريق العامل المنوط بالتحقق من حظر التجارب النووية وتطبيق ذلك الحظر • وسيكون التقرير الثالث للفريق المخصص اساسا بمثابة محور للامعمال في هذا الاتجاه ، ان لم يكن ذلك قد تم فعلا قبل نشره •

وفي الختام اود ان اعبد التأكيد على ان وفد بلادي يحتبظ من التقرير المرحلي للفريق المخصص وانه يسعدنا تأييد الاعمال القادمة للفريق •

ونأمل ياسيدى الرئيس ان السيد اريكسون يرد على هذه الاسئلة واسمح لي ياسيدى الرئيس ان اشكره على الاجابات التي قدمها على الاسئلة التي سبق ان وجهتها له وفود اخرى كما اود ان اشكره سلفا على الردود التي سيقدمها على اسئلتي •

السيد اريكسون (السويد رئيس الفريق المخصص للخبراء العلميين) (الكلمة بالانكليزية) : حسنا ، ردا على السؤال الاول المقدم من السفير فيلدز : الا تيسر انشطة الفريق العامل المخصص لو اسهم عدد اكبر من الدول وخاصة الدول الممثلة في اللجنة لو اسهموا في أعمال الفريق ؟ قد وحه هذا السؤال في اطار التعاون مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية • ولكنني ارى هذا السؤال ذا طابع عام • ومن المؤكد انه من الناحية المادية يهمننا ان تتوابع لدينا تعاطية جغرافية اكثر اتساعا وخاصة في نصف الكرة الجنوبي الامر الذي يعترضه فريق الخبراء العلميين حين يرون ان عددا اكبر من الدول يشاركون في أعمالهم • ان الاسهام المتزايد من دول هذا الجزء من الكرة الارضية سواء اكانوا اعضاء ام لم يكونوا اعضاء في لجنة نزع السلاح • أمر يزيد من المعلومات العلمية التي تتوابع لمناقشاتنا • وأود تذكركم هنا انه منذ البداية ارسلت بعض الدول غير الاعضاء في لجنة نزع السلاح عددا من الخبراء للمشاركة في المناقشات وانهم يعملون على قدم المساواة مع الخبراء الآخرين وان الترويج مثل على هذه الدول وكما تعلمون ان الترويج تقدم مساعدة هامة لأعمالنا • وان الاسهام يشكل ايضا ناحية ثالثة • في رأيي ان ما نعمله في هذا الفريق العلمي يقح على الحدود بين العلم التطبيقي والاعتبارات السياسية • التي تتدخل في حتر التجارب النووية • اذن من وجهة النظر هذه الاسهام المتزايد للدول وخاصة منها الدول الاعضاء في لجنة نزع السلاح اضافة لرحب بها تساعدنا على فهم موقع التحديدات السياسية لتجارنا العلمية • ان هذا يشكل ردا ايجابيا حقا على سؤال سفير الولايات المتحدة •

السؤال الثاني الموجه من السفير فيلدز هو التالي : هل اوافق على الرأي القائل باننا يجب ان نأخذ في الاعتبار في توصياتنا نواحي التقدم التي تمت في المجالات الملائمة من العلم والتكنولوجيا ؟ بالطبع الرد بالاجاب ، غير ان اذماح الوان هذا التقدم امر عسير لان الامر لا يتعلق بحسب العلم انما بالعلم المحدد او الموجه باغراض معينة واعتبارات سياسية تؤثر على ما نفعله كما سبق ان قلت في ردي على سؤال السفير وحتر من جمهورية ألمانيا الاتحادية •

اما عن السؤال الثالث عن المؤكد انه يمكننا التوصل منه الى حد كبير • ومن المؤكد أن هذا ممكن من حيث المبدأ فالتكنولوجيا معروفة ومفهومة وتصح متوافرة اكثر فاكثر وهنا أيضا اود تقديم ملاحظة بشأن المناقشة الخادة بالبيانات من مستوى ٢ • عيما يتعلق بتبادل هذه البيانات • فقد وصل فريق الخبراء العلميين الى التوافق على طريقة تقديمها • وتم هذا التوافق أثناء الدورة الأخيرة ولم ينعقد بعد في تقريرنا •

وفي النهاية قال السفير فيلدز ان التقرير الثالث يجب ايضا ان يتضمن اذما دعا الامر تحديد النقاط التي لم يستلخ الخبراء بشأنها الوصول الى اتفاق بالاتفاق العام في الآراء • وتوجد في التقرير المرحلي الحالي عبارة تقول انه توجد مجالات لها معزاها في المناقشة او الدراسة لم يتم بعد بشأنها توافق عام في الآراء وألن ان هذا يبرز امكانية توقع بيانات معادلة في التقرير الثالث اذما تم احازه بدون تحفيلات كهده • غير انني افكر الآن في امكانية ان مثل هذه التحفيلات يمكن عملها في التقرير بشأن عدد النقاط •

السيد ساران (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس : اود عن طريقك التعبير عن شكرنا الى السيد اريكسون على الايماحات التي قدمها بشأن عدد الاسئلة التي وجهتها وأود ان اعترف بان حتر مقاله يؤكد في الواقع حتر السون التي كانت تساورنا اصلا • عناء على مقاله السيد اريكسون يبدو انه اذا كان وصح سكة عالمية لمراقبة الاهتزازات الارضية لم يتحقق له

أى تقدم فهذا لعدم وجود الإرادة السياسية لدى بعض الدول ولو أن هذه الدول كانت تود حقا إبرام معاهدة لحل التحارب النووية فهذا بدافع شديد من العجلة في أن تنتهي أعمال الفريق • وأود أن أقدم تعليقا ثانيا يتعلق باللون التقدم التكنولوجي والعلمي التي تحققت مؤخرا والتي يجب أخذها في الاعتبار في أعمال فريق الخبراء • وبناء على ما قاله السيد أريكسون يبدو أن هذا التقدم في ذلك المجال يجعل النتائج التي يتم الوصول إليها تفقد قيمتها سريعا ، الأمر الذى يخلق موقفا من شأنه أن أفضل الأمور قد يصبح عدوا للخير ، وفيما يتعلق بنا فكل ما نطلبه هو نظام يتمشى مع أهدافنا ، أى يسمح حقا بالتحقق من احترام معاهدة حظر التجارب النووية • وأرى أن فريق الخبراء أن كان يود العمل في حدود واضحة محددة يجب أن تكون لديه فكرة واضحة عما تراه لجنة نزع السلاح مقبولا • لأنه في حالة عدم وجود حدود كهذه فلن يكون لأعمال الفريق توجيه محدد • أن وفد بلادي لا يقبل أن يسمح تفويض الفريق بعدم وجود توجيه • أن كان هذا هو التأويل الذى نعطيه لتفويض الفريق ، يجب عندئذ أن نقبل أن تكون مهمة هذا الفريق ليست وضع إجراءات التعاون الدولي لفرض الكشف عن ظواهر الاهتزازات الأرضية وتعيينها • أما متابعة نواحي التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الاهتزازات الأرضية أن كان الأمر كذلك حقا فإن وفد بلادي يتشكك جديا في جدوى ما يمكن أن يقدمه فريق كهذا لمفاوضات على حظر التجارب النووية •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اقترح انه بعد مواصلة دراسة التقرير المرحلي في جلستنا العامة القادمة نوافق على توصيات فريق الخبراء العلميين في جلستنا العامة يوم الثلاثاء ٣١ آب / أغسطس أى بعد اسبوع •

طبعا للقرار الذى اتخذته اللجنة في جلستها العامة • الثمانين بعد المائة اعطي الكلمة الآن الى ممثل السنغال السيد السفير سين • ولكن قبل ذلك أود الترحيب به ترحيبا حارا في اللجنة كممثل لبلد افريقي شقيق • إذ أن خبرته الدبلوماسية الضخمة التي اكتسبها من المناصب العديدة الهامة التي شغلها وكذلك المناصب الوزارية التي شغلها كل هذا سوف يقدم دلائل اسهاما جوهريا هاما الى اعمالنا • والآن الكلمة لك ياسيادة السفير •

السيد سين (السنغال) : سيدى الرئيس ، ان كلماتي الاولى تنصب على تهنئتك لانتخابك رئيسا لهذه اللجنة الموقرة • ويحتق لي ان اشعر بالفخر والارتياح المشروعين إذ أرى أننا بارزا من قارتنا يأتي من بلد صديق لبلادي يرأس الجهاز الوحيد للتعاون الثنائي الاطراف على نزع السلاح •

وفي هذا الصدد ياسيدى الرئيس ، والمهمة الصعبة التي تضطلع بها اليوم لها مغزاها من عدة نواحي • فهي تبين الوعي الذى يتجلى في الرأى العام الدولي بشأن ضرورة اشراك جميع الدول صغيرها وكبيرها في المناقشات والمفاوضات على نزع السلاح • ويرى وفدنا في هذه العلامة شيرا الا مل بالقيام بحملية حقيقية لنزع السلاح يواصلها ويؤيدها جميع اعضاء منحة الامم المتحدة • سيدى الرئيس أرجو ان تسمح لي بتهنئة السيد ممثل اليابان الذى خلفته في الرئاسة • وانني على يقين من أنك سوف تتحررا لا متباز والنجاح نفسه المهمة الصعبة المنقاة على عاتقك • وأود في النهاية ان اسكر جميع الزملاء السفراء باللجنة ويؤيدهم وكذلك اعضاء الامانة الذين

قبلوا جميعا استراك بلادي في اعمال هذا الجهاز • وسوف ندل قمارى حبهنا لنكون جديرين
بهذه الثقة •

سيدى الرئيس ، ان هذه الدورة للجنة نزع السلاح تتعقد فوراً في اعقاب الدورة الثانية
الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي جاءت نتائجها مخيبة للآمال • ففي الواقع
البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى كان اعتماده الاستمرار المنطقي للوثيقة الختامية للدورة الاولى
الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وربما مع اقواس معقوفة اكثر من قبل ان تدرسه الجمعية العامة
فهذا دليل على فشل ذريع ، فشل لا يمتخي الانتقاص منه والا غابت عنا النتائج المضادة التسي
قد تتجم عنه ان لم تتخذ تدابير شديدة لاعطاء وثبة جديدة للمفاوضات على نزع السلاح •

واحدى الاسباب التي تتسبب عامة الى فشل الدورة الثانية الاستثنائية لنزع السلاح هي
بالاشك تدهور العلاقات بين الدول الكبرى والالتجاء المتزايد الى القوة في العلاقات الدولية •

ان هذا التقييم له اساس يبرره اذ ان سباق التسلح وقد قيل هذا هنا عدة مرات هو
من اعراض مرض هو مرض العصر كما انه التعبير عن الخلفات والتوترات السياسية وكفاح النفوذ وتعبير
عن الفوارق الاقتصادية وانتهاكات حقوق الانسان في العالم • لان تدابير نزع السلاح وكثيرا ما ذكرنا
بذلك في اثناء الدورة الثانية الاستثنائية لا يمكن أن تتم في فراع سياسي • ومع ذلك فان من سباب
التأؤل أن نتوقع تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح عندما يظل العدوان المسلح والتدخل والاحتلال
والعنصرية والاستعمار والاستغلال الاقتصادي عندما تظل هذه كلها بيانات فعالة تفيض بالحيوية
في العلاقات الدولية • وفضلا عن ذلك فالدرس الذى يمكن استخلاصه من النتيجة المخيبة للآمال
للدورة الثانية الاستثنائية هي ضرورة دراسة الطرق والوسائل لتدعيم الامن الدولي في الوقت نفسه
على تدابير نزع السلاح • ففي الواقع يبدو لنا من الضروري إعادة النظر في اسلوب عملنا في هذا
الموضوع • هذا لان الانفراج بين الدول الكبرى يتعرض لازمة ولان الحوار بين دول الشمال ودول
الجنوب مثالا قد توقف اليوم • وكذلك نظرا للاعتداءات المسلحة المتكررة والحروب غير المباشرة في
العالم الثالث • فان المفاوضات على نزع السلاح تعاني حتما من رد الفعل السلبي لهذا الموقف •
فيتعين اذن بصفة عاجلة على اعضاء المجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى ان تبذل جهدا اكبر
لتدعيم نظام الامن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة والنهوض بصورة فعالة بوضع نظام
اقتصادي دولي جديد •

وفي هذا الصدد يرى وفد بلادي ان الاسلوب الذى يقيم صلة بين نزع السلاح والامن
والتنمية يجب ادماجه في عملية التفاوض على نزع السلاح •

ان السنغال فيما يخصه قد تبنى دائما هذا الاسلوب ومنذ غداة حصوله على الاستقلال
حرص على العمل دون هوادة على تحسين الجو الدولي بحيث أن تكون القاعدة هي السلام والامن
والتعاون والتقدم الاقتصادي لجميع الشعوب •

واد نستلهم قيم حضارتنا الزنجية الافريقية مثل الحوار والتسامح فقد انضمت السنغال
الى جهود المجتمع الدولي بقصد ايجاد حل سلمي للعلاقات وخاصة بالمشاركة في عدة عمليات
لصيانة السلام وللعمل مع حيرانها للنهوض بحو من الثقة والتفاهم المتبادل والتعاون الاقليمي • لاننا
نعتمد ياسيادة الرئيس ان عملية نزع السلاح تتيسر الى حد كبير لو انه الى جانب المفاوضات الشاملة

التي تجرى هنا تحاول دول كل منطقة او شبه منطقة التغلب على الخلاصات للعمل متضافرين لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها • ولهذا السبب بذلنا جهدنا للعمل بأسلوب اقليمي على تخفيض حدة التوتر في افريقيا الخربية التي ننتمي اليها وعلى خلى جو من الثقة والسلام مما يساعد على تدعيم الاستقلال لدولنا الفتية وتقدمها الاقتصادي •

على أية حال ، ان تطبيق الاسلوب الاقليمي في مجال الحد من التسلح لم يجعلنا ننسى الطابع الشامل اساسا لمشكلة نزع السلاح • بل على العكس اقتنعنا بضرورة مواصلة الاسلوبين بالحماسة نفسها طالما نريد في يوم من الايام القضاء على الخطر النووي •

وان كنا قد حرصنا على التأكيد ، عند تقييمنا لنتائج الدورة الثانية الاستثنائية ، على الصلة بين نزع السلاح والا من والتنمية فهذا على امل الاسهام في الموافقة على اسلوب يتيح النهوض بالمفاوضات على نزع السلاح وتدعيم اهمية الوثيقة الختامية للدورة الاولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وفي رأينا ان الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح جاء انعقادها في ظروف غير مواتية بالرغم من ان الوفود الحاضرة قد بذلت جهودا جبارة لتعطي نهاية موقفة لتلك الهيئة •

ولاشك في ان تزايد التوترات بين الدول الكبرى قد عرقل كل تقدم فعلي في هذا الاتجاه • أما اليوم فمن المهم اكثر من اى وقت سبق بعد فشل المؤتمر الثاني لدراسة معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية في سنة ١٩٨٠ وعلى اثر الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح العمل على تنفيذ الانطباع بأن الدول النووية الكبرى ليس في نيتها الوفاء بالالتزامات التي تصهدت بها تحاه المجتمع الدولي للتفاوض حديا على تدابير نزع السلاح النووي •

ففي الواقع ان الاحترام المحطى للمعاهدات القائمة وللتعهدات المعلن عنها في مجال الحد من التسلح لها اثر حاسم على اتمام اتفاقات جديدة والتوقيع عليها • لانه عند الوفاء بالتزاماتها يتيسر للدول الكبرى اقناع الدول الاخرى النووية بالانضمام الى عملية نزع السلاح وبالوقاية الفعالة من انتشار الاسلحة النووية •

ولهذا السبب فان هذه الدورة للجنة نزع السلاح تأتي في مرحلة حيوية هامة في عملية نزع السلاح • فيتعين على الدول الكبرى ان تعطي اكثر من اى وقت سبق على تقديم المرهان على عزمها على الوفاء بالتزاماتها التي تصهدت بها وعلى التعاون بصورة فعالة في مواصلة المفاوضات المذكورة •

ان خير محال بمعنى الكلمة يمكن فيه للدول الكبرى ان تبرهن على ان ما حدث في تموز / يوليه الماضي في نيويورك هو مجرد حدث عرضي طارىء في عملية نزع السلاح النووي •

في الواقع ياسيدى الرئيس منذ الموافقة على الوثيقة الختامية ازدادت الترسانات النووية زيادة كبيرة ويستمر سباق التسلح بصورة مكثفة •

ان سباق التسلح هذا يتجلى اليوم في تكديس مد هل للأسلحة وتدعيم مستمر لقدراتها على التدمير • وهذه الظاهرة الاحيرة هي اهم من غيرها بكثير • ففي الواقع ان السان الكمي للتسلح كما تمارسه الدول الكبرى هو المحرك الحقيقي لسان التسلح انه يرتكز على استخدام تقدم التكنولوجيا لصناعة اسلحة تزداد دائما قدرتها على التدمير كما نذكر تقرير الامم المتحدة عن

النتائج الاقتصادية والاجتماعية لساو التسلح وأتو النص : " ان الدول الست التي تقسم ثلاثة ارباع المصروفات العسكرية العالمية تقوم تقريبا بكل أنشطة الدراسة والبحوث العسكرية وتنتج تقريبا كل الاسلحة والمعدات العسكرية التي يتم تصديرها الى ارجاء العالم • من هذه البلاد يأتي كل تقدم ملموس ينتشر بعد ذلك في البلاد الاخرى ، وهكذا نرى سباق التسلح يتسع ليشمل جميع الاقاليم وجميع البيئات الطبيعية " •

غير انه نظرا لعدم ملائمة مستلزمات عصرنا فلا يمكن ان تكون له سوى نتائج سلبية • فسباق التسلح هذا يزيد من انعدام الامن في العالم على عكس ما يظن بعض الناس اذ يعرض دائما للخطر السلام والامن الدوليين هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يتسبب في تهديد الموارد في الوقت الذي يتعين فيه على البشرية مواجهة مشكلات حيوية في التنمية • ومن البديهي ان وجود قواعد اطلاق الاسلحة النووية بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة تجعل خطرا دائما بنشوب حرب نووية يجثم على صدر العالم • سيما وان هذه القواعد النووية لها قوة تفجير تصل الى ١٣ مليون قنبلة من نمط قنبلة هيروشيما وتستطيع تدوير الكرة الارضية عدة مرات • وحاليا ، ان هذا التكديس الجماعي للأسلحة هو القاعدة الهشة التي يركز عليها مايسمونه " توازن الرعب " كضمان للسلام النووي لمابعد الحرب • وليس من العسير ان نبرهن الى اى مدى يكون هذا السلام مزعزا غير مستقر • وفضلا عن ذلك فلا يخفى على احد ان آليات المقذوفات التي تنتشرها الدول الكبرى في كل مكان دون اكرتاث قد تتعرض لخلل تكنولوجي قد يؤدي الى حرب نووية عرضا عن غير قصد • وليس هذا من قبيل المساومة فبناء على مقالته المعهد الدولي لبحوث السلام ستوكهولم قد حدث في أثناء الثلاثين عاما الماضية مائة وخمسة وعشرين حادثة نووية • اى بمعدل حادثة كل شهر • وهذا يعني ان مصير البشرية يتوقف على خيط رفيع تحت رحمة اقل خلل تكنولوجي •

وعدا عن ذلك فان توازن الرعب المزعوم قد منع حتى الان اندلاع الحرب بين الدول الكبرى الا انه قد تزعزع ومصاب بعدم الاستقرار بسبب سباق التسلح و ظهور نظريات جديدة تنادي بإمكانية الاستخدام الجزئي او المحدود للأسلحة النووية • أما الاحكام الدولية تحلى حتى اليوم عن استخدام الاسلحة النووية كان مصدره اليقين بالتدمير المتبادل •

يقينا كانت الحرب النووية بعيدة الاحتمال طالما كان هناك الاعتقاد بأن الخصم السد يصاب اولا يستلخ دائما الرد على الهجوم وتدمير المراكز الرئيسية ومدن الدولة المعتدية • وان هذا اليقين في سرية الاختفاء اليوم سبب احدث انواع التقدم في مجال دقة الناقلات التي تصل دقتها الى ما يقارب من عشرة امتار مما يتيح التفكير في اباده قدرة الخصم على رد الهجوم بل وتحطيم الموانع التي تضم القذائف المضادة • وهذه الآفاق تحل من الممكن نشوب حرب نووية وقائية • لانرجو هذا على الاطلاق • ولكن هذا احتمال قائم •

غير ان قدرة الناقلات على التحديد ليست العنصر الوحيد الذي يساعد على ازدياد احتمالات حرب نووية • ولكن توحيد مح الاسف ياسيدى الرئيس نظريات جديدة على حرب نووية محدودة وهكذا طقا لمعدرا الانباء في الصحف يشير المعدل بالاصح الى هذه الدولة الكبرى او تلك على أنها تستلخ جديا القيام بحرب نووية طويلة المدى •

يقينا لو صحت هذه الانباء فانها تدعينا الى حافة حرب نووية •

ومن ناحية أخرى يأسى زيادة الرئيس قد يترتب خطر الحرب النووية على انتشار التكنولوجيا النووية في بلاد ذات أنظمة عنصرية استعمارية معزلة •

لأنه من ذا الذي يستطيع ان يضمن ان نظام بريتوريا الذي يجتهد في حيازة اسلحة نووية سوف يتحرج من استخدامها أو التهديد باستخدامها في يوم من الايام ؟ ان اصرار هذا النظام على مواصلة نظامه البغيض في الابتعاد او الميز العنصرى هو علامة تنبئ بأن حيازته للسلاح الذرى قد يتيح له المبحث عن تجميد الموقف في افريقيا الجنوبية • صحيح ، وما هذا سوى وهم ، لان سير التاريخ لا يتوقف بسبب سلاح جديد • ومع ذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يتسم باليقظة في هذا الصدد •

لو كان لنا ان نسمح للعنصريين في بريتوريا بحيازة اسلحة ذرية ، فينجم عن ذلك تهديد لم يسبق له مثيل يعس الاعماق الاستراتيجية لمنطقة بأسرها لا تصبو الا ان تصبح منطقة مجردة من الاسلحة النووية •

ان الدول الافريقية قد اظهرت في هذا الصدد قلقها أثناء الدورتين الاولى والثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة •

وفي الوثيقة الختامية للدورة الاولى وجهت الجمعية العامة رجاها الى مجلس الامن باتخاذ التدابير الفعالة لمنع افريقيا الجنوبية من اعداد اسلحة نووية او الحصول عليها • ونأمل ان مجلس الامن سيبذل الجهود اللازمة لمنع هذا الخطر المحتمل وخاصة بمنح كل تعاون معها في هذا المجال النووى الذى يتيح لافريقيا الجنوبية حيازة الاسلحة النووية •

سيدى الرئيس ، تلك هي مخاطر الحرب النووية المذكورة اعلاه التي يتعرض طابع العجالة على اعتماد الاجراءات الفعالة للوقاية من حرب نووية • وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يؤيد اقتراح الهند الذى يرمي الى انشاء فريق عامل يناط بدراسة الوقاية من الحرب النووية ففي الواقع عدة اقتراحات هامة قدمتها مؤخرا الدول الحائزة للأسلحة النووية الصين بشأن عدم البدء باستخدام السلاح النووى • ولكن طبعاً هذه التصريحات من طرف واحد لا تكفى لحل المشكلة • ونأمل منح ذلك ان هذه الاقتراحات سوف تدرسها باهتمام الدول الاخرى النووية لكي تتيح الموافقة على توصيات عملية بالحد من استخدام الاسلحة النووية او حظر استخدامها •

سيدى الرئيس ، لا شك مطلقاً في ان الاسلحة النووية هي التي تهدد اخطر تهديد بقاء البشرية • ومع ذلك ، فبالرغم من عقد من التفاوض بين الدول الكبرى لا يمكننا حقاً ان نتحدث عن تقدم في الاقل من الاسلحة • اذن فالمسألة عاجلة نظراً للمخاطر المتزايدة التي تهدد بكارثة نووية ، للقيام بمفاوضات بقصد وقف انتاج الاسلحة النووية • والا نقاص التدريب للمخزونات من هذه الاسلحة ، ولهذا السبب فان وفد بلادى يؤيد اقتراح مجموعة الـ ٢١ بشأن انشاء فريق عامل يتخصص في وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى • حاشا لنا ان نفكر في اننا لا نقدر حق قدرها المفاوضات التي تقوم بها في جنيف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي • غير اننا نرى ان نزع السلاح النووى لا يمكن ان يكون قاصراً على الدول الحائزة للأسلحة النووية • اذ انه في الواقع عملية التفاوض المتعدد الاطراف باشتراك الدول عبر الحائزة للأسلحة النووية سيكون دائماً امرأ ضرورياً نظراً لحالمية الخطر ، الخطر النووى الذى يهدد كل كوكبنا وكل الجنس البشرى •

سيدى الرئيس، ان بلادى بوصفها موقعة على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تود أيضا ان تذكر هنا ان الدول النووية لم تقدم بعد الضمانات الملائمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي قد تكون ضحية تهديد او عدوان نووى •

ومما لا شك فيه ان القرار ٢٥٥ بتاريخ ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٨ لمجلس الامن لا يعتبر مرضيا طالما ان الاعضاء الدائمين لم يتعهدوا بأية التزامات اخرى غير تلك الواردة في الميثاق ولم ينصوا على اجراء خاص وهذا لاننا نعلم ان فعالية اى ضمان تتمشى مع قدرتها على الوقاية من العدوان لا في تقديم العلاج للعدوان • وفي رأى بلادى ان لجنة نزع السلاح يجب أن تستمر في دراسة مشكلة الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الذى اشتدت فيه مخاطر انتشار الاسلحة النووية اكثر من اى وقت سبق • وفي هذا المجال احيط وفد بلادى علما ببيان فرنسا في هذا الصدد • فالامر هنا يتعلق بخطوة ايجابية نحو اتخاذ تدابير سلبية وملائمة من طرف جميع الدول النووية •

ولكن ياسيدى الرئيس، ان الضمان الوحيد الفعال ضد استخدام الاسلحة النووية هو حظرها وتدميرها • لذا فانتظارا لذلك يجب اتخاذ التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح، وفي هذا الصدد يرى وفد بلادى انه قد آن الأوان للبدء في تطبيق الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية •

ففي الواقع ان ابرام معاهدة للحظر الكامل للتجارب النووية يضح حدا لاستحداث شبكات اسلحة نووية وهذه امور قيد البحث منذ ما يقرب من ربع قرن •

ان اسباب هذا التأخير تتحدى اى منطلق اذا ما علمنا ان الاستمرار في التجارب النووية لا يحسن من امن الدول الكبرى، بل ان جميع النواحي العلمية والتكنولوجية للمشكلة قد استوفت البحث بحيث اصبح من الضروري اتخاذ قرار سياسي الان للوصول الى اتفاق نهائي كما قال للتو السيد اريكسون •

وقدبلا عن ذلك، فمن الحسير ان نفهم كيف بعد عشرين عاما من التعهد بثمان وقف التجارب التحريية النووية الى الان، نرى ان الدول الثلاث المسؤولة عن معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لا يزالوا في مرحلة التفاوض • وبعد انقضاء عدة سنوات على المناقشات التيسية الاطراف، نرى هذه الدول بالرغم من تعهداتها تؤجل محادثاتاتها الى أجل غير مسمى • عندئذ فما يتصرف اعضاء لجنة نزع السلاح انهم اقترحوا تكوين فريق عامى مخصص له تفويض محدد لا ينبغى ان يحوقه عن دراسة موضوعات مثل أهمية المعاهدة في الوقت الملائم لهذه الدراسة • يقينا أن موضوع التحقق موضوع هام ولكن لا ينبغى لهذه الأهمية ان تخفي أن أهمية المشكلة هي سياسية قبل كل شيء •

لانه كما حاء في التقرير الموضوع طبقا للقرار ٢٤/٤٢٢ للجمعية العامة، فان التحقق من احترام الحظر الكامى للتجارب النووية لا يبدو انه يشكل اية عقبة • فمن الضروري ان فى رأينا ان موضوع التحقق الذى يسلم الجميح باهميته لا ينبغى استخدامه حجة للتصل من بحر التعهدات المعلنة رسميا امام المجتمع الدولي • ان ابرام معاهدة للحظر الكامى للتجارب النووية يتسم باولوية عليا بحيث انه من الحظر سياسيا تأجيله أكثر من ذلك •

يقينا كان من المرحو ومن المرغوب فيه ان تستطيع الدول النووية المشاركة في اعمال الفريق

العامل • ففي الواقع ان المجتمع الدولي يحسن توزيع المسؤوليات بشأن التأخير في ابرام معاهدة الحظر الكاظم للتجارب النووية • ونأمل مع التقدم في وضع هذه المعاهدة ان يتيسر لجميع الدول النووية المشاركة في اعمال الفريق العامل •

سيدى الرئيس ، ثمة مشكلة اخرى كبرى في جدول أعمالنا في هذه الدورة • وقد شدت انتباهنا بصفة خاصة ، الا وهي مشكلة الحظر الكاظم والفعلية لاستحداث الاسلحة الكيمائية وانتاجها وتخزينها وضرورة تدبيرها • وكلها تشكل طبقا للفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية احدى التدابير العاجلة لنزع السلاح •

ومن الضروري لهذا الغرض أن المفاوضات الجارية منذ وقت طويل ان تؤدي الى نتائج ملموسة • وقد تبين وفدنا في هذا الصدد ان الفريق العامل الذي كونته اللجنة قد تبنى اقتراحات جديدة اعطت دفعة جديدة للمفاوضات ونأمل ان المشكلات ذات الصلة بادماج شرط يحظر استخدام الاسلحة الكيمائية والتحقق من حظر استخدامها سنجد قريبا حلا عرضيا لها •

وبقينا ان موضوع حظر استخدام الاسلحة النووية لا يمكن أن يغفل أهميته لان هذه الاسلحة استخدمت اثنا العقد الاخيرين ضد شعوب تناضل لاجل تحريرها في افريقيا وفي آسيا • ان مشروع الاتفاقية يجب ان تتسح آثاره وأهميته لكي تأخذ في الاعتبار المشكلات الرئيسية التي تثيرها الاسلحة الكيمائية •

سيدى الرئيس ، ان الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية تعلن انه لمنح سباق التسليح في انفضاء الخارجي يتعين اتخاذ تدابير جديدة طبقا لروح معاهدة العبادى التي تصورى بموجبها أنشطة الدول في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى •

ففي الواقع ان مخاطر اصفا الطابع العسكري على الفضاء الخارجي تحدت بشهور الشبكات المضادة للتوابع الصناعية • ونسرا للدور الهام الذى يمكن أن تلعبه التوابع الصناعية في مجال التعاون الدولي وخاصة في مجالات الاتصالات والارصاد الجوية والملاحة الجوية عن المهم بصورة عاجلة اتخاذ التدابير لمنح الفضاء الخارجي من أن يصبح مكان مواجهة عسكرية •

وهنا أيضا ان عدم الوصول الى نتائج للمناقشات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قد ادى الى عرض الموضوع على اللجنة •

ان الاقتراح الذى يرمى الى انشاء فريق عامل يناط بالفضاء الخارجي بيدولنا اقتراحا معقولا قد يساعد اللجنة على دراسة موضوع التفاوض على اتفاقات فعلية ترمي الى منح سباق التسليح في الفضاء الخارجي •

سيدى الرئيس ، لا استلخ اختتام كلمتي هذه دون التحرز لموضوع الموارد الطائلة التي تتبذد في سباق التسليح ونتائجه السلبية على التنمية وخاصة في البلدان الفقيرة •

ان هذا الموضوع ليس مدرجا في برنامج عمل دورة الصيف لسنة ١٩٨٢ الا انه وارد في جدول أعمال اللجنة •

ففي الواقع ، ان سخامة الموارد المكرسة للتسليح تشكل تناقضا مؤلما ازاء احتياجات العالم الماسة العاجلة •

معدرارقام تسمح بتوضيح هذا التزايد . ففي سنة ١٩٨٢ ان مبلغ المصروفات العسكرية العالمية طبقا لدليل معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، بلغ من ٦٠٠ الى ٦٥٠ مليارا من الدولارات ويعادل هذا المبلغ ثلاثة ارباع دخل اقرسكان الاربر .

ومند نهاية الحرب العالمية الثانية استنفذ سان التسليح اكثر من ٦٠٠٠ بليوننا من الدولارات اي اكثر من صافي الناتج القومي للعالم باسره في سنة ١٩٧٥ . هذه الموارد المالية الخيالية قد التهمها السعي العايب الى الامن في الوقت الذي نجد فيه ٥٧٠ مليون نسمة تعاني من سوء التغذية ووجد أيضا ٢٨ بليون نسمة محرومة من الماء الصالح للشرب على حين أن بليوننا آخر من المشريعانون من نقص العلاج الطبي وان الحماقة والمأساة التي يشكلها سببان التسليح تتحلى بوصوح اكثر عند ما نعلم ان منظمة الصحة العالمية قد صرفت ٨٣ مليوننا من الدولارات تقريبا في عشر سنوات للقضاء على الجدري في العالم . ان هذا المبلغ ، طبقا لتقرير الامم المتحدة على النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسليح لا يكفي حتى لشراء قاذفة قنابل واحدة .

واذا تعمقنا في تحليلنا نتبين ان تبيد الموارد لا يقتصر على الموارد المالية فنسبة كبيرة من الايدي العاملة المؤهلة تتجه نحو أنشطة ضعيفة الانتاجية . البحث العسكري يستوعب تقريبا ٤٠ في المائة من اعتمادات بحوث التنمية في العالم وتشغل ٤٠٠ ٠٠٠ مهندس واخصائي في العلوم والتكنولوجيا . كما ان البيئة لا تتجو من هذا كله . فالتكنولوجيات العسكرية الحديثة أي القصف الساحق والاسلحة الحارقة والاسلحة الكيميائية عند استخدامها سببت اضرارا فادحة للبيئة ، هذا فضلا عن ان قطاع التسليح يشغل نصيبا ضخما جدا في استهلاك الموارد التي لا تتجدد وأذكر مثلا واحدا لا يوضح فكرتي : ان الاستهلاك العالي لمواد الاحتراق السائلة لا غراض عسكرية يصل من ٦٠٠ الى ٧٥٠ مليون برميل سنويا اي ضعف الاستهلاك السنوي لافريقيا باسرها . هذا التبذير يأتي معظمه من فعل عدد محدود من البلاد . ففي سنة ١٩٧٧ كانت المصروفات العسكرية لدول حلف الاطلنطي وحلف وارسو (فارسوفيا) تمثل ٧١ في المائة من المصروفات العالمية على حين أن مصروفات دول العالم الثالث كانت بنسبة ١٤ في المائة . صحيح لو ان مصروفات هذه المجموعة الاخيرة من الدول تزداد وتتحرف بموارد عظيمة القيمة للتنمية الاقتصادية ، يجب ان نتبين ان مصروفات دول حلف الاطلنطي وحلف وارسو (فارسوفيا) لم تتقن مطلقا .

ان نتائج سباق التسليح على المبادلات الدولية وعلى المعونة للتنمية ونقل التكنولوجيا هي نتائج سلبية اكثر ففي الواقع ان الاعتبارات الاستراتيجية التي هي اساس تفكير الدول العسكرية تؤدي الى قيود وتفرقة على مستوى المبادلات الدولية . فبعض المواد الاولية وتكنولوجيات الطبيعة وبعض السلاح ذات اهمية كبرى اولية يعاملونها على انها سلاح استراتيجية تخضع تلقائيا للقيود . ان هذه الممارسات تتعارض بديها مع اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند الى حرية جميع البلدان في الوصول الى اسواق رأس المال . والمواد الاولية والتكنولوجيا بدون تفرقة .

وثمة مجال آخر تتجلى فيه الآثار السلبية لسباق التسليح هو مجال التنمية . ففي الواقع ان مساعدة الدول العسكرية لاجل التنمية قد اثقلت كاهلها اعتبارات استراتيجية وسياسية تجعلها غير كافية . ان مبلغ الاعتمادات المكرسة للمعونة لاجل التنمية لا تلح سوى بجزء من المصروفات العسكرية العالمية وتل راکدة منذ سنوات . اما هدف تقديم ٧٠ في المائة من صافي الناتج القومي المحدد في استراتيجية التنمية لا يزار بعيد المنار . على حين ان ٥ في المائة بحسب من

مصروفاتها العسكرية كانت تكفي وتسمح للبلاد ذات الاقتصاد الحر أن تتخطى الـ ٣٢٠ في المائة التي سلختها في الوقت الراهن وتصل إلى ٧٠ في المائة المطلوبة •

كل هذه الاعتبارات وردت بصورة مفصلة في تقرير الأمم المتحدة عن نزع السلاح والتنمية • ويوضح هذا التقرير فيما يوضح أن الاستمرار في سباق التسلح لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مرحلة من المجابهة وآفاق متفهمرة لتعاون متبادل يفيد الجميع • وإلى تضيق لامكانيات التنمية لجميع الشعوب • بل العكس فالسياسات التي ترمي إلى النهوض بالتنمية توسع قاعدة الانفراج وتضع حوار دول الشمال ودول الجنوب في إطار أنسب يبشر بخير أكثر • إذن ستكون المكاسب اقتصادية وسياسية فسي أن واحد •

سيدى الرئيس، أود في ختام كلمتي أن أقول كلمة عن تدعيم فعالية لجنة نزع السلاح • أننا نعتقد أن النظام القائم يقدم طابعا أكثر ديمقراطية من ذلك الذي كان قائما قبل ١٩٧٨ • ومع ذلك فالموضوع الأساسي يظل على ما هو عليه • هل الدول الكبرى قد وطدت الحزم على أن تسمح لجميع البلاد كبيرها وصغيرها بالمشاركة في المفاوضات على نزع السلاح طبقا للفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية ؟ طالما أنها لم تخير من موقفها في هذا الصدد فالكفاح لاجل الديمقراطية يجب أن يستمر لأن لجنة نزع السلاح لا يمكنها حقا أن تلعب دورها إلا إذا كان مبدأ الديمقراطية في عملية نزع السلاح يعترف به الجميع ويطبقه الجميع • وبما أن نزع السلاح عملية سياسية، فمن المهم معالجته من هذه الزاوية دون الاستسلام لأغراء الاعتقاد بأنه بالتأكيد على أهمية الموضوعات ذات الطابع التكنولوجي يمكن حل المشكلات السياسية التي تواجهنا •

سيدى الرئيس، أنه على أساس هذا الحق الذي تطالب به الدول غير النووية أن تقول كلمتها في المفاوضات على نزع السلاح كما ذكر ذلك مثلا السويد والهند • وأنا نرى أن موضوع التوسع في تشكيل اللجنة يجب دراسته آخذين في الاعتبار النقاط الحقيقية في وقف فعالية لجنة نزع السلاح •

وطبقا للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية وللقرار ٣٦/٩٧٥ وللقرتين ٥٥ و ٦٢ من وثيقة ختام الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة فالاقترحات التي ترمي إلى توسيع اللجنة بصورة محدودة قد لقيت تأييدا كبيرا •

ومن ثم نأمل أن تستطيع اللجنة تقديم توصية مدمجة في هذا الصدد مع الأخذ في الاعتبار طبعاً معايير التوازن الجغرافي •

سيدى الرئيس، في الماضي كان اسهام الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز في المفاوضات على نزع السلاح قد اتاح لهور روح جديدة، اضعاف روح المجابهة التي لا تتفصل عن سياسات الكتل وخاصة فان روح بلدان عدم الانحياز قد نفخت في قضية نزع السلاح روحا من التغايب المستمر، ان هذا التأثير الذي ادخلته بلدان عدم الانحياز من روح الاعتدال والحياد يجب الاستمرار في ممارسته بتدعيم مشاركة هذه البلدان في المفاوضات على نزع السلاح •

سيدى الرئيس، ان منظر عالم متحرر من الحرب متأصل في الانسان منذ العصور العاصرة ويرجح الى اقدم عصور التاريخ • وان هذا المنظر يحفز اليوم مناقساتنا واعمالنا في إطار هذه اللجنة حيث نسعى بالتعاون والحوار الى فتح طريق المستقبل لنضمن، فيما وراء المتناقضات التي تتضارب

بقاء الجنس البشري • ان بلادى تتعهد وتعبئ طاقاتها في التفكير لتقدم اسهامها المتواضع في هذا العمل المشترك الذى يضح الشرط الاساسي الذى لا غنى عنه لضمان مصير الانسان وكيانه مستقبلا في عالمنا الارضي • وأيضا في عالم الكون في وسط الاكتشافات الرائعة للعلوم والتكنولوجيات التي تمت منذ قرون فزادت من ثراء التراث الثقافي والعالمي للبشرية • واشكركم لحسن استماعكم •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها •

وهكذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم • هل يود اى وفد آخر طلب الكلمة ؟

السيد وغتر (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : سيــدى

الرئيس ، لدى مشكلة تقنية صغيرة اود اثارتها •

اود عن طريقك توجيه سؤال الى الامانة •

ان سؤالي ينصب على الوثائق CD/314 و CD/315 التي وزعت علينا اليوم وتتضمن ثلاثة عشر صفحة مكتوبة على الالة الكاتبة بحروف رفيعة ومسافات ضيقة بين السطور • وكما نتبين وكما ذكر المتحدث الذى قدم هذه الوثائق • فهي مقتطعات مكررة باكملها من خطاب طويل القاه ذلك الوفد في الدورة الثانية الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح • فخطرت لي فكرة انه لدينا جميعا هـذـه النصوص في ملفاتنا فهي اذن في متناول ايدينا فما المصلحة من توزيعها من جديد ؟ وعلمت انه تم توزيع ما يقارب من النسخة بمختلف اللغات •

فان كنت اوجه هذا السؤال فأن منلئة الامم المتحدة تجتاز فترة تشديد في مصروفات الميزانية سيما وان الوفد الذى طالب بتوزيع هذه الوثائق يصر على ضرورة عدم الزيادة في ميزانية المنلئة • انني نلبعنا لا اشكك في حق اى وفد ان يطلب توزيع اية وثيقة • انما اود ان الامانة تقوم بحموية حساسية صغيرة لتحديد التكاليف لوان الـ ربحين وعدا تعيد توزيع الكلمات التي القتها في الدورة الثانية الاستثنائية هنا في اللحنة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل المانيا الاتحادية واشجج الامانة على

ان تأخذ اقتراحه الاخير في الاعتبار • والان اعلي الكلمة الى ممثل بـيرو •

السيد كان نوك (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : بما ان هذه اول مرة اشترك فيها

رسميا في اعمال لحنة نزع السلاح اسمح لي ياسيدى الرئيس ان اقول قبل كل شيء كلمة عن مسـد ارتياحنا اذ نرى رئيسا لنا من دولة صديقة لـدى في شهر آب / اغسطس وان الوقت الذى انقضى من دورة الصيف اتاح لنا تقرير مدى كفايتك في ادارة الاعمال كخير خلف للسفير اوكاوا •

في بداية كلمتي اود التعبير عن شكرى لعبارات الترحيب الطيبة التي استقبلتني بها والتي كررها بحـز الزملاء الجدد • وانني اشكرهم جميعا • وانني اعلم ان لحنة نزع السلاح هي محفل استثنائي في اسرة الاحمزة الدولية •

وانني اغتنـ ان تبيئت ذلك اليوم عندما سحرت نحو الود السخمي الذى يسود هنا • ولاأسك لحنة في ان هذا الحو هو حير حو يمكن ان تستعبد به اية مجموعة بشرية تحاول الوصول الى حلول للتويع في عملية المداخل المختلفة •

أما عني فاني على استعداد للضغط بمهامي كرئيس لوفد بيرو في اللجنة آخذاً عني الاعترار المستوى الذهني الحالي لأعضاء وكفائة سلفي السفير فيليب فالدي فيزو وانني باسمه اشكر اللجنة على العبارات الكريمة التي القيت بمناسبة رحيله • وسأبذل جهدي ان يظل اسهام بيرو لقضية نزع السلاح عامًا وكاملًا وفعالًا ويعبر عن احترام المهادي طبقاً لتقاليد سياسته الخارجية التي تستند الى احترام الحق وادانة كل سيادة •

ومن ناحية اخرى فاني ادرك المشكلات التي تواجه اللجنة حاليا الامر الذي يتهدد كيانها في الداخل وفي الخارج وان عدم التحديد الظاهر في نتائج الدورة الثانية الاستثنائية ، كسل هذا يعزز نواحي التهديد ويبدو ان الموقف يتطور بحيث اننا لانعلم جيدا ما نحن عليه في الواقع • غير اننا نعرف ما نريد ان نكون عليه •

ما هو مهم حقيقة في خلفية هذا التشكك هو قدرة اللجنة على التفاوض وكلنا نسلم بوصفها " المحفل الوحيد المتعدد الاطراف للتفاوض على نزع السلاح " غير انها طيلة اربع سنوات لم توفق في النهوض بمفاوضة واحدة ولا حتى في ان تفتح مفاوضات على الموضوعات ذات الاولوية العليا والتابعة لاختصاصها •

ومما يدعو حقا الى القلق غير انه لا يدعو الى الدهشة ان تبرز باستمرار عقبات امام انشاء افرقة عاملة للموضوعات الهامة ذات الاولوية • ولا غرابة في ان بعض الموضوعات الاخرى المدرجة في جدول الاعمال مثل " نزع السلاح والتنمية " و " نزع السلاح التقليدي " لم تدخل بعد في المناقشات • وفي هذا المجال ، لا غرابة في ان ثلاثة افرقة عاملة من اللجنة قررت عدم العمل أثناء هذه الفترة ، ولا توجد اليوم اية مفاوضة جديدة بهذا الاسم تأخذ مجراها •

وفي هذا الموقف سيقصر اسهام بلادي في اللجنة من حيث الاولوية على الدفاع عن قدرة اللجنة على التفاوض على جوهر هذا الجهاز وعلى النهوض الفعال بالظروف التي تتيح التفاوض الفعلي على الموضوعات الهامة في اطار اللجنة • واننا نعتبط ان هذا العمل سيتم في جو من الود الشخصي الذي ذكرته والذي تتميز به اعمال اللجنة • وأراه خير جولة لتشجيع المفاوضات القادمة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير كان نوك على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي خصني بها • قبل ان ارفع جلسة الاجتماع العام هذه أود التدكير بأن اللجنة ستعقد اجتماعا غير رسمي بعد خمس دقائق لمواصلة دراسة بعض الاقتراحات المقدمة حول الندين الثاني والسابع من جدول الاعمال •

جلسة الاجتماع العام القادمة للجنة نزع السلاح ستعقد يوم الخميس ٢٦ آب / أغسطس في العاشرة والنصف صباحا •

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية
والثمانين بعد المائة

المنعقدة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد ش . فاتيري ماينا (كينيا)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف • ل • اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ر • م • تيمرايف	
السيد ف • ف • برياخين	
السيد ف • ل • غاي	
السيد ت • تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف • يوهانس	
السيدة ن • ناسمبيني	<u>الأرجنتين</u>
السيد ت • فنديه	<u>استراليا</u>
الآنسة س • بويد	
السيد ه • فيخينر	<u>المانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن • كلينغلر	
السيد ه • رور	
السيد هاريو ماتارام	<u>اندونيسيا</u>
السيد كارونو	
السيد ن • سوتريسنا	
السيد ا • دامانيك	
السيد هداية	
السيد ح • زاهرنه	<u>ايران</u>
السيد م • أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ك • م • اوليفا	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد س • أ • دي سوزا إي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س • دي كيروز دوارته	
السيد أ • أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ح • م • نوارفالميس	
السيد تالوف	<u>بلعاريا</u>
السيد ا • سوتيروف	
السيد ر • ديانوف	
السيد براموف	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

يو مونغ مونغ في يوتين كياو هليبع يوسان تون	<u>بورما</u>
السيدى سيالوفتش السيدات • سترويفاس السيد ب • كانوك السيد خ • بينافيد سردى لاسوتا	<u>بولندا</u>
السيد م • فيغودا السيد أ • تسима السيد ل • ستافينوفا السيد طقار	<u>بيرو</u>
السيد غ • هردر السيد ح • ثيليني السيد ف • ساياتر السيد ر • تراب السيد ا • داتكو السيدات • ماليسكانو السيدات • بانيت السيد م • س • دوغارو السيدة ل • ايكانغا كاهيا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد جايا كودى السيد س • م • هيلتينيوس السيد ه • برفلوند السيد ج • اكهولم السيد ا • أريكسون السيدة يونانغ السيد تيان جين السيد يوضع جيا السيدة وانغ زى يون السيد سووكيه منغ	<u>الجزائر</u> <u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
	<u>رومانيا</u>
	<u>زائير</u>
	<u>سرى لانكا</u>
	<u>السويد</u>
	<u>الصين</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ح • دى بوس السيد دابوفيل	<u>فرنسا</u>
السيد خ • أ • زاراغا	<u>فنزويلا</u>
السيد د • س • ماكفايل السيد ج • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ب • نونييز موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ش • فاتيرى ماينا السيد د • د • دون نانجيرا السيد ح • م • كيبوى السيد ع • ن • مونيو السيد أ • ع • حسن	<u>كينيا</u>
السيد م • الشرايبي	<u>مصر</u>
السيدة ز • فونثاليس لى ريندرو	<u>المغرب</u>
السيد د • م • سامرهيس السيدة ح • أ • لينك الآنسة ج • أ • ف • رايت	<u>المكسيك</u>
السيد ش • أ • بولد	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ح • أ • ايجيوبرى السيد و • أ • أكينسانيا السيد ت • أغيبى - ايرونزى السيد أ • أ • أبو بكر السيد أ • أ • ادبيوجو الآنسة ل • ل • س • اوكيجي	<u>منغوليا</u>
السيد ش • ساران	<u>نيجيريا</u>
السيد ل • كوميفتش السيد ف • فاجدا	
السيد ه • فاغماكرز	<u>الهند</u>
	<u>بنغاليا</u>
	<u>هولندا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ل • ح • فيلدز
السيد م • د • باسبي
السيدة م • ونستون
السيد ر • سكوت

السيد ي • اوكاوا
السيد م • تكاهاشي
السيد ت • كاواكيتا
السيد م • ميخايلوفتش

السيد ف • م • هايز
السيد ب • ماكدوناغ

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيبي

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

ممثلو الدول غير الأعضاء

ايرلندا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلّى افتتاح الجلسة العامة الثانية والثمانين بمعد
المائة للجنة نزع السلاح .

وتستمر اللجنة اليوم في النظر في البند الأول من جدول أعمالها " حظر التجارب النووية"
وعلى أي حال ، يمكن للأعضاء الذين يرغبون في القاء بيانات حول أي موضوع آخر له صلة بعمل
اللجنة أن يفعلوا ذلك .

وبداية ، اسبحوا لي أن أذكركم ، بأنه أثناء جلستنا العامة الأخيرة ، قدم مندوب اليابان
الوثيقة CD/319 بشأن طلب موجه الى أمين عام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فيما يتعلق
باستخدام الشبكة العالمية للمواصلات السلكنية واللاسلكية . وكما أعلنت في تلك المناسبة ، فقد
طلبت من الأمانة أن توزع مشروع الرسالة الموجهة للأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية
بهذا الشأن ، وذلك للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها ويرد هذا المشروع في ورقة العمل
رقم ٧٢ . وسوف نقوم بالنظر في ورقة العمل خلال جلستنا العامة القادمة بالاضافة الى تقرير فريق
الخبراء العلميين .

وعلى قائمة متحدثي اليوم ، يوجد ممثلو تشيكوسلوفاكيا والسويد وبلجيكا والصين وجمهورية
المانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وأيرلندا .

والآن أعطي الكلمة لأول متحدث على قائمتي ، ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ، سعادة السفير
فيعمودا .

السيد فيغودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسبحوا
لي أولا أن أعرب عن شعوري بالأسف لأننا سنفقد زميلا آخر ، السفير فرونك من يوغوسلافيا ، وهو
صديق قديم وشخصي لي كما أنه مندوب لدولة اشتراكية لها مع تشيكوسلوفاكيا علاقات طيبة جدا .
اننا نودع السفير فرونك بكل أسف ، ونتمنى له كل الخير في نشاطاته المقبلة .

يعتبر البند الأول من جدول أعمالنا ، حول حظر التجارب النووية ، حقيقة ، مسألة ذات
أولوية قصوى ، حيث انه في بؤرة اهتمام هذا الجهاز الدولي الرئيسي للمفاوضات متعددة الأطراف
حول نزع السلاح وأيضا كل المجتمع الدولي . وقد أبرزت أهميته في قرارات عديدة للجمعية العامة
للأمم المتحدة بما فيها وثيقة دولية هامة كالوثيقة الختامية الصادرة عن دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والتي أعيد تأكيد صلاحيتها بواسطة الجمعية العامة
خلال دورتها الاستثنائية الثانية .

ان ما يسمى بمعاهدة موسكو لعام ١٩٦٢ ، لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والفضاء
الخارجي وتحت الماء ، والتي أصبحت أداة هامة لكبح استحداث الأسلحة النووية وأيضا خطوة
ضرورية تهدف الى حماية البيئة ، لا تشمل تجريب الأسلحة النووية تحت الأرض . والأكثر من ذلك ،
لم تجد دولتان حائزتان للأسلحة النووية حتى الآن ضرورة للانضمام الى هذه المعاهدة . ولذلك
فن المفهوم تماما أن تناضل شعوب العالم ومعظم الدول لمدة أعوام طويلة للتوصل الى حظر غير
مشروط لكل التجارب على الأسلحة النووية ومن غير الضروري أن نشرح في هذا المحفل أن ابرام
معاهدة لحظر التجارب على الأسلحة النووية يمثل خطوة هامة في اتجاه كبح سباق التسلح ويشكل
عائقا في وجه ادخال مزيد من التحسينات على الأسلحة النووية ويقلل من خطر الحرب النووية .
كما أن ابرام هذه المعاهدة سيؤدي ايضا الى تدعيم مبادئ عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك

بعدم اعطاء الدول الهادفة الى الحصول على أسلحة نووية امكانية اجراء تعجيرات نووية وهي التي تمثل مرحلة ضرورية لانتاج هذه الأسلحة .

وتوجه تشيكوسلوفاكيا اهتماما خاصا لوقف تجارب الأسلحة النووية . وقد شارك ممثلوها عام ١٩٥٨ في أول مؤتمر للخبراء بوقشت فيه امكانية الكشف عن انتهاكات لأي حظر محتمل للتجارب النووية . وفي ذلك الوقت ، توصل الخبراء الى النتيجة القائلة بأنه من الممكن انشاء نظام علي وفعال لهذا الغرض .

لقد ساندنا في لجنة نزع السلاح ، وفي الأجهزة السابقة عليها ، كل المقترحات الهادفة الى التوصل السريع الى معاهدة لحظر تجريب الأسلحة النووية في كل وقت وفي كل الدوائس وباشترك كل الدول بما فيها ، بالطبع ، كل الدول الحائزة للأسلحة النووية واقرار هذه المعاهدة . وقد كنا دائما نضم صوتنا الى صوت كل الذين دعوا للهدم في مفاوضات جادة في هذا الصدد ، ومن أجل انشاء فريق عامل حول هذا الموضوع .

نحن نرحب بهدم الفريق العامل المختص بحظر التجارب النووية لمداولته . وعلى أي حال ، فان ولاية الفريق ، في رأي وفدنا ، ليست متسعة بما فيه الكفاية وقد لاحظنا أن هذا الرأي يحظى بمشاركة عريضة في هذه الغرفة . ونبعتقد أنه ليس من الحكمة ، أن نفرط في تحديد مجال مناقشاتنا ونركز فقط على بعض الأوجه الخاصة لهذه المشكلة ان معالجة ولاية الفريق العامل بشكل يؤدي الى تجاهل جوانب أخرى هامة وحيوية غير التحقق والامثال سوف يصبح عقبة حقيقية بالنسبة لعملنا . ويبدو واضحا أن مناقشة التحقق والامثال لا يمكن أن تتم بمعزل عن الجوانب الأخرى ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص نطاق الحظر . ان منهجنا المتعلق بنشاط الفريق العامل المختص بحظر التجارب النووية يقوم على افتراض أن أي شيء يتناوله الفريق يجب أن يسهم في التوصل المبكر الى مشروع اتفاق لحظر التجارب النووية وسيكون من المفيد أن تتمكن لجنة نزع السلاح من اقرار تدابير تضمن التوصل الى مثل هذا الاتفاق بكل جوانبه .

وقد عبرنا عن رأينا في الاتجاه الذي يجب أن تتخذه نشاطات الفريق العامل المختص وفقا لولايته الحالية في وثيقة مجموعة البلدان الاشتراكية التي قدمها وفد جمهورية المايكسي الديمقراطية في ١٦ آب/ أغسطس من هذا العام . نحن نرى أن البنود السبعة المقترحة تشكل هيكلًا منطقيًا وكاملًا يمكن استخدامه كقاعدة لمفاوضات فعالة ومثمرة وهذه البنود هي :

وسائل التحقق الوطنية الفنية ؛

التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية ،

لجنة الخبراء ؛

اجراءات التشاور ؛

التفتيش على المواقع ؛

اجراءات الشكاوى ؛

وامكانية انطباق الترتيبات بين طرفين أو أكثر .

وعلى مدى سنوات عديدة ، تناول الفريق العامل المختص للخبراء العلميين الجوانب الفنية لترتيبات دولية تعاونية لكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية • وقد شارك خبراءنا في أعمال هذا الفريق منذ بدايتها • وقد قام الخبراء بعمل مفيد للتوصل الى حل فعال لمشكلة تحديد الظواهر الاهتزازية بواسطة الطرق الوطنية • ان التقارير المفصلة الواردة في الوثائق CCD/558 لعام ١٩٧٨ و CD/43 لعام ١٩٧٩ والتي تتضمن توصيات بشأن تبادل البيانات ، تشهد بحقيقة أنه لا توجد عقبات لا يمكن تخطيها من أجل التوصل الى نظام واقعي قائم على الامكانيات الموجودة في مجال الرصد الاهتزازي •

واسمحوا لي في هذا الصدد ، بأن أدلي ببضعة ملاحظات حول العلاقة بين حظر التجريب المحتمل والضمان الفني للتحقق • اننا نتفق جميعا على أن كشف وتحديد الظواهر الاهتزازية سيكون أداة فعالة لنظام التحقق من حظر التجريب النووي في المستقبل •• على أي حال ومن وجهة النظر الفنية البحتة ، من الواضح تماما أنه لا يمكن الاعتماد على كشف الظواهر مائة في المائة • ومن هنا ، فكل المناقشات حول ما يسمى ببداية الكشف والجهود الرامية لتعريفه بدقة قصوى قد تكون مثيرة للاهتمام ، لكنها في الوقت نفسه لا تخدم الغرض • فالمرء لا يمكنه أن يتلقى الأخذ في الاعتبار أن الطرق الاهتزازية لا تمثل الوسيلة الوحيدة للتحقق وأن التحقق والامتنال سيتم ضمانهما من خلال مجموعة من الاجراءات المختلفة •• نحن أيضا ننتقل من مفهوم أن التحقق من حظر التجريب النووي يجب أن يتم من خلال الوسائل الفنية الوطنية ، كما يجب أن يكفل التبادل الدولي للبيانات الاهتزازية لكل دولة عضو امكانية الاطلاع على البيانات الاهتزازية ، أما عملية تحديد الظواهر فتقوم بها الدولة العضو من خلال وسائلها الوطنية الخاصة بها •• وبناءً على المراكز الدولية للبيانات يجب أن يضمن تبادل سهل وسريع ، يمكن الاعتماد عليه ، لبيانات الظواهر الاهتزازية • ووظائف مراكز البيانات هذه موضع مناقشة مفصلة في الوقت الحالي •

لقد برهننا النتائج التي حققها حتى الآن فريق الخبراء ، على أن نظام التبادل الدولي للمعلومات الاهتزازية والذي يتم الحصول عليه من خلال الوسائل الوطنية قد وصل الى مستوى عال من الثقة فيما يتعلق ببعض جوانبه التي تم اختبارها على أساس التجارب الدولية • هذه النتائج تؤيد أيضا الرأي القائل بأن كل نظام للتحقق يجب أن يكون متطابقا مع القدرات الفنية لكل الدول الأطراف في المعاهدة المقبلة مع ضمان حقوق والتزامات متساوية بالنسبة للجميع • ونعتقد أن هذا جانب هام جدا اذا ما أردنا انشاء نظام واقعي وفعال • وليكن من الملاحظ أيضا ، أنه حتى مع استمرار بعض المشكلات الفنية ، فإنه من الممكن دائما تخطيها طالما أن كل الأطراف المعنية تبتدى حسن النية والاستعداد للعثور على حل مقبول •

ولا شك ، أن التطورات الحالية تؤدي الى النتيجة القائلة بأن الجوانب الفنية للتحقق يجب أن تخضع لمفهوم شامل للاتفاق المقبل بكافة جوانبه • ولا يمكن أن نتخذ قرارا بشأن التحقق قبل أن نعرف ما سيكون عليه نطاق الاتفاق ، وبدون أن نعرف ما اذا كانت مدة هذا الاتفاق غير محددة وما اذا كانت كل الدول ، خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف تشارك فيه •• فاحتياجات التحقق والامتنال لا يمكن أن تبنى الا على بحث عميق للاتفاق المقبل بكل جوانبه • وحتى لو رغبتنا في الالتزام التام بالولاية الحالية للفريق العامل المختص ، فإنه من الصعب مناقشة التحقق والامتنال بأي قدر من الجدوية بمعزل عن الأحكام الأخرى الأساسية للخطر المقبل •

مذ عامين ، وبعد أن درسا التقرير الثلاثي المقدم الى لجنة نزع السلاح (وثيقة CD/130) استطعنا أن نلاحظ التقدم الذي تم احرازه في المفاوضات الثلاثية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول حظر التجارب النووية . واستطعنا أيضا أن نأخذ في اعتبارنا بعز يد من الرضا أن المفاوضات الثلاثة " مصمومين على بذل أقصى جهودهم والتحلي بالارادة اللازمة والمثابرة من أجل التوصل بالمفاوضات الى نتيجة ناجحة وسريعة " الفقرة ٢٥ من التقرير الثلاثي .

ومع ذلك ، فقد شهدنا حديثا ، تحول خطير في مدخل الولايات المتحدة الى هذه المسألة ذات الأولوية . وهذا مما يثير قلقنا العميق ، لأن موضوع المخاطرة هو اما الاستمرار في سباق التسلح النووي واما كبحه بشكل فعال ، أو اما تدعيم السلم الدولي واما تقييد دعائمه . ان قرار رئيس الولايات المتحدة ريغان بعدم استئناف المفاوضات الثلاثية ، ورفضه التصديق على اتفاق الحد من تجارب الأسلحة النووية تحت الأرض واتفاق التفجيرات النووية تحت الأرض اللذين تم توقيعهما في ١٩٧٤ و ١٩٧٦ على التوالي ، وجهود الولايات المتحدة لاستمرار تنفيذ برنامج موسع لتجارب الأسلحة النووية التي تتخطى الحد المتفق عليه وهو ١٥٠ كيلوطن والاجراءات الأخرى الملموسة المتخذة تحديا لمطالبة شعوب العالم بمنع خطر نشوب الحرب النووية لا يمكن أن تضمن لأي شخص أن الولايات المتحدة تنظر بجدية في امكانية ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية سواء كان ذلك الآن أو فيما بعد .

لذلك ، فليس من المشجع أن نلاحظ أنه من بين كل الدول الحائزة للأسلحة النووية ، لا توجد الا دولة واحدة فقط أبدت ارادتها السياسية واستعدادها للمشاركة بنشاط في التوصل الى حظر للتجارب النووية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف في لجنة نزع السلاح وباستئناف المفاوضات الثلاثية . نحن نأسف لأن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مستعدتان لتناول الجوانب المتعلقة بالتحقق والامثال فقط . ونرى أيضا أنه مما يؤسف له بشدة أن دولتين حائزتين للأسلحة النووية ، الصين وفرنسا ، لا تجدان من الضروري المشاركة في نشاطات الفريق العامل المختص ، الذي اتفقت على انشائه غالبية الدول الأعضاء منذ مدة طويلة . وأيا كان تقديرها الخاص للموقف الحالي ، فيجب على كل الدول الممثلة في هذا الجهاز أن تبذل قصارى جهودها للاسهام في اقرار اجراءات هادفة الى كبح سباق التسلح ، لا سيما في المجال النووي . لذلك فنحن نتفق تماما مع السفير فان دونغن من هولندا الذي قال في ١٧ آب/ أغسطس ان " حظر الأسلحة النووية عظيم لدرجة أننا نجد صعوبة في قبول النظريات القائلة بأنه بالنسبة لبعض الدول يعد استمرار التجريب من أجل دعم قدراتها النووية ضرورة قبل النظر في أي ايقاف لهذه التجارب " .

وختاما ، أود أن أعرب عن اعتقادي بأن لجنة نزع السلاح ، بكل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ممثلة فيها ، يمكنها بلا شك أن تلعب دورا هاما في حل المشاكل المتعلقة بحظر تجارب الأسلحة النووية . وعلى أي حال ، فالارادة السياسية لكل الدول وعلى رأسها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، للاشتراك بنشاط في تلك الجهود ، تعتبر شرطا أساسيا للنجاح .

السيد هلتيبوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، سوف ألقى

اليوم بيانا حول مسألة حظر التجارب النووية بصفتي رئيسا للوفد السويدي بالنيابة .

ان انجاز معاهدة لحظر التجارب النووية سيكون واحدة من أهم الخطوات في طريق ايقاف وارتداد سباق التسلح النووي . لقد كانت سياسة السويد الثابتة ، ولسنوات طويلة ، هي بذل كل

ما في وسعها لتعزيز هذا الهدف • وبالنسبة لنا ، يستعد الحظر الشامل للتجريب النووي كسل أهميته من كونه وسيلة لمنع انتشار الأسلحة النووية وأيضا برهان على اهتمام القوى الحائزة للأسلحة النووية أخيرا بالدخول في مرحلة من التقييد النووي المتبادل •

وكجزء من جهودها للتوصل الى مثل هذه المعاهدة ، قدمت السويد في عام ١٩٧٧ مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجريب النووي (CCD/526/Rev.1) • وفي نية وفد السويد تقديم صورة منقحة من هذا المشروع ، أملا أن يكون ذلك خلال دورة الربيع لعام ١٩٨٣ • وفي مراجعة مشروعا الحالي لمعاهدة للحظر الشامل للتجريب النووي ، سوف نأخذ في الاعتبار التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٧٧ • وأحد العوامل السياسية الهامة هي ادارة المفاوضات الثلاثية حول هذا الموضوع • ويشعر وفد السويد بعميق الأسف للقرار الحديث الذي اتخذه أحد الأطراف بعدم استئناف تلك المفاوضات •

لقد قدمت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة آخر تقرير للمفاوضات الثلاثية في تموز/ يوليه ١٩٨٠ • وحتى لو كان هذا التقرير قد أعطانا بعض المعلومات المشيرة للاهتمام ، الا أننا نشعر أن تقريرا أكثر شمولاً لهذه المناقشات يمكن أن يعد لجنة نزع السلاح بخلفية معلومات قيمة من أجل المفاوضات حول معاهدة حظر التجريب النووي داخل هذا الجهاز • لذلك فان السويد تحث الأطراف الثلاثية على تقديم تقرير كامل حول ما تم انجازه والعقبات التي ما زالت قائمة الى لجنة نزع السلاح في أقرب فرصة ممكنة •

ان مسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية تخص كل بلدان العالم وحتى يكون حظر التجريب ذا فعالية ، فيجب أن يكون مصمما بحيث يحظى بانضمام عالمي • فالإتفاق على معاهدة مقبلة داخل هذه اللجنة يتيح فرصة معقولة لاجتذاب هذا الانضمام • فلجنة نزع السلاح باعتبارها الجهاز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف ، هي بحق المحفل الملائم للمفاوضات حول حظر التجريب النووي •

تشعر السويد ، مثل بلدان أخرى كثيرة ، بأسف صادق لعدم اشتراك الصين وفرنسا في عمل الفريق العامل المختص • ونأمل أن تعيدا النظر في موقفهما في هذا الشأن •

فيما يتعلق بنطاق معاهدة حظر التجريب المقبلة ، فهدفنا هو التوصل الى معاهدة شاملة تحظر كل تجارب التفجيرات النووية في كل المجالات ، في كل الأوقات • هذا الهدف يمكن تحقيقه في خطوة واحدة أو في خطوات متعددة • فيما يتعلق بالتفجيرات النووية للأغراض السلمية، يرى الوفد السويدي أن ضرورة اجاز معاهدة لحظر التجريب النووي يجب أن تحصل على أسبقية بالنسبة للفوائد المستقبلية التي يمكن جنيها من وراء مثل هذه التفجيرات • ووفدى مستعد للنظر في كل الاقتراحات الجادة بهذا الشأن •

ان توافق الآراء الذي تم أخيرا التوصل اليه داخل هذه اللجنة حول انشاء فريق عامل مختص بحظر التجارب النووية ، يعتبر مصدرا لشعور وفدى بالرضا • وولاية هذا الفريق في رأي الوفد السويدي ووفود أخرى كثيرة هي بوضوح ، غير مرضية لغرض مفاوضات حقيقية حول حظر تجريب شامل ولذلك يجب تحسينها • على أي حال ، هي تقدم في الوقت الحالي ، الامكانية الوحيدة المتاحة للبدء ، على الأقل ، في عملية التفاوض • ويجب بذل جهد حقيقي للنظر جوهريا في جوانب

المتحقق والامثال لحظر التجريب النووي ، كما يتصح من ولاية الفريق العامل المختص • وبأمل أن
نتمكن من قطع شوط معقول داخل الفريق في الاعداد لمفاوضات حقيقية حول حظر التجريب النووي •
في الجلسة العامة يوم ١٢ آب/ أغسطس ، وبعد قبوله لرئاسة الفريق العامل المختص ،
قال السفير ليد جارد في البيان الذي القاه ما يلي : " أود أن أؤكد على اننا قلنا هذه المهمة
بشروط محدد وهو أن تتعاون القوتان العظميان الحائزتان للأسلحة النووية باخلاص لانجاز ما يمكن
انجازه من خلال ولايتنا " • ولا أكاد أكون في حاجة الى ابراز أهمية هذه الفرضية أكثر من ذلك •
فلن يكون من الممكن تحقيق تقدم داخل الفريق العامل الا بالتعاون الشطبي كل المشتركين
لا سيما القوى الرائدة الحائزة للأسلحة النووية •

لقد كررت بعض البلدان دعواها بأن غياب طرق التحقق الملائم هو العائق الأساسي في
طريق معاهدة حظر التجريب الشامل • وقد توفر الآن الوقت والمكان للبدء في حل تلك القضايا
الهامة الخاصة بالتحقق في اطار متعدد الأطراف • لذلك ، فان وفدي يتوقع أن كل البلدان تعزم
الآن القيام بمناقشات جادة لهذه الموضوعات •

وأود الآن أن أتاول بعض الجوانب الهامة للمسائل المتعلقة بالتحقق من الامثال لحظر
التجريب النووي ، والتي يرى وفدي أنه يجب معالجتها بموجب ولاية الفريق العامل المختص •

وأحد مسائل التحقق التي يعلق عليها بلدي أهمية كبيرة هي مسألة نظام دولي للتحقق •
فمن واجب كل الأطراف ومن حقهم أيضا الاشتراك في التحقق من معاهدة حظر التجريب النووي •
وعلى كل حال ، فقد يكون للبلدان ، امكانيات فنية مختلفة تماما للتحقق من المعاهدة بواسطة
وسائلها الوطنية وحدها ، وذلك وفقا لمواقعها الجغرافية والطرق الفنية المتاحة ولأى ظروف أخرى •
فالغرض من نظام دولي للتحقق هو معادلة مثل هذه الاختلافات ومساعدة كل الأطراف
في عملية رصد المعاهدة • ان النظام الدولي للتحقق يعطي كل الأطراف أساسا نفس امكانيات رصد
المعاهدة ، وذلك بما يوفره من اطلاع سهل وسريع على البيانات التي تم تجميعها وتحليلها مسبقا
والتسجيلات التي تم الحصول عليها وفقا لأساس شامل • ولاستيفاء هذه المتطلبات العامة ، يجب
أن يكون لدى النظام الدولي للتحقق القدرة على توفير المعلومات والبيانات والتسجيلات الكافية
كأساس للتحقق من المعاهدة • وعلى ذلك ، فيجب على نظام التحقق الدولي أن يكون نظاما
متقدما وحديثا تتوفر له الأجهزة الفنية والقدرات التي لا يقل مستواها عن تلك المتاحة للبلدان
المنفردة • كما يجب أن تتوفر لدى النظام الدولي للتحقق القدرة على توفير المعلومات والبيانات
في شكل مفيد لكل الأطراف •

معظم نظم التحقق الشاملة تميل الى امتحان كم هائل من البيانات الأساسية ، التي يعد
تداولها وتحليلها واجبا بالغ الصعوبة وباهظ التكاليف بالنسبة لمعظم البلدان • والأكثر من ذلك ،
أنه لا توجد أسباب سياسية أو فنية لا يمكن معها القيام بتلك التحليلات الأساسية والقياسية ،
الضرورية على أي حال ، في مراكز البيانات الدولية • وستظهر الحاجة لمثل هذه المراكز لا عطاء كل
البلدان فرصة عادلة لرصد حظر التجريب النووي • لذلك ، فان التحليلات في مراكز البيانات
الدولية ، يجب أن تستفيد من أحدث التطورات العلمية والفنية وأن تستند الى كل البيانات التي
ينتجها ويتيح الاطلاع عليها نظام التحقق الدولي • وأي تحديد للبيانات التي سوف تستخدم في
مراكز البيانات الدولية سوف يخفض الى حد كبير من كفاءة نظام التحقق الدولي • وبالنسبة للبلدان

التي تعتمد على خدمات مراكز البيانات الدولي ، سيكون من الصعب قبول مثل هذه التفرقة وسي داخل نظام التحقق الدولي •

لقد أعلنت الحكومة السويدية ، في مناسبات عديدة عن استعدادها لانشاء وتشغيل وتمويل مركز دولي للبيانات في السويد • وقد اقيم مركز بيانات تجريبي يهدف الى تطوير الوسائل والاجراءات المستخدمة في مراكز البيانات الدولية ، وذلك كجزء من الأبحاث الوطنية حول التحقق من حظر التجريب في السويد • وقد تم تقديم عرض مفصل لنتائج تلك الأبحاث في الفريق العامل للخبراء العلميين •

لقد نظر الفريق العامل للخبراء العلميين بعمق في استخدام التدابير الاهتزازية التعاونية كجزء من نظام التحقق الدولي • ويرى وفد السويد أن عمل فريق الخبراء سوف يقدم أساسا طيبا لوضع تصميم لدور رصد الاهتزازات في داخل النظام الدولي للتحقق • وعلى أي حال ، فمن الأهمية بمكان ، أن تؤخذ في الاعتبار أحدث التطورات العلمية والفنية ونتائجها في كل مكونات النظام الشامل • لذلك ، فان مزيدا من التحديث للنظام الشامل لرصد الاهتزازات يعتبر مهمة ضرورية للفريق العامل للخبراء العلميين في اطار ولايته الحالية •

وفي الربيع الماضي ، أثارت السويد سؤالا حول ما اذا كان يجب أن يتضمن النظام الدولي للتحقق على شبكة للكشف الشامل عن النشاط الاشعاعي الجوي ، بالإضافة الى طرق رصد الاهتزازات ، وذلك للبحث عن التفجيرات النووية الخفية في طبقات الجو السفلى (CD/257) • فمثل هذه التفجيرات ، المحظورة بموجب معاهدة حظر التجريب الجزئي لعام ١٩٦٢ ، قد تم رصدها حتى اليوم بواسطة وسائل التحقق الوطنية فقط •

ان عينات من النشاط الاشعاعي الجوي هي الوسيلة الواضحة للكشف عن التفجيرات النووية في الغلاف الجوي وهي أيضا وسيلة يجب أن تستفيد الى حد كبير من التعاون الدولي ، اذ انه من الصعب على أي دولة أن تنشئ بنفسها شبكة ذات تغطية كافية وشاملة • لذلك ، فالوفد السويدي يشعر بأنه يجب بحث امكانيات انشاء شبكة شاملة للكشف عن النشاط الجوي الاشعاعي ، مماثلة لشبكة الرصد الاهتزازي • مثل هذه الشبكة سوف تعطي ، بصفة أساسية ، لكل الأطراف نفس القدرة على كشف النشاط الاشعاعي من التفجيرات النووية في الغلاف الجوي •

ويمكن للوسائل الفنية الأخرى أن توفر معلومات قيمة بالنسبة لرصد حظر التجريب ، مثل تسجيل الأصوات ذات التردد المنخفض والموجات الانجاذبية في الغلاف الجوي ، ومقاييس كهرومغناطيسية مشابهة لتلك المستخدمة لتسجيل شحنات البرق ومقاييس سمعية مائية للموجات الصوتية في أعماق المحيطات • مثل هذه التسجيلات السمعية المائية يمكن أيضا أن تحسن من قدرات رصد التفجيرات تحت الأرض في مناطق المحيطات حيث يوجد القليل من محطات الرصد الاهتزازي •

ولا يجب النظر الى ادخال تدابير التحقق بالإضافة الى وسائل الرصد الاهتزازي المعترف بها بوجه عام على أنها محاولة لا طالة المناقشة حول التحقق أو جعل عملية حل قضايا التحقق أكثر صعوبة • فالعرض هو مجرد استكشاف الفوائد الكامنة في كل الوسائل الفنية للتحقق واتاحة هذه الوسائل ، في حالة ثبوت فوائدها ، لكل الأطراف في معاهدة حظر التجريب المقبلة وليس قصرها على عدد محدود من البلدان المجهزة تجهيزا جيدا •

وأخيرا ، أود أن أتناول باختصار بعض الحوانب التأسيسية للتحقق والامثال •
عد تنفيذ المعاهدة ، سوف يثار عدد من القضايا الفنية والسياسية ، وعلى ذلك ، فمن
الضروري وجود آلية يمكنها تناول مثل هذه القضايا على مستويات مناسبة من الكفاية والسلطة •
فبالإضافة للترتيبات الخاصة بالمتاورات الثنائية والمتعددة الأطراف ، ترى السويد ضرورة انشاء
لجنتين لهما أمانة مشتركة •

احدى اللجنتين ستكون لجنة فنية يعهد اليها بمهمة الاشراف على عمل نظام التحقق
الدولي وحل أى مشكلة فنية قد تظهر أثناء عمل هذا النظام • كما يجب أن تتابع أيضا التطورات
العلمية والفنية في المجالات المتصلة بالنظام الدولي للتحقق • والأكثر من ذلك ، يجب أن يعهد
الى هذه اللجنة باقتراح التحديث الفني لهذا النظام • وهناك مهمة أخرى وهي توفير منسبر
للمناقشات الفنية حول الظواهر التي تمت ملاحظتها ، والتي قد تطلب البلدان مزيدا من
الايضاحات حولها • ويمكن للجنة أن تكون مسؤولة أيضا عن ادارة عمليات التفتيش على الموقع من
الناحية الفنية •

أما اللجنة الأخرى ، التي سيطلق عليها اسم اللجنة الاستشارية ، ستكون جهازا سياسيا
توكل اليه مهمة الاشراف على عمل المعاهدة ككل • وتكون هذه اللجنة بمثابة منبر للمناقشات
السياسية للقضايا المتعلقة بتنفيذ المعاهدة ، بما فيها التحقق • وفي هذا الصدد ، سوف تتلقى
اللجنة ، من بين أشياء أخرى ، طلبات القيام بعمليات التفتيش على المواقع ونتائج هذه العمليات •
وسوف تقوم هذه اللجنة أيضا بالاشراف على عمل اللجنة الفنية • ويمكن للجنة الاستشارية أن تقوم
أيضا بالتخطيط والاعداد لمؤتمرات المراجعة اللازمة •

وختاما ، أود أن أؤكد ثانية على أن الحكومة السويدية سوف تستمر في بذل كل الجهود
في لجنة نزع السلاح ، وفي فريقها العامل المختص بحظر التجريب النووي وفي الفريق المختصر
بالخبراء العلميين للاسهام في التقدم نحو معاهدة شاملة لحظر التجريب • وتأمل السويد ، في أن
تكون كل البلدان ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مستعدة الآن للاضطلاع بمسؤولياتها
والتراماتها الدولية في هذا الصدد • فالوقت عامل حاسم • لذلك ، لا يجب تأجيل المعالجة
الجادة والملموسة لهذا الموضوع الهام أكثر من ذلك ، حتى لو كنا مضطرين ، حتى الآن على الأقل ،
للعمل وفق ولاية غير مرضية تماما •

السيد أونكلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : سوف أكرس بياي اليوم للهند
الأول من جدول أعمالنا ، حظر التجريب النووي ، وهو موضوع مازالت حكومتي تعلق عليه أهمية
قصوى •

في الاجتماع الافتتاحي للفريق العامل ، قلت انه من الأهمية بمكان بالنسبة لهذا الجهاز
الجديد أن ينتهز الفرصة المتاحة له لتعريف مجريات العمل المؤدية الى مفاوضات حول حظر
التجريب النووي • وذلك على الرغم ، أو ربما كان ذلك بسبب ، عدد من العوامل التي تبدو وفسير
مواتية ، خاصة توقف المفاوضات الثلاثية وأيضا حقيقة أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، تقول
انها لا تستطيع في هذه المرحلة ، مناقشة ظروف احتمال انضمامها الى اتفاق حول حظر التجريب •
والأسف الذي قد نشعر به في مثل هذه الظروف سيكون بلا جدوى اذا ما كان سيضعف من
عزما على تنفيذ قرار اللجنة " بتيسير التقدم نحو التفاوض لحظر التجريب النووي " •

وبالمثل ، فإن الطبيعة التقييدية لولاية الفريق العامل ، لا ينبغي أن تكون عقبة في وجه التقدم الذى نرجوه في هذا المجال • كما أنه من غير المفيد في هذه المرحلة ، بدء النقاش حول طبيعة وتفسير هذه الولاية أو تطورها في المستقبل •

لقد أظهرت التجربة الحديثة للفريق العامل للأسلحة الكيميائية أنه من الممكن القيام بعمل مفيد في إطار ولاية محدودة •

وعلى أى حال ، فإن قدرا من المرونة يجب أن يظهر في اسلوبنا في الاقتراب من عمل هذا الفريق الجديد • وفي هذا الصدد ، فإن البيانات الأولى التي القيت حول هذا الموضوع تبدو مشجعة ، لا سيما بيان وفد الولايات المتحدة •

وعلى أى حال ، فإن ما يبدو على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنا ، هو أن الولاية تمنس قلب موضوع حظر التجريب ، وأعني المسائل المتعلقة بالتحقق والامثال • فحل هذه المشكلات كان مجرد خطوط عامة أثناء المحادثات الثلاثية ، وسواء أردنا أو لم نرد ، فهذه المشكلات ما زالت المفتاح الأساسي لأى اتفاق دولي محتمل حول حظر التجريب •

ان تقرير الأمين العام المتضمن لدراسة حول الحظر الشامل للتجريب النووي ، والذي تم تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، يذكر بحق أن " مشكلات التحقق من حظر شامل للتجريب النووي تختلف بالضرورة ، في جوانب هامة ، عن تلك الخاصة بالتحقق من معاهدة الحظر الجزئي للتجريب والموقعة في عام ١٩٦٣ " •

ويبدو لنا ، على ذلك ، أنه من الحق أن نكرس كل اهتمامنا لتلك المشكلات خلال المرحلة الأولية •

وتتوقف فاعلية عملنا الى حد كبير على القواعد التي ننتقل منها • ومن المهم في هذه المرحلة الأولية أن نتفق ، دون أى مساس بمواقف الدول - وأكرر دون مساس بمواقف الدول - على فرضية للعمل ، والتي لا يمكن أن تكون الا الحظر الكامل والشامل لكل التجارب النووية •

ويتميز هذا المنهج بالموضوعية ، حيث انه ينطبق مع الهدف الوارد في الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ •

كما أنه يتميز بعدم تحويل اهتمامنا الى مناقشة أمور ، ليست للجنة في موقف يسمح بحلها في الوقت الحاضر • وأفكر على وجه التحديد في موضوع التجارب النووية السلمية •

مثل هذا المنهج يعني العمل على تحديد متطلبات التحقق من الغياب الكامل للتفجيرات النووية • وهذا التحقق أساسي اذ ان التجارب السرية قد تعطي البلد الذى يقوم بها ميزة عسكرية غير مقبولة •

وأود هنا أن أبدي تعليقا هامشيا لن يجده زملائي في نص بياني الذى تم توزيعه • أود أن أعرب عن أسفي لتأخر اقرار برنامج عمل الفريق العامل • ومن المؤسف ، ألا تتمكن كل الوفود من البرهنة على المرونة الكافية ، فيما يتعلق بموضوع يعتبر ثانويا ، وذلك حتى يمكن البدء فسي المناقشات الجوهرية في أسرع وقت ممكن • لقد تهددت ثلاثة اجتماعات للفريق العامل على الأقل ، في الوقت الذى كان فيه اقرار الوثيقة التي اقترحها الرئيس السويدي ، لن يمس بأى حال بالمواقف الوطنية حول مختلف الموضوعات محل المناقشة ، وأود أن أوجه نداء من أجل اجراء مفاوضات

أو مشاورات اليوم ، حتى لا نكون مصطربين عند اجتماع الفريق العامل بعد ظهر العدا ، الى تهديد
مزيد من الوقت في مناقشات ، أعتبرها ، أنا شخصيا ، ثانوية للحاية • وينبغي أن نبدأ في أسرع
وقت ممكن ، في مناقشة لب الموضوع وأقصد مناقشة النقاط التي اقترحها الوفد السويدي •

ويعتقد وفدي أيضا أن علينا يجب أن يستند الى منهج سياسي وقانوني بدلا من أن يدخل
في تفاصيل تقنية زائفة لن تساعدنا على الأقل وقد تثير مناقشات لا طائل منها ، على سبيل المثال ،
المستوى المقبول للتحقق • وقد أظهرت التجربة أنه في هذا المجال ، يتم تحديد مستوى
التحقق في مرحلة انتقالية بعد المفاوضات لا قبلها •

من الواضح أن فريق الخبراء العلميين الخاص بكشف وتحديد الظواهر الاهتزازية يقدم
الدم الفني اللازم لعملنا • وعلى العلاقات بين فريق الخبراء والفريق العامل أن تكون وثيقة ومرنة
في الوقت نفسه دون أي حاجة لأن يكون أحد الفريقين تابعاً للآخر • واشترك رئيس فريق الخبراء
في مناقشات الفريق العامل — وهو ما نرحب به جميعا — يجب أن يكون كافيا بحيث يحقق التنسيق
بين نشاطات الجهازين •

وكما قلت مسبقا ، فإن متطلبات التحقق من أجل حظر شامل هي بطبيعتها أكثر تشددا
من تلك اللازمة للحظر الجزئي •

ويقول تقرير الأمين العام ، الذي أشرت اليه من قبل ، انه في حالة الحظر الشامل " قد
يكون من غير الممكن الحصول على صمان باحترام الحظر ، وذلك من خلال وسائل الأطراف نفسها •
لذلك يجب ادراج أحكام خاصة بالتحقق بواسطة وسائل وطنية ودولية معا " • • •

والتحقق بالوسائل الوطنية قد يرضي ، في أحوال معينة ، الدولة التي تملك هذه الوسائل •
لكن هذه الفرضية تميل الى التفاؤل كما نعلم • الأكثر من هذا ، أن الدول التي لا تملك مثل هذه
الوسائل الوطنية قد تضطر الى الاعتماد على حكم طرف ثالث • وأخيرا ، فاستخدام هذه الوسائل
الوطنية لا ينطبق مع التنسيق الدولي المفصل ، إذ ان كل دولة سيكون لها الحق السيادي في
استخدام هذه الوسائل فيما تراه ملائما • لذلك ، وبوجه عام ، يمكننا أن نقصر أنفسنا ، في حالة
اتفاقية دولية ، على الاتفاق على أن الأطراف يمكنهم استخدام الوسائل الوطنية ويتعهدون بعدم
التدخل في استخدام مثل هذه الوسائل • والأحكام ذات الصلة باضطلاع دولة ثالثة على المعلومات
التي تم جمعها بواسطة الوسائل الوطنية يمكن اخضاعها أيضا الى اتفاقات محتملة • لكن لا يمكن
لأي أحكام من هذا النوع أن تحل محل نظام دولي للتحقق • فمثل هذا النظام يبدو أساسيا في
الوقت الحاضر • إذ انه لو افترضنا وجود حظر شامل للتجريب ، فلي يكون من الممكن بعد ذلك
استبدال التفجيرات الجوفية الموقية بتفجيرات في محيطات أخرى ، كما كان الحال بعد اقرار
معاهدة ١٩٦٣ • فهذه المعاهدة لم تقدم أي نظام دولي للتحقق ، ويرجع ذلك أساسا الى
التكاليف المرتفعة للتكتم ومخاطر الكشف عن التفجيرات السرية في العلاف الجوي والفضاء الخارجي
وتحت الماء • لكن الحظر الشامل للتفجيرات سوف يخضع بالضرورة للتحقق ، كما أن الترتيبات
الدقيقة للتحقق الدولي بما فيها امكانية التفتيش على المواقع ستكون ضرورية في كل المراحل ، سواء
كان ذلك للفحص الدوري أو لتقصي الحقائق في حالة وجود شكوك أو اشتباهات •

من الواضح أن التحقق عن طريق الرصد الاهتزازي سيكون أحد العناصر الرئيسية في
النظام الشامل للتحقق من الامثال لحظر التجارب الجوفية •

وحن نعلق ، في هذا الصدد ، أهمية قصوى على نشاطات فريق الخبراء العلميين ، الذى اشتركت بلجيكا في عضويته منذ البداية • كان أحد اهتماماتنا الأولى ، عندما أصبحت بلجيكا عصوا في لجنة نزع السلاح عام ١٩٧٩ ، هو تدعيم الروابط بين اللجنة وفريق الخبراء • وقد حدث ذلك في الاجتماع غير الرسمي للجنة في ١٨ تموز / يوليه ١٩٨٠ بالاشتراك مع أعضاء فريق الخبراء •

وفيما يتعلق بعمل فريق الخبراء ، يبدولي من اللازم أن يتم المزيد من التحقق من قيمة التبادل الدولي للبيانات بواسطة التجارب • لذلك ، فنحن نأمل أن يكون من الممكن اجراء تجربة لنقل البيانات على المستوى الشامل ، عن طريق اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول •

كما يجب على المؤتمر القادم للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، أن تتيح فرصة لتوصيح الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه المنظمة - لاسيما شبكة اتصالاتها السلكية واللاسلكية الشاملة - في تبادل البيانات على المستوى الدولي • وتتضمن الوثيقة التي وزعها وفد اليابان مؤخرا اقتراحات مفيدة في هذا الصدد ونعتقد أن لجنة نزع السلاح ينبغي أن تتخذ قرارا بشأنها بأسرع ما يمكن •

ان توزيع محطات الرصد الاهتزازى التي قد تشترك في شبكة تبادل البيانات هو موضوع آخر يجب أن نستمر في منحه أقصى عناية • هنا ، أيضا ، لاحظنا اتفاقا واسعا مؤيدا لأقصى تمثيل جغرافي ممكن ، على أن يوضع في الاعتبار ، بوجه خاص ، عدم كفاية محطات الرصد الاهتزازى في نصف الكرة الجنوبي ، وأيضا المزايا السياسية لانصمام عدد كبير من الدول الى نظام دولي للتحقق • ونحن ندرك ، على أى حال ، أن التوصل الى هذا الهدف سوف يثير مشاكل كثيرة فيما يتعلق بسهولة حصول الدول على التكنولوجيا المطلوبة ، خاصة فيما يتعلق بالاستخلاص الآلي للمؤشرات الاهتزازية •

ويحتاج وضع تبادل البيانات الخاصة بشكل الموجة أو بيانات المستوى الثاني الى التوضيح •

وبما ان التقنيات الجديدة قد أصبحت الآن متاحة لاستخلاص مثل هذه البيانات تجعل من السهل تعيين موقع وعمق ومدى الظواهر الاهتزازية مما يجعل هذه البيانات على نفس مستوى أهمية بيانات المستوى الأول ، وهي الخاصة بالمؤشرات الأساسية للكشف عن الاشارات الاهتزازية ، ألا يجدر بنا أن نبحث في امكانية الابلاغ عن بيانات المستوى الثاني بشكل دورى بدلا من ابلاغها فقط بناء على " طلب مسبق " ؟

وينبغي علينا بالمثل ، أن نفكر في الوضع " الدولي " لمحطات الرصد الاهتزازى الوطنية المشتركة في الشبكة بالاضافة الى وضع مراكز البيانات الدولية •

ولعل الوثيقة CD/95 التي قدمتها استراليا ، تشكل قاعدة مفيدة للبحث في هذا الصدد • لكن من الممكن ألا يكون التحقق بواسطة الرصد الاهتزازى كافيا للوفاء باحتياجات التحقق الدولي • وهذا شيء ينبغي علينا أن نحاول تحديده •

ألا يجدر بنا على سبيل المثال ، أن نبحث عن طرق اضافية للتحقق مثل مراقبة الأنشطة الاشعاعية في العلاف الجوى ؟

هل مثل هذه المراقبة قادرة على أن تحدد بشكل مؤكد الا رسال الاشعاعي الجوى الناتج
عن التفجيرات الجوفية ؟

هل ستكون هذه الطريقة فعالة في حالة اجراء التفجيرات على مستوى متاهي الصعر ؟
ألا يجدر بنا أن نقصر وسيلة الكشف هذه على التحقق من التفجيرات السرية المحتملة في
الغلاف الجوى أو تديد الشكوك المشابهة لتلك التي أحاطت بحادث ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ ،
بالقرب من ساحل جنوب افريقيا ؟

ان محاولا تنا لتقديم اجابات أولية على أسئلة من النوع الذى طرحته الآن سيكون لها
تبعاتها على مراجعة ولاية فريق الخبراء وكذلك على توسيع عضويته ، اذا ما ظهرت ضرورة الالتجاء
الى طرق أخرى للكشف بالاضافة الى طريقة الرصد الاهتزازى •

كما يمكن النظر في طرق أخرى ، اذا ما أمكن بواسطتها جعل التحقق أكثر معقولة دون
جعل أحكام الاتفاق الدولي أكثر تعقيدا بلا داعى •

وعلى سبيل المثال ، فقد يمكن تخطي الصعوبة المتعلقة بالتمييز بين التفجيرات النووية
الصغيرة والتفجيرات الكيميائية الضخمة وذلك بواسطة اجراءات الابلاغ المسبق والتحقق من هذا
الابلاغ •

التفتيش على الموقع جانب آخر أساسي للتحقق الدولي • ويبدو أن المواقف السياسية في
هذا الصدد قد تطورت في الأعوام الأخيرة • ويعتبر البروتوكول الملحق بالمعاهدة السوفياتية
الأمريكية لعام ١٩٧٦ حول التفجيرات النووية الجوفية للأغراض السلمية تطورا هامة في هذا المجال •
وقد ظهرت لنا مؤشرات أخرى لهذا التطور في مجالات أخرى ، وبخاصة فيما يتعلق
بالأسلحة الكيميائية والتحقق في الجزء المدني من دورة الوقود النووى •

وينبغي للتفتيش على الموقع أن يشكل جزءا من كل من اجراءات الرقابة الدورية واجراءات
تقصي الحقائق في حالات التشكك أو الاشتباه •

هنا أيضا سيكون علينا تحديد هذه الاجراءات بالتفصيل مع الاهتمام بما يبدو وكأنه مبدأ
جديد ومفيد فيما يتعلق بالتحقق وهو مبدأ الحد الأدنى اللازم من الاقتحام •

وفي ختام هذا البيان ، أود أن أعرب عن أملى في أننا لن نهدد الفرصة التي خلقناها
لأنفسنا بإشياء الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووى •

ومهمتنا الأولى يجب أن تكون تحديد المشكلات • والآن وقد أشرت الى عدد منها ، يبدو
لي أنها متعددة ومعقدة • وسيكون علينا بعد ذلك أن نقترح الحلول ونحاول التنسيق بينها •
وأعتقد ، أنه بهذه الطريقة ، يمكن للجنة أن تقدم أحسن اسهام في سبيل التوصل الى
الهدف الأساسي لحظر التجريب النووى •

السيد تيان بين (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، أود اليوم أن
أبدى بصعة ملاحظات على مسألة وقف سباق التسلح النووى ويزع السلاح النووى وهي مسألة محل
اهتمام عالمي •

لكني أود أولاً ، وباسم الوفد الصيني ، أن أعرب عن ترحيبنا الحار بزميلنا الجديد ، السفير كانوك من البيرو • وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عرفاننا لزملائنا الذين تركوننا أو سيتركوننا وذلك لما قدموه من اسهام في عمل هذه اللجنة ونتمنى لهم الكثير من النجاح فسي واجباتهم القادمة • وأشير في هذا الصدد الى السفير فينكاتسواران من الهند والسفير صلاح باي من الجزائر والسفير فرونك من يوغوسلافيا •

في السنوات الأخيرة ، أدى تكثيف سباق التسلح النووي بين القوى العظمى وزيادة استعداداتها للحرب النووية الى وضع شعوب العالم في الظل الحالك لحظر التهديد النووي • وتطلب الشعوب بالحاح تناول قضية نزع السلاح النووي على أساس من الأولوية واتخاذ الترتيبات الفعالة لمنع الحرب النووية • وتظهر الحملات المضادة للأسلحة النووية ، التي جرت على نطاق واسع في بعض مناطق العالم الرقبة القوية لدى شعوب كل البلدان لانقاذ السلم والأمن كما تعكس معارضتهم القوية للحرب النووية • ومما يؤسف له ، أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، والتي اجتذبت اهتماما عالميا واسعا ، قد فشلت في تحقيق التوقعات العامة • ومع ذلك ، فإن العديد من البلدان قدمت خلال الدورة الاستثنائية عددا من المقترحات والتوصيات حول منع سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي وتستحق تلك المقترحات عنايتنا ومزيدا من الدراسة •

لقد برهنت حقائق عديدة على أن سباق التسلح النووي ، والاحتكار النووي والتهديد بالحرب النووية قد نبعت جميعا من تناقض القوتين العظميين على الهيمنة • وفي الدورة الاستثنائية الثانية ، اقترحت بعض البلدان غير المنحازة أن تقوم القوتان النوويتان العظميان ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، باعلان الايقاف الفوري لتجريب وتصنيع ونشر الأسلحة النووية وناقلاها • هذا الاقتراح ، الذي يبرز خصائص الوضع الحالي للتسلح النووي ويؤكد على المسؤولية الخاصة التي يجب أن يتحملها البلدان صاحبا أكبر ترسانات للأسلحة النووية في مجال نزع السلاح النووي ، يطلب بحق أن يقوموا في الحال بالتقليل من خطر الحرب النووية ، فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لا يجب فقط أن يوقفا تجريب وتصنيع ونشر الأسلحة النووية وانما يجب أيضاً أن يخفصا ترساناتهما النووية بشكل جوهري • وقد اقترح الوفد الصيني ، بصفة خاصة في هذا الصدد خفض 50 في المائة من كل فئات الأسلحة النووية بواسطة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • وبما ان كلاهما يمتلك بالفعل ترسانات نووية ضخمة ، فمثل هذا التخفيض لن يؤدي الى اضعاف أمنهما • وبعد اتخاذها الاجراءات اللازمة لتصديق الهوة الضخمة بينهما وبين الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، ينبغي عددن على كل الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقف تجريب واستحداث وتصنيع الأسلحة النووية وأن تخفص تماما منها تمهيدا لتدميرها نهائيا •

وتقترح بعض البلدان حظر استخدام الأسلحة النووية حتى يتم نزع السلاح النووي • ونحن نؤيد هذا الاقتراح • ونعتقد أنه اذا تعهدت كل الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزام بالأستخدام الأسلحة النووية ، فانه يمكن خفض خطر اندلاع الحرب النووية الى حد ما • وعلى أي حال ، لا يجب أن نتجاهل حقيقة ، أنه مع وصول الترسانات النووية للقوى العظمى الى الدرجة الخطيرة التي تتعدى قدرة الالهة الشامل ، فان مجرد حظر الاستخدام لن يزيل التهديد النووي • ففي الوقت الذي ما تزال فيه القوى العظمى تخطون نحو مزيد من التوسع في التسلح النووي وتقوم باستمرار باستحداث ونشر أنواع جديدة من الأسلحة النووية ، كيف يمكن للبلدان الصغيرة والمتوسطة أن تشعر بالأمن وتتحرق من الخوف •

وبالنظر الى الأسباب المذكورة أعلاه ، فإسبا متمسك بأن حصر استخدام الأسلحة النووية يجب أن يكون مرتبطا بتخفيضها وتدميرها • والأكثر من هذا ، أنه في الوقت الذي يتم فيه اجراء نزع السلاح النووي ، يسعي ايلاء العماية الكافية الى نزع السلاح التقليدي • فهذا وحده يمس أن يسهم بحق في السلام العالمي وأمن الدول وخفض التهديد بالحرب الذي يواحه النوع الانساني •

بالسبة لمسألة وقف التجارب النووية ، نحن نرى أنها تمثل جانبا واحدا من كل موضوع نزع السلاح النووي • ان وقف التجارب النووية سوف يسهم في ابطاء سباق التسلح النووي • لكن ذلك لن يتم الا ارتباطا بترتيبات نزع السلاح النووي الأخرى التي تساعد على خفض خطر الحرب النووية • لقد أجرت القوتان العظميان حتى الآن ما يزيد عى ألف تجربة نووية من مختلف الأنواع وهي تملك عددا كبيرا من الأسلحة النووية بالغة الدقة • وعلى القوتان العظميان ، استجابة لطلبات شعوب العالم ، أن توقفا في الحال كل التجارب النووية وسباق التسلح النووي وأن تقودا مفاوضات حول خفض حقيقي وحاسم للأسلحة النووية حتى يمكن تحقيق نزع السلاح النووي في وقت مبكر • ولو انهما عازمتان على التصرف بهذه الطريقة ، فان الدول النووية الأخرى ستكون مستعدة لايقاف تجريب وانتاج الأسلحة النووية وخفض هذه الأسلحة •بالاضافة لذلك ، فسوف يساعد ذلك على عدول تلك الدول ذات القدرة النووية الكامنة عى استحداث الأسلحة النووية • وعلى أى حال ، فالواقع يمصي مخالفا لرغبات الشعوب • فقد أعلنت احدى القوى الأعظم ، أنها من أجل استعادة تفوقها المفقود فلن تتمكن من ايقاف التجارب النووية في المرحلة الحالية • أما القوة العظمى الأخرى ، فبينما تتشدد بنزع السلاح النووي والحظر الشامل للتجارب النووية ، تقوم في الحقيقة بتكثيف تجاربها النووية • وفي عام ١٩٧٩ ، ضربت رقما قياسيا باجرائها لـ ٢٩ تجربة نووية في عام واحد • هذا الرقم يتعدى مجموع التجارب النووية التي أجرتها بقية الدول الحائزة للأسلحة النووية مجتمعة في ذلك العام • كما فاقت تجاربها النووية في عام ١٩٨٠ و١٩٨١ تلك التي قامت بها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية • كيف يمكن للمرء اذن أن يصدق أن هذه القوة العظمى صادقة فعلا فيما تعلنه عى وقف سباق التسلح النووي وعى نزع السلاح النووي •

ان قدرة الصين النووية المحدودة هي اجراء من اجراءات الدفاع عى النفس التي تستلزمها التهديدات الخارجية الخطيرة • وباعتبارها بلد اشتراكي نام ، تحتاج الصين الى زيادة نموها الاقتصادي ولا ترغب في استخدام مواردها في الأسلحة النووية • لكننا ، في مواجهة التهديد العسكري للقوى العظمى ، لا نملك الا الحفاظ على القدرة الدفاعية اللازمة بينما نحن ملتزمون بجهود البناء • لقد أكد رئيس الوفد الصيني لدى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح مرة أخرى على أنه لن يحدث أبدا ، تحت أى طرف من الطرفين أن تكون الصين هي البادئة باستخدام الأسلحة النووية وأن الصين تتعهد بلا أى قيد أو شرط بالألا تستخدم الأسلحة النووية ضد أى دولة غير حائزة للأسلحة النووية • ويشهد ذلك تماما على حقيقة أن القدرة النووية المحدودة للصين تخدم فقط غرض الدفاع عى النفس في مواجهة الاعتداء الأجنبي • والصين مستعدة أيضا للتعهد بالالتزام بنزع السلاح النووي • وبمجرد أن تقوم الدولتان الحائزتان لأكبر ترسانات عسكرية بأخذ المبادرة في ايقاف تجريب وتحسين وتصنيع الأسلحة النووية وتخفيض أسلحتها النووية بسبة ٥٠ في المائة ، سوف تلتزم الصين بالتعهد بايقاف استحداث وتصنيع الأسلحة النووية وتضم لهما في خفض ورمسا التدمير الكامل للأسلحة النووية • ان الشعب الصيني ، مثل شعوب البلدان الأخرى ، يأمل أن يأتي ذلك اليوم في المستقبل القريب •

السيد فيخينر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أرجو أن يتسع صدركم لبياني الذي سوف يمسه عدة بنود ولا يركز فقط على موضوع اليوم الأساسي • وعلى الرغم من ذلك سوف أكون مختصرا •

انه لمن شواغل وفدى أن الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووي ما زال يحاول الاتفاق على برنامج عمله وأن احتمالات التوصل الى توافق للأراء ليست بالقدر الذي كنا نتناه • وبالنسبة لنا ، فنحن نرحب بالنص الجديد لبرنامج العمل الذي تمت مناقشته داخل مختطف المجموعات ، على أساس المشاورات والمساهمات التي قدمتها وفود عديدة • ونحن نرى أن التوصل الى اتفاق حول هذا النص قبل ٢٧ آب/ أغسطس هو أمر أساسي ، من أجل اتاحة حد أدنى من الوقت على الأقل للقراءة المبدئية لمختلف الموضوعات الواجب مناقشتها • أما اذا لم يتم التوصل الى اتفاق سيكون علينا حينذاك أن نلقي بالمسؤولية بوضوح على أولئك الذين لديهم اسباب خفية ، على ما نعتقد، تمنعهم من الانضمام الى توافق الآراء • كل الوفود تعلم أن ولاية الفريق العامل المختص بحظر التجارب النووية ولاية محدودة • وبالنسبة للكثيرين ، يعتبر هذا الوضع غير مرض • لكن على أي حال ، فالوفود تشعر بأن السبيل الوحيد البناء لظهار القصور المزعم في الولاية هو استكمال مهمة العمل الحالية بأسرع ما يمكن • وبمجرد استكمالها ، فان المطالبة بولاية مستقبلية موسعة سيكون بالتأكيد أكثر اقناعا •

وقد أتيحت للجنة ، في جلستها يوم ٢٤ آب/ أغسطس ، فرصة مناقشة التقرير المرحلي للفريق المختص للخبراء العلميين • والتقرير ، بالإضافة الى المعلومات التكميلية التي قدمها الرئيس القدير للفريق ، الدكتور اريكسون ، قد أسهمت كثيرا في أن تبين للجنة أين يقف الفريق من أعماله • ووفدى ، مثل وفود أخرى ، يدين بوجه خاص للسفير اوكلوا ، بالكثير من أجل ما طرحه من أسئلة دقيقة وبناءة حول الموضوعات التي يجب أن يوليها الفريق عايتها مستقبلا • وأود أن أضم صوتي الى وفود أخرى كثيرة رفضت أن ترى استمرار عمل الفريق في صيغة اكاديمية صرفة • ويود وفدى أن يشجع الخبراء على استكمال تقريرهم المرحلي القادم في وقت مبكر من عام ١٩٨٣ ، وعلى وجه التفضيل اثناء الربيع • لقد قام خبراء الرصد الاهتزازي، حتى هذه المرحلة ، بتجميع ثروة من المعلومات المكتوبة • وهم الآن يفتقدون الجانب التجريبي • وعلى اللجنة أن تفكر جديا في توسيع ولاية الفريق العامل وجعله أكثر دقة ، لاسيما أن عمل الفريق العامل المختص بحظر التجريب يوشك على البدء • ومثل هذه الولاية الموسعة ، يجب في رأينا ، أن تتضمن المهام التالية :

ضرورة البحث التجريبي لكل جوانب نظام دولي لتبادل البيانات الاهتزازية باستخدام كل الوسائل الفنية والعلمية المتاحة ؛

في اطار زمني محدد ، امكانية الاستخلاص الآلي أو التبادلي لكل مؤشرات المستوى الأول على امتداد فترة اختبار تصل الى اسبوعين على الأقل ؛

انتقال هذه المجموعة الكاملة من المؤشرات من خلال نظام GTS/WMO على أساس اعتراف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية رسميا بفريق الخبراء ؛

فحص امكانية نقل بيانات المستوى الثاني خلال خطوط المصنعة العالمية للأرصاء الجوية
بالاضافة الى قنوات البيانات الأخرى وذلك عن طريق الاحتمالات العملية مع التوصل الى مبادئ
قياسية لهذا العرص *

تطوير وتجريب التحقق من الاجراءات التحليلية في مراكز جمع البيانات باستخدام أساليب
التقييم الحديثة والتي تؤدي الى المقارنة بين نتائج بيانات المستوى الأول وبيانات المستوى الثاني
على التوالي *

وأود أن أؤكد على أن اسباب الواجهة التجريبية على عمل الخبراء سوف يؤدي الى نتائج قيمة
خاصة بالنسبة لتلك البلدان غير المجهزة بمعدات رصد الهزات والتي قد تستخدم نظام تبادل
البيانات كأساس لجهودها الخاصة في مجال التحقق من التجريب النووي * وعلى أي حال ، يشعر
وفدى أن كل من عمل فريق الخبراء خلال هذا العام ومناقشاتنا في الجلسة العامة يوم ٢٤ آب /
أغسطس قد برهنت على ضرورة بناء فرصة أن كل البلدان المشتركة مؤهلة سياسيا وفيما لتطبيق
أحدث نظريات العلم والتكنولوجيا وعلى الافادة منها بأقصى ما يمكن *

وانتقل الآن الى مجال الأسلحة الكيميائية ، وهنا أود أن أعرب عن رضا وفدى عن طريقة
العمل التي أقرها الفريق العامل المختص في هذا المجال * ان الاسلوب الحالي للمفاوضات القائم
على تكوين عدد من الأفرقة الصغيرة النشطة بلا ولاية محددة قد اثبتت نجاحها التام * وهذه
تجربة في مجال المفاوضات متعددة الأطراف يمكن لنا أن نستخلص منها دروسا تفيدنا في اهتماماتنا
الأخرى * ويجدر بنا أن نشي على الرئيس سويكا لتقديره لهذا السيناريو التفاوضي العرن ، فلأول
مرة استطاع مفاوضونا في مجال الأسلحة الكيميائية أن يذهبوا الى أبعد من مجرد الحاق مواقف
مختلف البلدان الواحد بالآخر * لقد بدأوا الآن في تقدير الاختلاف بين وجهات نظرهم والاتفاق
المتزايد على مواقف مشتركة *

وفي وقت مبكر من هذه الدورة ، قام وفدى بالتعليق على أحد الملاح الهامة في الدورة
التفاوضية الحالية وأعني اللغة الجديدة المتعلقة بالتحقق الدولي والتي تقدم بها الوفد السوفياتي
في نيويورك وأعاد تقديمها هنا * ولقد حاولنا دفع المفاوضات الى الأمام بشكل بناء بطرحنا عدة
أسئلة على الوفد السوفياتي حول الجوانب التي اعتقدنا انها تحتاج الى مزيد من الايضاحات *
وقد تضمنت الوثيقة CD/CW/CRP.63 على هذه الأسئلة * وبهدف جعل قائمة الأسئلة أكثر وضوحا ،
ومن أجل تيسير الاجابة على الوفد السوفياتي ، ضمننا جهودنا ، منذ أيام قليلة ، الى جهود الوفد
الهولندي لاعادة صياغة أسئلتنا وتركيبها تركيبا منطقيا * وقد شعرت بالامتنان للسفير اسرائيليان
لتقديره بعض الاجابات المبدئية على أول مجموعة من أسئلتنا وذلك في بيانه يوم ١٢ آب/ أغسطس *
ومن الواضح ، أنه كان من المستحيل في هذه المرحلة الحصول على اجابات جاهزة على أسئلتنا *
فنحن نعترف جميعا بمدى تعقيد هذا الموضوع * ومع ذلك ، وتأكيدا على الاهتمام الكبير الذي
يوليه وفدى لآراء الاتحاد السوفياتي ، أود أن أعلو أن وفدى مازال يأمل في الحصول على اجابة
رسمية كاملة على تساؤلاتنا في الوقت المناسب * لقد كان الوفد السوفياتي بالغ الوضوح ، لاسيما
في تأكيده على الضرورة الملحة للإبرام السريع لاتفاقية الأسلحة الكيميائية * وبما انه يبدو أن
الايضاحات الخاصة تجعل التحقق الدولي التي يطلبها وفدى تبدو ضرورية من أجل التقدم السريع
لمفاوضاتنا ، فيمكننا أن نفترض بثقة أن الاجابات المبكرة على أسئلتنا سوف تسهم في تحقيق التقدم
في سير مفاوضاتنا * وأود أيضا أن أذكر المدوب السوفياتي الموقر أن وفدى كان مستعدا للاجابة

على الأسئلة المشابهة في مجال التحقق والتي تم توجيهها لما بعد توزيع ورقة العمل التي قدمناها
CD/265 • وقد قمت بنفسى بتناول هذه الأسئلة في بيان تفصيلي في الجلسة العامة يوم ١٥ نيسان/
ابريل ، وقد انتهز وعدى الفرصة لتطوير اجاباتها والقاء الضوء على الجوانب الاصلية وذلك فسى
اتصالات مباشرة مع زملائنا السوفيات • ومن المؤكد ، أن أى قدر من المعاملة بالمثل سوف يلقى
كل ترحيب •

وختاما ، اسمحوا لي أن ألقى بيانا مختصرا بصفتي الرئيس الحالي للفريق العامل المختص
بالأسلحة الاشعاعية ، فاستجابة للخطاب الذى تم توزيعه في بداية دورتنا يوم ٣ آب/ أغسطس ،
تلقيت ردودا كاملة من ١٢ وفد ، ورد من المتحدث باسم احدى المجموعات الاقليمية ، يتحدث فيه
نيابة عن أعضائها الثمانية • اننى أشعر بامتان خاص نحو اولئك الذين قاموا بالرد •

ويسعدني في الأيام القليلة القادمة ، أن أكون مستعدا للاستماع الى أولئك الذين يفضلون
الرسائل الشفوية ، وأولئك الذين يرغبون في التوسع في ردودهم المكتوبة وأسأل هذه الوفود أن
تتصل بي في أسرع وقت ممكن • وسيعقد الفريق العامل المختص بالأسلحة الاشعاعية اجتماعا
رسميا بعد ظهر يوم ٢ أيلول / سبتمبر وأنوى ، خلال هذه الدورة ، تقديم تقرير عى الآراء التي
تم الاعراب عنها وتقديم مقترحات بشأن سير العمل مستقبلا •

السيد فيلدرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد
الرئيس ، أود أن أضم وفدى الى الكلمات التي نطقتم بها وزملاء آخرين والتي ذكرت بشي من
الأسف ، عظيم التقدير الذى نكنه لعمل زميلنا الراحلين الذين تركوا هذا المكان منذ آخر بيان
لي ، وهما سفير يوغوسلافيا الموقر الدكتور ماركو فرونك والسفير أنيس صلاح باى من الجزائر ونحن
نرجو أن يحيطهما الله بعنايته ونتمنى لهما النجاح في مهامهما الجديدة • وبالمثل فاننى أود
أن أضم وفدى الى كلمات الترحيب الكثيرة التي تم توجيهها الى زميلنا من البيرو ، السفير بيتر
كانوك ونتطلع الى عمل مشترك طويل ، ومثمر وممتع في الوقت نفسه • اننا سعداء لوجود زملاء
من نصف الكرة الذى ننتمى اليه ، يشتركون في علنا ونتطلع الى تلك المشاركة •

في جلستنا العامة يوم الثلاثاء الماضي ، استمعت هذه اللجنة الى مثالين للبيانات التي
تسهم للأسف في تعويق وليس في دفع عمل هذه اللجنة ذى الأهمية الحيوية • ان الكلمات الرنانة
التي تهدف الى اخفاء وليس الى القاء الضوء على القضايا الحقيقية التي نواجهها لا تخدم أى فرض
مفيد • ولا أعتقد أن مثل هذه البيانات التي تحاول — من خلال مقتطفات من بيانات حرة صادرة
عن رجال أحرار في صحافة حرة — الى القاء اللوم حيث لا يوجد مجال واضح للوم • مثل هذه
البيانات لا تسهم في دفع القضية الحقيقية لعالم أكثر سلما الى الأمام •

والبيانات اللذان أشير اليهما قد القاهما مثلا الاتحاد السوفياتي والمكسيك والبيان
السوفياتي بيان يعنى لكل الوفود أن تغزوه الى دوافع معينة • والثاني لا يمكن فهمه الا كمحاولة
لخلق نظرة ضيقة وملتوية للتاريخ بهدف اظهار أو محاولة اظهار موقف حكومتي من مسألة حظر
التجريب النووي وكأنه موقف غير مخلص للمصالح الامنية الوطنية الحقيقية للولايات المتحدة •

وأود أن أرد باختصار • ان القضايا الأساسية التي يحبان تناولها أى ادارة أمريكية
— سواء فيما يتعلق بالشعب الامريكي أو بالعالم أجمع — هي القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية •

وظالما أن التهديدات الموجهة لأمم الولايات المتحدة أو حلفائها مازالت قائمة ، لاسيما التهديدات النووية ، فلا يوجد خيار أمام الولايات المتحدة الا في الاعتماد على استراتيجية الردع . هذه الاستراتيجية تقوم على أساس أن ترساناتنا الاستراتيجية يجب أن تكون ملائمة لردع أي هجوم متعمد على الولايات المتحدة أو على حلفائنا ، وقد أقر كل رئيس للولايات المتحدة الأمريكية هذه الاستراتيجية وذلك منذ الرئيس ايزنهاور . ومن غير المعقول أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات من جانب واحد لصعاف هذه القوة الرادعة . لكن ، وفي الوقت ذاته ، سوف تتبع الولايات المتحدة ، بكل اخلاص ، ومن خلال المفاوضات ، اجراءات فعالة لخفض هذه التهديدات ، بهدف ازالتها نهائيا . فمن الواضح أنه من مصلحتنا أن نفعل ذلك .

لقد عاملنا زميلنا الموقر ، السفير عارسيا روهلس ، على أننا درسنا تاريخي مختار . وتتم استخدام ثلاثة مقتطفات من أحاديث لأمريكين موقرين ، القوها باعتبارهم مواطنين عاديين منذ عشر سنوات مضت ، لتدعيم وجهة نظره بالنسبة للتاريخ . أما الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي فقد اتجه لاستخدام نفس التكتيك بالاعتقاد بالاقتراب من تقارير صحفية حديثة . والبحث السريع عبر السجلات العامة المتاحة في الولايات المتحدة يتيح لنا الحصول على مقتطفات من أحاديث لأمريكين آخرين موقرين يساندون ، أو ساندوا آراء مختلفة .

ولن أبدأ في سرد مقتطفات مضادة ، اذ ان وقتنا اثنان من أن نستخدمه في هذه المطاردات الخيالية . والأكثر من ذلك ، أن مثل هذا العمل لن يصيب هدفه . سوف يؤدي ذلك الى تعميم النظرة الواقعية التي تقود تصرفات حكومتي . ودعوني أتحدث قليلا عن تلك النظرة . في حزيران / يونيه ١٩٤٦ ، قامت الولايات المتحدة ، الدولة الوحيدة التي كانت تملك حينذاك أسلحة نووية باتخاذ مبادرة شجاعة بعرضها وضع تلك الأسلحة تحت رقابة الأمم المتحدة . وفي عرصه للمشروع الذي يحمل اسمه ، قال السيد برنارد باروخ بحسم " نحن هنا لنقوم بالاختيار بين الأحياء والأموات " . وقد أقرت غالبية أعضاء الأمم المتحدة مشروع باروخ ، لكن هذا المشروع تعطل بواسطة دولة عضو كانت هي البادئة ، بعد ذلك بقليل ، في اطلاق سباق التسلح . وأدى حصول الاتحاد السوفياتي على الأسلحة النووية ، وتصرفاته التي تلت ذلك الى انشاء منظمة حلف شمال الأطلسي ، وهي جهاز دفاعي جماعي اقليمي مسموح به وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وتلك النظرة التي أتحدث عنها تتضمن جهودا عديدة تم بذلها من جانب الولايات المتحدة على مدى ربع قرن مضى للسيطرة على الأسلحة النووية . وتشتمل تلك الجهود على : معاهدة حظر التجريب المحدودة لعام ١٩٦٣ ، ومعاهدة الفضاء الخارجي ومعاهدة منع الانتشار واتفاقية قاع البحر واتفاقيات تحديد الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي . وتتضمن هذه النظرة أيضا الجهود المبذولة من جانب حكومتي لاتاحة استفادة العالم كله من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ومساندتها لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بنظام اساسي خاص بالضمانات الدولية . ولنظرتنا جانب آخر بالاضافة الى ذلك ، وهذا هو سجل سلوك الاتحاد السوفياتي . ولعلنا نتذكر حائط برلين وأزمة الصواريخ الكوبية . وتتلون نظرتنا بحصول السوفيات على كميات ضخمة من الأسلحة النووية والتقليدية في السبعينات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تخضع نفسها للتقييد اثناء ما يسمى بمرحلة الوفاق . كما أننا نعلم أيضا باستحداث السوفيات للسلح المضاد للأقمار الصناعية وسلوكهم القائم على المعامرة والعدوان والذي تمثل حديثا في غزوم العيسف لأفغانستان .

وبالنظر الى ذلك كله ، ما الموقف الذى يتوقع أى انسان عاقل للولايات المتحدة أن تتخذه؟ هل يكون رد فعلنا هو نزع السلاح من جانب واحد ؟ هل نضع ثقتنا في النوايا الطيبة للاتحاد السوفياتي ونلقي بالحذر في الهواء ؟ لا يمكن لأى مسؤول رسمي أمريكي أن يفكر أبدا في مثل هذه التصرفات •

لكن الخفض المتبادل لمستويات الأسلحة - النووية منها والتقليدية - هو بوضوح في صالح الولايات المتحدة • فهذا الخفض يمكن أن يحرر الموارد الاقتصادية ويوجهها لأغراض أفضل في العالم • فظننا الاقتصادية ، اذا ما أتاحت لها الفرصة - يمكن أن تحقق فوائد عظيمة للعالم على اتساع • ان مطلب البقاء في منافسة مع الاتحاد السوفياتي في المجال العسكري لا يلقى الترحيب بكل تأكيد • فالقذائف لا تطعم الأطفال ولا تبني المستشفيات •

لا مجال اذن للتساؤل عن التزام حكومتي بالحد من الأسلحة النووية أو خفض الأسلحة النووية • ولا يمكن لأى وفد في هذه القاعة أن يتناسى حقيقة أن هناك جولتين من المفاوضات ذات الأهمية الحيوية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تدوران من أجل تحقيق هذه الاهداف • ولا مجال للتساؤل عن التزام حكومتي بانجاز حظر كامل وقابل للتحقق للأسلحة الكيميائية • ولا مجال أيضا للتساؤل حول نوايا الولايات المتحدة في استكمال مباحثات خفض المشترك لميزان القوة الدائرة في فيينا • ولا مجال للتساؤل أيضا حول التزام بلدى بالتزامتها الدولية ، وفقا للاتفاقات التي هي طرف فيها لا سيما معاهدة حظر الانتشار • في ضوء محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية والمفاوضات الخاصة بالقوات النووية متوسطة المدى - وهي الجهود التي بادرت بها الولايات المتحدة - يصعب على أن أفهم كيف يمكن لأى حكومة أن تدفع بأن حكومتي تعتبر المادة السادسة (روماني) من معاهدة منع الانتشار كأن لم تكن ، كما أعلنت بعض الوفود هنا خلال دورتنا لعام ١٩٨٢ • وفيما يتعلق بقضية حظر التجريب النووي ، فقد أعلننا باستمرار أنه هدف بعيد المدى ويجب النظر اليه في الاطار الموسع لاجراءات الحد من التسليح النووي ومصالح الأمن العليا للولايات المتحدة • ان وفدى مستعد للاشتراك بنشاط في عمل الفريق العامل المختص بحظر التجريب النووي ، وانني أضم صوتي الى زملائي الذين تحدثوا هذا الصباح عن الضرورة الملحة للتوصل الى اتفاق سريع حول برنامج عمل هذا الجهاز • ومما يؤسف له أنه يبدو أن بعض الوفود تنظر الى عمل هذه اللجنة على أنه مباراة أو مسرح سياسي ، حيث الهدف هو الحصول على نقاط جدلية واحراج اولئك الذين يتخذون موقفا مضادا • ان وفدى بكل تأكيد لا يشترك في هذا الرأي • وسواء كان هذا الوفد يتمتع بشعبية أم لا ، فسوف يستمر في اتخاذ المواقف التي تستند الى المصالح الوطنية الجادة والنظرة الواقعية الى العالم الذى نعيش فيه •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه •

طبقا للقرار الذى اتخذته اللجنة في جلستها العامة السادسة والسبعين بعد المائة ، أعطي الكلمة الآن لممثل ايرلندا الموقر ، سعادة السفير هايز ، الذى أرحب به ترحيبا حارا في اللجنة •

السيد هايز (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : سكرتير السيد الرئيس، وأشكركم بوجه خاص على كلمات الترحيب الطيبة •

دعني أبدأ ملاحظاتي بتهنئتك على حصولك على رئاسة هذه اللجنة • نحن نود أن نصمم أنفسنا الى المجالات الكثيرة والتي تستحقونها التي تم توجيهها اليكم والى سلفكم الموقر من قبل هذه اللجنة •

انه لشرف عظيم لي أن أشترك كمراقب في لجنة نزع السلاح اثناء نظرها للبند الأول من جدول أعمال اللجنة والمعروض عليها اليوم في جلستها العامة • وكما تعلمون يا سيادة الرئيس ويعلم بقية أعضاء اللجنة ، فإن ايرلندا قد تقدمت لعضوية هذا الجهاز • واذا ما تم قبول طلبنا ، كما نأمل ، فنحن مقتنعون أن موضوع حظر التجريب الشامل على وجه الخصوص ، سيكون واحدا من أهم الموضوعات التي سنتناولها باعتبارنا أعضاء في اللجنة •

ان كل الذين تابعوا هذه المسألة على وجه الخصوص ، مدركون للأهمية التي تعلقها الحكومة الايرلندية على حظر التجريب النووي في اطار جهود المجتمع الدولي للتوصل الى نزع السلاح النووي • وعام بعد عام ، قضا بالاعراب في آرائنا في الجمعية العامة واشتركنا مع دول أخرى في تبني قرارات حول هذه المسألة •

وبالنظر حولنا ، نرى أنه بينما تهذل الجهود من أجل التفاوض حول اجراءات نزع السلاح في المجال النووي ، فكثيرا ما تكون هذه الجهود عاجزة عن اللحاق بالتقدم التكنولوجي ولذلك فهي تفشل في ابطاء ايقاع سباق التسلح النووي • ويمكن لحظر التجريب الشامل أن يقوم بوظيفة حيوية • اذ انه سوف يساهم في انقاص المنافسة النوعية بين القوى الحائزة للأسلحة النووية وذلك عن طريق تحديد تقدمها التكنولوجي في مجال الأسلحة النووية • فبينما كانت معاهدة حظر التجريب الجزئي لعام ١٩٦٣ هامة من الناحية النفسية ، فانها لم تكن ذات فاعلية كبيرة في الحد من تطوير الأسلحة الكيميائية • نحن مقتنعون أننا في حاجة الى شيء أكثر من ذلك • ولا يوجد بديل عن التفاوض حول حظر شامل للتجريب من النوع الذي التزمت به الأطراف في معاهدة حظر التجريب الجزئي لعام ١٩٦٣ في ذلك الوقت •

وقد أكدت الحكومات الايرلندية المتعاقبة على الحاجة الى التحرك لمنع انتشار الأسلحة النووية • وفي عام ١٩٥٩ ، تقدم وزير خارجية ايرلندا في ذلك الوقت بقرار حول هذه المسألة الى الأمم المتحدة • وفي الأعوام التي تلت ذلك ، ثابرتنا على التمسك بمبادئنا ، وحصلنا بالتدريج على تأييد متزايد حتى تم أخيرا ابرام معاهدة منع الانتشار في عام ١٩٦٧ • ونحن نشر أن هذه المعاهدة قد قدمت اسهاما قيما الى جهود المجتمع الدولي للحد من انتشار الأسلحة النووية • ان قبول القوى الحائزة للأسلحة النووية لحظر شامل لكل التجارب النووية سيكون دعما رائعا للجهود الدولية الرامية الى حفظ وتدعيم معاهدة عدم الانتشار • وتدفع ايرلندا والدول الأخرى التي أيدت المعاهدة بأنها يجب أن تلتقي قبولا عالميا وتدعو الدول القادرة على الحصول على الأسلحة النووية الى الامتناع عن ذلك لصالح الجميع • واتفاق القوى الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الحالي على انتهاء التجريب سوف يظهر ، أنها أيضا ، لديها النية لقبول القيود وسوف تقدم تشجيعا عظيما لما جميعا الذين نرغب في رؤية معاهدة عدم الانتشار مستقرة تماما ومقبولة من الجميع • وفي كلمات لجنة بالم ، معاهدة حظر التجريب " يجب ان تدعم مقبولة ومعقولة معاهدة عدم

الانتشار " • وبالنظر الى الأهمية العظمى التي تعلقها حكومة أيرلندا على اتفاق شامل لحظر التجريب ، فإنه مما يؤسف له أن احتمالات التوصل الى اتفاق لم تتحسن في الشهور القليلة الماضية • أما المباحثات الثلاثية التي نعلق عليها أهمية كبيرة فلم تستأنف والتقارير الحديثة بشأنها تميل الى التشاؤم فيما يتعلق باحتمالات استئنافها قريباً • ومع ذلك ، فنحن واثقون أننا لم نسمع بعد الكلمة الأخيرة ، واننا من جانبنا مازلنا نأمل في استئناف قريب لهذه المباحثات • وفي رأينا ، أن المناقشات الواقعية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، المتورطة بشكل أساسي ضرورية اذا ما كان لجهود لجنة نزع السلاح أن تتوخى بالنجاح •

وأولئك الموجودين خارج لجنة نزع السلاح ، قد شهدوا جهودكم داخل اللجنة في السنوات القليلة الماضية لتناول هذه المسألة الهامة ، بما فيها جهودكم للاتفاق على انشاء فريق عامل • نحن مدركون بالطبع أنكم قررت في نيسان / أبريل من هذا العام انشاء فريق عامل مختص بحظر التجارب النووية وانكم اتفقت على الولاية التي أعطيت لهذا الفريق • ويجب أن أعترف في الحال أن الولاية المتفق عليها لم تكن تلك التي كنا نود اقتراحها • وأضيف ، أننا نرى ، أن المناقشة يجب أن تشمل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وأود أن أذكر أنه في ٢٩ شباط / فبراير ١٩٧٢ ، صرح أمين عام الأمم المتحدة حينذاك ، في حديثه الى مؤتمر لجنة نزع السلاح ، السابق على هذه اللجنة : " أعتقد أن كل الجوانب العلمية والفنية للمشكلة قد تم بحثها بشكل كامل وأصبح الآن من الضروري اتخاذ قرار سياسي لانجاز اتفاق نهائي " • وقد ارتبطت مشكلة التحقق ، بالتأكيد ، ارتباطاً وثيقاً على مدى السنوات بمناقشة حظر التجريب النووي • وعلى أي حال ، يبدو لوفدى أن ما قاله الأمين العام في ١٩٧٢ مازال صحيحاً حتى اليوم • وقد يكون مطلب الحصول على طريقة للتحقق لا خطأً فيها مطلباً بعيداً جداً ، لكن هامش الخطأ في التحقق قد تناقص باستمرار بفضل التطورات العلمية في مجالات الكشف والتحديد • ويجب أن نكون مستعدين لقبول حل متوازن • وهذا ، بالتأكيد ما كان يعنيه الأمين العام في عام ١٩٧٢ عندما أعرب عن الرأي القائل بأن القرار السياسي قد أصبح الآن ضروري من أجل التوصل الى اتفاق نهائي •

يتضح مما قلته الآن ، سبب وجود بعض الملاحظات المبدئية لدى وفدى حول ولاية الفريق العامل المختص الجديد • ومع ذلك ، فهذا لا يعني أن موقفنا سلبي • فانشاء الفريق العامل المختص يسمح للجنة ببدء العمل في هذا الموضوع بالغ الأهمية • ومن مصادر التشجيع ، تجربتنا مع الفريق العامل المختص بالأسلحة الكيميائية الذي كان يمكن وصف ولايته في بداية الأمر ، بأنها ولاية محدودة • ونأمل ، أن يتمكن الفريق العامل الذي تم انشاؤه لتناول موضوع حظر التجريب الشامل ، في ضوء تلك التجربة ، من القيام بعمل مفيد مشابه •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل أيرلندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة •

بهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم • هل يرغب أي وفد في طلب الكلمة ؟

السيدة غونزاليس (المكسيك) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد طلبت الكلمة من أجل الاحتفاظ بحق وفدى في ممارسة حقه في الرد على البيان الذي القاه السيد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية العوقر بعد أن يدرس وفدى بالتفصيل محتوى ذلك البيان •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد قامت الأمانة ، بناءً على طلبي ، بتوزيع ورقة غير رسمية تتخص على البرامج الزمني لاجتماعات اللجنة وأجهزتها الفرعية خلال الاسبوع القادم .
وكما هو معتاد ، ذو طبيعة ارشادية ويخصص للتعبير اذا ما اقتضت الحاجة . اذا لم يكن هناك نمة اعتراض ، فسوف أعتبر أن اللجنة قد أقرت هذه الورقة غير الرسمية .
• وقد تقرر ذلك

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أرفع الجلسة العامة ، أود أن أذكركم أنني سوف أقدم الى اللجنة ، في جلستها العامة القادمة يوم الثلاثاء ، جدول العمل الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير فريق الخبراء العلميين للنظر في تدابير دولية تعاونية لكشف وتعيين الطواهيـر الاهتزازية كما ورد في الوثيقة CD/318 وذلك لاقراره ، الى جانب مشروع الرسالة الموجودة في ورقة العمل رقم ٧٣ .

واسمحوا لي أيضا أن اذكركم أن اللجنة سوف تعقد بعد ظهر اليوم ، في الساعة الثالثة ، اجتماعا غير رسمي للنظر فيما بقي من مقترحات تم تقديمها وفقا للبندين ٢ و ٧ من جدول الأعمال ، الى جانب موضوع تحسين وزيادة فعالية عمل لجنة نزع السلاح .

تعقد لجنة نزع السلاح ، جلستها العامة القادمة يوم الثلاثاء ٣١ آب/ أغسطس في العاشرة والنصف صباحا .
• رفعت الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥ من بعد الظهر

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL